شؤون فلسطينية

١٨١ نيسان (ابريل) ١٩٨٨

شؤون فلسطينية

١٨١ نيسان (ابريل) ١٩٨٨

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ استشراف المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية ..... د. نبيل حيدري
٢٨ قوة العمل العربية في اسرائيل ..... نافذ عليّان
٦٠ الدور الاميركي في خلق اسرائيل ..... هشام فهيم

تقارير

٧٧ العلاقات الرسمية الفلسطينية ـ السورية
من ١٩٨٢/٢/٢٧ الى ١٩٨٧/٤/٢٦ ..... سميح شبيب
٩٢ طبيب اسرائيلي شاهد عيان:
جنودنا نازيّون على الفلسطينيين ..... خليل السعدي
٩٨ «ندوة العداء للسامية»: تسيمل: اسرائيل عنصرية ..... وليد الجعفري

مراجعات

١٠٢ العربي في أدب الاطفال العبري ..... رياض بيدس

شهريات

١٠٤ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
تحرّك لانهاض الدور العربي ..... س. ش.
١٠٩ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
«مبادرة شولتس» في الميزان العربي ..... أحمد شاهين
١١٦ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
تكثيف الدبلوماسية الاميركية بانتظار «الدخان الابيض» ..... ن. ح.
١٢١ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
الانتفاضة تعزّز سماتها العسكرية ..... يزيد صايغ
١٢٧ اسرائيليات:
«مشروع شولتس» حركة لملء الفراغ ..... هاني العبدالله وصلاح عبدالله
١٣٧ المناطق المحتلة:
فكّ ارتباط تدريجي ..... ربعي المدهون

وثائق

١٤٣ بيان م.ت.ف. بمناسبة يوم الارض
١٤٥ م.ت.ف: كل السبل لتصعيد الانتفاضة
١٤٧ وزراء خارجية العالم الاسلامي: الدعم للانتفاضة ولـ م.ت.ف.
١٤٨ رسالة شولتس الى شامير متضمنة «المبادرة الاميركية»
١٥٠ د. ابراهيم ابو لغد: خطوة اميركية للاعتراف بوحدة الفلسطينيين

يوميات

١٥٣ موجز الوقائع الفلسطينية من ١٩٨٨/٢/١٦ الى ١٩٨٨/٣/١٥

بيبليوغرافيا

١٧٦ القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان سمير سلامة

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : صبري جريس
مدير التحرير : محمود الخطيب

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

استشراف المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية

(رؤية نقدية)

د. نبيل حيدري

عندما يتناهى الى سمع الانسان الفلسطيني كلام عن المستقبل، يستوطنه، على الفور، هاجس ان مثل هذا الكلام لا يعنيه، أو أنه، على الاقل، يتعلق بأمور لا حول له فيها ولا قوة. وليس ذلك وقفاً على الانسان الفلسطيني وحده؛ بل ان صانعي القرارات في م.ت.ف. الذين يتابعون ما يجري، عن كثب، هم، كذلك، مفرطون، اجمالاً، في اهتماماتهم بالنواحي السياسية شديدة التماس بالواقع.

وفي خضم هذا التشوش، انقضى عقد كامل، انبرى فيه جيل من الاكاديميين (معظمهم اسرائيلي)، ما فتىء يهرِّب مواقف ايديولوجية، وسياسية، في هيئة «دراسات» مستقبلية، تتسم، في غالبيتها، بقدر كبير من التعقيد الفني أحياناً، والتحليل القائم على التعامل الرياضي مع المعطيات الكميّة وحدها، في معظم الاحيان، من شأنها أن تظهر، في خاتمة المطاف، أن لا مناص أمام الفلسطيني، الا ان ينفض يده من صنع مستقبله، الذي لا سلطان له عليه، ولا دور له في تحديده.

ومهما يكن من شأن «مداخل» استشراف (forecasting) المستقبل الاقتصادي الفلسطيني، فقد ظهر، بين بدائل أخرى، بديلان متناقضان: الاول، يستبعد فكرة قيام دولة فلسطينية، بأي شكل من الاشكال، على أساس «المقوّمات» و «الحجم»؛ والثاني ، يعتبر فكرة قيام دولة فلسطينية أمراً جوهرياً وأساسياً، في اطار «المشاريع التكاملية». وهكذا يبقى المستقبل الاقتصادي الفلسطيني متروكاً، تماماً، لرحمة الغير، فيما «الاكاديمي» العربي يثير عجزه الرثاء، ويفتقد ارادة المشاركة الفاعلة في صنع ذلك المستقبل.

ومن الطبيعي القول، بادىء ذي بدء، اننا حين نحاول استشراف المستقبل الاقتصادي الفلسطيني، ندرك، بالقوة، أنه ليس عالماً آخر لا صلة له بقضايانا الراهنة، ليس هرباً من الواقع وملابساته، بحثاً عن «فردوس» مفقود، أو سباحة في «اليوتوبيا»، بل أنه، بالفعل، محصلة ما نقوم به، منذ الآن وحتى ذلك التاريخ. وفي اطار هذه المحددات، فان القرارات التي تتخذ اليوم، ترتهن، في شكل أو في آخر، بالمستقبل. كما ان لتلك القرارات مدلولاتها في خلق صورة المستقبل. والأمر الذي لا مراء فيه، هو أن أسوأ احتمالات المستقبل، هي تلك التي تنتج عن ردة الفعل السلبية من محاولة صنعه.

وتزداد الحاجة الى مزيد من الدراسات المستقبلية لاقتصاد الدولة الفلسطينية، بسبب موقعها

الجغرافي الذي يفرض قيوداً على خياراتها، الى حد بعيد. ففي الجوار، هناك نظام اسرائيلي يفرض سياساته على الدولة الوليدة، على الرغم من استقلالها السياسي، واستكمالها لعناصر السيادة الاخرى، من راية وتشريع وأختام وما شابه ذلك. ولا مدعاة للاطالة، هنا، في الاسهاب عن تلك الآثار التي من بينها امتلاك اسرائيل مجتمعاً عسكرياً وصناعياً متقدماً، قد تجد الدولة الفتية، من حيث تدري أو لا تدري، أنها مرتبطة بنظام تعمل آلياته تلقائياً ضد مصلحتها. نظام من شأنه ان يتزايد استغلاله لمواردها الطبيعية والبشرية.

في هذا الاطار، تأتي حاجتنا الى استشراف المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية ببدائله. ولعل من مزاياه، اختيار الانسب والمرغوب فيه من هذه البدائل، التي دونها تبقى «محاولات» قضايا المصير الفلسطيني حبيسة اطار التمنيات، وقائمة، في اقناعها، على التجريد المنطقي. ومن مزاياه، أيضاً، خصوصاً في الحالة الفلسطينية، أنه يمكن أن يسمو على قيود الحاضر ومحدداته، الذي تغذيه، بصورة مستمرة، حساسيات النظرة قصيرة الاجل.

ان موضوع هذه الدراسة هو اثارة بعض القضايا التي تنبّه الى قيود وفرص الخيار الفلسطيني، في اطار واسع لنسق سياسي ـ اجتماعي ـ اقتصادي متكامل. ولتحقيق هذا الهدف، سوف تحوي الدراسة ثلاث فقرات رئيسة: تستعرض الفقرة الاولى صور المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية، كما يمكن استخلاصها من خلال النماذج الرئيسة، مع بيان طبيعة الافتراضات التي بنيت عليها رؤية تلك النماذج، وتحليل لمدى امكان الاعتماد عليها؛ وتركز الفقرة الثانية، بعد المرور على العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، على اساليب التعامل مع المواد البشرية والطبيعية، في اطار سيناريو بديل لتعبئة الامكانات؛ وتتضمن الفقرة الثالثة استنتاجات عامة مبنيّة على طبيعة المنهج الذي اختط في هذه الدراسة.

المستقبل الاقتصادي الفلسطيني، كما تعكسه النماذج

ان الموضوع الذي نسعى الى تحليله، في هذا البحث، غامض ودقيق في آن. غامض لصعوبة ايضاح كلمة «استشراف»، ذلك ان الاسس التي تساعد على سبر آفاق المستقبل تحتاج، هي ذاتها، الى مزيد من التحديد؛ ودقيق، لأنه يصعب علينا، ونحن نتصدى لهذا الموضوع، أن لا نخضع، كذلك، للتضليل بنسب متفاوتة، خاصة وان أدوات البحث التي تؤثر بنا تنتمي، بصورة أو بأخرى، الى نوعية مغايرة من الاسئلة التي تطرحها، والفروض التي تستند اليها.

وضمن هذا الاطار، فقد اخترنا ان نتناول، هنا، بالعرض والتحليل النقدي، عدداً من النماذج التي تحوي قدراً لا بأس به من التصور الاستراتيجي حول بعض قضايا المستقبل الاقتصادي الفلسطيني. على ان ما يشد انتباهنا، في هذا المجال، ان النماذج قيد العرض، في سياق تحديدها للمعلّمات (milestones) والمعاملات الرياضية، لم تكن، بحال، حيادية. فهي تنطلق من معطيات اقتصادية واجتماعية للكاتب، منها مواقف محددة، سواء أواعية كانت أم مستنبطة.

غير ان النماذج المبنيّة، حتى الآن، لم تخرج عن ثلاثة، هي على التوالي: «الحل الاقليمي» و «المشاريع التكاملية» و «استراتيجية التنمية المستقلة»؛ ومن الجدير ان نذكر، هنا، ان تقسيمنا لتلك النماذج كان انتقائياً بعض الشيء؛ الا اننا حرصنا على ان يكون الانتقاء منطلقاً من الرؤية الاستراتيجية وتوافر عنصر الجدة في استشراف قضايا المستقبل الاقتصادي الفلسطيني.

ومن نافل القول: ليس الغرض هنا هو القيام بدراسة تفصيلية لهذه النماذج، بل اعطاء بعض اللمحات الاساسية لها، مع مراعاة استمرار المجهودات لتطوير بعض هذه النماذج.

نموذج «الحل الاقليمي»

يرتدي هذا النموذج أهميته، في سياق تناوله لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، المتميز بطابعه الزراعي وبوحداته الاقتصادية المبعثرة، وبقوة عمله غير المنظمة في ارتباطه باقتصاد اسرائيلي منظم للغاية، يتميز بقطاع صناعي متطور وبمستوى معقّد من التكنولوجيا. وهكذا، فان الآثار التوسعية للحل الاقليمي المنشود يمكن ان تفيد الاقتصاد الافقر. ففي الاجل القصير، تتسع فرص العمل، ويرتفع الدخل، وتتسارع معدلات النمو، كمحصلة للتفاعل مع الاقتصاد المتقدم.

وعلى الرغم من ان احداً من اصحاب هذا النموذج لم يستخدم أي قياس تاريخي دقيق ينطبق على هذا الوضع الناشىء بين مناطق مرتفعة الدخل وكثيفة السكان ومناطق ذات فائض عمل، الا ان هناك امثلة عديدة لمثل هذه العلاقة الاقتصادية التي نشأت بين ايرلندا وبريطانيا، وبورتوريكو والولايات المتحدة، الخ، كافية في دلالاتها.

على هذا الصعيد، يتصدى سيمحا بحيري، بصفة اساسية، لطرح هذا النموذج. فهو يرى «ان هناك سيناريوهين بديلين ممكنين، لا يواجهان اسرائيل وفلسطين وحدهما فحسب، بل والاردن أيضاً، وهما: الهيمنة الاسرائيلية (الاتحاد المفروض)، أو الدولة المستقلة[1]. وانطلاقاً من هذا التحديد، يؤكد بحيري ان اعتماد السيناريو الاول، القائم على تصور استمرار السياسات الحكومية الاسرائيلية الراهنة في عملية الضم للضفة الغربية وقطاع غزة، والاستمرار في بناء المستوطنات اليهودية في تلك المناطق، فان التعبير الوحيد، في هذا السياق، هو منح السكان شكلاً من «الحكم الذاتي»، واقامة الحكم الذاتي الفلسطيني، في نهاية الامر، مع ابقاء روابط اقتصادية متكاملة مع اسرائيل.

وفي ضوء هذه الرؤية، ينطلق بحيري ليحدد لنا عناصر هذا السيناريو، المرتهن باستمرار تقوية اواصر التعاون الاقتصادي لهذه المناطق مع اسرائيل، بالترافق مع التوسع المتعاظم في بناء المستوطنات اليهودية. وبهذا «يصبح عرب اسرائيل / الكبرى / حوالى ٤٠ بالمئة من اجمالي السكان، ويتزايدون بنسب أعلى من الولادات الاسرائيلية؛ مع العلم بأن امكان تهجير للسكان لن يؤخذ في الاعتبار، كخيار قائم». وهكذا، يرتفع عدد السكان اليهود في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) في هذا السيناريو، من حدود ٤٠ ألف مستوطن في العام ١٩٨٥، الى أكثر من ١٢٠ الف مستوطن في العام ١٩٩٥ (أي حوالى ثمانية الآف مستوطن، زيادة كل سنة)؛ فيصبح، عند ذاك، سكان اسرائيل حوالى ٦,٦٢ ملايين نسمة، أربعة ملايين أو ٦٠ بالمئة منهم يهود؛ ويغدو التعامل الاقتصادي مع الاردن والعالم العربي في أدنى درجاته، لاعتبارات سياسية؛ إضافة الى ان بلداناً قليلة في العالم سوف تعترف بمثل هذه الوضعية؛ وربما تؤثر في علاقات اسرائيل مع معظم البلدان التي تمد يد المعونة اليها، أو التي تتعامل تجارياً معها؛ بالترافق، طبعاً، مع تزايد حجم تخصيصات موازنة الدفاع التي سوف تغدو أكثر من النمو الاقتصادي (الناتج القومي الاجمالي ٣,٥ بالمئة، والدفاع أربعة بالمئة)[2].

وازاء هذه «المخاطر» المحتملة، تنطلق خطوط السيناريو الثاني المقترح من افكار مركزية مؤداها «ان احتفاظ اسرائيل بالاراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، قد تنطوي على تكاليف

اقتصـادية عالية مقابل ارباح ضئيلة، بالقياس الى السلام المنفرد بين الطرفين». كما ان التركيب الديمغرافي في الارض المحتلة يختلف تماماً، في هذا السيناريو، «ففي أواسط التسعينات، سوف يبلغ عدد سكان اسرائيل ثلاثة ملايين يهودي و ١,٧ مليون عربي؛ وهذا المعطى أقل بكثير في حالة اسرائيل الكبرى»؛ أضف الى ذلك «ان معدلات الانفاق السنوية المخصصة للدفاع سوف تستمر في الارتفاع اذا ما احتفظت اسرائيل بالاراضي المحتلة، بينما تقل في السيناريو البديل»؛ وأخيراً، «فإن اسرائيل، سوف تستفيد، في السيناريو الثاني، بدرجة كبيرة، من التجارة والتعاون الاقتصادي داخل سوقها الطبيعي: الشرق الاوسط»[٣].

ويشير بحيري، بوضوح، الى انه يصعب على الدولة الفلسطينية الفتية ان تتطور، أو تستقل، من دون ان ترتبـط بعـلاقات جيدة مع اسرائيل، لاعتبارات اقليمية (جغرافية واقتصادية)، منها: (أ) الفاصل الحيوي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يفترض، بالضرورة، وجود رابط (كوريدور) عبر الاراضي الاسرائيلية؛ (ب) ضرورة المساهمة ببعض مصادر القدس المالية والسياحية، الخ؛ (ج) الحـاجـة الى التعـاون الاقتصـادي في مجـالات العمـالة ومشاريع التطوير الزراعي، والصناعي، والتجاري، ومشاريع المياه مع اسرائيل[٤].

لقد تضمنت دراسة بحيري آراء ومفاهيم تعبر عن وجهة نظر الكاتب الذي صاغها بفنية عالية، وحـالفته الدقة أحياناً كثيرة؛ الا انه أضمر، في السياق العام، استنتاجات يصعب القبول بها؛ اذ يتضح، مثلاً، أن الآفاق الاقتصادية للضفة والقطاع قد شكلتها، الى حد بعيد، وان لم يكن على وجه الحصر، علاقات ذات طبيعة اقليمية. ومن حيث المبدأ، ان أي دراسة مستقبلية تبدأ بسلسلة من الفروض المختلف حولها من وجهة النظر تلك، فان السيناريوهات المطروحة لا بد من ان تعكس ذلك التعبير عن الاختلافات في الفروض المتعددة. وفي اعتقادنا، ان الكاتب قد تبنّى وجهة نظر منحازة؛ حاول استكشـاف المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية من منظور بعض مشاكلها الاساسية، التي تهم اسرائيل بالدرجة الاولى.

وعلى هدي معايير بحيري، قام جيروم فريد باعداد دراسة عن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، بتكليف من لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الاميركي، وذلك بهدف اختبار مدى صلاحية تلك الاراضي، لكي تكون مدخلاً عملياً لقيام كيان فلسطيني[٥]. وكانت نقطة انطلاق الدراسة رصد متطلبات التنمية لتلك المناطق، في ارتباطها بالجهود المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية للنزاع في الشرق الاوسط. وهكذا قامت الدراسة على تكوين سيناريو عام حول حجم ونوعية الحاجات الاساسية، بطريقة تسمـح بتقدير حجم ونوعية التوسع المطلوب، في حال قيام كيان فلسطيني. ومن حيث التصورات الاستراتيجية المستقبلية، أفصحت الدراسة عن عدد من الاتجاهات، نورد أهمها في ما يلي:

○ هناك زيادة متصورة لعودة الفلسطينيين في اطار الحكم الذاتي، ويبقى الرقم ٥٠٠ ألف عائداً اقرب الى التوقع. ومع ذلك، فان عودة هؤلاء، بعد التسوية السلمية، سوف تظل تشكل تحدياً خطيراً للاقتصاد، وسوف تكون مسألة ما اذا كان في المستطاع استيعاب هذه الجموع، معتمدة، بصفة أساسية، على نوع التنمية الاقتصادية اللازم اتباعها.

○ حرصت الدراسـة على مناقشة جملة اعتبارات تنموية محتملة، وآثارها، وتكاليفها. ففي ما يخص الاستثمار في البنية التحتية (من تعليم وصحة ومياه وكهرباء وخدمات أخرى)، تقدرها بحدود الـ ٥٠ مليـون دولار في السنة. كما أن اقرار برنامج اسكان شعبي لسكان مخيمات اللاجئين في

غزة، سوف يؤول الى ارتفاع حاد في الاستثمارات؛ ويقدر أنه يمكن أن يقام ٥٠ ألف منزل، تستوعب ما مجموعه ١٥٠ ألف شخص. وفي هذا الصدد، تذهب الدراسة الى تقدير التكلفة السائدة لبناء وحدة سكنية عادية بحدود ١٢ ألف دولار (حسب اسعار ١٩٨٧)؛ وبالتالي، فان التكاليف الاجمالية لانشاء ٢٥ ألف وحدة سكنية، سوف تبلغ ٣٠٠ مليون دولار.

○ تولي الدراسة أهمية خاصة لما تسميه الاستثمار في البنية الاقتصادية التحتية، من مشاريع مياه وطاقة كهربائية. ولكي تحقق انطلاقة في هذين المجالين، يمكن المبادرة في برنامج لمشاريع المياه من أجل مضاعفة الرقعة الزراعية المروية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من ٢٥ ألف هكتار لكلتا المنطقتين، الى ٥٠ ألف هكتار، مما يولد عقداً أو أكثر من النمو الزراعي بنسبة ثمانية بالمئة سنوياً. ان مثل هذا البرنامج في الضفة الغربية، يمكن ان يؤمن المياه الاضافية للزراعة المروية أساساً؛ ويمكن، أيضاً، توفير ما يصل الى ٥٠ بالمئة من المياه المستخدمة حالياً لاستعمالها في التوسع بزراعة اراض جديدة. وهكذا، فان النصف الباقي سوف يحتاج، عند ذاك، الى برنامج آبار عميقة مضافة اليه اجراءات التخزين والامدادات. ولهذا يرى واضع الدراسة، بناء على التجربة الاسرائيلية، ان الاستثمارات في أجهزة الري الحديثة وبرامج الآبار العميقة، تكلف مايقارب الـ ٢٠٠٠ دولار للهكتار الواحد؛ وبالتالي تبلغ كلفة برنامج لمصادر مياه الضفة الغربية (٢٥ ألف هكتار) حوالى ٥٠ مليون دولار. أما في غزة، فان تطوير مصادر المياه، سوف يعتمد، بصفة رئيسة، وبشكل كلي، على استعمال تقنية تحلية مياه البحر: ان مصنعاً لتحلية مياه البحر، بطاقة ٦٠ مليون غالون في اليوم، يمكن ان يؤمن المياه الكافية لري ٢٥ ألف هكتار اضافية في غزة؛ وهذا سوف يجعل من الممكن ـ حسب الدراسة ـ زيادة قيمة الانتاج الزراعي من مئة مليون دولار الى مئتي مليون دولار (حسب اسعار ١٩٧٧) خلال عقد واحد؛ والاستثمار المطلوب من أجل مصنع تحلية مياه البحر الذي سوف يؤمن هذه الزيادة، يتراوح بين ٧٥ مليون دولار الى مئة مليون دولار (حسب اسعار ١٩٧٧). ولكي يتحقق اكتفاء في الطاقة لتلك الاراضي، تشير الدراسة الى ان الاولوية يجب ان تعطى الى الاستثمار في مصنع كبير للطاقة الكهربائية (٣٢٠٠ ميغاواط)، الذي يمكنه ان يخدم ذلك الاكتفاء. واذا ما ربط هذا المصنع الضخم بمصنع تحلية المياه في غزة، فانه يمكن تحقيق توفير اساسي في انتاج المياه وانتاج الطاقة، وذلك كنتيجة لاستعمال الحرارة الضائعة التي يؤمن المصنع المزدوج امكان استخدامها[٦]. وتقدر الدراسة تكلفة اقامة مصنع للطاقة، بقدرة ٣٠٠ ميغاواط ، بحوالى مئة مليون دولار.

○ ويرى واضع الدراسة ان اقامة الحكم الذاتي الفلسطيني يمكن ان تغير التوقعات وتشجع الاستثمارات الخاصة في الصناعة، من خلال اعادة فتح المصارف الاردنية التي اغلقت بعد حرب العام ١٩٦٧ في الضفة الغربية؛ ويمكن تأمين المعدات الصناعية الاسرائيلية الى الضفة، مما يمكن ان يؤدي الى دعم الصناعة المحلية.

○ وبالنسبة الى المساعدات الخارجية، يرى انها يمكن ان تصل الى ٢٥ مليون دولار سنوياً. واذا ما كانت الظروف العامة مناسبة لاقامة التزام كامل بالنمو المستقبلي للاقتصاد، فان المساعدات الخارجية، اذا ما وظفت بفاعلية، سوف تصل الى حوالى ١٥٠ مليون دولار في السنة.

ينتهي المرء من قراءة هذا السيناريو مرهقاً من ضخامة الارقام، ومن عدد المشاريع المزمع انشاؤها في المستقبل، لتأمين الحاجات الاساسية. والانطباع الذي يخرج القارىء به، انه لا توجد مشكلة «هيمنة اسرائيلية» قائمة بذاتها، انما توجد مشكلة «تنظيمية»، والمال هو الاداة السحرية

التي من شأنهـا ان تحلّ معظم قضايا ومعضلات تنمية تلك المناطق، مع شيء من الحكمة وروح التسامح لدى الاطراف المتنازعة.

ولن ننسى، هنا، الاشارة الى ان هذا السيناريو اكتسب طابع النموذج الكلي للتنبؤ حول «قابلية النمـو»؛ وهـذا، في رأينا، أمر مختلف عمّا نعنيه باستشراف المستقبل الاقتصادي، لأنه عبارة عن سيناريو واسع النطاق (macro framework)، ولا يمكن اعتباره خطة طويلة الامد، بالمعنى الدقيق. وربما نذهب الى ان معدل حسم المستقبل (the discount rate of the Future) هو أعلى لدى جيروم فريد من نظرائه. أضف الى ذلك، أن اتجاه الحاجات الاساسية الذي نتصوره، يحتوي على احتياجات لامادية (non-material)، والتي تتضمن الحاجة الى تقرير المصير، والاعتماد على الذات، والحرية في اتخاذ القرارات السياسية، والاقتصادية، والهوية القومية الحضارية المميزة، وايجاد حس هادف للحياة والعمل.

أما جوزيف ويلر، فقد استلهم، في بحثه عن حل لمشكلة وجود دولتين (اسرائيلية وفلسطينية)، خبرة المجموعة الاوروبية كاطار اقليمي للتفاعل الاقتصادي[٧]. وعلى الرغم من اعترافه، دائماً، في سطور الفصل الثالث، بوجود خروق لا يستهان بها، بين التجربة الاوروبية وتجربة الشرق الاوسط، الا انه يرى ان ذلك لا يمنع، بحال، عن محاولة رسم سيناريو مستقبلي للدولة الفلسطينية، مستوحى من التجربة الاوروبية[٨]. وفي ضوء هذه الاعتبارات، يبدأ المؤلف فصله الاخير تحت عنوان «اسرائيل ـ فلسـطين؛ الخيار فوق القومي»، بالاعلان الصريح عن غاية نموذجه المقترح، ألا وهو انه «يفيد كنموذج لاطار يكون فيه التعايش بين اسرائيل وفلسطين مقبولاً من الطرفين»[٩]. وتتلخص عناصر هذا النموذج في الآتي: يساعد الاطار فوق القومي الذي يجمع بين اسرائيل وفلسطين في التغلب على مشاكل الوضع المترتب على وجود دولتين: اتفاقهما على معاهدة تضم طائفة واسعة من المشروعات المشتركة على مستوى التعاون بين الحكومات وعلى المستوى فوق القومي؛ توقع حدوث تفاعلات اجتماعية بعد استكمال البنى الاقتصادية اللازمة؛ مرونة اطار التعاون بحيث يسمح، في مرحلة لاحقة، بضم بلدان عربية أخرى اليه؛ هدف الاطار هو انهاء التفكير في الحرب، بل جعلها مستحيلة؛ تدعيم رخاء الشعوب المعنية.

وعلى أساس هذه المعطيات والاعتبارات والتشخيصات، يخلص ويلر الى ان ما يعطي السلام مضمونه الحقيقي هو «درجة واسعة من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وروابط تجارية ومالية وثقافية فيما بين المواطنين وفيما بين الحكومات، على حد سواء». وبتعبير آخر، يرى أن «الانسحاب الاسرائيلي، والتطور التدريجي البطيء لاقتصاديات الدولة الفلسطينية، سوف يتمّ استكماله بعملية التطبيع»، ولكنه، من ناحية أخرى، لا يجعل الانسحاب الاسرائيلي الناجز شرطاً مسبقاً، وانما يقول بالتزامن بين الانسحاب التدريجي وبين التطور التدريجي للكيان فوق القومي؛ كما انه لا يقول بازالة المستـوطنات، وانما ببقائها تحت «السيادة الفلسطينية»، مع توفير الحماية لسكانها بمواد قانونية «فوق قومية».

وأخـيراً، لم تفت ويلر الاشارة الى ان الاعتبارات والمقترحات السابقة، قد تدفع، أو تقيد من، احتمالات نجاح الكيان فوق القومي بين فلسطين واسرائيل؛ ولعل أهمها: ان التراجع عن التجربة، بعد قطع اشواط ملموسة، من شأنه اثارة توترات سياسية خطيرة، ولكن بمقدار ما ينال من «التطبيع»، يمكن استغـلال المعـونـات التي تحصـل عليها الاردن واسرائيل و م.ت.ف. لتمويل التجربة منذ

بدايتها، كاحدى وسائل دفع التطور الاقتصادي (الزراعي والصناعي) في الدولة الفلسطينية، لتحقيق استقلالها الاقتصادي. ويعترف المؤلف بأن من الصعب تصوّر قبول الفلسطينيين بذلك، لأنه يخفي شبح استعمار جديد، أي تبعية اقتصادية لأسرائيل، بسبب الاختلاف في مستويات التطور الاقتصادي[١٠].

يقرر ويلر، عبر استلهامه لتجربة الجماعة الاوروبية، ان النظم الاقتصادية المتباينة لا يجوز أن تشكل عائقاً حقيقياً على طريق مساعي التسوية لتحقيق «الحل الاقليمي». الا ان مقارنة جذور وخبرة العداء والتنافس بين بعض البلدان الاوروبية وبين نظائرها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لهي مقارنة أقرب الى السخرية منها الى وصف الواقع. وهذه حقيقة تناساها المؤلف. اذ ان ما صلح لرأب الصدع في العلاقات الاوروبية، في ظل ظروف دولية واقليمية مساعدة، لا يصلح لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وبعبارة أخرى، فان المنطلقات الخاطئة لا بد من ان تترتب عليها نتائج خاطئة. أضف الى ذلك، ان الحل الاقليمي الذي شهدته التجربة الاوروبية، قام بين بلدان تتمتع ببنى اقتصادية متطورة بشكل متماثل ونضج صناعي متكافىء؛ وفي هذا الحال، تطورت السوق المشتركة بيسر ودونما عثرة الى ما فيه مصلحة الاطراف المنضوية فيها على السواء. وما يجول في خاطرنا، هنا، ان حلاً اقليمياً يقوم بين اسرائيل وفلسطين، تتفاوت فيما بينهما البنى الاقتصادية ودرجة النضج الصناعي، لا بد وان يخلق اختلالاً خطيراً داخل الثانية، لما يصاحب ذلك من عدم التكافؤ بين الطرفين.

المشاريع التكاملية

ان طبيعة السيناريوهات التي يطرحها اصحاب «المشاريع المشتركة» تختلف بعض الشيء عن تلك التي سبقتها. ويقول لنا رواد هذا النموذج: ربما كان هنالك تعليق أهمية مبالغ فيها على تعظيم مكتسبات «الحل الاقليمي» للدولة الفلسطينية؛ على ان الهام ان تشرع فلسطين في تنمية اقتصادية تكاملية، تعنى بتوزيع الدخل عنايتها بتنظيم معدلات النمو، وتركز على اشباع الحاجات الاساسية بدلاً من التركيز على زيادة الدخل الاجمالي، وتختار التكنولوجيا الاكثر ملاءمة لنسب عناصر الانتاج المتوفرة لديها.

ولا يمكن، بالطبع، ان يخرج هذا النموذج عما هو أكثر تسامحاً وتعاطفاً من ذلك؛ كما لا يمكن ان نتوقع أكثر من ذلك من اقتصاديين حملوا، أكثر من غيرهم، راية التكامل؛ فهم ينتسبون، في الاساس، الى الجذور الفكرية عينها التي عند نظرائهم السابقين. ان سيناريوهات كولارد وبلاسكوف وتوما ودرابكن، التي سوف يتم التوقف عندها في حدود هذا النموذج، تترك لدينا شعوراً كبيراً بالارتياح؛ ولكنه ارتياح مشوب بالقلق من أن هنالك شيئاً خطيراً ناقصاً، لأن بعضها ليس أكثر من مجرد «تمرين ذهني» (mental exercise) يغلب عليه الطابع النظري، بحيث تصعب الاستفادة منه، بأي حال من الاحوال، بطريقة عملية.

ولعل من أهم الدراسات التي قدمت في هذا المجال، تلك التي قدمتها اليزابيث كولارد ورودني ولسون، بعنوان «الامكانية الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة»[١١]. وتكوّن صلب الدراسة من معالجات قطاعية للسكان والتعليم والموارد البشرية والري والزراعة والنقل. وتضمّنت كل معالجة قطاعية اسقاطات مبسطة لمستقبل القطاع، واقتراحات للعمل المستقبلي، تحوي عدداً من الاستنتاجات ذات الطبيعة الاستراتيجية، نوردها في ما يلي:

○ يدحض الكاتبان فكرة عدم قابلية الدولة المستقلة للحياة، ويريان ان لا مجال للسؤال حول

ما اذا كانت دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة تملك امكانية الحياة أو لا تملكها: «ان أي منطقة لديها القابلية للحياة من ناحية اقتصادية، اذا ما توفرت لديها طاقة بشرية كافية، وتتواجد فيها المهارات الفنية الضرورية، ثم يتيسر لها الحصول على رأس المال المناسب»[١٢].

○ يتطلب تدفق مليون فلسطيني من الخارج الى الضفة الغربية وقطاع غزة ١١ بالمئة فقط من مجموع مساحتها الاجمالية. ويشيران، في هذا الخصوص، الى دراسة للامم المتحدة تقرر حاجة الفرد الواحد الى ٦٤٠ متراً مربعاً من الارض، يستخدمها في حياته الريفية، بما فيها الحيز المطلوب للتعليم والمواصلات العامة وما الى ذلك. وهكذا يبدو معقولاً ذلك الرقم ١,٩ مليون نسمة كحد أدنى لسكان الدولة؛ كما سوف يكون الرقم ٢,٢ مليون نسمة، هو الحد الاعلى خلال السنوات الخمس الاولى من عمر الدولة.

○ ان التدفق الفجائي في العودة، يتطلب الشروع، على الفور، في اولويتين: الاسكان والاستخدام. وسوف يكون من اليسير افتراض العثور على ٢٢٥ ألف عامل، معظمهم ذو مهارات فائقة؛ كما سوف يكون من الطبيعي الافتراض اقبال المزيد من النساء على العمل. كل ذلك يجعل توفّر ما يربو على نصف المليون عامل في الدولة الجديدة.

○ تطور العلاقة بين السكان والتعليم العالي الفلسطيني. ففي العام ١٩٦٩، كان هناك ما يزيد على ٥٠ الف فلسطيني من خريجي الجامعات، منهم ٨٠ بالمئة تلقوا علومهم في جامعات عربية، و ٧,٦ بالمئة في الولايات المتحدة، و ٦,٥ بالمئة في الجامعات الاوروبية؛ يضاف الى ذلك، ان معدل القوة البشرية المؤهلة بالدراسات العليا وطلاب الجامعات، يفوق كثيراً معدله في أي قطر عربي.

○ وضمن هذا الاطار، تفرد الدراسة مكاناً خاصاً لما تسميه خطة مفصلة للاعمار في فلسطين، حيث يعتبر الاسكان وطرق النقل الصالحة ونظام جيد للاتصالات من أسبق الاولويات. وهناك مشروعان رئيسان آخران لا غنى عنهما، وهما انشاء ميناء جديد في غزة واقامة طريق رئيس للمواصلات يتجه من غزة، شرقاً، نحو مدينة الخليل في الضفة. وترصد الدراسة مبلغ ٣٢,٥ مليون دولار كتكلفة لانشاء ميناء غزة، و ٥٢,٥ مليون دولار هو مجمل المبلغ المطلوب لتحسين شبكة الطرق[١٣].

○ تقدر الدراسة ٦٥٠٠ دولار كمعدل وسطي للفرد، من أجل تغطية نفقات الاسكان والمدارس والمستشفيات والمباني الاخرى لاغراض الخدمات العامة؛ وهكذا يناهز المبلغ الـ ٦,٥ مليارات دولار، وفي أدنى تقدير، يطلب نصف هذا المبلغ لغايات رفع مستوى المعيشة للسكان الموجودين في الاراضي المحتلة، وعددهم يربو على المليون نسمة.

○ يرى واضعا الدراسة ان توفير فرص الاستخدام لطاقة عاملة تناهز نصف المليون نسمة، يتطلب، بصورة مسبقة، حث الطلب المتزايد على الصناعات. وثمة مجال رحب، هنا، حيث يحتمل ان تقوم الحاجة الى تشغيل ٣٧٥ ألف شخص من نصف المليون من القوة العاملة. وبما ان تكلفة العمل للفرد قد تبلغ ٦٥٠٠ دولار، ومع استثناء التكرار في متطلبات قد تبرز عند الحاجة، تقدر الدراسة ان المبلغ الاجمالي المطلوب سوف يكون ٢,٤ مليار دولار.

○ لدى القيام بعملية جمع حسابية بسيطة لمجمل المبالغ المطلوبة، وجد الكاتبان ان مجموع الاستثمار المطلوب لمدى خمس سنوات، في سبيل تحقيق هذه الغايات، يبلغ تسعة مليارات دولار.

○ تشير الدراسة الى ان هنالك مجالين آخرين يتطلبان استثمارات اضافية، وهما الزراعة ومشاريع المياه، ثم تليهما السياحة. ان ازالة الملوحة واستصلاح الاراضي يتطلب، في السنوات الخمس الاولى من عمر الدولة الوليدة، مبلغ ٧٨ مليوناً لهذه الغاية. وقد يكون رصد ٢٦ مليون دولار لازماً لتنمية السياحة للفترة عينها.

○ تضيف الدراسة ان ما خططه يهدف الى بلوغ حد أدنى من مستوى دخل الفرد، ٦٥٠ دولاراً كدخل سنوي. وعليه، في مدى السنوات الخمس الاولى، تقوم الحاجة الى مبلغ ١٠,٤ مليارات دولار أو حتى ٢٦ مليار دولار. وهناك مصادر أربعة لتمويل دولة فلسطين، هي على التوالي: التعويضات من المجموعة الدولية ومن اسرائيل؛ المعونات والمساعدات من الدول الصناعية المتقدمة؛ هبات مالية مباشرة من الدول العربية المنتجة للنفط؛ وأخيراً، الاستثمار الخاص من الافراد العرب، ومن ضمنهم الفلسطينيون.

ليس هناك شك في الطابع الرصين الذي اتسمت به هذه الدراسة. واذا كان لنا من مأخذ أساسي عليها، فهو أنها ركزت، بشكل مفرط، على «البعد الاستثماري» لاكتساب رموز «التحديث»، من مؤسسات والآت ومصانع، وغاب عنها «البعد الانتاجي» المتصل بنمط التنمية المستقبلية؛ اذ، في تقديرنا، ان الطرح الاستثماري المستقبلي للاقتصاد الفلسطيني غير قابل للعزل عن مناقشة انماط التنمية الاقتصادية بابعادها المختلفة، وتلك كلها تساؤلات محورية لم تعالجها الدراسة.

وبدرجة اقل عمومية، هناك عدد من الاسئلة الهامة في صلب الدراسة ما زالت تبحث عن اجابات أكثر تحديداً، مثل: ما الذي سوف تكون عليه العلاقة الفلسطينية مع مصادر التمويل، في ظل استراتيجية التكامل الاقتصادي؟ وهل يختلف التكامل الاقتصادي اختلافاً جذرياً عن الانماط التقليدية للتبادل غير المتكافىء ؟

وهكذا، فمن دون معالجة مستفيضة لهذه الامور، تبقى هذه الدراسة مجرد «تمرين ذهني» لا يرقى الى مستوى التصور المستقبلي القابل للتطبيق في ضوء تعقيدات الواقع الفلسطيني.

وتثير دراسة افي بلاسكوف «دولة فلسطينية؛ دراسة في البدائل ؟»[١٤]، ضمن ما تثير، عدداً من القضايا الحيوية بالنسبة الى النظرة المستقبلية لعناصر «النسق التكاملي». وسوف نشير في ما يلي الى أهم العناصر المستقبلية التي تثيرها الدراسة في هذا المجال:

○ يرى بلاسكوف ان الارتباط بين اقتصاديات اسرائيل والاردن والدولة الفلسطينية قد يضع أساساً متيناً للتسوية المقترحة. الا ان احدى المشكلات الرئيسة التي سوف تزعج فلسطين هي ضعفها الاقتصادي؛ وبهذا، فسوف تسعى الى تمتين علاقاتها مع العالم العربي، والغربي، على أمل الحصول على دعم مالي، ولكن لن يحدث تطور اقتصادي من أي حجم كان، ما لم تتعاون مع جيرانها. ان غرس حسن النية مع المصلحة الاقتصادية البراغماتية ربما يخففان كثيراً من الاحتكاك، ويقللان منه، ان لم يزيلا امكانيات انفجار حالة العداء.

○ كيف تستطيع التسوية بين الاقطار المعنية ان تكون مؤسسة، بحيث تعضد المصلحة الاقتصادية، وتسهّل عملية يتمكن فيها كل شريك من ان يكون له نصيب في رفاه اقتصاد الآخر؟ أجاب بلاسكوف: قد تتطور نماذج من الارتباط الاقتصادي، تشمل توظيفات مالية اسرائيلية خاصة في الدولة الفلسطينية؛ تصنيع الضفة الغربية؛ توظيفات مالية فلسطينية خاصة في الاقتصاد

الاسرائيلي؛ فتح الاسواق العربية للسلع والخدمات الاسرائيلية وتطوير السياحة. ويضيف انه، بغض النظر عن الجواب السياسي النهائي، فان الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تظلان تعتمدان، اقتصادياً، على الحدود المفتوحة مع اسرائيل والاردن: مع اسرائيل كمصدر لطاقة العمل واقتراب من الاسواق؛ ومع الاردن لتصدير السلع والمنتجات الى العالم العربي. وان غلق حدود فلسطين مع جيرانها سوف يؤثر، بشكل خطير، على اقتصادها الخاص، وتنتج عنه بطالة حادة ونتائج سياسية تعيق حكومتها، مهما كانت ميولها الايديولوجية. وفي المقابل، فان اسرائيل سوف تواجه مشكلات اقتصادية حادة، اذا منع كثير من الفلسطينيين من العمل فيها، وسوف يتأثر الاردن من غلق الحدود أيضاً.

○ ولذا، فان نقطة الانطلاق هي فيما اذا كان الكيان الجديد قابلاً للنمو الاقتصادي هو بؤرة الاهتمام. اما الذين يجادلون عكس ذلك، ولا سيما اولئك الذين يجادلون من أجل تأسيس دولة فلسطينية مستقلة، في تعريفهم المبتذل لنظرية قابلية «النمو الاقتصادي»، فانهم يسوغون لموقفهم، دون الاخذ بعين الاعتبار ان القرارات السياسية، لا الاقتصادية، هي التي يترتب عليها بعض «الحلول»، على الرغم من ان أي ترتيب سياسي سوف يحوي، بالضرورة، عناصر اقتصادية(١٥).

○ ولعل أهم القضايا الحادة التي قد تنشأ، هي مشكلة تقسيم المياه بين الدول الثلاث. فالاحتياطي الاسرائيلي من المياه، داخل الخط الاخضر (The Green Line) والذي يعتمد، أيضاً، على مياه من طبقة صخرية مائية تحت الارض في الضفة، يستمر في التناقص. وهكذا، مع ارتفاع مستوى المعيشة الفلسطيني (نتيجة الارتفاع في الاستهلاك المحلي)، وتطور الزراعة المروية، وتأسيس الصناعة ، فان مشكلات اسرائيل المائية سوف تتضاعف، ويكون للدولة الفلسطينية احتياطي محدود، تسحب منه المياه. وما لم تحل مشكلة تخصيص حصص المياه بالتعاون الاقليمي، فان ذلك سوف يؤدي الى تفاقم الازمة. وقد يشمل التعاون الاقليمي: تحلية المياه بالوسائل النووية؛ احياء البحر الاحمر الغني بالمعادن بتحويله الي بحيرة طاقة شمس هائلة؛ احياء وانعاش الزراعة في القسم العربي من وادي الاردن؛ التطوير المشترك لميناءي العقبة وايلات في الجنوب؛ اصلاح المياه والمجاري وتحسين شبكات مصارف المياه. وتقترح الدراسة، فوق ذلك كله، انشاء قناة بطول ٢٥ ميلاً، تخترق الاراضي التي تفصل نهر الاردن عن البحر المتوسط، توفر طاقة كهرومائية رخيصة، من جهة، وتعوّض ما يخسره البحر الميت من مياه نهر الاردن، من جهة أخرى. ويمكن ان تبدأ هذه القناة في قطاع غزة، عبر اسرائيل، نزولاً الى الوادي. ويستدعي هذا الامر، بالطبع، تعاوناً طويل الامد عبر الحدود.

○ في تقدير كاتب الدراسة، ان الميزة الاساسية للمدخل التخطيطي للانماء التكاملي في الزراعة، كما في الصناعة، هي محاولة تجنّب التنافس غير الضروري؛ اذ تحتاج فلسطين الى تصدير معظم محصولها الزراعي للحصول على العملة الصعبة. كذلك الامر، فان الموارد الطبيعية لفلسطين ضئيلة؛ اذ يجب استيراد المواد الخام للصناعة. وهكذا، تستطيع فلسطين وضع الاسس لسوق اقتصادية مشتركة؛ وبذلك تسهل حقيقة الاتحاد الفدرالي، أو كما كان يفضل وزير خارجية اسرائيل الاسبق، أبا ايبن، ان يدعوه بـ « جماعة المصلحة الواحدة» بين دول ثلاث؛ والتطور المنعزل قد اثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، ان كلفته الاقتصادية باهظة.

واذا كان من مثلب اساس على دراسة بلاسكوف، فهو انها حاولت معالجة «تكامل الاقتصادات الثلاثة»، وهي مشكلة ديناميكية بطبعها، في اطار استاتيكي ـ أي مع بقاء الامور الاخرى على حالها. ويتعين على المرء أن يشير، هنا، استطراداً، الى ان الدراسة افترضت، ضمناً، استمرار

الاوضاع الراهنة (status quo) لدى قيام الدولة الفلسطينية؛ ومن ثم حاولت البحث في ترتيبات تكاملية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، في ظل ما كان سائداً في الماضي، وافتراض استمراره في الحاضر والمستقبل.

وللانصاف التاريخي، فان جانب القصور هذا لم يطبع، تماماً، مسار الدراسة بميسمه؛ وانما يبدو ان الشاغل الاساس الذي كان يلح على ذهن واضعها، هو محاولة البحث عن ارضية مشتركة ـ مهما كانت محدودة ـ للعمل التكاملي، بحيث تكون مقبولة، بشكل واقعي، من قبل الاطراف المعنية كافة.

ويرى القارىء ان الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه، وبصفة خاصة تلك التي استلهمت، كبعد أساسي، التشابكات بين عناصر النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي، لم ترقَ الى مستوى استخلاص بعض«النظرات المستقبلية» التي تطرح قدراً من التطورات التفصيلية حول «الآليات» و «أساليب الحركة الممكنة» بما يسمح بحسن التدبير للوصول الى الغايات المأمولة.

ولا شك في ان لواء الريادة، في هذا الصدد، معقود لدار كروم هيلم (لندن) لاصدارها، في العام ١٩٧٨، كتاب « المسألة الاقتصادية للدولة الفلسطينية»، والذي كان نتاج عمل ثنائي لايلي توما، الاستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، وحاييم دارين ـ درابكن، مدير معهد الابحاث لاستغلال الاراضي في تل ـ أبيب[١٦]. ان القضايا الاستراتيجية التي يطرحها الكتاب، تمتد برؤيتها لتطال قضايا المصير الفلسطيني برمته. ولهذا يعتبر هذا الكتاب الاول من نوعه؛ اذ يطرح، لأول مرة، وبشكل شامل، مجموعة مستفيضة من الافتراضات المستقبلية الجريئة لابعاد الاقتصاد الفلسطيني، على اسس ومعايير موضوعية، الى حد كبير.

ففي واحدة من أكثر الدراسات نفاذاً وعمقاً، في هذا المجال، يرى ايلي توما ان صلاحية المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية، مرتهنة بمدى تفاعل الكيان الجديد، في بداية عهده، مع عدد من العوامل، منها: وضع اساليب نمطية للتنمية، يمكن ان يتحقق من خلالها التقدم المنشود؛ وكذا تصحيح الانحرافات التي قد تظهر في السبيل؛ وتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية، على نحو يسهل تفاعلها مع الظروف المتغيرة، كالنمو السكاني، مثلاً. وتخرج الدراسة، بعد ذلك، بعدد من التصورات ذات الطابع العام حول اشكال المعالجة المستقبلية للموضوع قيد البحث، نورد أهمها في ما يلي:

○ لا يخفى على الكاتب ان تحركات البشر وموجات الهجرة الى الدولة الفلسطينية، قد تتأثر، تأثراً بالغاً، بعلاقات التوازن (أو الاختلال) بين الانسان والموارد المتاحة، فيفترض ان على الانتاج مجاراة حجم التغيرات السكانية المتوقعة (يتوقع ان يبلغ عدد السكان في المرحلة الانتقالية ٢,٥ مليون نسمة). فمن الضروري، هنا، تحديد هدف من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي (يقدره بـ ٨٠٠ دولار للفرد)، وتقويم الموارد المتاحة،بما في ذلك الموارد البشرية والمساحات التي يمكن استصلاحها والمزروعة، وحجم رأس المال القومي، والمستوى الصناعي والتكنولوجي، اضافة الى الموارد الاخرى، مثل النفط والماء والمعادن والخدمات السياحية وغيرها.

○ ومن الضروري، كذلك، حصر الاسواق والايرادات والمصروفات وموارد المبادلات الخارجية، ووضع بنى وأنظمة اقتصادية كفيلة بتسيير عجلة الدولة الاقتصادية.

○ تخمّن الدراسة المبلغ اللازم للاستثمار، في المرحلة الاولى من تأسيس الدولة الفلسطينية، بزهاء ١٢ مليار دولار (على أساس اسعار ١٩٧٨)، موزّعة على النحو التالي: ثلاثة مليارات دولار تخصص للقطاعات الاقتصادية المختلفة؛ ومليار دولار لتحسين شروط العمل الراهنة؛ وخمسة مليارات دولار للتخطيط والصيانة؛ وثلاثة مليارات دولار لتطوير القاعدة الاقتصادية الوطنية (البنية التحتية).

○ وفي نظر الكاتب، انه على الدولة الفتية، في مطلق الاحوال، ان تتجه صوب اقامة مشاريع مشتركة مع اسرائيل، لأن ذلك سوف يكون مجزياً من الوجهة الاقتصادية، كي يتيح للاقتصاد الفلسطيني الفرصة لتقوية دعائمه، ويصبح اكثر قدرة على الاعتماد على نفسه.

وعلى الرغم من ان هذه الدراسة تمثل المحاولة الاولى من نوعها لطرح نموذج في اطار «المشاريع التكاملية»، فان مستوى المعالجة ظل، في بعض جوانبه، على مستوى عال من التجريد. وليس هناك شك في ان تلك سمة غالبة على كل بحث مدخلي من هذا النوع[١٧].

وضمن هذا الاطار، جاءت دراسة درابكن، في الكتاب ذاته، لتعضّد، بصورة غير مباشرة، عدداً من الاستنتاجات الهامّة، التي خرجت بها دراسة توما. واذا كان الاخير اعطى اهتماماً واضحاً للتوسع الزراعي، فان درابكن شدد على ان بنى التشغيل في الدولة الفلسطينية المزمع اقامتها، سوف تتطلب اعادة التنظيم مع زيادة مطردة في معدلات التشغيل في القطاع الصناعي والبناء، بينما تنخفض العمالة في القطاع الزراعي. ويطرح، في هذا السياق، سؤالاً ذا مغزى حول ما اذا كان من الواقعية بمكان ان يتحول مجتمع قائم على الزراعة التقليدية الى دولة صناعية ؟ ويجيب بأن الفلسطينيين قد اثبتوا، بسبب المهارات التي اكتسبوها في بعض البلدان العربية، وفي داخل اسرائيل، قدرتهم على منافسة العمال اليهود انفسهم. ولهذا يرى ان هناك املاً في ان ينهض الفلسطينيون بمتطلبات التنمية الصناعية، بسهولة أكبر مما حدث في الدول الاخرى.

ان ما يلفت نظرنا، على هذا الصعيد، هو ما اتسم به سيناريو درابكن، من النظرة الاحادية في توجهاته الاستراتيجية وأدواته؛ فنجد التصنيع؛ وبعبارة ادق نوعاً معيناً من التصنيع (التصنيع للتصدير، مثلاً)، يستخدم كوصفة صالحة لاستنبات اقتصاد الدولة الفلسطينية. ونرى، في المقابل، انه يستحيل اقتطاع بُعد واحد من التطور الاقتصادي، والاعتماد عليه في جرّ باقي الكيان المجتمعي في عملية الاستشراف، اعتماداً على مفهوم «التصنيع». فلا يمكن، بحال، اهمال الزراعة لحساب التصنيع؛ وفي التصنيع لا يمكن اعتماد سياسة واحدة؛ ولا يجب التركيز على التكنولوجيا الحديثة فقط، وهكذا.

استراتيجية «التنمية المستقلة»

ان التصور الاستراتيجي المستقبلي لـ «التنمية المستقلة» تمّ التعبير عنه، بشكل بليغ، من قبل عدد من الاقتصاديين العرب (الفلسطينيين بخاصة). ونقطة البدء، في هذا التصور، هي ان اي استراتيجية للتنمية المستقلة المعقولة، لا بد لها من الانطلاق من الواقع، لا من الامثل، لأن الامثل الاستراتيجي ليس، بالضرورة، الامثل النظري، بل هو أمثل لتعظيم الفرص الواقعية.

ولعل الترجمة العملية لهذا التصور جسّدته دراسة نعيم خضر[١٨]. ويمكن التدليل على ذلك التصور، بوضوح، بالاستناد الى بعض الفقرات الجوهرية التي احتوتها الدراسة، والتي انطوت على تقدير أولي لحجم الاستثمارات اللازمة، في المرحلة الاولى، لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، منها:

○ التخطيط ؛ اذ تبين الدراسة المبالغ اللازمة للتخطيط التي تغطي، على الاقل، تكاليف تشييد الطرق، وامدادات المياه والكهرباء، والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مثل المدارس والخدمات الصحية والادراة العامة والخاصة. وتستلهم الدراسة، في هذا المجال، اسقاطات دولية، وتشير الى ان نسبة رأس المال المخصص هو بنسبة ١١٠٠ دولار لكل فرد في تركيا، و ١٩٠٠ دولار لكل فرد في ايرلندا، و ٥٣٦٠ دولاراً لكل فرد في النرويج. وأوضح ان هذا المعطى يختلف باختلاف نسبة الدخل القومي الصافي لكل فرد، الذي هو ٣٦٠ دولاراً في تركيا، و ١٦٧٢ دولاراً في ايرلندا، و ٣٣٦٤ دولاراً في النرويج. وتفترض الدراسة انه في حال اعتبار ان المستوى الاقتصادي للدولة الفلسطينية هو بمستوى ايرلندا ذاته، فان تكاليف التخطيط لمليون لاجيء فلسطيني هو ١,٩ مليار دولار.

○ وتذهب الدراسة الى تقدير المبلغ اللازم، من أجل ايجاد مركز عمل لفرد واحد، بعشرة الاف دولار؛ وهذا ما يفسر انه من اجل خلق مئة الف فرصة عمل جديدة، ينبغي توفير مليار دولار[١٩].

○ وتخمّن الدراسة ان البنى الاقتصادية التحتية للدولة الفلسطينية قد تمتص نسبة ٥٠ الى ٦٠ بالمئة من التكاليف الاجمالية للتخطيط، وتقدرها بحدود ١٠١٠ ملايين دولار.

○ وفي ما يخص تحديث الزراعة وما يستلزمه ذلك من ادخال رؤوس اموال ومواد كيماوية والآت، وزيادة رقعة المساحة المزروعة، وتعميم الري، واستثمار امكانات وادي الاردن، فان ذلك كله يتطلب رصد مبلغ، من مليار الى ملياري دولار.

○ وهكذا، فان مبلغ الاستثمار الشامل اللازم في المرحلة التأسيسية الاولى للدولة الفلسطينية المستقلة، يتراوح بين خمسة وسبعة مليارات دولار.

○ ضمن هذا الاطار، تفرد الدراسة مكاناً خاصاً لما تسميه «توازن الموارد البشرية والطبيعية»؛ اذ تؤكد ان الدولة الفلسطينية، في حال قيامها، سوف تكون قابلة للحياة، بمعنى انها سوف تقوم بخلق توازن بين مواردها البشرية والطبيعية، ودفع العائد بالنسبة الى الفرد (per capita) الى مستوى قريب من مستوياته في الدول الاخرى، أي انتاج مواد قابلة للتصدير، بحيث تكون قادرة على تأمين احتياجاتها من الخارج.

○ سوف تتمكن الدولة الفلسطينية من تطوير هياكلها الاقتصادية الخاصة، وتأمين مواردها البشرية والمادية الضرورية، وتأمين تطور منسجم مع امكانات وتطلعات شعبها[٢٠].

○ ومن البديهي، ان هذه الدولة لن تكون منعزلة عن جوراها الاقليمي؛ في المقابل، فان أحد الشروط الجوهرية لقابليتها على الحياة، سوف يتمثل في مدى انفتاحها على الاسواق العربية.

وقام اميل نخلة بدراسة امكانية التنمية الاقتصادية في الدولة الفلسطينية المقبلة، انطلاقاً من الطاقات البشرية، والطبيعية، الفلسطينية الحالية[٢١]. وقد جاء تصور نخلة هذا، نتيجة عدم اقتناعه بامكان حصول أي تغيير ايجابي في الضفة الغربية وقطاع غزة في اطار الاحتلال الاسرائيلي، فكتب: «لا يمكن ان نتوقع أي تنمية حقيقية في ظل الاحتلال؛ فالتقدم ممكن، فقط، عندما يستبدل نظام الاحتلال بنظام جديد»[٢٢].

ويشارك نخلة في هذه القناعة، يوسف صايغ، الذي أكد ان المهام الرئيسة لمؤسسات وهيئات التنمية الفلسطينية هي خلق الاطر التي تساعد المجتمع الفلسطيني على الصيرورة والصمود

في ظروف المحاصرة والتجزئة، الى ان تنضج ظروف التحرر السياسي والاجتماعي؛ فبمجيء الدولة الفلسطينية العتيدة، التي ينتظر منها القيام بمهام التخطيط المركزي، يمكن التحدث، فقط، عن نهوض اقتصادي واجتماعي جدي لتلك المناطق[٢٣].

ولكي تتحقق انطلاقة فلسطينية، في هذا المجال، اقترح انطوان منصور، استراتيجية تقوم على عدد من الاسس[٢٤]، هي:

○ التركيز على النشاطات غير الانتاجية، أي تلك النشاطات المتعلقة، أساساً، بالبنية التحتية، من طرق ومدارس، الخ، والنشاطات الانتاجية، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي.

○ تركز النشاطات الاقتصادية على المردودية الاجتماعية والسياسية، وليس على المردودية الاقتصادية فحسب.

○ عدم الاخذ في الاعتبار، في اختيار المشاريع، القدرة التنافسية للسلع والمنتجات الاسرائيلية فقط، بل يفضل انتاج سلع قادرة على منافسة تلك السلع والمنتجات.

○ في ما يتعلق بالقطاع الصناعي، ينبغي اللجوء الى استخدام المواد الاولية المتوفرة في داخل الاراضي المحتلة.

○ عدم اعتماد المشاريع المزمع انشاؤها على استيراد الآلات والمعدات الاسرائيلية.

واذا ما انتقلنا الى نظرة تقويمية أكثر شمولاً من خلال قراءة نموذج «التنمية المستقلة»، نجد انه، في حدود هذا التصور الاقتصادي ـ السياسي العام، كان بنيان بعضها اقتصادياً بحتاً، ونكاد نقول تقنياً؛ فقد كانت عبارة عن تمارين رياضية في تحليل المدخلات والمخرجات، اضافة الى ان بعضها الآخر أغفل تحديد طبيعة «الآليات» اللازمة للانتقال من الاوضاع الراهنة الى التصور المنشود؛ وحجته في ذلك ان «لا تنمية في ظل الاحتلال»؛ وبهذا، فهي ترجىء أي اهتمام جدي بمستقبل النهوض الاقتصادي والاجتماعي للارض المحتلة الى حين مجيء الدولة الفلسطينية العتيدة، التي ينتظر منها القيام بمهام التخطيط المركزي.

الموارد والامكانات؛ الصورة الحالية

في سعينا الى استشراف الآفاق الاقتصادية للدولة الفلسطينية، فاننا بحاجة الى مزيد من التحديد والتوصيف، وهو ما سوف يعيننا في عملية الاستشراف عينها، لأنه سوف يحملنا، على الاقل، الى تعيين العمق الزمني الماضي الذي سوف نتخذه منطلقاً، أو أساساً، للمقارنة المستقبلية، والى تعيين الافق الزمني المستقبلي الذي سوف يكون مدار اهتمامنا. ولن نجافي الحقيقة اذا قلنا ان هناك صعوبات ذات شأن في استشراف المستقبل على أساس أرضية الماضي الذي سوف نعيّن حدوده؛ فهناك صعوبة في رصد التبدلات النوعية العميقة خلال الحقبة الماضية، وبالتحديد منذ العام ١٩٦٧، حين تولّت اسرائيل مهمة السيطرة على مقدرات الضفة الغربية وقطاع غزة، مما كانت له آثار ملموسة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وان بنسب متفاوتة. ولا ريب في ان هذه التبدلات، التي ولدت في احشاء الماضي، سوف تعكس نفسها على المستقبل، بصورة مؤثرة؛ وهناك، أيضاً، صعوبة المعطيات ذات العلاقة بالحاضر، التي لا يمكن، بحال، الاعتماد عليها كثيراً، أو أنها غير تامة؛ هذا بالاضافة الى ان المؤشرات السوسيو ـ اقتصادية، التي تتعلق بالقطاعات الاجتماعية، والعلمية، والثقافية،

يسودها التبعثر وعدم التعاضد. ومن هنا، فان هذا التوصيف، وكذا المعطيات الكمية المصاحبة له، تعاني، بالضرورة، من هذه التحديدات.

١ ـ الموارد البشرية

ان الموارد البشرية في أي مجتمع هي، في خاتمة المطاف، المورد الاول والاهم. ويقرر اقتصادي عربي انه يمكن اعتبار التخلف على انه حالة مجتمعية تتسم باهدار الطاقات الكامنة في البشر، على حين ينطوي التقدم على توظيف أفضل الطاقات[٢٥].

(أ) السكان: يرتبط حجم السكان الاجمالي، عادة، بالمتغيرات الديمغرافية السائدة فيه؛ وأهمها النمو الطبيعي للسكان؛ وهو عبارة عن التفاضل بين الولادات والوفيّات، وصافي الهجرة الخارجية. أما معدل النمو السكاني، فانه المحصلة النهائية لهاتين المجموعتين من العوامل، منسوبة الى الحجم الاجمالي للسكان خلال فترة زمنية محددة.

تتميز الضفة الغربية وقطاع غزة بوفرة نسبية في عدد السكان، ويتزايدون بمعدل مرتفع نسبياً. فقد ارتفع عدد سكان الضفة والقطاع للفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨٥، من ٨٩٤٨٠٠ نسمة الى ١٣٨٨٩٠٠ نسمة[٢٦]، أي بزيادة مطلقة مقدارها ٤٩٤٢٠٠ نسمة، أو بمعدل ٣٥,٦ بالمئة، الا ان هذه النسبة لا تشمل القدس الشرقية التي بلغ عدد سكانها ١٣٠ ألف نسمة في العام ١٩٨٥[٢٧]. وتراوح معدل الزيادة السنوية للسكان في الضفة الغربية، خلال ١٩٦٨ ـ ١٩٨٣، ما بين ٢,٥ بالمئة لعام ١٩٦٨ و ثلاثة بالمئة لعام ١٩٨٣. أما في قطاع غزة، فقد تراوحت النسبة ما بين ١,٧ بالمئة العام ١٩٧٠ و٣,٧ بالمئة العام ١٩٨٣[٢٨]؛ فيما كان معدل النمو السنوي، بين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، حوالى ثلاثة بالمئة في الضفة، وأكثر من ثلاثة بالمئة في القطاع[٢٩].

وفي ما يتعلق بالتركيب العمري للسكان، نلاحظ وجود نسبة كبيرة من السكان في سن الـ ١٤ عاماً وما دون، والتي بلغت، في العام ١٩٨٤، في الضفة والقطاع، ٤٦,٦ بالمئة و ٤٧,٨ بالمئة، على التوالي؛ في حين بلغت نسبة فئة العمر بين ١٥ ـ ٤٤ عاماً، في الضفة، حوالى ٣٤,٩ بالمئة، وفي قطاع غزة ٣٩,٦ بالمئة[٣٠]. ومن المعلوم ان وجود نسبة عالية من السكان في سن ما بين ١٥ و ٤٤ عاماً يشير، بوضوح، الى وجود معدل مرتفع للولادات في السنوات المقبلة[٣١]. ونتيجة لهذا المعدل المرتفع للولادات، يتوقع، طبقاً لاسقاطات ميرون بنبنستي، ان يربو عدد سكان الضفة والقطاع على المليوني نسمة، في نهاية عقد التسعينات[٣٢].

(ب) قوة العمل: ازداد حجم قوة العمل في الضفة الغربية، خلال ١٩٦٨ ـ ١٩٨٥، من ٩٣ الف عامل في العام ١٩٦٨، الى ١٥٩٢٠٠ عامل في العام ١٩٨٥، أي بزيادة مطلقة مقدراها ٦٦٢٠٠ عامل، أو بمعدل ٤١,٦ بالمئة. وفي قطاع غزة، ارتفعت القوة العاملة من ٥٣٦٠٠ عامل في العام ١٩٦٨، الى ٩٢ الف عامل في العام ١٩٨٥، أي بزيادة مطلقة بلغت ٣٨٤٠٠ ألف عامل، أو بمعدل ٤١,٧ بالمئة[٣٣]. هكذا يتضح ان نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان في الضفة والقطاع متدنية؛ فقد تراوحت في الضفة، خلال ١٩٦٨ ـ ١٩٨٥، بين ١٥,٩ بالمئة في العام ١٩٦٨، و ٢٠,٢ بالمئة في العام ١٩٨٥؛ اما في القطاع، فقد تراوحت ما بين ١٥ بالمئة العام ١٩٦٨ و ١٧,٨ بالمئة العام ١٩٨٥. وهذه الارقام تشير الى ارتفاع معدل الاعالة، الذي تراوح، خلال الفترة عينها، في الضفة، بين ٦,٣ الى خمسة أشخاص؛ وفي القطاع ما بين ٦,٧ الى ٥,٦ أشخاص[٣٤].

ويلاحظ في توزيع القوى العاملة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، صغر حجم القوى العاملة الشابة في سن ٢١ ـ ٣٠ عاماً؛ اذ لا تتعدى نسبتها الـ ١٧,٩ بالمئة، بينما تتركز اعمار القوى العاملة بين ٣١ و ٦٠ عاماً؛ فهناك ٣٢,٥ بالمئة تتراوح اعمارهم ما بين ٣١ ـ ٤٥ عاماً، و٣٥,٤ بالمئة من القوى العاملة تتراوح اعمارهم ما بين ٤٦ ـ ٦٠ عاماً؛ اضافة الى ذلك، هناك ١٤,٢ بالمئة من العاملين الذين تجاوزت اعمارهم الـ ٦٠ عاماً. وتشير احصاءات المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء الى ان مشاركة المرأة في قوة العمل بقيت منخفضة، ولم تتجاوز الـ ١٠,٩ بالمئة، مقارنة مع نسبة مشاركة الرجل، التي بلغت ٨٩ بالمئة من قوة العمل[٣٥].

الارقام خادعة، في جانب، لأنها ارقام؛ بمعنى آخر، لأنها لا تأخذ في عين الاعتبار الباقي. والباقي، في احايين كثيرة، هو الحاسم. وهذا بعض عناصر ذلك الباقي: لقد هبط عدد العاملين في القطاع الزراعي، في الضفة الغربية، من ٤٢ ألفاً ، أو ٤٢,٥ بالمئة من اجمالي قوة العمل في العام ١٩٧٠، الى ٣٠ ألفا، أو ٢٨ بالمئة من قوة العمل في العام ١٩٨٤؛ والاتجاه ذاته كان سائداً في قطاع غزة. وفي الصناعة، هناك، فقط، ٢٥ ألفاً يعملون في الضفة، بينما يعمل حوالى ٩٠ ألفاً في اسرائيل ذاتها[٣٦].

الارقام، اذاً، مفيدة، لا لذاتها، بل لأنها تصحّح التوهم وتضع حدوداً للخيال. فاذا ما نظرنا الى توزيع العاملين في الضفة والقطاع، حسب التصنيف الثلاثي للقطاعات الاقتصادية، فاننا نجد ان قطاع الزراعة يشغل ما نسبته ١٤,٢ بالمئة؛ بينما تشغل الصناعة ١٨ بالمئة، والبناء والتشييد ٤٨,٣ بالمئة، وقطاع الخدمات ١٩,٥ بالمئة[٣٧].

(ج) الاطار الاجتماعي: لا تكتمل صورة الاوضاع السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الا بالاشارة الى الانجاز الكمّي الملموس في تزايد عدد الطلاب في المدارس والجامعات، وارتباط ذلك التزايد بسوق العمالة. لقد بلغ العدد الاجمالي لطلاب المدارس، في العامين ١٩٨٤ و١٩٨٥، حوالى ٢٨٠ ألف طالب[٣٨]. وفي العام ١٩٨٦، بلغ عدد الجامعات التي تقدم شهادات جامعية معترف بها ست جامعات وسبع دور للمعلمين ومعهدين تجاريين؛ وبلغ عدد طلابها ١٥ ألفاً[٣٩]. هذا التدفق انعكس على حجم القوى العاملة التي تحمل مؤهلاً فنياً، كالدبلوم المتوسط، أو مؤهلاً جامعياً، حيث بلغت نسبتها بين القوى العاملة الاجمالية، في الضفة والقطاع، حوالى ١٤ بالمئة[٤٠].

٢ ـ الموارد الطبيعية

يركّز، لدى التطرق الى الموارد الطبيعية، على الدور الهام والحيوي الذي تمثله الزراعة في الضفة والقطاع. ويشار، بصفة خاصة، الى ارتفاع امكانية الاستزراع، كمصدر للغذاء والتصدير. ويشار، كذلك، الى محتوى جوف الارض في تلك الاراضي، بما فيها المياه القابلة للاستغلال الزراعي والموارد المادية والمعدنية المختلفة؛ وتبرز القدرة على تحقيق دفعه في اتجاه النمو والتطور، اذا ما احسن تعبئة تلك الموارد، واستخدامها في اطار من التفاعل مع الموارد البشرية. وعلى الرغم من أهمية هذه العوامل جميعها، الا ان ثمة حاجة، في هذا المقام، الى ابراز حجم الموارد الطبيعية المتوافرة، لبيان الامكانات الحقيقية المتاحة للنمو.

(أ) الارض: يبلغ اجمالي مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة حدود ٥,٩٣٩,٠٠٠ ملايين دونم[٤١]، منها ٥,٥٧٢,٠٠٠ ملايين دونم مساحة الضفة الغربية و ٣٦٧ ألف دونم مساحة قطاع غزة[٤٢]. وتبلغ كثافة السكان، في الضفة، ١٤٣ نسمة في الكيلومتر المربع؛ في حين تبلغ في

القطاع حوالى ١٤٠٧ نسمة في الكليومتر المربع. وهذه الكثافة لا تعكس صورة واقعية عن وجود اكتظاظ سكاني، طالما انها لم تدخل في حسابها مساحات ارضية لا تستغل بأي شكل من الاشكال، الامر الذي استدعى آخرين الى البحث في أنواع أخرى من الكثافات، مثل الكثافة الفيزيولوجية الناتجة عن تقسيم السكان على المساحة الزراعية. ففي دراسة الكثافة الفيزيولوجية للضفة، نجد أنها تصل الى ٤٧٤ نسمة في الكيلومتر المربع؛ في حين أنها، في لواء بيت لحم، ٦٦١ نسمة في الكيلومتر المربع، وفي رام الله ٥٨٤ نسمة في الكيلومتر المربع؛ وفي القدس ٢٧١ نسمة في الكيلومتر المربع[٤٣].

(ب) استغلال السطح الارضي: على الرغم من اتساع مساحة الضفة الغربية، الا ان مساحة الارض المزروعة تقدر بـ ٢,٢٠٠,٠٠٠ مليون دونم. أما المساحة المروية، فتقدر بما بين ٨١ ألف دونم الى مئة ألف دونم، أي حوالى خمسة بالمئة فقط من اجمالي المساحة المزروعة، وحوالى ٤٣٩٧٧٤ دونماً، أي ٢١,٧ بالمئة من المساحة، ملائمة للزراعة البعلية؛ أما الجزء الاكبر (٧٣ بالمئة)، فهي أرض غير صالحة للزراعة الاقتصادية بالمعايير السوقية الدارجة[٤٤]. وفي قطاع غزة، فان حجم المساحة المزروعة فيه حوالى ٢٠٠ ألف دونم، وتعتمد أكثر من ٤٥ بالمئة من المساحة المزروعة على مياه الري. وفيما تعتمد الزراعة في المنطقة الشمالية من القطاع (غزة ـ بيت حانون) على الري من مياه الآبار أساساً، فان الزراعة في المنطقة الوسطى تعتمد على الامطار وعلى مياه الري في آن[٤٥].

ان ما يمكن ان يستنتج من تلك المؤشرات، هو ان المساحة المزروعة كانت أقل من زيادة عدد السكان، مما انعكس، بلا شك، في اتساع الفجوة الغذائية بين الاحتياجات المتنامية من الطلب المحلي، وبين الانتاج الفعلي. وقد بيّنت المؤسسة العلمية العربية للابحاث ونقل التكنولوجيا (اسير)، بعد دراسة مفصلة عن الامن الغذائي في الضفة والقطاع، هذه الحقيقة، وأشارت الى تقلص دور القطاع الزراعي في الاقتصاد، وبصفة خاصة في الفروع الانتاجية الحيوية، كالحبوب والحمضيات، اضافة الى تراجع الانتاج الحيواني[٤٦].

(ج) جوف الارض: يقترن التراجع في الانتاج الزراعي الى نقص المياه، التي تصل بثلاث طرق رئيسة: الآبار الارتوازية، والينابيع، وآبار التجميع؛ وبالنسبة الى الاخيرة، فان الانتاج الفعلي لها يتراوح في الضفة بين نصف المليون الى مليوني متر مكعب في السنة. أما الينابيع، فيوجد ٣٠٠ نبع، منها ٥٦ عين ماء ذات تصرف سنوي يربو على الـ ٣٠ ألف متر مكعب منها. على ان الرصيد المائي القابل للاستغلال في الضفة هو في حدود ٨٣٤ مليون متر مكعب؛ غير أنه تعرض لتغيرات شديدة، بسبب عدم انتظام تساقط الامطار. أما كمية المياه التي يستهلكها القطاع الزراعي سنوياً، فهناك تفاوت ملحوظ في التقديرات، حيث تتراوح بين ٩٠ مليون متر مكعب عند عورتاني[٤٧]، ومئة مليون متر مكعب عن بنبنستي[٤٨]. أما قطاع غزة، فانه يستهلك حوالى ١١٠ ملايين متر مكعب من المياه سنوياً. وتستخدم هذه الكمية لاغراض الري والاستعمال المنزلي. وتنساب كمية من المياه الى البحر مقدارها عشرة ملايين متر مكعب. واذا كان جوف الارض يعوّض حوالى ٨٠ مليون متر مكعب، فان مقدار العجز في التوازن المائي في القطاع يبلغ ٤٠ مليون متر مكعب في السنة[٤٩].

٣ ـ الامكانات

لقد تراجعت اقتصاديات الضفة والقطاع في نموها منذ مطلع الثمانينات، وفقاً للمعايير التقليدية للنمو الاقتصادي، نتيجة الضعف النسبي للطاقة الانتاجية المحلية، من جهة، وللاعتماد المتزايد على صافي التحويلات الخارجية، من جهة أخرى. فقط هبط اسهام الناتج المحلي الاجمالي (GDP) من

الناتج القومي الاجمالي (GNP)[٥٠]، هبوطاً مطرداً في الاعوام السابقة، من ٧٥ بالمئة العام ١٩٨١، الى ٧٣ بالمئة العام ١٩٨٣، وبلغ أدنى مستوى له على الاطلاق في العام ١٩٨٤، حين وصل الى ٥٦ بالمئة. ومن الناحية المطلقة، بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي ١٠٨٥ مليون دولار في العام ١٩٨٤، وهو مستوى تمّ بلوغه، أصلاً، في العام ١٩٨٠، واستدعى الامر انخفاضاً مماثلاً في الناتج المحلي الاجمالي للفرد؛ فبينما بلغ الناتج المحلي الاجمالي للفرد، في الارض المحتلة، ٨٦٧ دولاراً في العام ١٩٨٢ (١٠٣٢ دولاراً، في الضفة الغربية؛ ٦١٠ دولارات في قطاع غزة)، هبط في العام ١٩٨٤ الى ٨٤٨ دولاراً[٥١]. وفيما سجل الناتج المحلي الاجمالي، في العام ١٩٨٦، انخفاضاً ملموساً ليصل الى حوالى المليار دولار، شهد الناتج المحلي الاجمالي للفرد في السنة عينها، هو الآخر، انخفاضاً ملموساً، ليبلغ حوالى ٥٧٠ دولاراً[٥٢].

ولاحظ بنبنستي، في تقريره، ان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي أظهر انخفاضاً ثابتاً، من حوالى ٤٠ بالمئة العام ١٩٨٠، الى ٢٧ بالمئة العام ١٩٨٣[٥٣]، نتيجة تناقص المساحة المزروعة الاجمالية، التي هبطت، في المقابل، من حوالى ٣٦ بالمئة من المساحة الاجمالية للضفة الغربية، في العام ١٩٦٤، الى ٢٨ بالمئة في العام ١٩٨٣[٥٤]. كما هبطت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي من تسعة بالمئة العام ١٩٦٨، الى ٦,٥ بالمئة العام ١٩٨٠[٥٥]، ولم تصل مساهمته، في العام ١٩٨٣، سوى ٦,٧ بالمئة. أما التجارة والنقل، فقد ارتفعت مساهمتهما من ٣٠ بالمئة العام ١٩٨١ الى ٣٦ بالمئة العام ١٩٨٣[٥٦].

الموارد والامكانات؛ معالجة بديلة

نقدم في ما تبقى من هذه الدراسة، محاولة أولية لنظم بعض المكوّنات المشتقة من مراجعة النماذج التي قدّمناها في ما سبق، في هيكل يتلمس بداية الطريق الى سيناريو مقترح لمستقبل الدولة الفلسطينية الاقتصادي. وسوف نعطي وزناً أكبر للتوجهات الاستراتيجية، نظراً الى أهميتها الحرجة؛ وسوف نسعى الى ان نشير الى مواطن التلاحم الواضحة والمساعدة على زيادة تماسك الممكنات.

نلاحظ، بداية، ان تتبع مسار المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية يتطلب أفقاً زمنياً طويلاً نسبياً. وفي الوقت عينه، فان التغطية السليمة للافق الزمني الواجب لهذه الدراسة، والذي يمتد الى أكثر من عقد، يصطدم، في تقديرنا، بعقبتين هامتين: الاولى، قصور الجهد الفردي المبذول؛ والثانية، عدم توافر المعطيات اللازمة للتوثيق الاحصائي في شكل حلقات زمنية متسلسلة يمكن الركون اليها.

وعلى الرغم من ان هذه الفقرة سوف تعتمد، لسهولة المقارنة، التقسيم الذي استخدم في الفقرة السابقة، الا اننا سوف نعمد، من جهتنا، الى التلخيص، في محاولة استشراف المستقبل الاقتصادي الفلسطيني، محتوى وتركيباً ودلالة.

(أ) الموارد البشرية

نحاول، الآن، تبيان مدى التطور السكاني؛ ثم مدى استخدام القوة البشرية في النشاط الانتاجي في الدولة الفلسطينية. وسوف نختار مقياسين، هما: عدد السكان، وحجم نوعية العمالة؛ اذ انهما من افضل التعبيرات الكمية الاجمالية عن مدى تطور القوى البشرية في المجتمع.

في الجدول الرقم ١، يتبين لنا ان عدد السكان في الدولة الجديدة سوف يصل، في العام ٢٠٠٠، الى حوالى ٢,٥٨ مليون نسمة، مع افتراض بقاء الحدود مفتوحة لعودة ٧٠٠ ألف فلسطيني، ليمتصوا على مدى الفترة الزمنية الواقعة بين ١٩٨٨ حتى نهاية القرن. ويلاحظ ان تقديرات العائدين الفلسطينيين شملت ٧٥ بالمئة من المقيمين في لبنان، وعشرة بالمئة من المقيمين في الاردن، و٢٥ بالمئة من المقيمين في البلدان العربية الاخرى. ولمّا كان توطين حوالى ٧٠٠ الف عائد يتطلب اقامة ١٢٠ ألف وحدة سكنية (تكلفة الوحدة ٢٤ الف دولار)، فان التكلفة الاجمالية تصل الى ما يقرب من ٢,٩ مليار دولار، خلال أكثر من عقد، أي بمعدل ٢٢١ مليون دولار سنوياً.

الجدول الرقم ١

تقديرات عدد السكان الفلسطينيين وعدد العائدين منهم حتى العام ٢٠٠٠

البلد	١٩٨٢[١]	النسبة المئوية	تقديرات اجمالية لعدد العائدين (بالآلاف)	نسبة العائدين	تقديرات السكان + العائدين[٢]	النسبة المئوية
اسرائيل	٦٧٠	١٥,١	٧٠	١٠,٠	٩٤	٣,٦
الضفة والقطاع[٣]	١٢١٠	٢٧,٢	–	–	١٦٣٤	٦٣,٣
الاردن	١٣٢٠	٢٩,٧	١٤٠	٢٠,٠	١٩٠	٧,٤
لبنان	٣٥٠	٧,٩	٢٨٠	٤٠,٠	٣٧٨	١٤,٧
سوريا	٢٠٠	٤,٥	٥٠	٧,١	٦٨	٢,٦
بلدان الخليج	٥٠٠	١١,٢	١٢٠	١٧,١	١٦٢	٦,٤
بقية البلدان العربية	١٠٠	٢,٢	٢٠	٢,٩	٢٧	١,٠
مناطق أخرى من العالم	١٠٠	٢,٢	٢٠	٢,٩	٢٧	١,٠
المجموع	٤٤٥٠	١٠٠,٠	٧٠٠	١٠٠,٠	٢٥٨٠	١٠٠,٠

(١) احصاءات مختلفة، مع افتراض نسبة الزيادة الطبيعية بين ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢ حوالى ٣,٧ بالمئة.

(٢) افترضنا ان نسبة الزيادة الطبيعية السنوية حتى العام ٢٠٠٠، هي ٢,٧ بالمئة.

(٣) بما فيها القدس الشرقية.

ويكاد يكون افتراضاً مغرقاً في تواضعه، حين نقول ان اجمالي عدد العاملين سوف يصل، عند نهاية العقد، الى حوالى ٤٥٠ الف عامل (١٧,٤ بالمئة من اجمالي السكان)، منهم حوالى ٣٨٠ ألفاً (٨٤ بالمئة) من العاملين في الضفة والقطاع و ٧٠ ألف عامل من العائدين. الا ان معدل النمو في العمالة، داخل الدولة الجديدة، سوف يربو على تسعة بالمئة، اذا ما استثنينا عدد السكان غير القادرين على العمل المنتج.

واذا ما اخذنا في الاعتبار، الاطار الاجتماعي للعمالة، فاننا لا نأتي بجديد حين نقول ان الشعب الفلسطيني يشكّل، وبحق، «الحي اللاتيني» للوطن العربي، بما يمتلك من تجمّعات كثيفة من الكوادر والمهارات من مختلف المهن والاختصاصات، الفنية والعلمية.

الموارد الطبيعية

لا تشكّل مساحة الدولة البالغة ستة آلاف كيلومتر مربع أي عائق أمام النمو الديمغرافي والتطور الاقتصادي. فقد برهن التخطيط المعاصر للمدن على ان المساحة ليست بالعنصر الحاسم، وان بلداً مساحته صغيرة، يمكن ان تكون لديه قدرات اقتصادية أكبر من بلد آخر يتمتع بمساحات شاسعة. ويمكن، في هذا الصدد، المقارنة بين النمو الاقتصادي الهش لمنغوليا (٦٠٤٠٠٠ كيلومتر مربع / عدد السكان مليون)، ولليابان (١١٤٠٠٠ كيلومتر مربع /عدد السكان ١١٠ ملايين) لنلمس الفرق بصورة واضحة[٥٧]. أضف الى ذلك ان مساحة هونغ كونغ أصغر من الضفة والقطاع، وسكانها أكثر بكثير[٥٨].

ويمكن للدولة الفلسطينية ان تطور مصادرها المائية الذاتية في اتجاهات متعددة، منها: البحث عن مصادر غير مستغلة؛ وزرع الغيوم بامالاح الفضة؛ واستخدام الطاقة النووية في تحلية مياه البحر؛ وتكرير مياه المجاري واستخدامها في الزراعة؛ وتطوير وسائل جديدة للاقتصاد في استخدام المياه، مثل طريقة الرش والتنقيط التي تقلل من كمية المياه المستخدمة في الزراعة الى نحو ثلث الكمية الحالية؛ واضافة الى ذلك، يمكن استبدال الاقنية الترابية لمسالك مياه الينابيع والآبار بالانابيب، حيثما أمكن ذلك؛ واستخدام الرشاشات والري بالتنقيط (التفتاف) على نطاق واسع، خصوصاً لدى زراعة الخضار والحمضيات، وبناء برك الري الترابية، والاسمنتية، لاستخدامها مستودعات للمياه.

تعبئة الامكانات

يمكن لنا الجزم ان تغييراً حقيقياً لم يطرأ على هيكل اقتصادات الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العقدين المنصرمين. وكمؤشر الى هذا، كانت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي سبعة بالمئة في العام ١٩٨٤، أي أقل قليلاً من النسبة المناظرة منذ حوالى عشرين عاماً؛ بينما بقيت الزراعة متدنية الكفاءة الانتاجية؛ وقطاع الخدمات يغلب عليه الطابع التضخمي، ولكن الهامشي.

وهكذا، فان اجمالي الاستثمارات الاضافية لتخوم العام ٢٠٠٠، كي تستوفي استحقاق المعدلات المتسارعة من المواليد، وتلبي احتياجات الـ ٤٥٠ ألفاً من العاملين، ينبغي ان تصل الى حدود الـ ١٣ مليار دولار، أي مليار لكل سنة. وبهذا، فان حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سوف تبلغ أكثر من ١٥٠٠ دولار في السنة، فيما يصل الناتج المحلي الاجمالي الى ٢٨٠٠ مليون دولار، كما يوضحه الجدول الرقم ٢.

وعلى هذا الاساس، فان الانتاجية بالنسبة الى الفرد سوف ترتفع، نتيجة التوسع الصناعي المفترض. وكما يتضح من الجدول الرقم ٢، فان الصناعة سوف تبلغ حوالى ١١,٤ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي، و ١٨ بالمئة من العمالة (٨١ الف عامل). وسوف تزداد العمالة بمعدل عشرة بالمئة سنوياً، والصناعة بحدود أربعة بالمئة سنوياً.

ان العامل الحاسم في تعظيم الاستفادة من الامكانات المادية المتاحة هو الالتفاف صوب اقامة البنى التحتية، مثل: ميناء غزة بطاقة قدرها ١٢ مليون طن؛ وتسهيلات سكك حديد وطرق؛ وصناعات بتروكيمياوية في مصفاة نفط غزة؛ ومشروع اسمنت بطاقة انتاجية في حدود المليون طن؛ ومشاريع المياه والطاقة الكهربائية.

استنتاجات

لقد كانت هذه الدراسة توثيقاً لمسار نماذج استشراف المستقبل الاقتصادي الفلسطيني. واقصى ما تتمناه ان يساعد ذلك في خلق قوة فكرية وخلق وعي في اتجاه مسارات معينة. وربما تكون الدراسة قد استهدفت تأكيد التالي: ان كل شيء ممكن كتصور؛ ولكنه، في بادىء الامر، غير محتمل، والبديل من الحلم أو التصور هو الكابوس.

الجدول الرقم ٢

تقديرات الناتج المحلي الاجمالي والعمالة (١٩٨٤ ـ ٢٠٠٠)

(مليون دولار لكل ألف شخص)

البند	١٩٨٤		٢٠٠٠	
	الناتج المحلي الاجمالي	العمالة	الناتج المحلي الاجمالي	العمالة
الزراعة	٢٩٣,٠	٣٨	٦٠٠	٢١,٤
الصناعة	٧٦,٠	٢٦	٣٢٠	٨١,٠
التشييد	١٧٣,٦	١٨	٥٨٠	١٠٨,٠
الخدمات	٥٤٢,٤	٧٨	١٣٠٠	١٨٥,٠
المجموع	١٠٨٥,٠	١٦٠	٢٨٠٠	٤٥٠,٠
النسبة المئوية				
الزراعة	٢٧	٢٤	٢١,٥	١٧
الصناعة	٧	١٦	١١,٥	١٨
التشييد	١٦	١١	٢٠,٧	٢٤
الخدمات	٥٠	٤٩	٤٦,٣	٤١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠,٠	١٠٠

وهكذا، اذاً، ان استشراف ابعاد المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية، ليس دراسة نظرية بحتة، أو عمل فني كمي صرف، وانما تندرج تحت ما يسمى بـ oriented research action ، أي انه دراسة موجهة في اتجاه عمل معيّن، يختص بالتفكير في ما نريد ان يكون عليه الحال في المستقبل، وفقاً للمعايير التي نرتضيها، من خلال بعد زمني طويل نسبياً.

ونكاد نقول، لولا خشية التسرع، ان المنهج الذي اتبعناه، هو المنهج الاستهدافي (normative)، الذي قام على أساس رسم وتتبع عدد من المسارات الممكنة أو المحتملة لبلوغ نتائج ممكنة أو محتملة عبر التحليل الذهني، والنمذجة الكمية الرياضية. ولا يخفى ان العنصر الذاتي، في هذا المنهج، واضح وصريح، ولا يدّعي عصمة ما في توقعاته؛ ولكنه أشار، على الاقل، الى ان مستقبلنا ليس رهناً بيد الغير؛ فقديماً قيل: ان أهل مكة أدرى بشعابها.

---

(١) Bahiri, Simcha; *Peaceful Separation or Enforced Unity; Economic Consequences for Israel and the West Band/Gaza Area,* Tel Aviv: Center for Peace in the

Middle East, 1984, pp. 15 - 17.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥. وفي هذا المجال، ركّز جون ستايبنغ، على سبيل المثال، على مشكلة مشاريع المياه، فأثار مسألة التعاون الاقتصادي بين الدولة الفلسطينية واسرائيل، «التي ينبغي ان تجد لها حلاً من خلال التعاون الاقليمي (فلسطين واسرائيل والاردن)، والا، فليس هناك من قابلية لحياة الدولة الوليدة»، انظر

Stebbing, John; "The Creation of Palestinian Arab State as Part of a Middle East Settlement", *International Relations,* Vol. VI, No. 3, May 1979, pp. 511 - 517.

(٥) اعتمدنا، في العرض، هنا، على النص الاصلي للدراسة المعدة باللغة الانكليزية

Fried, Jerom; *The West Bank/Gaza Economy; Problems and Prospects,* Report for the Sub-Committee on Europe and the Middle East of the Committee on Foreign Affairs Defense Division Congressional Research Service, Washington, D.C.: Library of Congress, 1980.

وقد ترجمت هذه الدراسة الى العربية، ونشرت تحت عنوان «اقتصاد الضفة والقطاع؛ المشاكل وآفاق النجاح»، صامد الاقتصادي (بيروت)، السنة ٥، العدد ٣٨، آذار (مارس) ١٩٨٢، ص ٣٦. ولقد تصدى حسين ابو النمل، ببراعة، في نقد الاتجاهات العامة لتلك الدراسة، انظر «اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بين النمو الزائف والتخريب المنظم»، المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٩١.

(٦) وعلى عكس هذه الاعتبارات، تشير دراسة أُصدرت في العام ١٩٧٧، الى ان على الدولة الفلسطينية ان تكون لديها القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، حتى تبرر ضرورة الانفتاح على المجال الاقليمي (الاسرائيلي، على وجه الخصوص)، انظر

Peretz, Don and Richard J. Ward; "Political and Economic Framework for the Future", in Word, Richard [et. al.]; *The Palestine State: A Rational Approach,* Port Washington, N. Y.: Kenniket Press, 1977, pp. 145 - 154.

Weiler, Joseph; *Israel and the Creation of Palestine State,* London: Croom Helm, 1985. (٧)

(٨) المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ١١٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

Collard, Elizabeth and Rodney Wilson (Eds); "The Economic Potential of an Independent Palestine", in *Peace and the Palestinians,* London: Record of Proceedings of a Seminer held by the British Sectors of Parliamentary Association for Euro - Arab Co-Operation, 1977. (١١)

(١٢) حرصت فيفيان بول، على سبيل المثال، في كتابها «الضفة الغربية؛ هل هي قابلة للحياة ؟» على تسليط الضوء على المشاكل المتعددة التي تواجهها دولة فلسطينية مستقلة، في مجال التنمية الاقتصادية، انطلاقاً من «حجمها»، الذي لا يؤمّن لها شروط البقاء، ولا يسمح لها بالنمو والتطور. ومن خلال هذا المنظور، طرحت سيناريو يرتكز على ضرورة التعاون الاقتصادي مع اسرائيل، للمساعدة على تطوير الزراعة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاع الصناعي، واعادة السياحة الى مجراها الطبيعي، انظر

Bull, Vivian; *The West Bank; Is it Viable?,* Lexington, Mass.: D.C. Heath, 1975, pp. 12 - 15 and 147 - 150.

وعلى الرغم من ان دراسة عاطف قبرصي قد اعدت، أساساً، لتقتصر على مسألة قابلية الدولة الفلسطينية للحياة، الا ان القضايا الاستراتيجية التي طرحتها، تمتد برؤيتها لتعكس قضايا، من بينها الرد الضمني على فيفيان بول، وغيرها، انظر

Kubursi, Atif; *Is an Independent Palestinian State Economically Viable?,* Paris: UNESCO, 1983.

ولمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، انظر الدراسة الرائدة، في هذا المجال

Arkadie, Brian Van; *Benefits and Burdens; A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies Since 1967,* New York: Carnegi Endowment for International Peace, 1967.

(١٣) تم حساب ارقام الدولار الاميركي حسب متوسط اسعار الصرف السنوية للجنيه الاسترليني، في البنك الدولي العام ١٩٧٧، انظر
International Financial Statistics, Washington, D.C.: The World Bank, 1977.

(١٤) Plascov, Avi; *A Palestinian State? Examining the Alternatives,* Adelphi Paper, No. 163, London: The International Institute for Strategic Studies, 1981, pp. 34 - 36.

(١٥) لا شك في ان هذه النقطة جديرة بالانتباه. وقد تمخضت، بالفعل، اقتراحات سياسية عديدة لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، واقامة دولة فلسطينية مستقلة، انظر بهذا الخصوص
Brookings Institution, *Toward Peace in the Middle East;* Report of a Study Group, Wahsington, D.C.: 1975; Jiryis, Sabri; "Plitical Settlement in the Middle East; The Palestinian Dimension", *Journal of Palestine Studies,* Vol. VII, No. 1 (25), Autumn 1977, pp. 3 - 25; Khalidi, Walid; "Thinking the Unthinkable; A Sovereign Palestinian State", *Foreign Affairs,* Vol. 57, No. 4, July 1978, pp. 595 - 713; Agha, Hussein J.; "What State for the Palestinians?", *Journal of Palestine Studies,* Vol. VI, No. 1 (21), Autumn 1976, pp. 3 - 38.

(١٦) Tuma, Elias and Haim Darin Drabkin; *The Economic Case for Palestine,* London: Croom Helm, 1978.

(١٧) تجدر الاشارة، في هذا السياق، الى معالجات لهذه المسألة برزت في أعمال اخرى. ففي العام ١٩٧٨، أصدرت مجموعة باحثين استطلاعا بعنوان «التوقعات الاقتصادية المترتبة على تسوية في الشرق الاوسط»، استحوذ على مجلدين، ضم الاول توقعات حول النمو الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة لفترة خمس سنوات، على أساس التحليل المستند الى نموذج تطور اقتصادي سليم؛ اما المجلد الثاني، فقد كان مكرساً لدراسة مدى استعداد الفلسطينيين للعودة الى الضفة والقطاع، وقدرة اقتصاديات تلك المناطق على استيعاب العائدين الجدد، انظر
Spector, Bertram I., Sayeed Kayvan, Gary Keynon and William Harvey; *The Economic Implications of a Middle East Peace Settlement; An Economic Development Model for the West Bank and Gaza Strip,* Bureau of Near Eastern and South Asian Affairs, December 1978.

وفي أيار (مايو)، نشرت «الانكتاد»، بحثاً بعنوان «فلسطين؛ خيارات التنمية». وكانت تلك اول محاولة تقوم بها المنظمة الدولية لابراز النواحي الاقتصادية للمسألة الفلسطينية، انظر
Sadler, P. G. and B. Abu Kishk; *Palestine; Options for Development,* Geneva: UNCTAD, TD/B/960, 1983.

(١٨) نعيم خضر، «القدرات البشرية والثقافية والاقتصادية للشعب الفلسطيني»، **صامد الاقتصادي**، السنة ٤، العدد ٣٠، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص ١٩ ـ ٢٠.

(١٩) نذكّر، في هذا الاطار، بدراسة رئيسة ذات ثقل استراتيجي، تحوي مناقشة جادة وتفصيلية لموضوع اليد العاملة ومشاكل الاستخدام في الدولة الفلسطينية المقبلة، انظر
Harb, G.; "Labor and Manpower", in Nakhleh, Emile A. (Ed.); *A Palestinian Agenda for the West Bank and Gaza,* Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research Studies in Foreign Policy, 1980.

(٢٠) كما قام انطوان زحلان بدراسة الموارد الاقتصادية المتوفرة للشعب الفلسطيني، في مقالة له حول المقوّمات الاقتصادية لدولة فلسطينية في الضفة الغربية. واعتبر ان هذه الموارد تتيح للشعب الفلسطيني اقامة دولة مستقلة. وأضاف: «انه على الرغم من صعوبة مثل هذه المهمة، كما هو الحال بالنسبة الى اية دولة تقام في العالم الثالث، فان هناك طاقات هامة متوفرة لبناء الدولة: يد عاملة كفؤة، وامكانيات مالية، وموارد طبيعية وسياحية». انظر
Zahlan, A. B.; "The Economic Viability of a West Bank State", *Middle East International,* No. 66, December 1976, pp. 20 - 21.

(٢١) Nakhleh, Emile A.; *The West Bank and Gaza; Toward the Making of a Palestinian State,* Washington, D. C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research Studies in Foreign Policy, 1979, pp. 41 - 60.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٣) Sayigh, Yusif; "The Palestinian Economy Under Occupation; Dependence and Pauperization", in *Economic Development Under Prolonged Occupation,* Oxford: Catherin's College, January 3 - 5, 1986.

(٢٤) انطوان منصور، «فلسطين المحتلة؛ من صمود المقوّمات الى مقوّمات الصمود»، **صامد الاقتصادي**، السنة ٥، العدد ٣٩، نيسان (ابريل) ١٩٨٢، ص ٤٢ ـ ٤٤.

(٢٥) نادر فرجاني، **هدر الامكانية؛ بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠، ص ١٧.

(٢٦) Centeral Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1986,* Jerusalem, 1986, p. 683.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٦٨٣.

(٢٩) Benvenisti, Meron; *The West Bank Data Base Project, 1987 Report; Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank,* Jerusalem, 1987, pp. 1 - 5.

(٣٠) Centeral Bureau of Statistics, ***op. cit.,*** p. 685.

(٣١) من اجل تحليل مفيد جداً للتركيب الديمغرافي للفلسطينيين، انظر، على وجه الخصوص Hagopian, Edward and A.B. Zahlan; "Palestin's Arab Population; The Demography of the Palestinians", *Journal of Palestine Studies,* Vol. III, No. 4 (12), Summer 1974, pp. 32 - 73.

(٣٢) Benvenisti, ***op. cit.,*** p. 4.

(٣٣) Centeral Bureau of Statistics, ***op. cit.,*** pp. 700 and 705.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٩ و ٧٣٠ ـ ٧٣١.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) "West Bank Economic Up-turn ?", *The Israel Economist,* March 1987, p. 9.

(٣٧) Benvenisti, Meron; *The West Bank Data Base Project, 1986 Report: Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank,* Jerusalem, 1986, p. 11.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(٣٩) Anabtwai, Samir N.; *Palestinian Higher Education in the West Bank and Gaza; A Critical Assessment,* London & New York: Sydney and Henley, 1986, pp. 22 - 25.

(٤٠) Centeral Bureau of Statistics, ***op. cit.,*** pp. 289 and 730 - 731.

(٤١) الدونم يساوي ١٠٠٠ متر مربع، ٠,٢٥ هكتار تقريباً.

(٤٢) United Nations, *Living Condition of the Palestinian People in the Occupation Arab Territories,* Report of the Secretary General, New York, United Nations, A/35/533, 1980.
وتشير تقديرات اخرى الى ان مساحة الاراضي المحتلة تبلغ ٦,١٢٤,٠٠٠ ملايين دونم، منها ٥,٧٥٥,٠٠٠ ملايين دونم للضفة و٣٦٩ الف دونم للقطاع، انظر Sadler and Abu Kishk; ***op. cit.,*** p. 15.

(٤٣) محمد النحّال، «السكان والقوى العاملة في الاراضي العربية المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ٥، العدد ٤٠، أيار (مايو) ١٩٨٢، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٤٤) هشام عورتاني، «انماط استخدام الارض والمياه للاغراض الزراعية في الضفة الغربية»، **صامد الاقتصادي** (عمان)، السنة ٨، العدد ٦١، أيار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٦، ص ٥٥.

(٤٥) حسن عبدالقادر صالح، «الانتاج الزراعي في قطاع غزة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ٩، العدد ٦٥، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٨٧، ص ٣٩.

(٤٦) Arab Scientific Institute for Research and Transfer of Technology (ASIR); *Food Security Issues in the West*

Bank and Gaza Strip, Prepared for ECWA/FAO, U.N.: Baghdad (Iraq) and El-Bireh (West Bank), 1984.

(٤٧) عورتاني، مصدر سبق ذكره، ص ٧ ـ ٨.

(٤٨) Benvenisti, 1986 Report, ***op. cit.,*** p. 21.

(٤٩) Kahan, David; *Agriculture and Water Resources in the West Bank and Gaza (1967 - 1987),* Jerusalem: Jerusalem Post, 1987, p. 14.

(٥٠) يتميز الناتج المحلي الاجمالي عن الناتج القومي الاجمالي، بأن الاول يعكس مقدار الموارد المحلية فقط، فهو يساوي جملة استخدامات الموارد ناقصاً الواردات من السلع والخدمات، في حين ان الناتج القومي الاجمالي يساوي الناتج المحلي الاجمالي مضافاً اليه صافي مدفوعات عناصر الانتاج للخارج.

(٥١) Centeral Bureau of Statistics, 1985, ***op. cit.,*** p. 708.

(٥٢) Plocker, Sever I.; "The Palestinian State in the Territories; An Economic Report", *New Outlook,* Vol. 30, No. 5 - 6 (269 - 270), May/June 1987, pp. 28 - 30.

(٥٣) Benvenist, 1986 Report; ***op. cit.,*** p. 6.

(٥٤) UNCTAD; *Selected Statistical Tables on the Economic of the Occupied Palestinian Territories (West Bank and Gaza Strip),* ST/SEU/I, July 10, 1986, Table No. 19, p. 21.

(٥٥) Richardson, David and Danny Rubinstein; "The West Bank and Gaza Economy", Excerpt, *The Israel Economist,* February 1986, pp. 30 - 31.

(٥٦) Benvenisti, 1986 Report; ***op. cit.,*** p. 6.

(٥٧) خضر، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

(٥٨) Agha, ***op. cit.,*** p. 25.

قوة العمل العربية في اسرائيل

نافذ عليّان

تحاول هذه الدراسة ان تصف السمات الأساسية لقوة العمل العربية في اسرائيل، والتي تتضمن العاملين، سواء بدوام كامل او جزئي، والعاطلين عن العمل لأسباب خارجة على ارادتهم؛ وهي تركز على العرب الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٤٨، الذين يعرفون بمصطلح «العرب في اسرائيل». والى جانب عرض السمات العامة لقوة العمل العربية، الديمغرافية والاقتصادية، سوف نلقي الضوء على جوانب التمييز القائم بين العرب واليهود، سواء في الدور الاقتصادي أو في مستوى الاجور والتعليم، حيث يساهم ذلك في توضيح موقف اسرائيل من اولئك العرب، ثم وضعهم فيها.

المؤشرات الديمغرافية الرئيسة للعرب في اسرائيل

تحدد الخصائص الديمغرافية لأي مجتمع تكوين قوة العمل فيه، وأبرز سماتها، من زاوية معدلات نموها ومستوى الفتوة فيها وامكانات تطورها. وقوة العمل العربية في اسرائيل ليست استثناء عن هذه القاعدة؛ اذ تلعب الخصائص الديمغرافية للمجتمع العربي في اسرائيل دوراً بالغ الأهمية في تحديد الوزن الذي تمثله قوة العمل في الاقتصاد الاسرائيلي، ومعدّل تزايد هذا الوزن، والاتساع الذي بدأ يفرضه على الحكم في اسرائيل. ولأهمية تأثير وارتباط الخصائص الديمغرافية للمجتمع العربي في اسرائيل بقوة العمل، نجد انها أنسب نقطة للبداية.

١ ـ التركيب السكاني ومعدلات النمو

عاصر العرب في اسرائيل تجربة من طابع فريد في العام ١٩٤٨، تحولوا على اثرها من أغلبية ساحقة في فلسطين الى أقلية لا تتجاوز نسبتها ١٨ بالمئة من اجمالي السكان، عشية الاعلان عن تأسيس «دولة اسرائيل».

ومنذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن، شهدت اسرائيل تحولات كبيرة، سواء أكان ذلك على صعيد عدد السكان فيها أو معدلات نمو العرب ووزنهم ضمن المجتمع الاسرائيلي. ويبين الجدول الرقم ١ التغيرات التي شهدها عدد السكان في اسرائيل، والتركيب السكاني، خلال الاربعين سنة الماضية، التي تعكس التزايد المطرد لنسبة العرب بين السكان. ويشير الجدول المذكور الى ان عدد سكان اسرائيل قد ارتفع من ١,٣٧٠ مليون نسمة العام ١٩٥٠ الى ٤,٣٣١ مليون نسمة في نهاية العام ١٩٨٦. وترافق مع ذلك ازدياد الوزن النسبي للعرب من ١٦٧ ألفاً (١٢,٢ بالمئة) الى ٧٧٠ ألفاً (١٧,٨ بالمئة) خلال الفترة عينها. وهذا يبيّن التزايد الملحوظ لنسبة العرب الى اجمالي السكان، والذي يعود، بشكل رئيس، الى ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للعرب، مقارنة باليهود.

وتقسم المصادر الاسرائيلية العرب تبعاً للديانة: أغلبية مسلمة (٧٧ بالمئة)، ومسيحيين

الجدول الرقم ١

سكان اسرائيل، اليهود والعرب، حسب الديانة
(بالآلاف، وبالنسبة المئوية)

السنة	عدد السكان[١]	اليهود[١]	العرب[١]	نسبة العرب الى السكان[١]	نسبة كل مجموعة دينية الى مجموع السكان العرب[٢]		
					مسلمين	مسيحيين	دروز
١٩٤٨	٨٧٢	٧١٦	١٥٦	١٧,٩	٧٠	٢٠	١٠
١٩٥٠	١٣٧٠	١٢٠٣	١٦٧	١٢,٢	٦٩	٢٢	٩
١٩٥٥	١٧٨٩	١٥٩٠	١٩٩	١١,١	٦٨	٢٢	١٠
١٩٦٠	٢١٥٠	١٩١١	٢٣٩	١١,١	٦٩	٢١	١٠
١٩٦٥	٢٥٩٨	٢٢٩٩	٢٩٩	١١,٥	٧١	١٩	١٠
١٩٦٧[٣]	٢٧٧٦	٢٣٨٤	٣٩٢	١٤,٠	٧٤	١٨	٨
١٩٧٠	٣٠٢٢	٢٥٨٢	٤٤٠	١٤,٦	٧٥	١٧	٨
١٩٧٥	٣٤٩٣	٢٩٥٩	٥٣٤	١٥,٣	٧٧	١٥	٨
١٩٨٠	٣٩٢٢	٣٢٨٣	٦٣٩	١٦,٣	٧٨	١٤	٨
١٩٨٥[٤]	٤٢٦٦	٣٥١٧	٧٤٩	١٧,٦	٧٧	١٣	١٠
١٩٨٦[٤]	٤٣٣١	٣٥٦١	٧٧٠	١٧,٨	–	–	–

(١) بيانات الاعوام من ١٩٥٠ الى ١٩٦٥ مأخوذة من صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٧٣، ص ١٤؛ والاعوام من ١٩٦٧ الى ١٩٧٥ مأخوذة من د. منصور الراوي، «المالثوسية الجديدة والسياسة السكانية لاسرائيل تجاه الشعب العربي الفلسطيني»، **ندوة الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني**، بيروت: دار النضال، ١٩٨٥، ص ٤٠؛ اما الاعوام ١٩٤٨ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ فمأخوذة من *Statistical Abstract of Israel*, No. 37, 1986, Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1987, p. 26 (فيما يلي SAI) . والعام ١٩٨٦ من *Monthly Bulletin of Statistics*, No. 9, September 1987, p. 3.

(٢) النسبة مأخوذة من SAI, No. 37, 1986, p. 26 ؛ عدا العام ١٩٤٨، فمن كتاب حبيب قهوجي، **العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ العام ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٢، ص ١٠.

(٣) ارقام العام ١٩٦٧ تتضمن العرب في القدس الشرقية.

(٤) تتضمن سكان الجولان.

(١٣ بالمئة)، ودروز وغيرهم (عشرة بالمئة). وقد شهدت النسبة العددية للطوائف تغيرات ملموسة خلال السنوات الماضية؛ اذ انخفضت نسبة المسيحيين الى اجمالي السكان العرب من ٢٠ بالمئة العام ١٩٤٨ الى ١٣ بالمئة حالياً؛ وفي المقابل، فقد ارتفعت نسبة المسلمين من ٧٠ بالمئة الى ٧٧ بالمئة للفترة عينها. ويمكن ارجاع هذه التغيرات الى سببين: أولهما، ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية لكل من المسلمين والدروز مقارنة بالمسيحيين؛ وثانيهما، ان اضافة السكان في القدس الشرقية العام ١٩٦٧، والجولان العام ١٩٨٢، واللذين تتعامل معهما المصادر الاسرائيلية بوصفهما

الجدول الرقم ٢

توزيع السكان العرب، تبعاً للألوية (نسبة مئوية)

اللواء	القدس	الشمال	حيفا	الاوسط	تل ـ ابيب	الجنوب	المجموع[٣]
١٩٤٨ ـ نسبة اليهود	٩٦	٣٧	٨٤	٨٧	٩٩	٢٨	٨٢,١
ـ نسبة العرب	٤	٦٣	١٦	١٣	١	٧٢	١٧,٩
عدد العرب بالآلاف[٢]	٢,٩	٩٠,٦	٢٧,٤	١٦,١	٣,٦	١٥,٤	١٥٦
١٩٦١ ـ نسبة اليهود	٩٨	٥٨	٨٧	٩٣	٩٩	٨٩	٨٨,٧
ـ نسبة العرب	٢	٤٢	١٣	٧	١	١١	١١,٣
عدد العرب بالآلاف[٢]	٤,٢	١٤٢,٨	٤٨	٢٦,٩	٦,٧	١٨,٦	٢٤٧,٢
١٩٧٢ ـ نسبة اليهود	٧٥	٥٤	٨٥	٩٢	٩٩	٩١	٨٥,٣
ـ نسبة العرب	٢٥	٤٦	١٥	٨	١	٩	١٤,٧
عدد العرب بالآلاف[٢]	٨٦,٣	٢١٧,٦	٧٥	٤٤,٤	٧,٣	٣٠,٤	٤٦١
١٩٨٣ ـ نسبة اليهود	٧٣	٥٠	٨١	٩٢	٩٩	٩١	٩٢,٩
ـ نسبة العرب	٢٧	٥٠	١٩	٨	١	٩	١٧,١
عدد العرب بالآلاف[٢]	١٢٦,١	٣٢٩	١١٠,٢	٦٥,٩	١٣,٣	٤٥	٦٨٧,٦
١٩٨٥ ـ نسبة اليهود	٧٣	٥٠	٨٠	٩٢	٩٩	٨٩	٨٢,٤
ـ نسبة العرب	٢٧	٥٠	٢٠	٨	١	١١	١٧,٦
عدد العرب بالآلاف[٢]	١٣٤,٢	٣٥٥,٢	١١٩,٣	٧٢	١٢,٣	٥٦	٧٤٩

(١) النسبة الخاصة بالعامين ١٩٤٨ و ١٩٦١ مأخوذة من Zureik, Elia: *The Palestinians in Israel; A Study of Internal Colonialism,* London: Routledge & Kegan Paul Ltd, 1979, p. 110 ؛ أما النسب الخاصة بالاعوام التالية، فهي مستخرجة من SAI, No. 37, 1986, pp. 30 - 33 .

(٢) عدد السكان العرب للعامين ١٩٤٨ و ١٩٦١ من د. عبدالخالق ذكرى، «دراسة ديمغرافية مقارنة للسكان العرب قبل الاحتلال الصهيوني في عام ١٩٤٨، وبعده»، **ندوة الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني**، بيروت: دار النضال، ١٩٨٥، ص ٣٥٣؛ أما معطيات الاعوام التالية، فمستخرجة من SAI, No. 37, 1986, pp. 32 - 33.

(٣) النسبة الاجمالية لكل من العرب واليهود مستخرجة من SAI, No. 37, 1986, p. 27 .

جزءاً من اسرائيل، بعد الحاقهما التعسفي بها، قد أدت الى ازدياد النسبة العددية للمسلمين والدروز على حساب المسيحيين؛ وهذا ما يشير اليه، بوضوح الجدول الرقم ١؛ اذ ارتفعت نسبة المسلمين العام ١٩٦٧ مقابل انخفاض نسبة المسيحيين والدروز؛ كما ارتفعت نسبة الدروز العام ١٩٨٥ على حساب المسلمين والمسيحيين.

وتجدر الاشارة الى انه على الرغم من سياسة «فرق تسد»، التي تتبعها اسرائيل، في التمييز بين مختلف الطوائف العربية، كما يتضح، بجلاء، موقفها من الدروز واعتبارهم غير عرب ومنحهم

الجدول الرقم ٣

معدّل النمو الاجمالي والطبيعي للسكان العرب واليهود

السنة	معدل النمو الطبيعي (٪)[١]		معدل النمو الاجمالي (مع الهجرة)[١]	
	يهود	عرب	يهود	عرب
١٩٧٢	١,٧٠	٤,٠	٣,٤	٤,١
١٩٧٣	١,٦٠	٤,٠	٣,٤	٤,٤
١٩٧٤	١,٧٥	٤,١	٢,٢	٤,٤
١٩٧٥	١,٨٠	٣,٧	١,٨	٣,٧
١٩٧٦	١,٨٠	٣,٧	٢,٠	٣,٨
١٩٧٧	١,٧٠	٣,٧	١,٩	٣,٨
١٩٧٨	١,٥٠	٣,٥	٢,٠	٣,٥
١٩٧٩	١,٥٠	٣,٥	٢,٥	٣,٦
١٩٨٠	١,٥٠	٣,٢	٢,٠	٣,٤
١٩٨١	١,١٠	٢,٩	١,١	٢,٩
١٩٨٢[٢]	١,٤٥	٣,٢	١,٦	٣,٢
١٩٨٣	١,٥٠	٣,٠	١,٩	٣,٢
١٩٨٤	١,٤٠	٣,٠	١,٧	٣,١
١٩٨٥	١,٣٠	٢,٩	١,٣	٢,٩

(١) النسب مأخوذة من SAI, 37 (1986), p. 28 .

(٢) ارقام ١٩٨٢ تعكس تعديلات اجرتها الحكومة، بحيث ادخلت ارقام العرب في القدس الشرقية والجولان.

بعض الامتيازات[١]، مثل زيادة الدعم الحكومي لمناطقهم، وتوظيفهم في المؤسسات الحكومية والخدمة في الجيش، فان اوضاع اولئك لا تختلف كثيراً عن أوضاع الطوائف العربية الأخرى.

يتركز العرب في ثلاث مناطق رئيسة داخل اسرائيل، هي الجليل والمثلث والنقب. ويعيشون في مدينتين عربيتين في الجليل (الناصرة وشفا عمرو) وأخرى في المثلث (أم الفحم)، وفي سبع مدن مختلطة (عكا وحيفا واللد والرملة وتل أبيب ـ يافا والقدس وترشيحا)، و ١٠٥ قرى عربية، معظمها في الجليل والمثلث، اضافة الى القبائل البدوية التي يعيش نصفها في الجليل والباقي في النقب[٢]. ويتوزع العرب بين المناطق المذكورة على النحو التالي[٣] (بعد استثناء القدس الشرقية): بدو النقب ـ ٤٤ الفاً، يمثلون ٧,٨ بالمئة من السكان العرب؛ المدن المختلطة ـ ٤٧ الفاً (٨,٣ بالمئة)؛ المثلث ـ ١٤٠ الفاً (٢٤,٨ بالمئة)؛ والجليل ـ ٣٣٤ الفاً (٥٩,١ بالمئة).

يضم لواء الشمال التجمع العربي الرئيس في اسرائيل؛ اذ يشكل العرب ٥٠ بالمئة من سكانه؛ ويليه في ذلك لواء حيفا؛ اذ يشكل العرب ٢٠ بالمئة من سكانه. ويظهر الجدول الرقم ٢ مناطق تركز العرب تبعاً للالوية خلال السنوات الماضية. ويتضح من هذا الجدول ان نسبة العرب في ألوية عدة قد انخفضت بصورة ملحوظة. وتم ذلك نتيجة لسياسة التهويد التي تمارسها سلطات الاحتلال بهدف تفتيت التجمع العربي في المناطق ذات الاغلبية العربية لتحويلها الى مناطق ذات أغلبية يهودية، مستخدمة الوسائل كافة لتحقيق ذلك، بدءاً من مصادرة الاراضي[٤] واقامة المستوطنات، وانتهاء بالتضييق في تقديم الخدمات الاساسية الى المناطق العربية وعدم توفير فرص عمل قريبة من مناطق السكن[٥]. وقد نجحت هذه السياسة في زيادة الاستيطان في النقب، بصورة كبيرة، أدت الى تحويله الى منطقة ذات أغلبية يهودية، وانخفضت، تبعاً لذلك، نسبة العرب الى اجمالي سكان تلك المنطقة من ٧٢ بالمئة العام ١٩٤٨ الى ١١ بالمئة العام ١٩٨٥. أما في منطقة الجليل، فلا يزال الصراع قائماً

بين سلطات الاحتلال والسكان العرب الذين يقفون، بقوة، ضد مصادرة اراضيهم وبناء المستوطنات؛ وتبعاً لذلك، فان التجمع العربي في الجليل لا يزال كبيراً، ويمثل نصف سكان اللواء الشمالي تقريباً.

الجدول الرقم ٤
متوسط النمو السنوي للسكان

الفترة	النمو الطبيعي (٪)*		النمو الاجمالي (٪)*	
	يهود	عرب	يهود	عرب
١٩٤٨ ـ ١٩٦٠	٢,٦	٣,٣	٨,٣	٣,٣
١٩٦١ ـ ١٩٧١	١,٥	٤,١	٢,٨	٤,١
١٩٧٢ ـ ١٩٨٢	١,٦	٣,٦	٢,١	٣,٧
١٩٨٣ ـ ١٩٨٥	١,٤	٣,٠	١,٦	٣,١
١٩٤٨ ـ ١٩٨٥	٢,٤	٣,٩	٤,٦	٤,٠

* النسب مستخرجة من SAI, 37 (1986), p. 27 .

وعلى صعيد معدل النمو، تعتبر نسبة النمو الطبيعي للعرب من اعلى النسب في العالم؛ ويؤدي ذلك مع الوقت الى تعديل التركيب السكاني لاسرائيل لصالح زيادة نسبة العرب، وهو ما أشرنا اليه سابقاً. وقد تعمّدنا في الجدولين ٣ و ٤ التمييز بين معدل النمو الطبيعي (الناتج عن الفرق بين معدلات الولادة والوفاة الطبيعيتين) وبين معدل النمو الاجمالي، الذي يتضمن، اضافة الى معدل النمو الطبيعي، عامل الهجرة الخارجية. ويساهم هذا التمييز في توضيح درجة اعتماد اليهود على الهجرة الخارجية لزيادة اعدادهم، والنتائج التي تترتب على انخفاض معدلات الهجرة، كما يحدث الآن.

تراوح معدل النمو الطبيعي للسكان العرب، في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٥ بين ٢,٩ ـ ٤,١ بالمئة سنوياً، مقارنة مع ١,١ ـ ١,٨ بالمئة سنوياً لليهود. وفي الوقت الذي شهدت معدلات النمو الاجمالية للعرب مستويات متشابهة للفترة عينها (بين ٢,٩ ـ ٤,٤ بالمئة)، شهدت معدلات النمو الاجمالية لليهود ارتفاعاً ملحوظاً، لتتروح بين ١,١ ـ ٣,٤ بالمئة سنوياً. وقد سجل اليهود أعلى معدل للنمو الاجمالي في الفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٦٠؛ اذ بلغ المتوسط السنوي للنمو الاجمالي ٨,٣ بالمئة (مقارنة بـ ٢,٦ بالمئة للنمو الطبيعي). ويعود ذلك الى تركز موجات الهجرة الرئيسة لليهود في تلك الفترة، التي صاحبت تأسيس الكيان الصهيوني. ويمكن توضيح مستوى الارتباط الوثيق بين معدلات الهجرة ومعدل النمو الاجمالي لليهود بالاستعانة ببعض الارقام[٦] الخاصة بنسبة اليهود النازحين من اسرائيل الى اليهود الوافدين اليها في سنوات مختارة.

انخفض معدل النمو الاجمالي لليهود في نهاية العام ١٩٧٥ الى ١,٨ بالمئة مقارنة بـ ٢,٢ بالمئة للعام السابق. ومن أسباب ذلك، ان نسبة اليهود النازحين للوافدين قد بلغت، في ذلك العام، ٩٥,٥ بالمئة؛ كما شهد العامان ١٩٨٠ و ١٩٨١ انخفاضاً مشابهاً، لتبلغ نسبة النمو الاجمالي ٢ بالمئة و ١,١ بالمئة على التوالي (مقارنة بـ ٢,٥ بالمئة واثنين بالمئة للاعوام السابقة). وترافق مع ذلك ارتفاع نسبة اليهود النازحين للوافدين لتبلغ ١٥٠ بالمئة و ٣٠٠ بالمئة للاعوام المذكورة؛ وهذا يشير الى التأثير المباشر للهجرة في معدلات النمو الاجمالي.

وتعكس الارقام السابقة، عموماً، طبيعة المشكلة الديمغرافية التي تعيشها اسرائيل، والتي تُلخص بأن «الصراع بين العرب واليهود في الاراضي المحتلة هو، من وجهة النظر الديمغرافية،

الجدول الرقم ٥

تقسيم السكان حسب فئات العمر الرئيسة
(النسبة المئوية لفئة العمر منسوبة الى العدد الاجمالي لفئة السكان)

فئة العمر[١]	١٩٥٥		١٩٦٥		١٩٧٥		١٩٨٥	
(سنة)	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب
صفر ـ ١٤	٣٣,٩[٣]	٤٥,٧	٣٢,٤	٥٠,٥	٢٩,٩	٤٩,٥	٢٩,٩	٤٤,١
١٥ ـ ٦٤	٦١,٤	٤٨,٩	٦١,٤	٤٥,٧	٦١,٤	٤٦,٩	٥٩,٩	٥٢,٦
٦٥ فما فوق	٤,٧	٥,٤	٦,٢	٤,٣	٨,٧	٣,٦	١٠,٠	٣,٢
العمر الوسيط	٢٥,٨	١٧,٠	٢٥,٠	١٥,٠	٢٥,٧	١٥,٢	٢٤,٩	١٧,١

(١) فئات العمر للاعوام ١٩٥٥ و١٩٦٥ و١٩٧٥ من د. منصور الراوي، «المالثوسية الجديدة والسياسة السكانية لاسرائيل تجاه الشعب العربي الفلسطيني»، **ندوة الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني**، بيروت: دار النضال، ١٩٨٥، ص ٤٨؛ اما العام ١٩٨٥، فمأخوذة من SAI, No. 37, 1986, pp. 61 - 62 .

(٢) العمر الوسيط للاعوام ١٩٥٥ و ١٩٦٥ و ١٩٧٥ من Cohen, Abraham; *Israeli Arabs; Economic Aspects*, Givat Haviva: The Institute of Arab Studies, (N.P.D.), p. 17 . اما العام ١٩٨٥، فمأخوذة من SAI, No. 37, 1986, p. 62 ، حيث تم تحديده من طريق الوزن النسبي لكل ديانة.

(٣) في المصدر تظهر النسبة ٢٣,٩، وقد تم تعديلها بعد مراجعة SAI, No. 37, 1986, pp. 61 - 62 .

صراع بين سكان ينمو عددهم طبيعياً (داخلياً) بمعدلات عالية، وبين سكان عددهم راكد يعتمد في نموه على المصادر الخارجية... لقد ساهم هذا الصراع في تحديد سياسة اسرائيل السكانية المستندة الى التفوق السكاني، عدداً وهيكلاً ونوعاً، باتباع سياستين متناقضتين: سياسة التكاثر السكاني (الخارجي) لليهود، وسياسة تحديدية للعرب»[٧]، أو، بعبارة أخرى، «في حين تعمل الهجرة على زيادة تعداد اليهود ونسبتهم الى الفلسطينيين وضمن حدود فلسطين السياسية، فان تهجير الفلسطينيين يؤدي الى انقاص تعداد الفلسطينيين ونسبتهم داخل الوطن المحتل»[٨]. وعلى الرغم من ذلك، فان المتوسط العام للنمو الطبيعي، خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥، قد بلغ ٣,٩ بالمئة سنوياً للعرب، مقابل ٢,٤ بالمئة لليهود، كما يشير الجدول رقم ٤. ويؤدي ذلك الى استنتاج أن «النمو السكاني للأسر العربية التي آثرت البقاء في ارضها يكاد يكون منتظماً بمستوى مرتفع... أي ان السنوات اللازمة لمضاعفة حجم السكان تقل عن عشرين عاماً، وهو من أعلى مستويات النمو في العالم»[٩]. وقد بدأت هذه الحقيقة باثارة الخوف في الاوساط الصهيونية، لأنها تؤدي الى الاخلال بالتوازن الديمغرافي القائم في اسرائيل، وتهدد بوجود أغلبية عربية خلال العقود الاولى من القرن المقبل.

(٢) فئات العمر والجنس

يتميز المجتمع العربي في اسرائيل بـ «الفتوة»، مقارنة باليهود[١٠]؛ وهو ما يوضحه الجدول الرقم ٥؛ اذ بلغت نسبة السكان، دون ١٥ سنة، حوالى ٤٤ بالمئة، مقارنة بـ ٣٠ بالمئة لليهود في العام ١٩٨٥. كما بلغ العمر الوسيط[١١] للعرب ١٧ سنة، مقارنة مع ٢٥ سنة لليهود، في العام ١٩٨٥؛ وهذا يؤكد ارتفاع نسبة الفتوة في المجتمع العربي مقارنة باليهود. وتعكس هذه النسب درجة مساهمة

الجدول الرقم ٦

تقسيم السكان حسب الجنس*

(نسبة مئوية)

السنة	عرب		يهود	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
١٩٥٥	٥١,٣	٤٨,٧	٥٠,٨	٤٩,٢
١٩٦٥	٥١,٣	٤٨,٧	٥٠,٥	٤٩,٥
١٩٧٥	٥٠,٩	٤٩,١	٥٠,٠	٥٠,٠
١٩٨٥	٥٠,٦	٤٩,٤	٤٩,٧	٥٠,٣

* النسب مستخرجة من SAI, 37 (1986), p. 62 .

كل من العرب واليهود في قوة العمل، أو انتظام مستوى المساهمة مستقبلاً، حيث يؤدي ارتفاع نسبة الفتوة عند العرب الى زيادة مستوى مساهمتهم، مستقبلاً، في قوة العمل.

ويرجع سبب ارتفاع نسبة الفتوة عند العرب الى ان تزايدهم السكاني يعتمد، أساساً، على ارتفاع معدلات النمو الطبيعية، في حين يعتمد التزايد السكاني لليهود، الى درجة كبيرة، على الهجرة الخارجية، والتي يغلب على افرادها سن الشباب، أي فوق العشرين عاماً. وعلّق بعض الباحثين على هذه النقطة بقوله: «تشير التقديرات، بهذا الخصوص، الى ان قوة العمل اليهودية (الغربية)، والتي تشكل نحو ٥٠ بالمئة من قوة العمل الاسرائيلية، تفقد، سنوياً، تسعة بالمئة من حجمها، بسبب الهرم، أو الموت، أو النزوح؛ ولا يعوض هذا التسرب من المصادر الداخلية، الا بنسبة ٢٥ بالمئة من الفقدان، وتبقى الـ ٧٥ بالمئة معتمدة، في تعويضها، على المصدر الخارجي (الهجرة). أما قوة العمل اليهودية الشرقية، فتفقد سنوياً ٦ بالمئة من حجمها، من طريق الهرم، أو الموت، ولكنها تنمو، سنوياً، بمعدل سبعة بالمئة، نتيجة لهيكلها العمري المتسم بالحداثة النسبية، قياساً بالهيكل الاسرائيلي الغربي»[١٢].

وتشير هذه النقطة الى الخطورة الناتجة عن هبوط معدلات الهجرة اليهودية الى اسرائيل. فهي، من جانب، تؤدي الى زيادة وزن العرب ضمن التركيب السكاني، بما له من آثار هامة على بنية المجتمع الاسرائيلي، ومن جانب آخر، تعمل على تزايد نسبة العرب في قوة العمل في اسرائيل، الامر الذي يفرض على السلطات ضرورة توسيع مشاركة العرب في مختلف المهن، بما يهدد الامتيازات التي يتمتع بها اليهود على حساب العمل العربي الحالي.

وتتبع نسبة الجنس، بالنسبة الى العرب في اسرائيل، النمط المعتاد[١٣]، كما يوضح الجدول الرقم ٦، في حين تظهر نسبة الجنس الى المجتمع اليهودي انخفاضاً تدريجياً في عدد الذكور من ٥٠,٨ بالمئة العام ١٩٥٥ الى ٤٩,٧ بالمئة في العام ١٩٨٥، وهي نسبة تقل عن المعدلات الطبيعية، وترجع، في أسبابها، الى ازدياد الهجرة المعاكسة، التي يشكل الذكور نسبة غالبة فيها.

وتعتبر الاسرة العربية كبيرة الحجم مقارنة بالاسرة اليهودية، كما يشير الجدول الرقم ٧. فقد حافظت نسبة الاسر المكونة من ستة افراد فما فوق على ثبات نسبي طوال الفترة الماضية وبقيت حول ٥٠ بالمئة من اجمالي عدد الاسر العربية مقارنة بـ ١٠,٧ بالمئة للاسر اليهودية؛ في حين ترتفع نسبة الاسر اليهودية التي لا يزيد افرادها على ثلاثة؛ اذ تمثل ٥٤,٤ بالمئة من الاسر اليهودية، العام ١٩٨٥. ويشير ذلك الى ميل الاسرة العربية الى التوسع من حيث عدد الافراد مقابل ميل اليهود الى تشكيل اسرة محدودة العدد. ويعزز ذلك انخفاض متوسط عدد افراد الاسرة اليهودية من أربعة افراد

الجدول الرقم ٧

حجم العائلة، تبعاً للفئة السكانية*

عدد أفراد العائلة	١٩٥٧(١)		١٩٦٥		١٩٧٥(٢)		١٩٨٥	
	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب
١	٧,٥	١١,٥	١٠,٨	٩,٤	١٣,٦	٥,٦	١٦,٥	٥,٩
٢	١٩,٦	٨,٥	٢٠,٤	١٠,٥	٢٣,٨	٨,٩	٢٣,٦	٨,٦
٣	٢١,٦	٩,٤	١٩,٨	٩,٦	١٧,٤	٧,٩	١٤,٣	١٠,٣
٤	٢٤,٤	١١,٩	٢٢,٨	١١,٠	١٩,٢	٩,٦	١٩,٧	١١,٣
٥	١٢,١	٩,٥	١١,٣	١٠,٢	١٢,٦	١١,٠	١٥,٢	١٣,٥
٦	٦,٠	١٠,٧	٥,٥	١٠,٠	٥,٨	١١,٦	٦,٢	١٣,٢
٧+	٨,٨	٣٨,٥	٩,٤	٣٩,٣	٧,٦	٤٥,٤	٤,٥	٣٧,١
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
متوسط عدد الافراد (بدون العذاب)	٤,٠	٦,٠	٤,١	٦,١	٣,٩	٦,٦	٣,٨	٦,٠

* الارقام مأخوذة من SAI, 37 (1986), p. 70 .

(١) لا تتضمن الكيبوتسات وبعض المؤسسات.

(٢) تتضمن القدس الشرقية، ولا تتضمن بدو الجنوب.

الى ٣,٨١ افراد، في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٨٥، في حين حافظت الاسرة العربية على معدل ستة افراد. وتجدر الاشارة الى ان عدد افراد الاسرة العربية قد شهد ازدياداً في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٧٥، الا انه عاد وتراجع في السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥. ويرتبط هذا التراجع بالصعوبات الاقتصادية العديدة التي يواجهها العرب، والتي تؤثر، سلباً، في معدلات النمو الطبيعي والميل الى تشكيل أُسر كبيرة الحجم، وان كان هذا التراجع لا يزال محدوداً.

وانطلاقاً من المؤشرات التي عرضناها حتى الآن، يمكن تلخيص أبرز السمات الديمغرافية للعرب في اسرائيل بالنقاط التالية:

○ تعتبر معدلات النمو الطبيعي للعرب مرتفعة، مقارنة باليهود، على الرغم من اتجاهها نحو الانخفاض المحدود في السنوات الست الاخيرة. ويؤدي ارتفاع معدلات النمو الى ازدياد نسبة العرب الى اجمالي السكان، والتي يتوقع ان تبلغ ٢٢ بالمئة مع نهاية القرن الحالي.

○ يعتبر المجتمع العربي ذا صبغة فتية، مقارنة باليهود، ويؤدي ذلك الى تزايد وزنه ضمن قوة العمل في المستقبل، كما يتبع التقسيم، تبعاً للجنس، نمطاً طبيعياً لدى العرب، وانخفاضاً نسبياً في الذكورة عند اليهود.

○ تميل العائلة العربية الى تشكيل اسرة كبيرة، في حين يتجه اليهود نحو الأسر محدودة العدد. وتشير المعطيات الحديثة الى اتجاه العرب نحو تخفيض حجم الاسرة، نظراً الى الصعوبات المعيشية

الجدول الرقم ٨

قوة العمل العربية (مؤشرات اساسية) (بالآلاف)

البيان	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
اجمالي السكان العرب(١)	٢٣٩	٢٩٩	٤٤٠	٥٣٤	٦٣٩	٧٤٩
عدد السكان العرب فوق ١٤ سنة(١)	١٣٤	١٥٥	٢٢٣	٢٨٠	٣٤٥	٤٢٨
قوة العمل العربية المدنية(١)	٥٦	٧١	٩٢	١١١	١٣٢	١٧١
٪الزيادة السنوية المتوسطة لقوة العمل العربية(٤)	٣,٣	٥,٤	٥,٩	٤,١	٣,٨	٥,٩
٪ لقوة العمل العربية لاجمالي قوة العمل في اسرائيل(٤)	٧,٦	٧,٨	٩,٢	٩,٧	١٠,٠	١١,٧
٪ لقوة العمل العربية لاجمالي السكان العرب(١)	٢٣	٢٤	٢١	٢١	٢١	٢٣
٪ لقوة العمل العربية للسكان العرب فوق ١٤ سنة(١)	٤٢	٤٦	٤١	٤٠	٣٨	٤٠
عدد العاطلين عن العمل من العرب(٢)	٧,٤	٢,٥	٣,١	٣,٠	٥,٦	١٦,٢
٪ للعاطلين العرب الى قوة العمل العربية(٤)	١٣,٢	٣,٥	٣,٤	٢,٧	٤,٢	٩,٥
عدد النساء العرب ضمن قوة العمل العربية(٣)	٥	٨	٨	١٢	٢٠	٢٦
٪ للنساء العرب ضمن قوة العمل العربية(٤)	٩	١٠	٩	١١	١٥	١٥

(١) السنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٨٠ مأخوذة من *Cohen, op. cit.*, p. 26 ؛ والعام ١٩٨٥ من SAI, 37 (1986), p. 26 بالنسبة لعدد السكان؛ اما باقي الارقام، فمأخوذة من *Monthly Bulletin of Statistics*, Supplement, No. 5, May 1987, p. 4.

(٢) السنوات ١٩٦٠ و ١٩٦٥ من SAI, 17 (1966), pp. 290 - 293 ؛ والعام ١٩٧٠ من SAI, 26 (1975), p. 322 ؛ والعام ١٩٧٥ من SAI, 37 (1986), p. 318 ؛ اما الاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥، فمأخوذة من *Monthly Bulletin of Statistics*, Supplement, No. 5, May 1987, p. 4.

(٣) الاعوام ١٩٦٠ الى ١٩٨٠ من *Cohen, op. cit.*, p. 29 ؛ والعام ١٩٨٥ من Monthly Bulletin of Statistics, Supplement, No. 5, May 1987, p. 52 ؛ مع ملاحظة ان الاعداد بالنسبة الى النساء محسوبة من ١٥ سنة فما فوق؛ في حين ان باقي ارقام العمل للسكان فوق ١٤ سنة؛ وبتقديرنا ان تأثير ذلك في النسب محدود.

(٤) استندت النسب الخاصة بقوة العمل العربية الى اجمالي قوة العمل في اسرائيل الى ارقام قوة العمل الاجمالية في اسرائيل الواردة في SAI, 37 (1986), p. 282 .

والاقتصادية القائمة؛ وربما، أيضاً، بسبب الرغبة في «العصرنة»، أي مجاراة روح العصر.

قوة العمل العربية

بلغ عدد العاملين العرب في اسرائيل حوالى ١٧١ الف شخص في نهاية العام ١٩٨٥، بما يمثل ٢٣ بالمئة من اجمالي السكان العرب و ٤٠ بالمئة من السكان الذين يزيد عمرهم على ١٤ سنة؛ ويمثل العرب ١١,٧ بالمئة من قوة العمل الاجمالية في اسرائيل (أنظر الجدول الرقم ٨). ومصطلح قوة العمل يشمل الذين يقومون بأعمال فعلاً، وكذلك العاطلين عن العمل ممن هم في سن العمل.

وعلى الرغم من ان نسبة العرب الى اجمالي السكان قد ارتفعت من ١١,١ بالمئة الى ١٧,٦ بالمئة في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥؛ الا ان وزنهم في قوة العمل الاجمالية في اسرائيل لم يزد بالنسبة ذاتها،

الجدول الرقم ٩

قوة العمل العربية، تبعاً لفئات العمر*

(نسبة مئوية)

السنة(١)	الاجمالي	١٤ ـ ١٧	١٨ ـ ٣٤	٣٥ ـ ٥٤	٥٥ ـ ٦٤	٦٥ +
١٩٦٠	٪١٠٠	١٢,٠	٥٤	٢٦	٨	ـ
١٩٧٠	٪١٠٠	٨,٠	٥٥	٢٩	٦	٢,٠
١٩٨٠	٪١٠٠	٦,٠	٦٠	٢٩	٤	٠,١
١٩٨٥	٪١٠٠	٤,٥	٦٢	٢٩	٤	٠,٥
١٩٨٦	٪١٠٠	٤,٥	٦٢	٢٩	٤	٠,٥
١٩٨٦ (يهود)	٪١٠٠	٢,٠	٤١	٤٢	١١	٤,٠

* السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ مأخوذة من Cohen, *op. cit.*, p. 31 ؛ والسنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ من *Monthly Bulletin of Statistics*, Supplement, No. 5, May 1987, pp. 52 - 53.

(١) الاعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ تتضمن فئات العمر من ١٤ ـ ١٧ سنة؛ في حين تتضمن الاعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ فئة العمر ١٥ ـ ١٧ سنة.

اذ ارتفعت من ٧,٦ بالمئة العام ١٩٦٠ الى ١١,٧ بالمئة العام ١٩٨٥[١٤]. ويمكن ارجاع ذلك الى محدودية اسهام المرأة العربية في قوة العمل المديني؛ اذ لم تتجاوز نسبتها الـ ١٥ بالمئة العام ١٩٨٥. وعلى الرغم من ان اسهام المرأة اليهودية محدود أيضاً[١٥]، مقارنة بمساهمة المرأة في الدول الصناعية المتقدمة، الا انه يفوق كثيراً مستوى اسهام المرأة العربية؛ اذ بلغت مساهمة المرأة اليهودية، العام ١٩٨٥، حوالى ٤١ بالمئة من اجمالي قوة العمل المدنية اليهودية.

ويمكن اجمال التغيرات التي شهدتها قوة العمل لدى العرب في اسرائيل بما يلي:

○ شهدت قوة العمل المدنية العربية انخفاضاً في نسبتها الى عدد السكان فوق ١٤ سنة ابتداء من العام ١٩٦٥، حيث بلغت ٤٦ بالمئة لتنخفض الى ٤٠ بالمئة العام ١٩٨٥. ويعود ذلك الى الانخفاض الذي شهدته مساهمة الافراد الذين تتراوح اعمارهم بين ١٤ ـ ١٧ سنة، وكذلك الذين تبلغ اعمارهم الـ ٥٥ سنة فما فوق، كما يبين الجدول الرقم ٩. واذا كان انخفاض مساهمة الافراد، بين ١٤ ـ ١٧ سنة، يعتبر عنصراً ايجابياً، لأنه يدل على اتجاه هذه الاعمار نحو زيادة التحصيل العلمي، فان انخفاض مساهمة من تزيد اعمارهم على ٥٥ سنة يعبر عن نزعة مبكرة للتقاعد، تحرم المجتمع، بشكل عام، من فرصة الاستفادة من الخبرات المتراكمة لهذه الفئة.

○ مساهمة المرأة العربية محدودة؛ اذ لم تتجاوز ١٥ بالمئة من قوة العمل في نهاية العام ١٩٨٥، علماً بأن الاناث يشكلن ٤٩,٤ بالمئة من المجتمع العربي في اسرائيل. ويعتبر هذا العنصر ذا تأثير سلبي في مستوى المعيشة للاسرة العربية، لأنه يؤدي الى انخفاض عدد العاملين في الاسرة، ويؤدي، أيضاً، الى انخفاض الدخل الفردي.

○ بلغ المتوسط السنوي لنمو قوة العمل العربية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ حوالى ٥,٩ بالمئة؛ وهي نسبة مرتفعة، ولا سيما أنها تأتي بعد عشر سنوات من النمو البطيء للعمل العربي،

بسبب الازمة الاقتصادية التي شهدتها اسرائيل في السبعينات. وقد أدى ذلك الى ارتفاع نسبة مساهمة العمل العربي في اجمالي قوة العمل في اسرائيل بحوالى ١,٧ بالمئة خلال الفترة المذكورة.

○ تتركز قوة العمل العربية في فئة السن من ١٨ ـ ٥٤ عاماً تقريباً، حيث يشكل العاملون ضمن الفئة المذكورة حوالى ٩١ بالمئة من القوة العاملة العربية مقارنة بـ ٨٣ بالمئة لليهود. ويلاحظ، في المقابل، ان نسبة مساهمة الافراد، فوق ٥٥ سنة، تصل الى ١٥ بالمئة عند اليهود، مقابل ٤,٥ بالمئة عند العرب، وهي تدل على الارتفاع النسبي لسن التقاعد لدى اليهود، مقارنة بالعرب، وتؤدي الى استفادة اليهود من الخبرات التي تتراكم طوال فترة العمل، مقابل النزعة المبكرة للتقاعد عند العرب، كنتيجة مباشرة لطبيعة الاعمال المرهقة التي غالباً ما يقوم بها العرب، وكذلك مستوى الاجور المنخفض.

أما بالنسبة الى البطالة عند العرب، فقد كانت معدلاتها تتبع خطى الركود، أو الرواج، في الاقتصاد الاسرائيلي. ففي الستينات ولغاية منتصف السبعينات، شهدت البطالة انخفاضاً واضحاً، سواء أكان ذلك في الاعداد المطلقة أو النسبية. وسبب ذلك ان هذه الفترة شهدت نمواً في حركة البناء والتشييد، وكذلك في تشغيل المصانع التي استوعبت اعداداً متزايدة من العمال الفلسطينيين. اما السنوات العشر الاخيرة، فقد شهدت ارتفاعاً حاداً في نسبة البطالة، من ثلاثة الآف عاطل عن العمل الى ١٦٢٠٠ للفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (من ٢,٧ بالمئة الى ٩,٥ بالمئة من العمالة العربية). وقد تركزت الزيادة في نسب البطالة في السنوات الخمس الاولى من الثمانينات، وخاصة سنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥، ويعود ذلك الى المشاكل الاقتصادية التي تمر بها اسرائيل، والناتجة عن تراخي معدلات النمو في الانتاج، والارتفاع الحاد لنسب التضخم، والاختلال الذي يشهده الميزان التجاري والميزانية. ومن الطبيعي ان تؤدي هذه الظواهر الى ازدياد معدلات البطالة، خاصة عند العرب، نظراً الى طبيعة الوظائف التي يؤدونها (عمال مهرة في الغالب، وقد تركزت البطالة في هذه الفئة من قوة العمل بحوالى ٣٦ بالمئة من اجمالي العاطلين عن العمل في العام ١٩٨٥).

المستوى العلمي والفني للعمالة العربية ودورها في الاقتصاد الاسرائيلي

(أ) المستوى العلمي: يتأثر المستوى العلمي للسكان العرب، ومن ضمنه قوة العمل، بالآثار السلبية للسياسة الاسرائيلية القائمة على التمييز بين العرب واليهود ومحاولة الابقاء على الوضع المتخلف للعرب. وتأخذ هذه السياسة أشكالاً عديدة، منها ضعف مستوى الخدمات التعليمية، من مدارس ومختبرات وخلافه، وضعف المناهج التعليمية، وقلة عدد المدرسين، واكتظاظ الصفوف الدراسية، وانتهاء بقلة فرص العمل المتاحة للخريجين[١٦]. وينعكس ذلك سلباً على الصورة الشاملة للوضع العلمي للسكان العرب، لدى مقارنته باليهود.

وعلى الرغم من السياسة الاسرائيلية هذه، فقد شهد المستوى العام للتعليم عند العرب تغيرات هامة، كما تظهر في الجدول الرقم ١٠؛ اذ انخفضت نسبة المتعلمين الى أقل من أربع سنوات من ٦٤,٤ بالمئة العام ١٩٦١ الى ٢١,١ بالمئة العام ١٩٨٥، وارتفعت، في المقابل، نسبة المتعلمين لأكثر من تسع سنوات من ٩,١ بالمئة العام ١٩٦١، الى ٤٦,٩ بالمئة العام ١٩٨٥. وتبعاً لهذه التغيرات، فقد ارتفع عدد سنوات الدراسة الوسيط للعرب الذين تتجاوز اعمارهم ١٤ سنة من ١,٢ سنة

الجدول الرقم ١٠

توزيع السكان العرب واليهود في اسرائيل حسب سنوات الدراسة*
(نسبة مئوية)

عدد سنوات الدراسة	١٩٦١		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥	
	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب
صفر	١٢,٦	٤٩,٥	٩,٣	٣٦,١	٧,٦	٢٢,٩	٦,٤	١٨,٩	٥,٠	١٣,٤
١ ـ ٤	٧,٥	١٣,٩	٦,٣	١٣,٧	٤,٣	١٢,٩	٣,٩	١٠,٠	٣,١	٧,٧
٥ ـ ٨	٣٥,٤	٢٧,٥	٣١,٧	٣٥,١	٢٥,٥	٣٨,٠	٢١,٣	٣٣,٩	١٧,٣	٣٢,٠
٩ ـ ١٠	٣٤,٦	٧,٦	٣٩,٧	١٣,٠	١٨,٨	١٢,٦	١٧,٢	١٦,٠	١٦,٦	١٩,٣
١١ ـ ١٢	٣٤,٦	٧,٦	٣٩,٧	١٣,٠	٢٦,١	٩,١	٣٠,٤	١٣,٥	٣٣,٦	١٩,٢
١٣ ـ ١٥	٦,٣	١,٥	٨,١	١,٧	١٠,٧	٣,١	١٢,٣	٥,٥	١٤,٢	٥,٩
١٦ +	٣,٦	١,٥	٤,٩	٠,٤	٧,٠	١,٤	٨,٥	٢,٢	١٠,٢	٢,٥
العدد الوسيط	٨,٤	١,٢	٩,٣	٥,٠	١٠,٣	٦,٥	١١,١	٧,٥	١١,٥	٨,٦

* SAI, No. 37, 1986, pp. 565 - 566.

العام ١٩٦١، الى ٨,٦ سنة العام ١٩٨٥، مما يعني ان نصف العرب الذين تتجاوز اعمارهم ١٤ سنة قد تعلموا لأكثر من ٨,٦ سنة[١٧].

وعلى مستوى التعليم الجامعي، فقد برزت نزعة واضحة لدى العرب الى الارتقاء بمستوى تحصيلهم العلمي ودخول الجامعات؛ الا ان التغيرات على هذا الصعيد تسير ببطء نسبي، لاعتبارات عديدة، أهمها ضعف مستوى التعليم في المراحل الابتدائية، والثانوية، والذي يؤثر في نسب القبول في الجامعات الاسرائيلية بالنسبة الى العرب، وكذلك انعدام فرص التوظيف العالية. واشار أحد الباحثين الى ان «مستوى التعليم المنخفض في المدارس الابتدائية العربية أسفر عن تأثير سيىء مباشر على مستوى المدارس الثانوية، كانت نتيجته رسوب نسبة ملحوظة من الطلاب العرب في امتحانات «البغروت» لانهاء الدراسة الثانوية»[١٨]؛ حيث يؤدي ذلك الى حرمان أكثر من ثلثي العرب من فرصة التعليم الجامعي. كما اشار عدد من الباحثين[١٩] الى ان السياسة الاسرائيلية المطبقة في المعاهد والجامعات تحد من قدرة الطالب العربي على الالتحاق بالجامعة ودراسة التخصص الذي يرغب فيه، حيث تقيد معظم الجامعات الطلاب العرب من دراسة بعض التخصصات، كالطب والهندسة الالكترونية وغيرها. أما بالنسبة الى فرص العمل، فان «كثيراً من خريجي الجامعات العرب لا يجدون لهم وظيفة عالية في اجهزة ودوائر الحكومة، وأيضاً للسبب الازلي ذاته: السياسة والامن»[٢٠]. ويؤدي ذلك الى «عدم التناسب بين مواضيع الدراسة وتخصصاتها ومجال العمل المفروض على العرب»[٢١].

وعلى الرغم من الصعوبات السابقة، الا ان اصرار العرب على اكمال تحصيلهم الجامعي، يظهر، بوضوح، من خلال النسب المعروضة في الجدول الرقم ١١؛ اذ ارتفعت نسبة العرب الدارسين في المعاهد العليا والجامعات، من ١,٣ بالمئة في العام الدراسي ١٩٦٤/١٩٦٥ الى ٦,٧ بالمئة في العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٥؛ كما ارتفع عدد الخريجين العرب من حملة الشهادة الجامعية، من

٦٠٠ عربي العام ١٩٧٢[٢٢] الى ٢٠٠٠ العام ١٩٧٦[٢٣] الى ما يزيد على ١٤ الفاً حالياً[٢٤].

ومن جانب آخر، فقد اتجه العرب الى التعليم المهني، كتعبير عن حاجتهم الى تجاوز العقبات التي يضعها الاحتلال أمام التعليم النظري والجامعي، خاصة مع ضآلة فرص العمل أمام الخريجين العرب في مؤسسات الدولة والمؤسسات اليهودية؛ كما يعبر هذا الاتجاه، أيضاً، عن محاولة التلاؤم مع فرص العمل المتاحة، حيث يوفر لهم التعليم المهني أساس التحول الى عمال مهرة. ومع الضغوط المعيشية المتنوعة، نجد درجة من الاستجابة لدى العرب للتعليم المهني رفعت نسبة الطلاب المهنيين من صفر العام ١٩٦٠ الى حوالى ١٦,٢ بالمئة العام ١٩٨٥ (انظر الجدول الرقم ١٢).

وعلى الرغم مما يدل عليه الاتجاه الى التعليم المهني، الا ان نسبته الحالية لم توصله، بعد، مرتبة المشكلة الحقيقية؛ اذ لا تزال نسبة التعليم النظري والاكاديمي هي الغالبة. ولكن المشكلة الحقيقية التي خلقتها السياسة الاسرائيلية هي التسرب من المدارس، حيث بدأت مسألة «عدم التيقن» المحيطة بظروف العمل المستقبلي للعرب، والمترافق مع انخفاض مستوى المعيشة، وتشجيع اسرائيل لعمل الفتيان، الى ازدياد عدد الذين يتركون مقاعد الدراسة للالتحاق بالاعمال المختلفة، لسد النقص الذي تعاني منه اسرائيل في اليد العاملة الرخيصة. فقد وصلت نسبة التسرب من المدارس الابتدائية العربية، خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٩، الى حوالى ٣٨ بالمئة[٢٥]؛ واذا أضفنا عدد الاطفال الذين لم يسجلوا، اطلاقاً، في المدارس، فان النسبة ترتفع الى ٤٢,٩ بالمئة[٢٦]. وفي فترة السبعينات، بلغت نسبة التسرب المتراكمة في المدارس الابتدائية العربية حوالى ٩,٢ بالمئة[٢٧]، وفي المدارس الثانوية حوالى ٦٨,١ بالمئة[٢٨]، وهي نسبة مرتفعة جداً، مما يشير الى خطورة هذه الظاهرة.

ومن الطبيعي الا تحرك اسرائيل ساكناً لمواجهة هذا التردي؛ اذ «لا يوجد ضباط لمراقبة المداومة على المدارس الابتدائية ولا مستشارون تربويون أو عمال اجتماعيون ليحاربوا هذه الظاهرة

الجدول الرقم ١١

الطلاب العرب واليهود
في الجامعات والمؤسسات العليا*
(نسبة مئوية)

السنة	يهود	عرب
١٩٦٤/١٩٦٥	٩٨,٧	١,٣
١٩٧٤/١٩٧٥	٩٧,١	٢,٩
منهم بكالوريوس[١]	٩٧,٨	٢,٢
ماجستير[١]	٩٨,٦	١,٤
دكتوراه[١]	٩٩,١	٠,٩
١٩٨٤/١٩٨٥	٩٣,٣	٦,٧
منهم بكالوريوس	٩٢,١	٧,٩
ماجستير	٩٦,٨	٣,٢
دكتوراه	٩٧,٣	٢,٧

* مأخوذ من SAI, No. 37, 1986, pp. 569, 609

(١) الارقام تخص نهاية العام ١٩٧٤؛ لذلك تختلف قليلاً عن النسبة العامة لسنة ١٩٧٤/١٩٧٥؛ اذ ينبغي ان تكون النسبة العامة اعلى في ما يخص اليهود، وتؤكد ذلك المقارنة مع ارقام ١٩٧٣ الواردة في Amun, Hasan; Uri Davis, Nasr Dakhlallah Sanallah, Adnan Abed El-Razik and Riad Amin; *Palestinian Arabs in Israel; Two Case Studies,* London & Kefar Shmaryahu: Ithaca Press and Miftah Publishers, 1977, pp. 95, 102 والتي تشير الى التالي:

١٩٧٣/١٩٧٤ اليهود ٩٧,٧٥ العرب ٢,٢٥
بكالوريوس اليهود ٩٧,٣ العرب ٢,٧
ماجستير اليهود ٩٨,٧ العرب ١,٣
دكتوراه اليهود ٩٩,٨ العرب ٠,٢

الجدول الرقم ١٢

توزيع الطلاب الثانويين العرب واليهود حسب نوع التعليم*
(نسبة مئوية)

البيان	٤٩/١٩٤٨	٦٠/١٩٥٩	٧٠/١٩٦٩	٨٠/١٩٧٩	٨٥/١٩٨٤	٨٦/١٩٨٥
التعليم اليهودي						
مجمل الطلاب (اعداد مطلقة)	١٠٢١٨	٥٥١٤٢	١٢٩٤٣٦	١٤٣٨١٠	١٧٦١٤٣	١٨٤٧٤٤
صفوف استكمالية(١)	١٠,٢٥	١٢,٨٠	٦,٥٧	٤,٥٠	٤,١٠	٤,٤٠
تعليم نظري واكاديمي	٧٠,١٥	٥٩,٦٥	٤٩,٢٠	٤٢,٨٠	٤٥,١٠	٤٤,٧٠
تعليم مهني	١٩,٦٠	١٨,٣٠	٣٨,٣٠	٤٩,١٠	٤٨,١٠	٤٨,٢٠
تعليم زراعي	–	٩,٠٠	٥,٩٠	٣,٥٥	٢,٦٠	٢,٧٠
التعليم العربي						
مجمل الطلاب (اعداد مطلقة)	١٤	١٩٥٦	٨٠٥٠	٢٢٤٧٣	٣١١٧١	٣٣٥٣٧
صفوف استكمالية	–	–	–	–	–	–
تعليم نظري واكاديمي	١٠٠	٩٨,٨٠	٧٧,٠٠	٨٤,٧٠	٨١,٢٠	٨١,٩٠
تعليم مهني	–	–	١٨,٢٠	١١,٨٠	١٦,٨٠	١٦,٢٠
تعليم زراعي	–	١,٢٠	٤,٨٠	٣,٥٠	٢,٠٠	١,٩٠

* السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٨٠ من عزيز حيدر، **التعليم المهني في المدارس العربية في اسرائيل**، بيرزيت: جامعة بيرزيت ـ مركز الوثائق والابحاث، آذار (مارس) ١٩٨٥، ص ٩؛ والسنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ من SAI, No. 37, 1986, pp. 574 - 575.

(١) الصفوف الاستكمالية هي صفوف يدخلها الطلاب بعد انهاء مرحلة الدراسة الثانوية لزيادة تخصصهم في مواضيع محددة، وتحتسب جزءاً من التعليم الثانوي في اسرائيل.

بشكل فعّال ومثمر (حسب المقياس الرسمي، يجب تعيين عامل اجتماعي واحد لكل ألف طالب). لذا، نحن في حاجة الى ٢١٠ عمال اجتماعيين في المدارس»[٢٩].

وعنـد مقارنة الوضع التعليمي للسكان العرب بالوضـع التعليمي لقوة العمل العربية، وضمن حدود المعلومات المتوفرة والمتضمنة في الجدول الرقم ١٣، يمكن تمييز ما يلي:

○ شهدت نسبة العاملين الذين تقل سنوات تعليمهم عن أربع سنوات انخفاضاً واضحاً، من ٤٨ بالمئـة العام ١٩٦١ الى ١٢ بالمئة العام ١٩٨٢. ويشير ذلك الى جهود العمال العرب لتحسين مستواهم العلمي، باعتباره قد يحسن من ظروف وشروط العمل. ويلاحظ ان هذه النسبة منخفضة بشكل ملحوظ عند مقارنتها بالسكان الذين تزيد اعمارهم على ١٤ سنة وتقل سنوات دراستهم عن أربع سنوات لتبلغ حوالى ٢٥,٨ بالمئة العام ١٩٨٢. ويفسر ذلك بارتفاع نسبة النساء اللواتي يتعلمن لفترات محدودة فقط[٣٠]. ومن جهة أخرى، فقد ارتفعت نسبة العمال المتعلمين لأكثر من تسع سنوات من ١٢ بالمئة العام ١٩٦١ الى ٤٣ بالمئة العام ١٩٨٢. ويشير مجمل هذه الارقام الى تحسن المستوى العلمي لقوة العمل العربية بنسبة واضحة في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٨٢.

الجدول الرقم ١٣

قوة العمل العربية تبعاً لعدد سنوات الدراسة*

(نسبة مئوية)

عدد سنوات قوة العمل/ الدراسة بالآلاف	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٢	
						عرب	يهود
قوة العمل	٥٩	٧١	٩٢	١١٣	١٣٢	١٤٧	١٢١١
صفر	٣٠	٢٢	١٨	٧	٥	٤	٢
١ ـ ٤	١٨	١٩	١٩	١٦	١٠	٨	٢
٥ ـ ٨	٤٠	٤٧	٤٧	٤٩	٤١	٣٩	١٧
٩ ـ ١٢	١٠	١١	١٣	٢٢	٢٦	٣١	٤٨
١٣ +	٢	١	٣	٦	١١	١٢	٣١
غير معروف	-	-	-	-	٧	٦	-

* Cohen, *op. cit.*, p. 33.

○ ما زالت الفجـوة قائمة بين المستوى العلمي لقوة العمل العربية واليهودية؛ اذ بلغت نسبة المتعلمين لأقل من تسع سنوات ٥١ بالمئة للعرب، مقابل ٢١ بالمئة لليهود؛ ويعود ذلك الى ظروف التمييز القائمة، والتي تجاهد لابقاء المستوى العلمي للعرب عند حدود متوسطة تتلاءم مع الدور الاقتصادي المرسوم لهم (عمال مهرة في افضل الاحوال) وتوفير شروط التطور العلمي كافة لليهود، لاداء المهام الادارية والقيادية في الاقتصاد.

(ب) المستوى الفني للعمالة العربية ودورها في الاقتصاد الاسرائيلي: لا يمكن التحدث عن المستـوى الفني للعمالة بدون ربطه بالدور الاقتصادي الذي تقوم به في الانتاج، والذي لم تختره بمحض ارادتها، بل يتمّ فرضه بالاساليب والطرق كافة من قبل الكيان الصهيوني، التي عرضنا بعض اشكالها عند التطرق الى التعليم. فلا يمكن ان يتطور المستوى الفني، وتتراكم الخبرات ، في صناعة الالكترونيات، مثلاً، طالما يوجد حظر يمنع دخول العرب الى هذه الصناعة، مما يحول دون مراكمة الخبرة اللازمة لتطوير المستوى الفني للعرب في هذا المجال.

فعلى الرغم من الجهود التي يبذلها العرب لتحسين شروطهم التعليمية، وظهور الاهتمام المتزايد بدخول المعاهد المهنية، فأن ذلك لا يؤدي الى أكثر من بقاء «العمال العرب في مستوى العامل الماهر، ضمن اطار النظام الاقتصادي الاسرائيلي. ربما أهم ما كانت تتصف به بنية الاستخدام للمواطنين الفلسطينيين العرب في اسرائيل بشكل عام انهم يعملون ضمن مستوى العامل الماهر وبمستوى عامل بالاجرة دون ان يصلوا الى مستوى الفني المشرف»[٣١]. ويرى البعض «ان النقص في التدريب المهني في القرية قلل من فرص عملهم في الصناعة، وجعل نسبتهم عالية جداً في الاعمال الجسدية المضنية، والتي لا تدر عليهم في نفس الوقت دخلاً كافياً نسبياً، بينما شغل اليهود الاعمال التي تحتاج الى مهارات خاصة وبنفس الوقت تعود عليهم بفوائد أكثر»[٣٢]. و «ان الاعمال السوداء، كالزراعة والبناء والخـدمات العامة من شق طرقات وحفر مجار وغيرها، بقيت وقفاً على القطاع العربي، واستوعبت

الجدول الرقم ١٤

توزيع المهن العامة والمهن التقنية

حسب فرص الالتحاق بها في المدارس العربية المهنية*

المهن العامة		المهن التقنية	
مواد تدرس في المدارس العربية	مواد لا تدرس في المدارس العربية	مواد تدرس في المدارس العربية	مواد لا تدرس في المدارس العربية
سكرتارية	فنون تطبيقية	كهرباء عامة	الكترونيك
تدبير منزلي	مجوهرات	ميكانيكا عامة	برق واتصال
مربيات اطفال	صقل الماس	ابنية ومواسير	كهرباء صيانة
تمريض	تجارة	ميكانيكا سيارات	تدفئة وتبريد
خياطة وازياء	وظائف ادارية	كهرباء سيارات	ميكانيكا دقيقة
	كيمياء صناعية	نجارة	صناعة ادوات
	عامل مختبرات		ميكانيكا طيران
	ادارة فنادق		ميكانيكا بحرية
	سياحة		ميكانيكا زراعية
	عناية وتربية		رسم معماري
	فني اسنان		تصميم آليات
	حياكة وتطريز		تصميم خرائط
	كوافير		حاسبات الكترونية
	تجميل		طباعة
			تصوير

* حيدر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧ ـ ٢٩.

نسبة عالية جداً من الايدي العاملة العربية»[٣٣]. وعلق بعض الباحثين على مستوى المهارة الفنية للعاملين في القطاع الصناعي بـ «أن غالبية العاملين، في هذا الفرع الاقتصادي، هم من العمال الذين يعملون في المصانع وليسوا عمالاً صناعيين؛ بمعنى انهم يفتقرون الى المعرفة الصناعية، لأن مساهمتهم في بعض الصناعات، وخاصة في الصناعات المتقدمة، تكاد تكون معدومة؛ ذلك لأن انخراطهم في هذا المجال جاء اضطرارياً، بدون أي معرفة، أو تحضير مسبق؛ وتعمل السلطات الاسرائيلية على الابقاء على مثل هذا الافتقار الى المعرفة الصناعية والى عدم تصنيع القرى العربية، بالرغم من ازدياد نسبة العاملين في هذا المجال من العمال العرب[٣٤].

فالسياسة الاسرائيلية لا تضع العراقيل على طريق تطور المستوى الفني للعمالة العربية فحسب، بل تحدد، وبشكل مباشر، طبيعة ومستوى التدريب المهني ذاته؛ حيث يشير توزيع المهن العامة والتقنية في المدارس العربية والمبين في الجدول الرقم ١٤ الى الحدود التي تضعها اسرائيل سقفاً للمهن العربية، مقارنة باليهود. فما يعرض على الطالب العربي، من ناحية الكم، هو «أقل من ثلث المهن التي تدرس في المدارس اليهودية»[٣٥]؛ اذ لا تتجاوز ٥ من ١٩ في المهن العامة و ٦ من ٢١ في المهن

الجدول الرقم ١٥

توزيع اليد العاملة العربية حسب مجال العمل *

(نسبة مئوية)

مجال العمل	١٩٧٣		١٩٧٧		١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٥	
	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب
اجمالي عدد العاملين (آلاف)	٩٨١	١٠٧	١٠٤٤	١١٥	١١٢٨	١٢٧	١١٩٦	١٤٤	١٢١٤	١٥٥
نسبة مئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مجالات علمية واكاديمية	٦,٢	٠,٧٥	٧,٧	٠,٩	٨,٦	٢,٥	٨,٧	٢,٦	٩,٢	٢,٥
مهنيين وتقنيين، الخ	١١,٧	٧,٦	١٣,٦	٨,٢	١٥,٠	١٠,٤	١٥,٩	٩,٦	١٦,٠	٩,١
مدراء	٣,٥	٠,٧٥	٤,٨	٠,٤	٤,١	١,٠	٥,١	١,٤	٥,٨	١,٩
مجموع المهن الرفيعة	٢١,٤	٩,١	٢٦,١	٩,٥	٢٧,٧	١٣,٩	٢٩,٧	١٣,٦	٣١,٠	١٣,٥
اعمال ادارية ومكتبية	١٧,١	٨,٢	١٩,٤	٤,٠	٢٠,١	٥,٠	١٩,٨	٥,٣	١٩,٤	٦,٠
عمال مهرة في الصناعة والنقل والبناء، الخ	٢٨,٥	٣٤,٦	٢٤,٦	٣٩,٩	٢٤,٨	٣٨,٨	٢٣,٣	٤١,٠	٢٢,٣	٣٨,٦
مجموع العمال المهرة	٤٥,٦	٤٢,٨	٤٤,٠	٤٣,٩	٤٤,٩	٤٣,٨	٤٣,١	٤٦,٣	٤١,٧	٤٤,٦
عمال الخدمات	١٢,٤	١٠,٧	١١,٥	٨,٢	١١,٨	٩,١	١٢,٠	١٠,٦	١٢,٦	١١,٣
عمال الزراعة	٦,٠	١٤,٧	٥,٠	١٧,٤	٤,٩	١٥,٠	٤,٤	١٠,٠	٤,٦	١٠,٣
بائعون	٧,٩	٦,٨	٧,٨	٨,٠	٧,٨	٦,١	٧,٩	٧,٦	٧,٧	٧,١
عمال غير مهرة في الصناعة والنقل والبناء، الخ	٥,٥	١٥,٦	٥,٧	١٣,١	٣,٤	١٢,٢	٢,٩	١١,٩	٢,٤	١٣,١
مجموع العمال غير المهرة	٣١,٨	٤٧,٨	٣٠,٠	٤٦,٧	٢٧,٣	٤٢,٢	٢٧,٢	٤٠,١	٢٧,٣	٤١,٨

* الاعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٧ من حسين ابو النمل، **الصناعة الاسرائيلية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩، ص ١٠٩؛ كما وردت في كتاب ابو النمل، ايضاً، **بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. تموز (يوليو) ١٩٧٥، ص ١٩٩ ـ ٢٠١؛ وكذلك في Lustick, Ian; *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*, Austin : University of Texas Press, 1980, pp. 161 - 163. اما الاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٣، فمن Cohen, Abraham, ***op. cit.***, p. 36. عدا ارقام اليهود لعام ١٩٨٠، حيث اخذت من SAI, No. 32, 1981, p. 346. والعام ١٩٨٥ مأخوذ من SAI, No. 37, 1986, pp. 310 - 312.

التقنية. أما من ناحية نوعية المهن التي يدرسها الطالب العربي، فيتضح من الجدول المذكور انه، على الرغم من تسميتها بالمهن التقنية، فان غالبيتها من طبيعة عامة، تساهم في تكريس الدور الاقتصادي للعرب، كعمال مهرة في احسن الاحوال. فهذه المهن «لا تعد بين التخصصات في مجالات العمل الدقيقة التي تحتاج الى مهارات وقدرات أعلى، والتي يعتبر العاملون فيها من بين الفنيين

الماهرين»[٣٦].

وباستعراض توزيع اليد العاملة العربية، تبعاً لطبيعة العمل الذي تقوم به (أنظر الجدول الرقم ١٥)، يتضح ان الغالبية العظمى من العرب ينحصر عملها ضمن أطار العمالة الماهرة، وغير الماهرة[٣٧]؛ اذ عمل ضمن هذا الاطار ٨٦,٤ بالمئة من العمالة العربية العام ١٩٨٥، مقارنة مع ٦٩ بالمئة لليهود.

ففي الجانب اليهودي، ارتفعت نسبة العاملين في المهن الرفيعة، من ٢١,٤ بالمئة العام ١٩٧٣ الى ٣١ بالمئة العام ١٩٨٥؛ وفي المقابل، فقد انخفضت نسبتهم في العمالة الماهرة من ٤٥,٦ بالمئة الى ٤١,٧ بالمئة للفترة عينها، وانخفضت، أيضاً، في العمالة غير الماهرة من ٣١,٨ بالمئة الى ٢٧,٣ بالمئة في الفترة عينها. وفي الجهة الاخرى، شهدت العمالة العربية ارتفاعاً في المهن الرفيعة (وان كان أقل من نسبة الارتفاع المماثلة لليهود) من ٩,١ بالمئة الى ١٣,٥ بالمئة للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥؛ وارتفعت نسبة العمالة في العمالة الماهرة، أيضاً، من ٤٢,٨ بالمئة الى ٤٤,٦ بالمئة، مقابل انخفاض نسبي في العمالة غير الماهرة. وتدل النسب السابقة على اتجاه الاستقرار الذي تقود اليه السياسة الاسرائيلية، والذي يهدف الى رفع مستوى العمالة اليهودية عن العمل اليدوي والبدني، وحصر العمالة العربية في نطاق العمل الماهر، كسقف لنموه؛ وتعمل، في الوقت عينه، على محاصرة المتعلمين والاكاديميين العرب، وممارسة مختلف أشكال التمييز ضدهم، لحملهم اما «على الهجرة، أو التخلي عن هويتهم وكرامتهم الوطنية»[٣٨]. وكقاعدة عامة في سلم الوظائف، يمكن الاشارة الى «هبوط نسبة العرب في المهن الممتازة، وتصاعدها مع اقتراب المهنة الى العمل اليدوي»[٣٩].

قطاعات الانتاج التي تتركز فيها قوة العمل العربية

شهدت قوة العمل العربية تحولات هامة، على صعيد تركزها في الفروع الاقتصادية المختلفة[٤٠]، سواء أعلى صعيد توزع قوة العمل بين الفروع المنتجة، وغير المنتجة، أو بين مختلف الانشطة ضمن الفرع الواحد. وتأتي هذه التحولات كنتيجة مباشرة للسياسة الصهيونية التي أدت الى ارتفاع نسبة العمال العرب الى اجمالي قوة العمل العربية، من ٥٦ بالمئة العام ١٩٥٥ الى ٧٥ بالمئة العام ١٩٨٥[٤١]، ولينتشر بين صفوفها نظام العمل بأجر يومي[٤٢]، والذي يعتبر أسوأ أنظمة العمل.

ويمكن تحديد أبرز التغيرات التي شهدتها حركة قوة العمل العربية بين فروع الاقتصاد المختلفة بما يلي (أنظر الجدول الرقم ١٦):

○ يعتبر التحول من الزراعة من ابرز التغيرات التي شهدتها قوة العمل العربية. فعلى الرغم من كون ٥٢٠ ألف نسمة من المواطنين العرب هم من سكان القرى[٤٣] (أي حوالى ٦٩ بالمئة من العرب)، الا ان نسبة العاملين في الزراعة لم تتجاوز ١٠,٥ بالمئة في نهاية العام ١٩٨٥. ولم يأت تحول العرب عن الزراعة بملء ارادتهم، بل فرضته السياسة الاسرائيلية، باعتباره اساس التحول من الزراعة الى العمل اليدوي[٤٤]. فقد أدت سياسة مصادرة الاراضي الى تقليص الحيازة العربية للارض؛ كما ساهمت باقي العراقيل، بالنسبة الى استخدام مياه الري والآلات في الانتاج الزراعي، الى انخفاض مستوى الانتاج وانخفاض جدواه المباشرة للعرب، خاصة مع المنافسة غير المتكافئة مع الانتاج الزراعي اليهودي، الذي يجد كل الدعم من الحكومة. وأدت هذه السياسة الى تحول العرب من الزراعة باتجاه القطاعات الأخرى، وان كان التحول بدأ يستهدف «القطاع الصناعي أكثر من

الجدول الرقم ١٦ أ

العاملون حسب الفرع الاقتصادي*

اولاً: القطاعات المنتجة

(بالآلاف)

السنة	تصنيف السكان	اجمالي العاملين	زراعة احراش صيد سمك	صناعة ومعادن وتحجير	كهرباء وماء	بناء وأشغال عامة	مجموع العاملين بالقطاعات المنتجة
١٩٥٥ (نوفمبر)	يهود	٥٤٢,٣	٨١	١٢١,٢	١١,٧	٤٨,٨	٢٦٢,٧
	٪	١٠٠	١٤,٩	٢٢,٣	٢,٢	٩	٤٨,٤
	عرب	٤٣,٤	٢١,٢	٥,٨	٠,٢	٥,٥	٣٢,٧
	٪	١٠٠	٤٨,٨	١٣,٤	٠,٤	١٢,٧	٧٥,٣
١٩٦٥	يهود	٨١٠,٥	٨٩	٢١١,٤	١٤,٨	٧٧,٢	٣٩٢,٤
	٪	١٠٠	١١	٢٦,١	١,٨	٩,٥	٤٨,٤
	عرب	٦٨,٧	٢٥,٤	١١,٥	٠,٧	١٤,٨	٥٢,٤
	٪	١٠٠	٣٧	١٦,٧	١,٠	٢١,٥	٧٦,٢
١٩٧٥	يهود	١٠٠٦,٧	٥٤,٤	٢٥٧,٧	١٠,٠	٦٥,٤	٣٨٧,٥
	٪	١٠٠	٥,٤	٢٥,٦	١,٠	٦,٥	٣٨,٥
	عرب	١٠٥,٨	١٦,٦	١٨,٣	٠,٥	٢٥,٠	٦٠,٤
	٪	١٠٠	١٥,٧	١٧,٣	٠,٥	٢٣,٦	٥٧,١
١٩٨٠	يهود	١١٢٧,٨	٦٠,٩	٢٨٠,٧	١٢,٤	٥٥,٣	٣٩٩,٣
	٪	١٠٠	٥,٤	٢٤,٠	١,١	٤,٩	٣٥,٤
	عرب	١٢٦,٦	١٩,٢	٢٥,٦	٠,٨	٢٤,٦	٧٠,٢
	٪	١٠٠	١٥,٢	٢٠,٢	٠,٦	١٩,٥	٥٥,٥
١٩٨٥	يهود	١٢١٣,٦	٦٣,١	٢٨٢,٨	١٠,٩	٤٣,٧	٤٠٠,٥
	٪	١٠٠	٥,٢	٢٣,٣	٠,٩	٣,٦	٣٣,٠
	عرب	١٥٤,٨	١٦,٢	٣٢,٨	٠,٦	٣٠,١	٧٩,٧
	٪	١٠٠	١٠,٥	٢١,٢	٠,٤	١٩,٤	٥١,٥

* السنتان ١٩٥٥ و ١٩٦٥ من جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧؛ والعام ١٩٧٥ من SAI, No. 28 (1977) pp. 313 - 315. ؛ والعام ١٩٨٠ من SAI, No. 32 (1981) pp. 331 - 335 ؛ والعام ١٩٨٥ من SAI, No. 37 (1986) p. 312 and 296 - 297.

أي قطاع آخـر»[٤٥]؛ اذ ارتفعت نسبـة العاملين من العرب في القطاع الصناعي من ١٣,٤ بالمئة

الجدول الرقم ١٦ ب

العاملون حسب الفرع الاقتصادي

ثانياً: القطاعات غير المنتجة

(بالآلاف)

السنة	تصنيف السكان	تجارة، اقتصاد مطاعم وفنادق[١]	مواصلات، ايصال، تخزين	خدمات عامة ومحلية	خدمات شخصية	غير معروف	مجموع العاملين بالقطاعات غيرالمنتجة
١٩٥٥ (نوفمبر)	يهود	٧٥,٣	٣٤,٥	١١٩,٣	٤٧	٣,٥	٢٧٩,٦
	٪	١٣,٩	٦,٤	٢٢	٨,٧	٠,٦	٥١,٦
	عرب	٣,٣	١,٥	٤,٠	١,١	٠,٨	١٠,٧
	٪	٧,٦	٣,٦	٩,٢	٢,٥	١,٨	٢٤,٧
١٩٦٥	يهود	١٠٥,٢	٥٦,٤	١٩٢,٥	٦١,٨	٢,٢	٤١٨,١
	٪	١٣	٧	٢٣,٧	٧,٦	٠,٣	٥١,٦
	عرب	٥,٢	٣,٧	٥,٥	١,٨	٠,١	١٦,٣
	٪	٧,٦	٥,٤	٨	٢,٦	٠,٢	٢٣,٨
١٩٧٥[٢]	يهود	١٩٨,٣	٧٢,٥	٢٨٧,٩	٦٠,٥	–	٦١٩,٢
	٪	١٩,٧	٧,٢	٢٨,٦	٦	–	٦١,٥
	عرب	١٢,٤	٧,٩	١٥,٣	٩,٨	–	٤٥,٤
	٪	١١,٧	٧,٥	١٤,٥	٩,٢	–	٤٢,٩
١٩٨٠	يهود	٢٣٣,٤	٧٨,٩	٣٤٧,٤	٦٨,٨	–	٧٢٨,٥
	٪	٢٠,٧	٧	٣٠,٨	٦,٠	–	٦٤,٦
	عرب	١٦,٣	٧,٣	٢٣,٣	٩,٥	–	٥٦,٤
	٪	١٢,٩	٥,٨	١٨,٤	٧,٥	–	٤٤,٥
١٩٨٥	يهود	٢٧٧,٩	٧٨,٩	٣٧٧,٤	٧٨,٩	–	٨١٣,١
	٪	٢٢,٩	٦,٥	٣١,١	٦,٥	–	٦٧
	عرب	٢٤,٨	٨,٧	٢٩,٤	١٢,٢	–	٧٥,١
	٪	١٦	٥,٦	١٩	٧,٩	–	٤٨,٥

(١) تتضمن الخدمات المالية.

(٢) تمت اضافة غير المعروف الى الخدمات الشخصية.

العام ١٩٥٥ الى ٢١,٢ بالمئة العام ١٩٨٥، ليصبح أكثر قطاع يتركز فيه العمل العربي.

○ انخفاض نسبة العاملين في القطاعات المنتجة، من ٧٥,٣ بالمئة العام ١٩٥٥، الى ٥١,٥

بالمئة العام ١٩٨٥. ويمكن ارجاع ذلك، بشكل رئيس، الى الانخفاض الحاد الذي شهدته نسبة العاملين في الزراعة، والذي تحول جزء منه الى بعض القطاعات المنتجة الاخرى، وتحول الباقي الى قطاعي التجارة والخدمات، حيث يتمّ تركيز العمال العرب في النشاطات «التي تتطلب جهداً شاقاً وذات مردود مادي واطىء وتأثير اقتصادي ثانوي»[٤٦]، وتبعاً لذلك، فقد بدأ العمال العرب في التركيز على مجال «البناء ومشتقاته، والزراعة، والصناعات الخفيفة، والكراجات، ومحطات البنزين، والنظافة، والفنادق، والمطاعم، والمقاهي... والمتاجر، والخدمات الشخصية والعامة»[٤٧]. وبلغت نسبة العاملين العرب في قطاع الصناعة والبناء والتشييد والخدمات حوالى ٦٧,٥ بالمئة من قوة العمل العربية العام ١٩٨٥، مقابل ٣٩,٦ بالمئة للعام ١٩٥٥. والزيادة الكبيرة التي شهدتها هذه القطاعات استهدفت ملء الفراغ في الوظائف التي يتجنبها اليهود، نظراً الى المجهود الشاق الذي تتطلبه، ومردودها المالي المتدني.

محاربة الصناعة العربية

يدرك الكيان الصهيوني، جيداً، أن استمرار التمايز بين العرب واليهود، وما يعنيه من استمرار الافادة من قوة العمل العربية في القيام بالوظائف ذات المجهود البدني الشاق والاجر المنخفض، انما يرتهن بانعدام البدائل لهذا العمل. وهذا ما يفسر تحول العرب من الزراعة المستقلة الى الاعمال المرتبطة بالاقتصاد الاسرائيلي، على أثر الضغوط الاسرائيلية متعددة الشكل.

ومن البديهي، تبعاً لذلك، ان تعمد الحكومة الاسرائيلية الى محاربة أي نزعة عربية للتصنيع المستقل، وذلك لسببين: أولهما، ان تطور الصناعة العربية سوف يؤدي الى تقوية وزن العرب في الكيان الصهيوني، في المجالات كافة، وخاصة السياسية، ويوفر عنصراً للضغط يمكن العرب من فرض تعديلات على بنية المجتمع في اسرائيل، وهو ما لا ترغبه اسرائيل؛ والثاني، لأن الصناعة العربية المستقلة سوف تؤدي الى تشغيل نسبة رئيسة من العمالة العربية في مصانعها؛ وهذا يحرم اسرائيل من الافادة من الدور الذي يؤديه العرب حالياً؛ كما يقلل من وسائل الضغط التي تملكها حكومة العدو. وبناء على ذلك، فقد شهدت محاولات العرب للتصنيع المستقل حرباً مستمرة من قبل العدو الصهيوني، على الاصعدة القانونية والاقتصادية والسياسية، لعبت دوراً حاسماً في تحجيم نمو الصناعة العربية وابقائها عند حدود هزيلة. ولأهمية هذه النقطة، ودورها في توضيح التمييز القائم بين العرب واليهود، نرى أهمية التوقف عندها لتسليط الضوء على «السياسة المنهجية التي تتبعها حكومات اسرائيل وجميع الدوائر المختصة، منذ قيام اسرائيل وحتى اليوم، والتي مضمونها، ونتيجتها، عدم تصنيع القرى والمدن العربية. فالمدن والقرى العربية تفتقر الى اليوم [الى] عدم وجود قاعدة صناعية تستوعب عشرات الالوف من القوى العاملة التي نزلت الى سوق العمل بفعل سياسة مصادرة الاراضي وتحويل المزارعين الى كسبة وعمال بالاجرة»[٤٨].

بداية، ينبغي الاشارة الى الفقر الشديد القائم في الكتابة العربية حول موضوع الصناعة عند العرب في اسرائيل، حيث لا تتعدى نتفاً هنا وهناك. الا ان تجميع هذه الاجزاء سوف يكون كافياً، في حدود ما نهدف الى عرضه، لتوضيح ضعف مستوى الصناعة العربية بسبب سياسة وموقف الاحتلال.

انخفض عدد أصحاب العمل العرب، خلال السنوات الماضية، سواء أعلى صعيد الارقام المطلقة أو من زاوية نسبتهم لمجموع قوة العمل العربية. ففي الوقت الذي بلغ عددهم حوالى ٣٣٦٠٠

صاحب عمل، يمثلون ٢٩,٢ بالمئة من قوة العمل العربية في نهاية العام ١٩٧٧[٤٩]، انخفض هذا العدد الى حوالى ٢٩١٠٠ صاحب عمل، يمثلون ١٨,٨ بالمئة من اجمالي قوة العمل العربية العام ١٩٨٥[٥٠]. وعلى الرغم من صعوبة تقدير نسبة الاستثمار الصناعي، الا ان التقديرات كافة تشير الى ان عدد العاملين فيها، بمن فيهم اصحابها، لم يتجاوز ٨٥٠٠ شخص، بنسبة لا تتجاوز ستة بالمئة من المشتغلين في الصناعة، بشكل عام[٥١].

ففي العام ١٩٧٤، لم يتجاوز عدد المؤسسات الصناعية في المناطق العربية ٥٩ مؤسسة، لا يملك العرب الا جزءاً منها. و«كانت هذه المؤسسات تنتج الملابس والقماش المنسوج، اضافة الى التوسع، قليلاً، في مجال الصناعة الكيماوية، وتصنيع المواد الغذائية. وبشكل عام، كانت هذه المؤسسات فروعاً لمؤسسات اسرائيلية كبيرة؛ واقتصرت انشطة القرى العربية على النجارة والحدادة والخياطة وصيانة السيارات»[٥٢].

وحدّد أحد الباحثين بصورة أكثر دقة، صورة الصناعة العربية العام ١٩٧٦؛ اذ لم يتجاوز عدد المؤسسات الصناعية التي يملكها عرب عن «[ورشتين صغيرتين] للخياطة، والثالثة مؤسسة تعدينية في يركا، في الجليل، يعمل فيها مئتا عامل... وحوالى خمسين مؤسسة صغيرة، هي، بأغلبيتها، معامل صغيرة للنجارة وورش الخياطة»[٥٣].

وبقي الضعف السمة الرئيسة للصناعة حتى بداية الثمانينات؛ اذ انه «حتى العام ١٩٨٣، لم يكن هناك أي مصنع، أو ورشة صناعية، في ٤٠ بالمئة من القرى، والبلدات العربية؛ وان عدد المصانع والورش التي احصيت في ذلك العام بلغ ٤١٠، وان ٨٤ بالمئة منها يمتلكها مواطنون عرب؛ وان ١٤٨ منها هي مخيطات، و ١٦٨ أخرى هي مصانع وورشات لانتاج مواد البناء... وان ٢٤٧ مصنعاً وورشة تشغل ما بين ٣ ـ ٩ عمال؛ ويبلغ مجموع المشتغلين في هذه المصانع والورش ٨١٨٨ [شخصاً]، أو ما يعادل ٦ بالمئة من مجموع المشتغلين العرب في الصناعة»[٥٤].

ولا ينفي امتلاك العرب لبضع معامل كبيرة (٢ ـ ٣ معامل) ونحو ٢٥٠ معمل خياطة و ٢٥٠ ورشة حجارة وباطون حقيقة غياب التصنيع العربي. وللتدليل على ذلك، أورد أحد الباحثين[٥٥] جدولاً يتضمن قائمة المعامل التي تمت الموافقة على اقامتها، أو توسيعها، في القطاع العربي، في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. وتتضمن المعامل الجديدة، وعددها أربعة فقط، المؤسسات التالية: «محزوريم للدقيق» في عبلين (١٤ عاملاً)، و «اديب غبرور»، وهو مقلع للحجارة في كرميئيل (١٩ عاملاً)، و«رامي للنسيج» في قرية يركا (خمسة عمال)، و«مركز ميخائيل الصناعي للمباني الصناعية» في الناصرة. أما المعامل التي تمت الموافقة على توسيعها، فهي أربعة أيضاً، تضم: «كراون جوليس للنسيج» في قرية يركا، و«م. معروف» على طريق عكا ـ صفد، وهو مقلع حجارة، و«مصنع كدماني للمعادن» في قرية يركا، و«الاخوان بولص للرخام» من كرميئيل.

واذا جمعنا الصورة تبعاً لما ورد في الدراسات السابقة، فان عدد المؤسسات، في نهاية العام ١٩٨٥، لم يتجاوز ٣٥٠ مؤسسة عربية، توظف حوالى ٨٥٤٨ عاملاً عربياً، معظمها عبارة عن معامل للخياطة ومواد البناء، وحجمها، في الغالب، صغير. وترجع أسباب ذلك الى ان غالبية المستثمرين تفضل أن يكون رأسمال المشروع صغيراً، ومخاطره محدودة، ومداه الزمني قصير[٥٦]. ويعود ذلك الى المخاوف من فشل المشروع، نتيجة محاربة الحكومة له، كما حدث مع العديد من العرب.

وتجدر الاشارة الى ان عدداً من المشاريع العربية الصناعية قد أفلس، «مثل مطحنة قرمان

في حيفا، ومصنع الحلاوة، وكذلك شركة السجاير العربية في الناصرة، ومصنع المعلبات الذي أنشأه فارس حمدان في باقة الغربية (المثلث)»[٥٧]. وترتبط ظاهرة الافلاس بسياسة الحكومة الاسرائيلية، حيث «يعود السبب في أفلاس هذه المشاغل الصناعية [الى] عدم اهتمام الحكومة باعطائها [قروضاً] وعدم حمايتها من المنافسة اليهودية. فشركة سجائر الناصرة العربية كان انتاجها محاصراً في القطاع اليهودي، بينما كانت أسواق الناصرة مكدسة بانتاج فبارك السجاير اليهودية... فالحكومة لا تشجع اقامة مصانع عربية، لكثرة ما تفرض على اصحابها من ضرائب، ولعدم تقديم القروض [اليها]، وبسبب قتل المبادرات العربية، سواء الفردية منها أو الجماعية. فهي لا ترخص اي مشروع، الا اذا كان الفرد، أو الافراد المعنيون، من الاشخاص الذين ترضى عنهم اجهزة الامن، أو اذا كان الرأسمال اليهودي شريكاً بهذه المشاريع. وحتى هذه المشاريع المشتركة ـ كشركة المعلبات في باقة الغربية ـ كثيراً ما تفلس، ويخرج الشريك العربي [ينوء] تحت اعباء الديون، بينما نسمع ان شريكه اليهودي قد أقام مصنعاً خاصاً به، أو انه قد اشترى حصة شريكه العربي»[٥٨].

وفي مقابلاتها مع عدد من الصناعيين العرب، أشارت احدى الباحثات[٥٩] الى ان معظمهم يشكو من دور الحكومة في ابقاء المناطق العربية بدون تصنيع؛ اذ لم يتم تحديد أي «نطاق صناعي» في أي من المدن العربية. ولذلك، فان مهمة تطوير أي أرض للصناعة تعتبر عبئاً على كاهل العرب انفسهم، لأن عليهم ان يتحملوا نفقات ذلك كاملة. وهذا ما حدث مع سلمان كدماني، من قرية يركا، الذي اضطر الى تحمل نفقات تسوية أرض مصنع المعادن هناك، وتوصيل خطوط الكهرباء اليها، وتعبيد الطرق، وتحمل الضرائب الباهظة، الخ. وهذا ما يجعل المبادرة الى التصنيع مكلفة وتعتمد على الجهود الخاصة والامكانيات الفردية. يضاف الى ذلك ضعف الموقف التنافسي للصناعة العربية، بسبب كونها خارج النطاقات الصناعية المحددة من قبل الدولة، ويؤدي ذلك الى عدم اعفائها من الضرائب، او منحها أي امتيازات، كالتي تقدم الى الصناعة اليهودية. والنتيجة النهائية لذلك تكون، في الغالب، افلاس المصانع التي لا يتمكن اصحابها من دعمها مادياً، وهم الاغلبية على أي حال.

لا يمكن، اذاً، فصل غياب التصنيع العربي عن محاربة الحكومة الاسرائيلية لأي مبادرة عربية ذات سمة صناعية، مستخدمة في ذلك الوسائل كافة، ابتداء من التمييز في تحديد المناطق الصناعية المدعومة من الحكومة، والتي تكون في المناطق اليهودية دائماً ولا يسهل على العرب دخولها، مروراً بصعوبة الحصول على ترخيص لاقامة المصنع، حيث تبرز الاسباب الامنية كفزّاعة جاهزة للاستخدام عند الاحتلال، وذلك اضافة الى ضعف استثمار الحكومة في الهياكل الاساسية للقرى والمدن العربية، مثل تعبيد الطرق وتوصيل الكهرباء، الخ؛ وانتهاء بحجب الامتيازات التي تمنح، عادة، للصناعة اليهودية، مثل الاعفاء الضريبي، ودعم المواد الاولية، ومنح القروض الصناعية لمدد طويلة بفوائد مخفضة. وتؤدي جملة اجراءات الحكومة هذه الى ضعف القدرة التنافسية للصناعة العربية وانخفاض ربحها، الامر الذي يقود الى افلاس الجزء الاكبر منها، أو تحديد حجمها وطابع نشاطها في أفضل الاحوال. وهذا ما يفسر كون الصناعات العربية التي لا تزال قائمة ينحصر نشاطها في صناعة النسيج ومواد البناء والكراجات ومحطات البنزين ومحلات الحدادة والنجارة، ومعظمها صغير الحجم، وهو أقرب الى المشروع الفردي الخاص. ويفسر ذلك، أيضاً، النزعة المحافظة التي أشرنا اليها سابقاً. فضمن ظروف عدم التيقن القائمة، والمنافسة غير العادلة، لا يمكن ان يقوم العرب باستثمار مبالغ كبيرة في صناعات تتسم بكثافة التنافس مع الصناعة اليهودية؛ اذ ان ذلك يعني، في الغالب، وكما أكدت التجربة المرة للعرب في اسرائيل، الحكم على المشروع بالخسارة، ومن ثم الافلاس.

التمييز في الاجور

لا يخلو تكوين قوة العمل العربية في اسرائيل من المفارقة، ليس من زاوية حصر الاعمال التي تتطلب مهارات عقلية لليهود والبدنية للعرب فحسب، بل لأن ٦٣ بالمئة من العاملين العرب ينتمون الى طبقة العمال (مقارنة بـ ٣٠ بالمئة من اليهود)، حيث يمثل العرب ٢٣ بالمئة من البروليتاريا في اسرائيل، على الرغم من ان نسبتهم الى عموم السكان لا تتجاوز عشرة بالمئة[٦٠]، وهذا يعكس مدى الظلم والاستغلال اللذين يعانون منهما. وبالطبع، فان تحديد الموقع الطبقي للعرب يتضمن، في معناه، ادنى مستويات الاجور والمعيشة، واسوأ ظروف للعمل.

وقد قدرت أجور العمال الفلسطينيين، في السنوات العشر الاولى للاحتلال، بنسبة تتراوح بين ٣٥ ـ ٧٠ بالمئة من أجور العمال اليهود في المهنة ذاتها[٦١].

وأشار أحد المهتمين، في دراسة اعدها ولخصها بجدول عام للاجور، يتضمن التوزيع التفصيلي للاجور على اساس المهنة للعرب واليهود[٦٢]، الى ان نسبة أجور اليهود الى العرب، في فترة السبعينات، بلغت ١,٤ مرة. ويظهر التمايز في الاجور في معظم المهن، وان كانت تبرز، بسطوع، في المهن التالية: ممرضون (١,٥ مرة)، مزارعون (١,٥ مرة)، كهربائيون (١,٥ مرة)، عمال الآلات والباعة (١,٤ مرة). وهو استنتج من ذلك ان دخل الفرد، من الطبقة العاملة العربية، يساوي نصف دخل الفرد من الطبقة العاملة اليهودية؛ وان هذا التمايز في الاجور يظهر في كل مهنة؛ اذ «هناك فرق هام يتراوح بين ٢٥ ـ ٤٠ بالمئة بين الاجور التي يتلقاها العرب والاجور التي يتلقاها اليهود»[٦٣]. كما أشار الباحث نفسه الى مسألة أخرى هامة، وهي ان اليد العاملة العربية تتمركز في المؤسسات الخاصة ذات الحجم الصغير أو المتوسط. «وهذه المؤسسات تدفع أجوراً متدنية (قرابة نصف الاجور التي تدفعها المؤسسات العامة)[٦٤]. وأضاف ان نسبة العرب الذين تقل دخولهم عن ثمانية الاف ليرة تبلغ ٧٢ بالمئة (مقابل ٤٨ بالمئة لليهود). وفي الوقت الذي لا تتجاوز نسبة العرب، من اصحاب الدخول المرتفعة (أكثر من ١٢ ألفاً) نسبة عشرة بالمئة، نجدها تبلغ ٢٨ بالمئة عند اليهود[٦٥]. وتبعاً لذلك، فقد بلغت نسبة التباين في الدخل السنوي حوالى ٣٤ بالمئة في المتوسط، في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤[٦٦].

وعلى الرغم من ان التمييز المتمثل في سلّم متباين للاجور لقاء العمل الواحد «قد اختفى رسمياً، وان هناك اليوم تعريفة واحدة وموحدة، الا ان هذا التمييز استمر وتكرس، بأشكال مختلفة، أبرزها نوعية ومجالات العمل التي يعمل فيها ويمارسها العاملون والمستخدمون العرب؛ وهذا تمييز مبطن ولا شبهة قانونية عليه»[٦٧]. وأشارت احصاءات ١٩٨٥ الى واقع ان ٥١ بالمئة من العاملين العرب يعملون في القطاعات المنتجة، وتنحصر اعمالهم في القطاعات ذات الاجر المتدني، «فاذا كان متوسط الدخل للعاملين في الصناعة يساوي مئة وحدة (مئة بالمئة)، فان متوسط الدخل في الزراعة ٧٠ بالمئة والبناء ٨٥ بالمئة والخدمات (مقاهي ومطاعم) ٨٤ بالمئة. ويعمل في هذه الفروع الثلاثة قرابة ٤٥ بالمئة من العاملين العرب، في حين بلغ متوسط الدخل في الفروع التي تقل نسبة العاملين العرب فيها، ١٥٦ بالمئة في فرع الكهرباء والماء، و ١٢٦ بالمئة في الخدمات المالية، و ١١٦ بالمئة في المواصلات»[٦٨]. ويمكن عرض النقطة السابقة من منظور آخر. فكما يشير الجدول الرقم ١٥ في السنة ١٩٨٣، كان حوالى ٤١ بالمئة من العمال العرب يعملون كعمال مهرة في الاعمال الصناعية، والتي أشارت الاحصاءات الرسمية الى أجورها النسبية بنسبة مئة بالمئة، ويوجد حوالى ١٢ بالمئة كعمال غير مهرة، معدل أجورهم النسبي ٧٥ بالمئة، ويتركز الباقي في اعمال الخدمات والزراعة، التي تبلغ أجورها النسبية ٧٣

بالمئة و ٨٧ بالمئة على التوالي؛ في حين ان الاعمال الادارية والمهنية والتقنية والمجالات العلمية والاكاديمية، والتي تقل فيها نسبة العرب، تبلغ أجورها ١٦٥ بالمئة و ١٣٢ بالمئة و ١٦٣ بالمئة على التوالي. وهذا يؤكد النزعة الجديدة التي اشار اليها أحدهم في اعتماد سياسة التمييز في نوع العمل، كبديل للتمييز القانوني في سلّم الرواتب، على الرغم من ان الشواهد تؤكد ان الاخير لم يختف، تماماً، بعد، من الوجود[٦٩].

ويستدل مما نشر، نقلاً عن دراسة أعدها معهد الابحاث الاقتصادية والاجتماعية في الهستدروت، «ان متوسط الاجر للعاملين العرب في اسرائيل أقل بحوالى ٢٣ بالمئة من متوسط أجر العاملين اليهود. وان اجر ٥٢ بالمئة من العمال العرب أقل من نصف متوسط الاجور في البلاد، في حين تبلغ هذه النسبة ٣٧ بالمئة بين العمال اليهود. واذا أدركنا ان اجر الفقر يتراوح بين ٣٥ ـ ٤٥ بالمئة من متوسط الاجر في البلاد، فهذا معناه ان قرابة نصف العاملين العرب يتقاضى أجر فقر، وان قرابة نصفهم في أمس الحاجة [الى] دخل مالي اضافي لتحقيق الحد الادنى الانساني المعقول من مستوى المعيشة في الظروف الاقتصادية السائدة اليوم في بلادنا»[٧٠]. وأكد ذلك أحد قياديي الهستدروت[٧١]، والذي يشير الى ان دخل العائلة العربية العمالية يبلغ، في أحسن الاحوال، من ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة من تكاليف سلّة المعيشة المعترف بها رسمياً.

ولا تكتمل الصورة بمجرد النظر الى التمييز القائم في الاجور. فعند البحث في المستوى الفعلي للمعيشة، لا بد من توسيع المقياس ليأخذ في عين الاعتبار حجم الاسرة وعدد العاملين فيها، حيث سوف ينقلنا ذلك الى صورة بائسة تعبّر عن مستوى الحياة الفعلي للعرب في اسرائيل ومستوى الدخل الفردي؛ اذ لا يتجاوز دخل الفرد في الاسرة المدينية العاملة عند العرب أكثر من ٤٦ بالمئة من الدخل لليهود و ٦١ بالمئة لليهود من اصول اسيوية وأفريقية[٧٢].

فكما عرضنا سابقاً، يبلغ متوسط عدد أفراد الاسرة العربية ٦,٠١ أفراد، مقابل ٣,٨١ افراد عند اليهود، في نهاية العام ١٩٨٥. ومن الطبيعي ان يؤدي ذلك الى انخفاض مستوى الدخل الفردي للاسرة العربية، خاصة وان اكثر من «٦٠ بالمئة منهم معالون دون سن العمل. ومعدل دخل المشتغل العربي يقارب ٦٠ بالمئة من متوسط دخل المشتغل اليهودي»[٧٣]؛ بسبب ان اكثرية العاملين العرب يعملون في البناء والخدمات، حيث المداخيل أقل من الذين يعملون في الصناعات العسكرية والالكترونية والدقيقة، الخ؛ اضافة الى الاعباء الاخرى الملقاة على عاتق العرب والتي لا يوفرها الاحتلال، كالتعليم. ففي حيفا، مثلاً، أشارت احدى الدراسات الحديثة الى ان «٧٠ بالمئة من الطلاب العرب [هناك] يدفعون رسوم تعليم للمؤسسات الخاصة التي يتعلمون بها، بينما الطالب اليهودي الذي يتعلم في مدارس دينية خاصة لا يدفع رسوم اشتراك، لأن الحكومة تكفل المدارس الدينية»[٧٤]. وكنتيجة لهذه السياسة، التي تتنوع أشكالها، «يفوق معدل الدخل الشهري للعائلة في الاحياء اليهودية الغنية، مثل دانيه، ثلاثة أضعاف دخل العائلة العربية في محطة الكرمل أو الحليصة أووادي النسناس... ويعادل دخل الفرد اليهودي الواحد في احياء دانيه واحوزه دخل العائلة العربية في احياء الحليصة ومحطة الكرمل»[٧٥]؛ أما على المستوى العربي الاجمالي، فلم تتجاوز نسبة الدخل الفردي، العربي الى اليهودي، في معظم الفترة، نسبة ٥٥ بالمئة[٧٦]؛ كما لم يتجاوز دخل الاسرة العربية ٦٧ بالمئة من دخل الاسرة اليهودية و ٧٥ بالمئة من دخل يهود آسيا وافريقيا[٧٧].

وحاول أحد الباحثين الاسرائيليين[٧٨] ان يقلل من حدة التمايز القائم؛ اذ لجأ الى محاولة

قياس الدخل الفردي المعياري (per standard person)، والذي يلخص مضمونه في كل شخص اضافي في الاسرة له أثر حدي أقل على الوضع الاقتصادي للاسرة؛ بمعنى انه كلما أضيف فرد الى الاسرة انخفضت نسبة الاضافة اللازمة للدخل لتوفير مستوى حياة مماثل للمستوى السابق على دخوله. وعلى الرغم من ان الهدف من استخدام هذا المقياس هو تقليل وزن الفروق العددية في الاسرة، من زاوية اثره في الدخل الفردي، الا ان المقياس ذاته خذل الكاتب، اذ أظهرت نتائجه انه في العام ١٩٨٣ لم يتجاوز الدخل المعياري للفرد العربي ٥٤ بالمئة من دخل الفرد اليهودي، و ٦٦ بالمئة بالنسبة الى يهود آسيا وافريقيا[٧٩]. وأشارت الدراسة ذاتها الى عدم وجود فروق هامة بين عدد الافراد العاملين في الاسرة الواحدة بين العرب واليهود، مما يقلل الاثر النسبي لهذا العامل في اسباب الفروق الظاهرة في دخل الاسرة[٨٠].

وازاء هذه النتائج، اضطر الباحث الاسرائيلي الى تأكيد ان دخل الاسرة العربية لا يتجاوز ٧٥ بالمئة من دخل الاسرة اليهودية[٨١]، وان كان حاول ارجاع سبب ذلك الى العرب انفسهم، باعتبار ان سبب الفروق يرجع الى «الاختلاف في طبيعة الوظائف والمهن، والتي تعكس، من الناحية العامة، مستوى المهارة»[٨٢]، متناسياً الدور المباشر للكيان الصهيوني في فرض هذه المهن، والتمييز بين العرب واليهود في المجالات كافة، ابتداءً من أبسط الخدمات، وانتهاء بطبيعة الوظائف التي يسمح لهم بممارستها، والتي تضع سور الصين أمام دخول العرب للوظائف العليا، بغض النظر عن مستواهم العلمي والمهني، وتحدد، بالتالي، وظيفتهم الاقتصادية في الاعمال البدنية، ذات الاجر المتدني، في الصناعة والبناء والزراعة، لتفرض عليهم، بذلك، العيش في ظروف سيئة ودون مستوى حد الفقر الذي حددته السلطات الاسرائيلية نفسها.

آفاق اندماج العرب في اسرائيل ومستقبل قوة العمل

تشكل الايديولوجية الصهيونية الاساس الذي ينطلق منه التمييز القائم بين العرب واليهود في نواحي الحياة كافة. ومن الناحية الاقتصادية، كان لا بد لفئة من المجتمع ان تتحمل ضريبة الانفاق الصهيوني على تأسيس الدولة، وتشجيع الهجرة اليهودية اليها، من خلال رفع مستوى المعيشة لليهود وتوفير الوظائف المناسبة لهم. وكان العرب، بحكم تكوين دولة اسرائيل، أول المرشحين لهذا الدور. وتبعاً لذلك، فقد تميزت السياسة الاسرائيلية بالعمل على تحقيق «أمرين اساسيين، هما: ١ ـ هدم القاعدة الاقتصادية الاساسية لهذه الجماهير (الزراعة)، من خلال نزع ملكية الارض العربية وحرمان العرب من أي حق للتصرف بها، وحصر هذا الحق، بصورة مطلقة، بالمواطنين اليهود، والتضييق الخانق على ما تبقى من زراعة عربية تقليدية؛ ٢ ـ تكريس حالة من التبعية الاقتصادية الدائمة، وشبه المطلقة، لهذه الجماهير وبين الاقتصاد (اليهودي)، وجعل هذه الجماهير، بالتالي، مصدراً لقوة ' العمل الرخيص ' وسوقاً لاستهلاك الخدمات والسلع المنتجة في المصانع والمزارع اليهودية»[٨٣].

وأدي هذه السياسة الى حصر العمل العربي في الوظائف التي تتطلب مجهوداً بدنياً شاقاً وأجوراً متدنية، والى تخفيض مستوى الدخل والمعيشة الى ما دون مستوى الفقر. وضمن هذه الظروف، لم يكن متاحاً تطوير المستوى التعليمي والفني للعمال العرب بصورة كبيرة، حيث يقف المال وسياسة التعليم الاسرائيلية المترافقة مع اقفال ابواب الوظائف العليا في وجه العرب عقبة وسداً يحولان دون تطور مستوى مساهمة قوة العمل العربية.

وقد أدى سوء الاوضاع الاقتصادية للعرب الى خلق بعض الامراض الاجتماعية، مثل

تسرب الطلاب من المدارس، وازدياد نسبة الجنوح الى العنف عند الاحداث[٨٤]. ومن الضروري التأكيد ان «سياسة التمييز القومي ضد الجماهير العربية هي سياسة واحدة وغير مجزأة، ان كانت من قبل الحكومة أو من قبل الهستدروت. فأرباب هذه السياسة هم أنفسهم في الموقعين... وباختصار، فان وضع الجماهير العربية عموماً، والعاملين العرب خاصة، بين سياسة وممارسة الحكومة والهستدروت، هو أشبه بالواقع بين المطرقة والسندان»[٨٥].

وازاء هذا الاضطهاد القومي، ظهرت، ومنذ فترة مبكرة، بوادر تمسك العرب بهويتهم القومية، كتعبير عن رفضهم لسياسة الاحتلال العنصرية[٨٦]؛ اذ أدرك العرب «انهم يعانون من استغلالين: طبقي، بصفتهم عمال، ووطني قومي، نتيجة لكونهم جزءاً هاماً من الشعب العربي الفلسطيني في اسرائيل»[٨٧].

وينبغي الاشارة، هنا، الى التناقض الذي تعكسه ممارسات العدو. فمن جهة، يدفع الفكر الصهيوني، المرتبط بمتطلبات انشاء الدولة وتشجيع هجرة اليهود وتوفير اسس الهجرة، الى اضطهاد العرب، ووضعهم في نهاية السلّم الاجتماعي والاقتصادي، وتمارس، تبعاً لذلك، مختلف صنوف التمييز القومي ضد العرب؛ ومن جهة أخرى، فان بقاء دولة اسرائيل واستقرارها باتا مرهونين بتذويب ودمج العرب داخل مجتمعهم الجديد والغاء هويتهم القومية؛ وهذا يتطلب معاملتهم بدرجة من التساوي مع المواطنين اليهود، حيث لا يمكن دمج أي اقلية في أي مجتمع، اعتماداً على القوة والاكراه. وينحاز السلوك الفعلي لاسرائيل الى تغليب الجوانب الايديولوجية المرتبطة بالمصالح المباشرة للدولة؛ هذا الانحياز يؤدي الى ممارسة التمييز ضد العرب. ومن الطبيعي ان يساهم الموقف الاسرائيلي في تمسك العرب بهويتهم القومية ومقاومة عملية الدمج والتذويب[٨٨]، والارتباط بالكفاح الوطني الذي يخوضه الشعب الفلسطيني (وان بوسائل مختلفة) ضد الاحتلال. وأهم الشواهد على موقف العرب من الاندماج يمكن استعراضه هنا.

لقد بات مطلوباً من العرب القبول بألّا يتجاوز موقعهم في المجتمع دور المواطن من الدرجة الثانية[٨٩]. فالعربي في اسرائيل «كان، ولا يزال، مواطناً من نوع آخر، غير يهودي، ينتمي الى ' الغوييم ' (الاجانب)، ولا يتمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها اليهودي. ولم يقتصر هذا الوضع على ناحية دون سواها، أو يبرز خلال فترة محدودة فقط؛ اذ انه شمل معظم نواحي العرب»[٩٠]. لقد فشلت ادعاءات اسرائيل بانشاء مجتمع يهودي طبيعي ونظام ديمقراطي تتساوى فيه الاقليات، وذلك بسبب الفكر الصهيوني نفسه. فهذا الفكر لا يتسع، من الناحية الفعلية، لأي شكل من الديمقراطية، أو العدالة، بل يتأسس على التمييز. وعلى الرغم من ذلك، فقد «راهنت السياسة الاسرائيلية، في البداية، على عامل الزمن، معتقدة بأن العرب الفلسطينيين، داخل اسرائيل وخارجها، سيفقدون هويتهم القومية ويذوبون في المجتمعات التي يعيشون فيها مع مرور الوقت؛ ولكن الواقع جاء ليثبت عكس ذلك بالنسبة للعرب الذين يعيشون داخل اسرائيل، قبل أولئك الذين يعيشون خارجها»[٩١].

وأكدت هذا الموقف نتائج احدى الدراسات[٩٢] الحديثة التي قامت باستبيان للرأي شمل ٢٤٠٠ شخص، نصفهم من العرب والباقي يهود. وقد استهدفت الدراسة استطلاع موقف العرب، تحديداً، من دولة اسرائيل، واستعدادهم للتعايش والاندماج داخل المجتمع الجديد، ومدى قبولهم بوضعهم الحالي، كأقلية في الدولة العبرية. وأشارت نتائج الاستبيان الى ان نسبة ٢٠ بالمئة من العينة

«متلائمة مع الاحتلال»، قابلة بوضعها كأقلية في الدولة، وجلّ ما تطالب به هو المساواة التامة في الحقوق مع اليهود والغاء الفوارق القائمة بين العرب واليهود. ولكن نسبة ٢٠ بالمئة اخرى من العينة تقف على طرف نقيض من المجموعة الاولى؛ فهي فئة «المتطرفين» الذين يرفضون وجود اسرائيل ويدعون الى عودة الامور الى ما قبل ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨. اما الغالبية، والتي تمثل ٦٠ بالمئة من العينة، فهي «تتحفّظ»، بدرجات متفاوتة، من الوضع الحالي لها، ومقتنعة «بحق الشعبين في الوجود»، وان كانت تطالب بتغييرات جذرية (تشير الى رفضها فكرة الاندماج)، أهمها وجود احزاب مستقلة للعرب، ومؤسسات خاصة لهم، وتواجد برلماني مستقل، والغاء الطابع الصهيوني للدولة.

يتأثر مستقبل قوة العمل العربية بعدد من العوامل الموضوعية والذاتية التي يتحدد على اساسها وزن ودور العمل العربي في اسرائيل. وابرز العوامل الموضوعية هو:

١ ـ تباينت التقديرات[٩٣] الخاصة بالتركيب السكاني لاسرائيل في نهاية القرن الحالي، وان اتفقت جميعها على ان نسبة العرب الى اجمالي السكان في اسرائيل سوف ترتفع بنسبة ملحوظة نظراً الى ارتفاع معدل النمو الطبيعي للعرب عن اليهود، والذي يترافق مع انخفاض معدلات الهجرة اليهودية.

وتبعاً للتقديرات الاسرائيلية، فان العرب سوف يمثلون ٢٢ بالمئة من اجمالي السكان في نهاية القرن الحالي، وسوف تبلغ نسبة السكان، فوق ١٥ سنة، حوالى ٥٢ بالمئة[٩٤]. ويشير ذلك الى استمرار الطابع الفتي للمجتمع العربي في اسرائيل، والذي يؤدي الى استمرار رفد الاقتصاد الاسرائيلي بأعداد متزايدة من طالبي العمل. ومن الطبيعي ان يؤدي التزايد السكاني للعرب الى ارتفاع نسبتهم في قوة العمل الاجمالية في اسرائيل، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار الحقيقة التي سبق عرضها، والخاصة بفقدان قوة العمل اليهودية الغربية سبعة بالمئة من حجمها سنوياً، بفعل الموت والهرم[٩٥]. واذا كان هذا التسرب عُوِّض، في الماضي، من طريق الهجرة الخارجية، فان تراخي معدلات الهجرة اليهودية، بل وبروز ظاهرة الهجرة المعاكسة، باتت تشير الى ان المصدر الرئيس لتعويض هذا التسرب سوف يكون من خلال اتساع وزن العمل العربي.

٢ ـ على الرغم من البطء النسبي الذي تشهده حركة التعليم في قوة العمل العربية في اسرائيل، فان السنوات الماضية قد شهدت تغيرات هامة، بالنسبة الى مستوى التعليم؛ ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه. ويؤدي ارتفاع المستوى العلمي للعمالة العربية، والمترافق مع تزايد وزنهم النسبي في قوة العمل الاجمالية في اسرائيل، الى ارتفاع مستوى المهن التي يؤدونها.

وتجدر الاشارة الى ان العوامل الموضوعية سالفة الذكر، لن تؤدي، وحدها، الى تحسين شروط العمل العربي؛ اذ ان هذه المسألة شهدت صراعاً مستمراً طوال السنين الماضية، بين قوات الاحتلال والعرب في اسرائيل؛ ومن المتوقع لهذا الصراع ان يستمر. فاسرائيل لن تقبل تغيّر دور ووظيفة العمل العربي بسهولة، لأن ذلك يؤدي الى الاخلال بشروط التوازن القائمة حالياً، والتي تهدف الى المحافظة على مستوى مرتفع للمعيشة بالنسبة الى اليهود على حساب العرب. وعلى الرغم من ان الظروف الموضوعية سوف تضع أساساً لتحوّل وارتقاء مستوى العمل العربي، الا ان تحقيق ذلك على الارض يبقى مرهوناً بنضال العرب في اسرائيل، واصرارهم على الغاء

الفروق القائمة بين العرب واليهود، ومقاومة سياسة تحويلهم الى طبقة عاملة مضطهدة[٩٦] ومواطنين من الدرجة الثانية.

(١) يتناول العديد من الباحثين جهود اسرائيل الهادفة الى الفصل بين الدروز وعروبتهم. من هؤلاء نذكر، على سبيل المثال:
Ben Dor, Garbriel; *The Druzes in Israel; A Political Study,* Jerusalem: The Magnes Press, Hebrew University, 1979; Zureik, Elia; *The Palestinians in Israel; A Study in Internal Colonializm,* London: Routledge & Kegan Paul Ltd, 1979, p. 138.

(٢) Smooha, Sammy; *The Orientation and Politicization of The Arab Minority in Israel,* Monograph Series, Haifa: Haifa University, 1984, p. 7.
وكذلك انظر صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٧٣، ص ١٦ ـ ١٨.

(٣) Cohen, Abraham; *Israel Arabs; Economic Aspects,* Givat Haviva: The Institute of Arab Studies, (N.P.D.) p. 3.

(٤) Zureik, ***op. cit.,*** pp. 110 - 112.

(٥) بعض نماذج التضييق على العرب أوردها حسين اغبارية، **العرب في حيفا؛ دراسة ميدانية لأوضاع السكان العرب في حيفا**، حيفا: جمعية التطور الاجتماعي، آب (اغسطس) ١٩٨٧.

(٦) محمد كاظم المهاجر، «اسس السياسة السكانية الصهيونية»، **ندوة الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني**، بيروت: دار النضال، ١٩٨٥، ص ٨٤؛ نقلاً عن **دافار**، ٥/١١/١٩٨١، و **هتسوفيه**، ١١/١/١٩٨٢، و**هآرتس**، ٢/١/١٩٨١، و**عل همشمار**، ١٧/١/١٩٨٤.

(٧) د. منصور الراوي، «المالثوسية الجديدة والسياسة السكانية لاسرائيل تجاه الشعب العربي الفلسطيني»، **ندوة الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني**، بيروت: دار النضال، ١٩٨٥، ص ٤٢.

(٨) عمر سعادة، «تهجير الفلسطينيين وانعكاساته على قوة العمل في المناطق المحتلة»، **صامد الاقتصادي** (بيروت)، العدد ٢٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص ١٠١.

(٩) د. عبد الخالق زكرى، «دراسة ديمغرافية مقارنة للسكان العرب قبل الاحتلال الصهيوني في العام ١٩٤٨، وبعده»، **ندوة الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني**، بيروت: دار النضال، ١٩٨٥، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤. وانظر، كذلك، شمعون بيريس، «كلما كان ذلك أسرع، كلما كان أفضل» (مترجمة)، **الملف** (نيقوسيا)، العدد ٨/٤٤، المجلد الرابع، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، ص ٧٢٩ ـ ٧٣٠؛ نقلاً عن هآرتس، ٢٦/١٠/١٩٨٧.

(١٠) لمزيد من التفصيل حول معنى الفتوة في المجتمع واهميتها، يمكن الرجوع الى دراسة د.فتحي العاروري، «بعض الخصائص الديمغرافية للعرب الفلسطينيين في فلسطين (المحتلة قبل عام ١٩٦٧) وفي الاراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة) في الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٨١»، **ندوة الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني**، بيروت: دار النضال، ١٩٨٥، ص ٤١٥ ـ ٤١٦.

(١١) العمر الوسيط هو العمر الذي يقسم السكان الى نصفين متساويين، أقل وأكبر منه.

(١٢) د. الراوي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(١٣) د. العاروري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٦.

(١٤) Cohen, ***op. cit.,*** p. 27.

(١٥) حسين أبو النمل، **الصناعة الاسرائيلية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩، ص ٩٤.

(١٦) د. سامي مرعي، «التعليم العربي الابتدائي والثانوي في فلسطين المحتلة»، **صامد الاقتصادي** (عمان)، السنة السادسة، العددان ٥٠/٥١، تموز ـ تشرين الاول (يوليو ـ اكتوبر) ١٩٨٤، ص ١٨٠ ـ ١٩٥. وبحث هذه النقطة، أيضاً، جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٥؛ واوري ديفيس،

المجتمع البدوي في النقب واقتصادياته (سلسلة دراسات صامد الاقتصادي)، الرقم ٢، عمان: دار الكرمل ودار صامد، ١٩٨٥، ص ٣٦ ـ ٣٨؛ وحبيب قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٤٨، بيروت: مركز الابحاث م.ت.ف. ١٩٧٢، ص ٥٢؛ و Amun, Hasan, Uri Davis, Nasr Dakhlallah Sanallah, Adnan Abed Elrazik and Riad Amin; *Palestinian Arabs; Two Case Studies,* London & Kefar Sharyahu: Ithaca Press & Miftah Publishers, 1977, p. 103.

(١٧) أشار اوري ديفيس، مصدر سبق ذكره، الى ان نسبة غير المتعلمين عند البدو تحديداً مرتفعة جداً وتصل الى ٨٠ بالمئة، ويساهم ذلك في انخفاض المستوى العام للتعليم عند العرب.

(١٨) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٤.

(١٩) Amun et. al., *op. cit.,* p. 103.

(٢٠) قهوجي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢. وبحث في النقطة ذاتها كل من Amun et. al., *op. cit.,* p. 105. وعمانوئيل فراجون، وضع العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الاسرائيلي (مترجم)، تقارير خاصة، بيروت: مركز التخطيط ـ م.ت.ف. ١٥/٨/١٩٧٩، ص ٣٢؛ نقلاً عن نشرة ابناء الداخل (باريس)، العدد ١١، نيسان (ابريل) ١٩٧٩.

(٢١) Reches, Eli; "Unemployment of Arab Academics", *New Outlook,* July/August 1987, p. 20.

(٢٢) *Ibid.*

(٢٣) Israel Information Center, *Facts about Israel,* Jerusalem: Government Printer, 1977, p. 73.

(٢٤) Reches, *op. cit.,* p. 20.

(٢٥) ديفيس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) د. مرعي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(٢٩) حسني العابد، «الجنوح والاجرام في الوسط العربي»، وقائع مؤتمر الاوضاع والخدمات الاجتماعية للجماهير العربية في اسرائيل، حيفا: مطبعة الاتحاد، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٧٠؛ وكذلك أنظر جهاد سعد، «الملاكات المهنية في مكاتب الخدمة الاجتماعية»، المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٣٠) *Statistical Abstract of Israel,* No. 33, 1982, Jerusalem: Central Bereau of Statistics, 1983, p. 625.

(٣١) رجا الخالدي، «دراسة مسحية للاقتصاد العربي في فلسطين المحتلة»، صامد الاقتصادي، السنة السادسة، العدد ٥٠/٥١، تموز ـ تشرين الاول (يوليو ـ أكتوبر) ١٩٨٤، ص ٧٥.

(٣٢) قهوجي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٣٤) نادر نصر الله، «الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعرب الجليل»، صامد الاقتصادي، السنة السادسة، العدد ٥٠/٥١، تموز ـ تشرين الاول (يوليو ـ أكتوبر) ١٩٨٤، ص ٢٠.

(٣٥) عزيز حيدر، التعليم المهني في المدارس العربية في اسرائيل، بيرزيت: جامعة بيرزيت ـ مركز الوثائق والابحاث، آذار (مارس) ١٩٨٥، ص ٢٨.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) Zureik, *op. cit.,* p. 124.

(٣٨) Amun et.al., *op. cit.,* p. 67.

(٣٩) أبو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠؛ وكذلك انظر للكاتب نفسه، بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. تموز (يوليو) ١٩٧٥؛ والضفة والقطاع ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ بين الالحاق والدمج، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. وصامد، ١٩٧٨؛ حيث بحثت هذه الكتب في دور العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي.

(٤٠) المراجع التالية بحثت في هذه النقطة، بالتفصيل:
أبو النمل، «بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي»، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧؛ د. حسن عبد القادر صالح، سكان فلسطين ديمغرافياً وجغرافياً، الاردن: دار الشروق، ١٩٨٥، ص ٩٣؛ Cohen, *op. cit.,* p. 38; Benvenisti, Meron; *1987 Report; Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank,* Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1987, p. 17.

(٤١) أنظر Cohen, *op. cit.*, p. 40; Zuriek, *op. cit.* ؛ وفراجون، **مصدر سبق ذكره**. وهذه المصادر بحثت في طبيعة التحولات التي شهدتها الطبقة العاملة الفلسطينية، وفي الدور الذي تحاول اسرائيل فرضه على العمال العرب، من الزاوية الاقتصادية.

(٤٢) Amun et.al., *op. cit.*, p. 63.

(٤٣) أحمد سعد، «مؤشرات بارزة على طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي للجماهير العربية الفلسطينية في اسرائيل»، **الجديد** (حيفا)، العدد الثالث، المجلد ٣٥، آذار (مارس) ١٩٨٦، ص ٨.

(٤٤) محمود ميعاري، «تطور الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل»، **العلوم الاجتماعية** (الكويت)، المجلد ١٤، العدد ١، ربيع ١٩٨٦، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٤٥) عنان العامري، **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، ١٩٠٠ ـ ١٩٧٠**، بحث احصائي، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. آذار (مارس) ١٩٧٤، ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

(٤٦) د. الراوي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦.

(٤٧) جمال موسى، «الخدمات الاجتماعية في الهستدروت وقضايا العاملين العرب»، **وقائع مؤتمر الاوضاع والخدمات الاجتماعية للجماهير العربية في اسرائيل**، حيفا: مطبعة الاتحاد، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٤٨) سعد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١.

(٤٩) أبو النمل، «الصناعة الاسرائيلية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٥٠) *SAI*, No. 37, 1986, p. 312.

ومن المفيد الرجوع الى المصادر التالية التي بحثت في النقطة ذاتها:

ابراهيم مالك، «الوضع الاقتصادي الاجتماعي للجماهير العربية في اسرائيل»، **الجديد**، المجلد ٣٦، العدد الخامس، أيار (مايو) ١٩٨٧، ص ١٤؛ «أرقام عن عرب اسرائيل»، **البيادر السياسي** (القدس)، ٢/١/١٩٨٨، ص ٥٠.

(٥١) Kreimer, Sarah; "Entrepreneurism in Israel's Arab Communities", *New Outlook*, July/August 1987, p. 10.

(٥٢) الخالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧.

(٥٣) فراجون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩.

(٥٤) مالك، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠؛ وهو يستند الى دراسة ميخائيل مئير برودنيتس ودانيئيل تشمسكي، «التصنيع في القرية العربية في اسرائيل». وأنظر، أيضاً، Kreimer, *op. cit.*, p. 10.

(٥٥) خالد عايد، «بعض جوانب تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين العرب»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١٣، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٦، ص ١٣٦ ـ ١٣٧؛ نقلاً عن غابي كسلر، «غياب التصنيع في القطاع العربي؛ نقص في المبادرة أم تمييز (ضد العرب)»، **عسكيم** (ملحق معاريف)، ٢١/١/١٩٨٦، ص ١٥ ـ ١٦.

(٥٦) Kreimer, *op. cit.*, p. 10.

(٥٧) قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٦.

(٥٨) **المصدر نفسه**.

(٥٩) Kreimer, *op. cit.*, p. 11.

(٦٠) Makhoul, Najwa; "Changes in the Employment Structure of Arabs in Israel", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XI, No. 3, Spring 1982, pp. 84 - 85.

وبحث في النقطة ذاتها Zureik, *op. cit.*, pp. 129 - 131.

(٦١) محمد سليمان، «العمال الفلسطينيون في اسرائيل، من القمع الوطني الى الاضطهاد الطبقي»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٢٩، حزيران (يونيو) ١٩٨١، ص ٤٥؛ وأيضاً، Zureik, *op. cit.*, p. 125.

(٦٢) فراجون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦ ـ ٣٨.

(٦٣) **المصدر نفسه**، ص ١٦.

(٦٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٤.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص ٧٠.

(٦٦) **المصدر نفسه**، ص ٧٢.

(٦٧) مالك، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١.

(٦٨) **المصدر نفسه**، ص ١٢.

(٦٩) Amun et.al., *op. cit.*, p. 66.

(٧٠) مالك، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(٧١) موسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٠.

(٧٢) Cohen, ***op. cit.,*** p. 51; Zuireik, ***op. cit.,*** pp. 126 - 127; Amun et.al., ***op. cit.,*** p. 65.

(٧٣) مروان دويري، «الاوضاع الاجتماعية للجماهير العربية»، **وقائع مؤتمر الاوضاع والخدمات الاجتماعية للجماهير العربية في اسرائيل**، حيفا: مطبعة الاتحاد، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٥٧.

(٧٤) اغبارية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤.

(٧٥) **المصدر نفسه**، ص ١٤.

(٧٦) Lustick, Ian; Arabs in the Jewish State; Israel's Control of the National Minority, Austin: University of Texas Press, 1980, p. 7.

(٧٧) Cohen, ***op. cit.,*** pp. 46 - 47 and 55 and 61.

ومن المفيد الاشارة الى مؤشر آخر للمعاناة، وهو عدد الافراد في الحجرة الواحدة، والذي يعكس فروقاً هامة بين العرب واليهود، على نحو ما يشير Cohen, Avraham; "Israeli Arabs; Housing Conditions", *New Outlook,* August 1986, p. 15.

(٧٨) Cohen, Abraham; ***op. cit.,*** p. 52.

(٧٩) **المصدر نفسه**، ص ٥٢ ـ ٥٤.

(٨٠) **المصدر نفسه**، ص ٤٧.

(٨١) **المصدر نفسه**، ص ٤٣ و ص ٤٥.

(٨٢) **المصدر نفسه**، ص ٤٨.

(٨٣) مالك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨.

(٨٤) العابد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢ ـ ٧٥.

(٨٥) موسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٨٦) تسفي البيليغ، «ماذا يحدث لعرب اسرائيل؟» (مترجم)، **الملف**، المجلد الرابع، العدد ٨/٤٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، ص ٧٢٦، نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٢٧/١٠/١٩٨٧.

(٨٧) سليمان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢.

(٨٨) البيليغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢٦.

(٨٩) Benvenisti, ***op. cit.,*** p. 71; Kouri, Fred; *The Arab Israeli Dilemma* (3rd ed.) New York: Syracuse University Press, 1985, p. 330.

(٩٠) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠١.

(٩١) **المصدر نفسه**، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٩٢) Smooha, ***op. cit.,*** p. 167.

(٩٣) لمزيد من التفاصيل بشأن تقدير السكان في اسرائيل يمكن الرجوع الى محمد فريد البستاني، «السكان في اسرائيل: تحليل وتقديرات حتى سنة ١٩٩٠»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، المجلد الثالث، ملحق بالعدد الرقم ١٢، ص ٣٩٩؛ يشعياهو بن ـ بورات، «اسرائيل سنة ٢٠٠٠» (مترجم)، **الملف**، المجلد الرابع، العدد ٨/٤٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، ص ٦٧٦؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٢٣/١٠/١٩٨٧؛ موشي سيكرون وتسفي ايزنباخ، «الصورة السكانية لاسرائيل عام ٢٠٠٠» (مترجم)، **الملف**، المجلد الثاني، العدد ١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، ص ٨٧٠؛ نقلاً عن **سكيراه حودشيت**، العدد ٢ ـ ٣، نيسان (ابريل) ١٩٨٥؛ د. ذكرى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠؛ Dr Khadir, Bishara: "Palestinian Demography 1900 - 2000; The Stake and the Challenge" **في ندوة الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني**، بيروت: دار النضال، ١٩٨٥، ص ٦٢٤؛ Cohen, Avraham; "The Arab Population of Israel 1950 - 1980", *New Outlook,* Oct./Nov. 1984, p. 45; Cohen, Abraham; ***op. cit.,*** p. 19.

(٩٤) د. ذكرى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٩٥) د. الراوي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(٩٦) Zureik, ***op. cit.,*** pp. 140 - 141.

الدور الاميركي في خلق اسرائيل

هشام فهيم

تعتبر غالبية الدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ان بريطانيا هي التي مهّدت لقيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية الذي بوشر به قبيل اصدار وعد بلفور وما تلاه من سياسات استهدفت، عقب تصديق مجلس عصبة الأمم على انتدابها على فلسطين، في ١٤/٧/١٩٢٢، التهويد الكامل للارض العربية الفلسطينية، وخلق البنية البشرية، والاقتصادية، والادارية، والعسكرية، والاقليمية، للكيان الصهيوني. حيث استخدمت، في سبيل ذلك، مختلف الادوات التي امتزج فيها العنف والقهر والارهاب (كقمع ثورات ١٩٢٢ و١٩٢٩ و١٩٣٣ و١٩٣٦) بالسياسة والدهاء والتسويف، وذلك من طريق اللجان واصدار الكتب البيضاء التي تضمنت توصيات قصد من ورائها امتصاص الغضب العربي الشعبي في فلسطين، والحؤول دون قيام ثورة وطنية شاملة وفعّالة فيها.

ولكن معظم هذه الدراسات لم يول أهمية كبيرة للدور الهام الذي لعبته الولايات المتحدة الاميركية، ابتداء من مطلع هذا القرن، في خلق الكيان الصهيوني، وتوطيد أركانه بعد اقامته. والملاحظ، ايضاً، ان العديد من الدراسات التاريخية والسياسية التي تناولت القضية الفلسطينية، بمجمل ومختلف أبعادها، قد اكتفى بعرض بعض محاور الدور الأميركي في خلق الكيان الصهيوني منذ منتصف الثلاثينات (مع الاضطهاد النازي لليهود)، أو الانتقال مباشرة الى الدور الأميركي في الامم المتحدة. وقد يعزى ذلك الى عاملين:

الأول، هو عدم توافر الكثير من المعلومات والوثائق بخصوص أبعاد الدور الاميركي الذي شارك ودعم الدور البريطاني في التمهيد لخلق اسرائيل خلال العقود الأولى من القرن الحالي.

والثاني، طغيان الاهتمام بالاجراءات التهويدية التي قامت بها الادارة البريطانية المنتدبة على فلسطين، واعتبار ان بريطانيا هي المسؤولة، فقط، عن قيام اسرائيل، باعتبار انها كانت المسيطرة، رسمياً، وفعلياً، على فلسطين، والمسؤولة، قانونياً ودولياً، عما يجرى على أرضها، وما يتم في ظل ادارتها. ولذا، ضرب ستار على دور الولايات المتحدة؛ مع ان هذا الدور تناسق، بصورة وثيقة، مع الدور البريطاني في التمهيد لانشاء، وفي ترسيخ أسس وأركان، الكيان الصهيوني في فلسطين.

وفي هذه الدراسة نحاول كشف أبعاد الدور الاميركي في خلق اسرائيل في النصف الأول من القرن العشرين؛ ولعل من يفيدنا ان هذه الدراسة تسمح بفهم الكثير من المتغيرات والاعتبارات والعوامل التي حكمت وساهمت في تشكيل وتقرير وجهة ومحتوى السياسة الاميركية تجاه القضية في تلك الحقبة (١٩٠٠ ـ ١٩٤٨)، والتي نرى انها لا تزال تساهم بالقدر ذاته في التأثير ـ وان كان ضمن اطار وظروف ومتغيرات دولية واقليمية ومحلية مختلفة ـ في تشكيل السياسة الاميركية الحالية

تجـاه القضية. ومن ذلك ما سوف نعرض له من اعتبارات استراتيجية، وضغوط داخلية، وعوامل نفسيـة، وشخصيـة، والوزن النسبي لهذه الاعتبارات، والظروف التي تعاظم فيها تأثير بعضها، والكيفية التي مارست بها هذه الاعتبارات والضغوط شتى تأثيراتها في القرار والسياسة الاميركية ومسألة خلق الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية.

الموقف الاميركي من وعد بلفور

قبل التعرض لابعاد موقف الولايات المتحدة الاميركية من وعد بلفور، ودورها في اصداره، ينبغي التعـرف على الصـورة العـامـة لنشـاط المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة، ومدى التغلغل الصهيوني في المؤسسات، والادارات، والهيكل الاقتصادي الاميركي، في الفترة السابقة على الوعد والفترة المعاصرة لاصداره.

بداية، نود ان نشير الى ان الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة قد جوبهت، منذ مطلع هذا القرن، ببعض المعارضة من جانب تشكيلات يهودية اندماجية، انتشرت، آنذاك، في أميركا. غير ان تنظيماتها المختلفة نجحت في القضاء على الأصوات المعارضة لاقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين، واستطاعت ان تلعب دورها المرسوم في تقرير مصير فلسطين، على النحو الذي أرتأت وهدفت اليه، لدى الدوائر الرسمية والشعبية الأميركية[1]. ويعود الفضل الرئيس لهذا النجاح الى قدرتها على اجتذاب عدد كبـير من اليهود، وغير اليهود، الاميركيين ذوي النفوذ في المجتمع الاميركي، مثل د. ماغنيس وبراندیس ودي سولار والقاضي جوليان ود. هاري فرايد ود. رايس كالن وغيرهم.

وقـد بدأت منـظمـات الحـركـة الصهيونية في الولايات المتحدة نشاطها كنقطة التقاء لليهود الاميركيين، ومجمعاً لهم؛ الا أنها أصبحت، في مرحلة تالية، المروّج الرئيس، والفعّال، لفكرة «الوطن القومي» الصهيوني في فلسطين. ومن أوائل هذه المنظمات:

○ اللجنة اليهودية ـ الأميركية، التي برزت الى الوجود العام ١٩٠٦، وعملت على مساعدة اليهود في أرجاء العالم، وتشجيعهم على استيطان فلسطين.

○ الاتحاد الصهيوني ـ الأميركي، الذي ظهر في آب (اغسطس) ١٩١٤، واستطاع تجميع مبالغ ضخمة تفي بالاحتياجات الضرورية للمستعمرات الصهيونية في فلسطين. وقد وصل عدد الجمعيات والفروع المنتسبة اليه نحو ٢٧٠ جمعية وفرعاً، انتشرت في أنحاء الولايات المتحدة.

○ الجمعية الصهيونية ـ الاميركية، التي تأسست العام ١٩١٥، وضمّت في عضويتها ايوجين ماير، المحررة في «الواشنطن بوست»، وصموئيل ستورز، ود. اروين، حيث كان هؤلاء من اقطاب قادة الرأي في الولايات المتحدة حينذاك.

○ المجلس اليهودي ـ الاميركي، الذي تأسس العام ١٩١٧، وكان هدفه الأساسي تقوية العلاقات بين يهود أميركا وربطهم بفكرة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين[2].

وقد نجحت هذه المنظمات، وغيرها، في تحقيق هدفيها المتمثلين في خلق نوع من التماثل والتجانس بين اليهود الاميركيين بشأن قضية «الوطن القومي»، وفي حثهم على تقديم المساعدة المادية، والادبية، والتأثير في دوائر الحكومة الاميركية، لمساعدتهم على ذلك. ولا يعود هذا النجاح المبكر الى كثرة عدد هذه المنـظمـات او انتشـار فروعهـا وتـزايد عدد أعضائها والمتعاطفين معها فحسب، بل، أيضاً،

الى فاعلية، وجدية، دورها، وتغلغلها بين الافراد والجماعات والمؤسسات الاميركية، وتوجيه آرائها بما يتمشى مع اتجاهات ومطالب الحركة الصهيونية، علاوة على اسكات، والتعتيم على، كل صوت مناهض لها في صفوف اليهود الاندماجيين الذين كانوا يدعون الى عدم الانفصال عن المجتمعات التي يعيشون فيها.

تغلغل صهيوني اقتصادي وسياسي

وقد لعب الصهيونيون، بتغلغلهم هذا، دوراً هاماً في الاقتصاد والسياسة الاميركية، ظهرت معالمه منذ بداية هذا القرن، وازدادت وضوحاً بمرور الوقت، ولا سيما في المؤسسات الاقتصادية والمالية، واستمالتها العديد من رجال الأعمال، أمثال جاكوب سكييف (١٨٤٧ ـ ١٩٢٠)، أحد مؤسسي أكبر البنوك الاميركية، وصموئيل كمبرز، مؤسس الاتحاد الاميركي للعمل. كما استطاعت الحركة الصهيونية ان تزرع الكثير من انصارها ومؤيديها في دوائر صنع القرار الاميركي في عهد الرئيس ويلسون، مما كان له أكبر الأثر في الموقف الاميركي من وعد بلفور. فقد كان مستشار ويلسون للشؤون الاقتصادية، خلال الفترة من ١٩١٤ الى ١٩١٨، الصهيوني برنارد باروخ، ومستشاره المالي، الصهيوني هنري مورغانتو، ومستشاره السياسي الصهيوني ماندل، ومستشاره في القانون الدولي الصهيوني والتر ليمان، ومستشاره القضائي الصهيوني لويس براندیس، وكبير مستشاريه السياسيين، اليهودي فيلكس فرانكفورتر، عضو المحكمة العليا.

وواكب هذا التغلغل تعيين عدد كبير من اليهود الصهيونيين في مناصب رئيسة في الحكومة؛ فعيّن بعضهم وزراء، كأوسكار شتراوس (١٨٤٥ ـ ١٩٢٦) الذي كان وزيراً للتجارة، ثم أصبح سفيراً للولايات المتحدة لدى تركيا؛ ومورغانتو الذي خلف شتراوس في منصبه في انقره. ويلاحظ، هنا، ان تعيين يهوديين في تركيا تم في فترة كانت خلالها فلسطين تخضع للدولة العثمانية[٣]. وفي فترات لاحقة، استطاع الصهيونيون التغلغل الى حد قريب من احتكار مجموعة من الوظائف الهامة والمؤثرة في المجتمع الاميركي، كالمحاماة والطب والتجارة والصناعة والشركات النفطية ذات التأثير والنفوذ؛ كما استطاع الصهيونيون تأمين سيطرة كبيرة على مجموعة ضخمة من الصحف والمجلات ووسائل الاعلام الاخرى، واستخدموا السينما سلاحاً فاحتكروا صناعتها في هوليوود، ابتداء من العام ١٩١٢ حين ظهرت مجموعة من الأفلام عن اليهود وفلسطين تروج للهجرة اليها.

ولا شك في ان التغلغل الصهيوني هذا قد حقق غرضه في ما يتعلق بالموقف الاميركي من الوعد البريطاني الشهير الذي كان نواة إقامة اسرائيل. فعلى الرغم من ان وزير الخارجية الاميركية روبرت لانسنغ قد التزم الصمت بصدد وعد بلفور وقت اصداره، الا ان هناك حقائق عدة تكشف أبعاد الموقف الأميركي تجاهه:

أولاً: زار آرثر بلفور، قبل اصداره للوعد (نوفمبر ١٩١٧)، الولايات المتحدة، والتقى مع الرئيس ويلسون، وتحادث مع مستشاره القضائي براندیس. وقد أشار جاك تني في كتابه «الطابور الخامس الصهيوني»، الى ان بلفور سلم الوثيقة التي تضمّنت النص الأصلي لوعده للرئيس ويلسون، الذي بعث بها الى براندیس. وبعد أسابيع عدة، نقلت الوثيقة، مرة أخرى، الى بلفور قبل ان تصدر في شكل خطاب موجّه منه الى الصهيوني البريطاني روتشيلد[٤].

ثانياً: من الثابت ان ويلسون حمّل مستشاره هاوس رسالة تتضمن موافقته على صيغة الوعد، خلال الزيارة التي قام بها المسؤول الاميركي الى لندن في ١٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٧، أي

قبل أقل من شهر من اصدار الوعد[٥].

ثالثاً: أكد الكاتب الاميركي جوليوس برات في كتابه «تاريخ سياسة الولايات المتحدة الخارجية» ان ويلسون قد وافق على الوعد تحت تأثير عاملين، هما، بالاضافة الى اشتداد الضغوط الصهيونية عليه (كارسال حاييم وايزمان لاهارون أهرونسون مندوباً عنه للاتصال بالحكومة الاميركية كي تعلن موافقتها على الوعد)، التوصية التي صدرت عن قسم المخابرات الملحق بالوفد الاميركي لدى مؤتمر الصلح، والذي قدم اليه عدة توصيات في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، يستصوب، ويستحسن، فيها ان تصبح فلسطين دولة يهودية، وان تبذل كل معونة ممكنة لـ «عودة» اليهود الى فلسطين والاقامة هناك، «فقد كانت مهداً ووطناً لجنسهم الحيوي الذي قدم اسهامات كبيرة للبشرية»[٦].

رابعاً: أعلن ويلسون موافقته الصريحة على الوعد، حين صرّح في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، بـ «انني مقتنع بأن أمم الحلفاء، وبالاتفاق مع حكومتنا وشعبنا، تعتزم ارساء أساس كومنولث يهودي في فلسطين». وتلا ذلك تصريحه، في حزيران (يونيو) ١٩١٩، الى عدد من الصهيونيين، بأن فلسطين سوف تكون «وطناً قومياً» لليهود. وفي رسالته الى الصهيوني ستيفن واين، رحّب ويلسون بما أسماه بالتقدم الذي أحرزته الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة وفي البلدان الحليفة منذ تصريح بلفور الخاص بموافقة بريطانيا على انشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين.

خامساً: وعلى صعيد آخر، تأكدت هذه الموافقة والدعم للوعد في قرار مشترك لمجلسي الشيوخ والنواب الأميركيين، في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢. ويقر القرار ما جاء في تصريح بلفور، وبأن الولايات المتحدة تفضّل اقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين، على ان لا يفعل شيء من شأنه الاضرار بالحقوق المدنية والدينية للمسيحيين وللتجمعات الأخرى غير اليهودية، وبالأماكن المقدسة والمنشآت الدينية.

ولعل ما يمكن ملاحظته على هذا القرار انه أشار الى العرب، من غير المسيحيين، بالتجمعات الاخرى غير اليهودية، مع العلم ان المسلمين العرب، من سكان فلسطين، قد بلغ عددهم ٥٩١ ألف نسمة العام ١٩٢٢، بينما شكّل المسيحيون ٧٣ ألف نسمة واليهود ٨٣ ألف نسمة.

والواقع، انه على الرغم مما ورد في سلسلة تقارير مبعوث الخارجية الاميركية، وليام بيل، الذي أرسل الى فلسطين من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٧ الى تموز (يوليو) ١٩١٨، وفي تقرير لجنة كينغ ـ كراين التي أمر ويلسون بتشكيلها للتعرف على رغبات سكان فلسطين في آب (اغسطس) ١٩١٩، من تأكيد على رفض عرب فلسطين، الذين مثلوا حينذاك نحو تسعة أعشار سكان البلاد، للبرنامج الصهيوني، وعلى الرغم، أيضاً، مما ذكرته هذه التقارير من أن تعريض عرب فلسطين لهجرة يهودية وضغط اقتصادي واجتماعي صهيوني متواصل هو نقض صارخ واعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني، إلا ان الاعتبار الأهم، في هذا المقام، يتعلق بالقيمة الحقيقية التي عبّرت عنها هذه التقارير، والتي، على الرغم من وضوح توصياتها، لم تغيّر في الموقف الرسمي الأميركي.

وفي هذا الصدد، ينبغي التوضيح ان ثمة عوامل شخصية، الى جانب العوامل السياسية والداخلية والضغوط، لعبت دوراً في بلورة الموقف الرسمي الداعم، بل المشارك في صنع وعد بلفور. ويستند بعض مؤرخي تلك الحقبة الى واقعتين تعكسان أهمية العوامل الشخصية التي أثرت على ويلسون، وجعلته يدعم، دعماً مطلقاً، وعد بلفور. الأولى، مساندة اليهود لويلسون خلال حملته الانتخابية العام ١٩١٢ وتمويل «بنك كوهين لوب» لجانب كبير من هذه الحملة؛ والثانية،

تخليص المحامي الصهيوني براندیس لويلسون من قضية قانونية في صدر شبابه، كانت كافية لتدمير مستقبله السياسي. وهذا دفع ويلسون، بعد توليه مقاليد الرئاسة، الى تعيين براندیس على رأس المحكمة العليا الأميركية.

الموقف الأميركي من الانتداب والتهويد، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩

في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢، صدّق مجلس عصبة الأمم على الانتداب البريطاني على فلسطين. ومنذ تلك اللحظة، شرعت بريطانيا في تهيئة المناخ الملائم لانشاء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين، وذلك بواسطة اجراءات وعمليات استهدفت التهويد الكامل لفلسطين، وفق خطة منظمة تضمّنت اغراقها بالمهاجرين اليهود، واطلاق يد الوكالة اليهودية في ادارة فلسطين، وتحطيم اقتصاديات عرب فلسطين وارهاقهم بالضرائب الباهظة وبقوانين الارض الظالمة التي أدت الى انتقال ملكية مساحات واسعة من الأراضي العربية الى اليهود.

وما يهمنا، في هذا المقام، ليس التفصيل في سرد الاجراءات التي قامت بها بريطانيا لخلق البنية الادارية، والسكانية، والاقليمية، والعسكرية، لليهود في فلسطين، وانما التركيز على موقف الولايات المتحدة من هذه الاجراءات، ودورها في تكثيفها، وتصعيدها.

ويمكن تناول الموقف الاميركي من الانتداب البريطاني، واجراءاته التهويدية، في النقاط المحددة التالية:

○ ادّعت حكومة الولايات المتحدة، في مذكرة أرسلتها الى الحكومة البريطانية، بأن من حقها، بسبب اشتراكها في الحرب العالمية الأولى، ان يؤخذ رأيها حول شروط الانتداب البريطاني على فلسطين. وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك في الحال، وعرضت الصك الخاص بالانتداب على فلسطين على الولايات المتحدة. وقد أجرت الولايات المتحدة تعديلات عدة على هذا الصك، بهدف تسهيل مهمة بريطانيا والتزامها باقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين[٧].

○ يذكر حاييم وايزمان في مذكراته ان اليهودي الأميركي بنيامين كوهين ـ وهو أحد مستشاري الرئيسيين الأميركيين، ويلسون وروزفلت ـ كان يتولى، بالمشاركة مع اريك فوربس آدم سكرتير وزير الخارجية البريطانية اللورد كرزون[٨]، في مطلع العشرينات، وضع وصوغ الصك الخاص بالانتداب على فلسطين، والاتفاق على نصوصه التي كرست جميعها لصالح انشاء «الوطني القومي اليهودي». ولعله من المفيد أن ندوّن، هنا، باختصار، بعض هذه المواد، لادراك مدى الاجحاف الذي تضمّنته.

المادة ١: للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة، الا في ما قيدها به صك الانتداب.

المادة ٢: تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء «الوطن القومي اليهودي».

المادة ٤: يعترف بوكالة يهودية لاسداء المشورة في كل الأمور التي قد تؤثر في انشاء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين.

المادة ٦: تتحمل ادارة الدولة المنتدبة مسؤولية تسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وان تشجع، بالتعاون مع الوكالة اليهودية، حشد اليهود على الأراضي الأميرية.

المادة ٧: تتولى ادارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية يسهّل لليهود الذين

يتخذون فلسطين مستقراً لهم اكتساب الجنسية الفلسطينية.

المادة ٢٢: تكون اللغات الانكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية في فلسطين.

المادة ٢٣: تعترف ادارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة في فلسطين عطلاً رسمية وقانونية، بما في ذلك الأعياد اليهودية.

○ باتفاق الحكومتين، الاميركية والبريطانية، على شروط الانتداب البريطاني على فلسطين، أصدر الكونغرس الاميركي قراراً رسمياً بالموافقة على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ووقعه الرئيس الاميركي بتاريخ ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢، وأقره[٩].

○ وقّعت الحكومتان، الاميركية والبريطانية، في الثالث من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤، على معاهدة لضمان المصالح الاميركية في فلسطين، ولتحديد حقوق الدولتين، وحقوق رعاياهما، فيها. وقد ثُبّت في متن هذه المعاهدة نص صك الانتداب. وجاء في المادة الأولى فيها ان الولايات المتحدة توافق على ادارة فلسطين من قبل بريطانيا، ووفقاً لصك الانتداب المرفق. وجاء في المادة الثانية، ان الولايات المتحدة ورعاياها تتمتع بجميع الحقوق والمنافع المقننة في صك الانتداب لأعضاء عصبة الامم، على الرغم من ان الولايات المتحدة ليست عضواً في عصبة الأمم[١٠].

○ وبناء على ما تقدم، يستنتج ان الولايات المتحدة، انطلاقاً من موافقتها على الانتداب بل وصناعتها لشروطه، قد وافقت، أيضاً، على ما ترتب عليه من نتائج وعمليات تهويد لفلسطين. وأورد محمد أمين الحسيني في كتابه «حقائق عن قضية فلسطين» «انه بصدور قرار الكونغرس بالموافقة على الانتداب، أصبحت سياسة انشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين خطة التزمت بها الولايات المتحدة».

○ طوال الفترة الممتدة من ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩، لم تبد الولايات المتحدة أي اعتراض على اجراءات التهويد المختلفة التي اتبعتها بريطانيا في فلسطين؛ بل انها ـ كما يتبين لاحقاً ـ سارعت الى المطالبة بتكثيف هذه الاجراءات، وتشجيع وتسهيل الهجرة اليهودية، وانتقال الاراضي الى اليهود. ومن ذلك مطالبة لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الاميركي، في مطلع العام ١٩٣٩، وزير الخارجية الاميركية، جورج مارشال، بحمل الحكومة البريطانية على الغاء الكتاب الأبيض الصادر في ١٧ أيار (مايو) ١٩٣٩، والذي نص على تحديد الهجرة اليهودية الى فلسطين بـ ٧٥ ألف شخص خلال خمس سنوات تالية، والضغط على بريطانيا، بكل قوّة، لفتح أبواب الهجرة على مصراعيها لليهود. وقد وعد مارشال، بالفعل، بممارسة هذه الضغوط وتحقيق هذا المطلب[١١].

ويمكن القول، ان السياسات الاميركية الداعمة للانتداب، وسياساته في التهويد، خلال تلك الفترة (١٩٢٢ ـ ١٩٣٩)، قد انطلقت، أساساً، من اعتبارات وضغوط داخلية، حيث كثّف اليهود الصهيونيون، منذ العام ١٩٢٢، من وجودهم في دوائر صنع القرار الاميركي، خاصة ان توالي اصدار سلسلة الكتب البيضاء وتقارير لجان التحقيق البريطانية خلال هذه الفترة (ثلاثة كتب بيضاء وخمس لجان)، بما حملته من توصيات بشأن تقليل الهجرة اليهودية الى فلسطين، كان كافياً لأن تشكك الحركة الصهيونية في صدق نوايا بريطانيا، وبالتالي كان عليها السعي، جدياً، الى تأمين الحصول على حليف قوي. وقد ذكر الكاتب الاميركي جوليوس برات في كتابه «تاريخ سياسة الولايات المتحدة الخارجية» «ان الحركة الصهيونية قد توجهت، منذ لحظة صدور هذه الكتب وتقارير لجان

التحقيق البريطانية المهادنة لعرب فلسطين، الى طلب الدعم الرئيس لها من داخل الولايات المتحدة الاميركية، وهو ما نجحت فيه»[١٢].

المواقف الاميركية من الهجرة اليهودية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٦

ينبغي الاشارة، اولاً، الى ان الذي حدّد مواقف الرؤساء والاحزاب والجماعات الأميركية من مسألة الهجرة والتدفق اليهودي الى فلسطين، الذي بلغ ذروته في الفترة من ١٩٣٩ الى ١٩٤٦، قد نبع، أساساً، من اعتبارات وضغوط داخلية، بما في ذلك احتياجات الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ثم تبلور الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية.

وقد لعب دوراً محورياً في تنظيم الدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة، في تلك الحقبة، ما عرف بالمجلس الصهيوني للطوارىء، الذي كانت له اليد الطولى في تنظيم المجموعات اليهودية المنتشرة، آنذاك، في أميركا، فخطط لها سياسياً واقتصادياً ومعنوياً، وعمل اليهود الاميركيون، من خلال هذا المجلس وبتنسيق معه، على شن حملة دعاية هائلة لكسب عطف الرأي العام الاميركي بشأن «المشكلة» اليهودية؛ وانشىء لهذا الغرض حوالى ٢٠٠ فرع محلي عملت كمؤسسات ضغط. وقد بلغ عدد الأعضاء الرسميين الذين انضووا تحت لواء منظمات وفروع هذا المجلس أكثر من مليوني يهودي من جملة خمسة ملايين يهودي أميركي.

وقد ازداد نشاط هذه المنظمات قوة وتأثيراً وفعالية، بفضل مجموعة من العوامل، منها:

١ ـ الاضطهاد النازي لليهود؛ واستغلال هذه المنظمات لذلك في تعميق المفاهيم والمطالب السابق طرحها، مع ربط ذلك بالمسؤولية التي يتحمّلها الافراد العاديون، فيما لو لم يتبنّوا المطالب الصهيونية ويدافعوا عن المشروع الصهيوني في فلسطين.

٢ ـ تزايد قوة وتنظيم هذه المنظمات، نتيجة تضخم مواردها المالية وانتشار نفوذها وسطوتها الاعلامية، وهو ما تم من خلال تأمين سيطرة كاملة على مجموعة من الصحف والمجلات ووسائل الاعلام الأخرى، واستغلالها لترويج ادعاءاتها بشأن «أرض الميعاد». ويلاحظ بالنسبة الى النشاط الدعائي الصهيوني، في تلك الفترة، انه قام على مجموعة من الأسس العلمية، كفلت له قدراً من التأثير والفعالية. من ذلك:

- تفهم مقوّمات الموقف المحلي الداخلي، ومحاولة استغلال ما فيه من مواطن ضعف لترويج ادعاءاته.
- الحرص على ابراز المصالح الاميركية الخاصة الواقعة في دوائر المصالح الصهيونية، والمتلاقية معها، والمرتبطة بها.
- الربط بين ظروف الدعاية والظروف الاجتماعية والاتجاهات السائدة في المجتمع الاميركي وطبيعة بنائه السياسي وهيكله الاقتصادي والثقافي.
- مخاطبة مراكز القوة في المجتمع، والمرموقين، وذوي الشهرة، وقادة الرأي، ورجال الدين؛ وبذل الجهود المتواصلة للتأثير عليهم، وكسبهم، وابراز مواقفهم للأفراد العاديين وللرأي العام الاميركي.

ومن النقاط الهامة التي يجب عدم اغفالها، ان ما يربو على ٢٥٠ ألف يهودي قد انخرطوا في القوات الاميركية في الحرب العالمية الثانية. وقد مثلت هذه القوة الكبيرة مزيداً من التأثير الذي

شارك، بلا شك، الى جانب المنظمات والدعايات الصهيونية، في اثناء الحرب، في بلورة المواقف الاميركية، على مستوياتها الرسمية والشعبية؛ وهي المواقف التي كُرّست لتأييد ودعم والمناداة بفتح الأبواب، بغير حدود، للهجرة اليهودية الى فلسطين، في أثناء، وبعد، الحرب، وهو ما اتضح من مواقف الرئيسين روزفلت وترومان، ومن تقرير اللجنة الأميركية ـ البريطانية المشتركة بشأن فلسطين، ومن مواقف الاحزاب، والجماعات، والافراد، ومرشحي الرئاسة، والكونغرس الأميركي.

تصريحات روزفلت

ذكر بعض المؤرخين ان سياسة الرئيس الاميركي فرانكلين روزفلت كانت غير واضحة المعالم. ففي الوقت الذي كان يردد فيه ما يعتبر دعماً للمشروع الصهيوني، كان على اتصال بزعماء عرب، فوعد ابن سعود، على سبيل المثال، بأنه لن يقوم بأي عمل عدائي ضدهم، وبأنه لن يقدم معونات الى اليهود لتشجيعهم على استيطان فلسطين.

الا ان الحقيقة التي نستشفها من تصريحات ومواقف روزفلت تؤكد دعمه غير المشروط للصهيونيين. فهو حين تحادث مع ابن سعود كان يسعى، فقط، الى تأمين المصالح النفطية الاميركية التي ظهرت أهميتها خلال تلك الفترة؛ وتأمين سيطرة شركات النفط الاميركية الكاملة على حقول النفط في العراق والكويت والسعودية والبحرين، في مطلع الاربعينات. وكان روزفلت أرسل مبعوثاً شخصياً الى الشرق الاوسط هو الجنرال باتريك هايلي، الذي قدم الى روزفلت تقريراً، في ١٩٤٣/٥/٣، جاء فيه ان هدف المنظمات الصهيونية في فلسطين هو خلق دولة يهودية ذات سيادة، تضم فلسطين وشرق الاردن، ونقل سكان فلسطين الى العراق، وتحقيق الزعامة اليهودية على الشرق الاوسط بكامله، في المجال الاقتصادي.

أما روزفلت ذاته، فقد بعث برسالة الى المؤتمر الصهيوني الاميركي في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٤، كتب فيها: «انني أقدّر كيف ان الشعب اليهودي قضى وقتاً طويلاً، متلهفاً، وهو يعمل ويرجو ان يقيم في فلسطين دولة يهودية ديمقراطية حرة... ولو قدّر لي ان انتخب رئيساً من جديد، فسوف أساعد في خلق هذه الدولة»(١٣).

وفي مؤتمر صحافي عقده بتاريخ ١٩٤٤/٣/١٦، صرح روزفلت بأن حكومته «سعيدة»، لأن أبواب فلسطين مفتوحة للاجئين اليهود. «وعندما يتم التوصل الى قرارات في المستقبل، فسوف ينصف هؤلاء الذين ينشدون اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. واليوم، تشعر حكومتنا، والشعب الاميركي، أكثر من أي وقت مضى، بالعطف العميق، نظراً الى النكبة التي حلّت بمئات الآلاف من اليهود الذين لا وطن لهم»(١٤).

مواقف ترومان

ذكر وكيل وزارة الخارجية الأميركية في عهد الرئيس الاميركي هاري ترومان، ان رئيسه (ترومان) تعرّض، أكثر من أي رئيس أميركي سبقه، للضغوط الصهيونية. أما ترومان نفسه، فقال «ان قادة اليهود في أميركا كانوا يضغطون عليّ بكل أنواع الضغط، كي ألزم القوات الاميركية المسلحة بتحقيق الأماني اليهودية في فلسطين»(١٥).

وبناء على هذه الضغوط، وبموجبها، أصدر ترومان تعليماته الصريحة الى وزارة الخارجية الاميركية، لتقديم كل التسهيلات الممكنة لهجرة اليهود الى فلسطين. ووجه ترومان نداء الى

رئيس الحكومة البريطانية اتلي، في ١٩٤٥/٨/٣١، طلب فيه ان «تسمح بريطانيا بادخال مئة ألف يهودي، من ضحايا النازية، الى فلسطين».

وبتاريخ ١٩٤٦/١٠/٤، أصدر ترومان بياناً، أيّد فيه دخول ١٥٠ ألف يهودي الى فلسطين، بمناسبة عيد الغفران اليهودي. وقد أصدر هذا البيان بعد توصية من الجنرال هيتمان، أحد كبار مساعديه حينذاك، الذي أشار عليه بأن هذا البيان سوف يكون ذا تأثير بالغ في زيادة الأموال والتمويل اللازمين للحزب الديمقراطي الذي ينتمي اليه ترومان.

والواقع ان سياسة ترومان لعبت دوراً محورياً في الحقبة التي أُحيلت فيها القضية الى الأمم المتحدة، والتي سوف يتم التطرق اليها لاحقاً.

الاحزاب والجماعات ومرشحو الرئاسة

انتقلت حمّى المزايدة على «المسألة اليهودية» من ميدان الحكومة الاميركية وعلى مستوى رؤسائها الى ساحتي الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة، الجمهوري والديمقراطي. وكان من مظاهر هذه المزايدة:

١ ـ القرار الذي اتخذه الحزب الجمهوري في مؤتمره المنعقد في ١٩٤٤/٦/٢٧، ويدعو الى «ايواء ملايين اليهود الذين طردوا من أوطانهم، ظلماً، في فلسطين»، التي ينبغي، وفقاً لهذا القرار، «ان تفتح أبوابها، بدون قيود، لليهود، وان يتملكوا الاراضي فيها، لكي تصبح فلسطين وفق غاية وعد بلفور ١٩١٧ وقرار الكونغرس الصادر العام ١٩٢٢ بشأن كومنولث يهودي حرّ ديمقراطي». ودان قرار الحزب الجمهوري «الرئيس روزفلت لتقصيره، في الضغط على الدولة المنتدبة على فلسطين لتنفيذ وعد بلفور».

٢ ـ بدوره، اتخذ الحزب الديمقراطي قراراً بشأن فلسطين، في ٢٤ تموز (يوليو) من العام ١٩٤٤، جاء فيه: «نحن نحبّذ فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير محددة العدد، ولاستعمار يهودي في فلسطين؛ ونطالب باتخاذ سياسة من شأنها ان تؤدي الى انشاء كومنولث يهودي ديمقراطي فيها»(١٦).

أما عن مواقف بعض المرشحين الى انتخابات الرئاسة العام ١٩٤٤، فنورد، في هذا المقام، تصريح ديوي أحد المرشحين للرئاسة، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٤. فقد صرح بـ «انه يؤيد ضم منطقة النقب بأكملها الى مشروع الدولة العبرية في فلسطين» وانه يؤيد هجرة مئات الآلاف من اليهود اليها. أما عضو مجلس النواب، جاكوب جافيتس (وهو كان مرشحاً للرئاسة أيضاً)، فقد وقف ليعلن انه «سوف يحارب حتى الموت من أجل خلق الدولة اليهودية في فلسطين»(١٧).

وعلى مستوى آخر، قدّم نحو خمسة آلاف من رجال الكنيسة البروتستانتية، في شباط (فبراير) ١٩٤٥، طلباً الى الحكومة الأميركية لفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية؛ وقبل ذلك، اشترك الأسقف هنري، أسقف سانت جورج توكر، في المؤتمر الطارىء للجنة العاجلة ليهود أوروبا العام ١٩٤٣، والتي مارست ضغوطاً شديدة على الكونغرس.

أما عن مواقف الاميركيين، عموماً، من مسألة التدفق اليهودي الى فلسطين، فقد برزت في استطلاع الرأي الذي أُجري العام ١٩٤٥، في جميع أنحاء الولايات المتحدة. فقد طرح في الاستطلاع سؤالان رئيسان: الأول، ان اقامة دولة يهودية في فلسطين شيء محبّب لدى اليهود، فهل يجب ان

يبـذل كل جهد لجعل فلسطين دولة يهودية ؟ والثاني، هل اليهود جماعة دينية فقط ، أم انهم أمة سياسية أيضاً ؟ وكانت النتيجة، ان اربعة ملايين، من بين خمسة ملايين شخص تم استفتاؤهم، ابدوا حماساً لاقامة الدولة اليهودية في فلسطين، ولضرورة بذل كل جهد لتحقيق ذلك الهدف. وفي هذه النتيجة يتوضح مدى تغلغل وتأثير الدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة على المستوى العام. ولذا، فقد كان موضوعياً ان ينعكس هذا التغلغل على المستوى الرسمي، الذي كان، في الواقع، نتيجة له. وقد عبّر الحاخام سيلفر، أحد أئمة الدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة العام ١٩٤٤، عن أهمية التأثير على الاميركي العادي، بقوله: «نحن لا نضع ثقتنا في الحكام، ولا نضع مستقبل حركتنا في يد مسؤولين. ان المعين الحقيقي لنا هو التقرّب الى الجماهير وصنع صداقات في كل مكان». وبناء على هذا، ليس مستغرباً ان يتطوع عدد كبير من الاميركيين في صفوف اليهود، ابتداء من ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وان يقدّم الكثير منهم التبرعات والمنح الى المنظمات الصهيونية، ويقوم بعضهم بتمويل شراء الاسلحة والدبابات والطائرات للجماعات والعصابات الصهيونية في فلسطين. ومن ذلك ما أنزلته باخرة أميركية من أسلحة في ميناء حيفا العام ١٩٤٧.

ويقدر البعض ان حجم التبرعات المالية من الاميركيين العاديين، في الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٤٧، قد بلغ نحو أربعة ملايين دولار[١٨]. وقد وجدت، خلال تلك الفترة، هيئات ومؤسسات عدة غير رسمية مدت يد العون والدعم الى المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة، منها: المؤتمر المسيحي لفلسطين؛ واللجنة الاميركية للعمل الديمقراطي؛ ونقابات العمال؛ والهيئة الاميركية لدعم الأمم المتحدة.

تقرير اللجنة الاميركية ـ البريطانية

ازاء اهتمـام الرئيس ترومـان بالهجرة اليهودية الى فلسطين، أعلن وزير الخارجية البريطانية آنـذاك، ارنست بيفن، في بيـان مفصّل عن القضية الفلسطينية، في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، ان «رأي حكومة جلالته قد استقر على ان تدعو الولايات المتحدة الى التعاون معها في تأليف لجنة تحقيق أنجلو ـ اميركية للبحث في مسألة يهود اوروبا، والقيام باستعراض آخر لمشكلة فلسطين، على ان يكون من مهام هذه اللجنة تقدير عدد أولئك الذين يودون، أو الذين تضطرهم أحوالهم الى، ان يهاجروا الى فلسطين، وان تتحادث مع العرب بغية وضع ترتيب يؤمن عدم تعطيل الهجرة اليهودية الى فلسطين».

وقد تم تبادل مذكرة بين الحكومتين، البريطانية والاميركية، بشأن تشكيل هذه اللجنة، في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥؛ وبدأت اللجنة عملها بالاجتماع بالعديد من الهيئات الرسمية والشعبية في فلسطين، ثم وضعت تقريرها في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٤٦، الذي تضمن التوصيات التالية:

١ ـ منح مئة ألف تصريح دخول لمهاجرين يهود الى فلسطين حالاً؛ لأن التنفيذ العاجل لهذا الأمر له أعظم الأثر على الموقف برمّته.

٢ ـ لا يمكن لأي حكومة في فلسطين ان تؤدي واجبها كاملاً، اذا عجزت عن اقامة «الوطن القومي اليهودي » فيها، وتشجيع تطوره.

٣ ـ تدعو اللجنة الحكومة الاميركية، التي أبدت اهتماماً كبيراً بهذا الأمر، الى المساهمة الفعّالة مع الحكومة البريطانية للعمل على تحقيق «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين.

وهكذا، جاءت هذه التوصيات نتيجة طبيعية لمجمل المواقف المعلن عنها من قبل الحكومة الاميركية. لذا، لا شك، مطلقاً، في ان ظلال نداءات ترومان بشأن ادخال مئة ألف يهودي الى فلسطين، في آب (اغسطس) ١٩٤٥، وتأكيد بيفن انه يدخل ضمن عمل اللجنة تقدير عدد من يود، أو يضطر، من اليهود لدخولها، قد انعكسا، بكل وضوح، على التوصيات الجائرة لهذه اللجنة.

مناقشات الكونغرس وقراراته

أسس اليهود الاميركيون، ابتداء من العام ١٩٤٠، عدداً جديداً من المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة، بهدف تحريك الرأي العام نحو مزيد من التفهم لمطالب اليهود، وحثه على تقديم المساعدة. وكانت احدى أهم هذه المنظمات «اللجنة العاجلة لانقاذ يهود اوروبا» (Emergent Committee to Save Jews of Europe). وقد اتجه نشاط هذه اللجنة الى السلطة التشريعية المتمثلة في مجلسي الشيوخ والنواب، بالذات، لاختراقها، بهدف الوصول الى تشريع رسمي بانقاذ يهود اوروبا، وتحميل الولايات المتحدة عبء ذلك. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢، بدأت تثمر جهود هذه اللجنة، على صعيد الكونغرس، حين وقع ١٨١ عضواً من أعضاء المجلسين بياناً يدعو الرئيس الاميركي روزفلت الى بذل الجهود اللازمة لانشاء «الوطن القومي اليهودي»[١٩].

وعقب مؤتمر طارىء دعت اليه هذه اللجنة في تموز (يوليو) ١٩٤٣، لمناقشة كيفية انقاذ يهود اوروبا، تبنّى المجتمعون مشروع قرار لتقديمه الى الكونغرس، لانشاء وكالة حكومية لانقاذ اليهود. وتقدم، بالفعل، النواب جيليت وتافت وبولدوين وروجرز بهذا المشروع، في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر)، ورقمه ٥٢/٣٥ لسنة ١٩٤٣. وبدأت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بجلسات استماع، رأسها نائب نيويورك اليهودي بلوم وبمشاركة رئيس لجنة الحزب الجمهوري في نيويورك سيفلنغر والمرشح الجمهوري للرئاسة فيلكس. ومن أهم الآراء التي طرحت خلال أعمال وجلسات اللجنة[٢٠]:

١ ـ تحدث النائب دين ألفانج، وطلب نقل اليهود الى مختلف الاراضي المحايدة، وخاصة الى فلسطين التي ذكر انها تتسع لاستيعاب ٦٠٠ ألف يهودي، «كما انها الوطن الطبيعي لليهود» !

٢ ـ تحدث زيف، ودعا الى نقل اليهود الى فلسطين «التي يملك اليهود فيها حقاً شرعياً»، مشيراً الى ان العقبة الوحيدة التي تقف أمام ذلك، تتمثل في «العقد» التي تحكم السياسة البريطانية في فلسطين. وطالب بأن تستخدم الولايات المتحدة نفوذها لدى بريطانيا، لفتح أبواب الهجرة الى فلسطين، خاصة ان اميركا تعد طرفاً في نظام الانتداب، من خلال الاتفاق الانجلو ـ أميركي الموقع العام ١٩٢٤.

ثم دارت المناقشات في الكونغرس حول قضيتين محددتين، هما انقاذ يهود اوروبا من هتلر، وفتح أبواب فلسطين «كملجأ لهم، ولتأسيس وطن قومي فيها». وفي مسألة الهجرة، طالب النائب ستيفن وايز بأن «ينص أي قرار للكونغرس على السماح بفتح أبواب الهجرة اليهودية الى فلسطين، وحدها، وانه لا ينبغي على اية هيئة تعيّن لهذا الغرض، ان تبحث في فتح أبواب بلغاريا، أو يوغسلافيا، أو مراكش؛ بل، فقط ، فلسطين».

وفي العام ١٩٤٤، قدمت، أيضاً، مشروعات قرارات الى الكونغرس تنص على ضرورة استخدام الولايات المتحدة كل امكاناتها، لفتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية حرة ومطلقة، تسمح، في النهاية، باقامة دولة يهودية فيها.

وفي استفتاء أُجري بين أعضاء المجلسين في ذلك العام، أعرب ٨٦ بالمئة من أعضاء مجلس الشيوخ و ٧٥ بالمئة من أعضاء مجلس النواب عن اعتقادهم بأن من حق اليهود الهجرة الى فلسطين دون أي اعتراض من جانب بريطانيا.

وفي أواخر أيلول (سبتمبر) العام ١٩٤٥، قررت لجنة الشؤون الخارجية تكليف لجنة فرعية للذهاب الى فلسطين واستطلاع رأي العرب واليهود حول امكان فتح أبواب فلسطين لمزيد من اليهود الاوروبيين. وكان الانطباع الرئيس الذي خرجت به اللجنة، عقب عودتها من فلسطين، هو امكان استيعاب اعداد كبيرة من اليهود وفق امكانات فلسطين الاقتصادية الهائلة.

وعقب انتهاء عمل هذه اللجنة، تقدم دانيال فلود (ديمقراطي) الى مجلس النواب بمشروع قرار[٢١] لفتح أبواب فلسطين، بحرية، واقامة «وطن قومي» لليهود. وكان مجلس الشيوخ وافق على قرار مماثل تقدمت به لجنة الشؤون الخارجية في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٣، ويدعو الى استعادة «فلسطين كوطن لليهود». وبالفعل، اتخذ الكونغرس قراراً مشتركاً في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥، دعا الى «ضرورة فتح أبواب فلسطين لدخول اليهود، بحرية، الى هذه البلاد؛ وان تتوافر لهم فرصة كاملة للاستعمار والتنمية، بحيث تكون لهم الحرية في بناء فلسطين كوطن قومي لهم».

ولعل أهم ما يمكن ان نخرج به من ملاحظات حول هذه المناقشات والقرارات:

١ ـ انها مثّلت وجهة النظر الصهيونية، بصورة كاملة، في هذه المداولات، ولم تمنح وجهة النظر العربية أي فرصة في التعبير عن نفسها. وحتى حين تشكلت اللجنة الفرعية للكونغرس وسافرت الى فلسطين، لم تمنح هذه اللجنة العرب الفرصة على النحو الذي أتاحته للصهونيين ومناصريهم. فلقد استمعت اللجنة لأميل الغوري سكرتير الحزب العربي الفلسطيني، وعوني عبدالهادي عن عرب فلسطين، وغينيس رئيس الجامعة العبرية، واليعازر كابلان وبرنارد جوزيف من زعماء اليهود في فلسطين، وتيري أنطوني وهو أميركي يقيم في فلسطين. ويلفت النظر، هنا، الى ان العرب، وهم الأغلبية، لم يمثلهم سوى شخصان؛ واليهود، وهم الأقلية، مثّلهم ثلاثة أشخاص؛ أما الاميركي، فقد شبّه العرب، أمام اللجنة، بأنهم «كما الزنوج، في قلة درايتهم بالحياة وهمجيتهم، وانهم لو تولّوا الحكم في فلسطين، فان أول شيء سوف يفعلونه هو قتل اليهود».

٢ ـ كانت معظم آراء وأفكار من تحدثوا في جلسات الكونغرس تركز على الجانب الانساني للقضية، والمسؤولية «الاخلاقية» التي تتحمّلها الولايات المتحدة تجاه اليهود، بعد الاضطهاد النازي لهم.

٣ ـ سرى اعتقاد بين أعضاء الكونغرس بأن فلسطين هي «الوطن التاريخي والطبيعي والقانوني لليهود»، ولم يتوافر لديهم أي المام بوضعية فلسطين، وتركيبة سكانها، وطبيعة، وحجم، مواردها، في تلك الفترة.

تمرير مشروع التقسيم والاعتراف الفوري باسرائيل

في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٧، تقدم وزير الخارجية البريطانية، ارنست بيفن، الى مجلس العموم البريطاني بما يلي: «ان القضية الفلسطينية قضية معقدة، بسبب التناقض الحاصل في صك الانتداب؛ وان بريطانيا عجزت عن التوفيق بين السماح لليهود بغزو فلسطين وبين تأمين عدم

الاضرار بسكانها من العرب... وقد زاد في تعقيد القضية حشر أميركا نفسها فيها. ولو كان أمر هذا التدخل الاميركي يقف عند حد ادخال مئة ألف يهودي، لأمكن معالجته؛ ولكن الحديث يدور عن ادخال الملايين من اليهود الى فلسطين... ولا تستطيع بريطانيا ان تفرض حلاً بالقوة، لأنها دولة منتدبة. لذا، أصبح من واجبها رفع الأمر الى الأمم المتحدة لتقرر، وتفرض، الحل الذي تراه».

وتعكس كلمات بيفن، بغض النظر عن التعرض لمحاولته الدفاع عن مسؤولية بريطانيا في تأزيم الموقف، مدى الضغوط التي تعرّضت لها من جانب الولايات المتحدة، للاسراع بخطى التهويد وادخال ملايين من اليهود الى فلسطين. وبانتقال القضية الى أروقة الأمم المتحدة، تكون قد دخلت طوراً جديداً من أطوارها. فقد عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة أولى جلساتها للنظر في القضية الفلسطينية، عقب تقدم بيفن، في الثاني من نيسان (ابريل) ١٩٤٧، بطلب الى سكرتير عام المنظمة، يعلن فيه «تخلي بريطانيا عن انتدابها على فلسطين».

وبعد جلسات عدة، ألّفت الجمعية، بقرارها الصادر في الخامس من أيار (مايو) ١٩٤٧، لجنة تحقيق تعد تقريراً للجمعية العامة وتعرض المقترحات التي تعتبرها ملائمة لحل المشكلة الفلسطينية. وانتقلت اللجنة الى فلسطين وبعض العواصم العربية. وأخيراً، وبعد أربعة شهور من الاجتماعات، وضعت تقريرها، ورفعته الى الجمعية العامة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. وتألف التقرير من مشروعين:

الاول: مشروع لأكثرية أعضاء اللجنة يوصي بتقسيم فلسطين الى ثلاثة أجزاء: دولة عربية يسكنها ٦٥٠ ألف عربي؛ ودولة يهودية يسكنها ٣٥٠ ألف يهودي، على ان يسمح لدخول ١٥٠ ألف يهودي آخرين اليها؛ ومنطقة دولية تشمل القدس، ومساحتها ألف كيلومتر مربع، ويسكنها ١٥٠ ألف عربي ومئة ألف يهودي.

الثاني: مشروع الأقلية، ويدعو الى اقامة دولة اتحادية، من اليهود والعرب، من فلسطين.

وقد أحالت الجمعية العامة التقرير الى اللجنة السياسية الخاصة، التي تعاقب المتحدثون أمامها؛ فأعلن المندوب الاميركي في المنظمة تأييد بلاده لمشروع الأكثرية؛ وكذلك أعلن المندوب السوفياتي تأييد حكومته للمشروع «بعدما لاقاه اليهود من اضطهاد على أيدي النازيين». وهنا تقدم العرب بمشروع قرار الى اللجنة يقضي بانشاء حكومة مركزية واحدة، تتولى، مؤقتاً، ادارة فلسطين، على ان يتم الجلاء البريطاني عن فلسطين بعد عام من قيامها، وان تجرى انتخابات عامة لجمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد، على أساس وحدتها واستقلالها. وقد اقترعت اللجنة الخاصة على المشروع العربي في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، فلم تؤيده سوى ١٢ دولة، ورفضته ١٩، في مقدمها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وامتنعت ٢٤ دولة عن التصويت، بينها بريطانيا. وفي ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) أجري تصويت على مشروع الأكثرية (التقسيم) داخل اللجنة، وفاز بأغلبية ٢٥ صوتاً، مقابل ١٣، وامتناع ١٧ دولة عن التصويت.

وقد انتقل المشروع، بعد ذلك، الى الجمعية العامة، حيث تبيّن انه لن يفوز بأغلبية الثلثين، بالنظر لتحوّل مجموعة دول كانت ممتنعة عن الاقتراع الى معارضة المشروع. ومن هذه الدول الفيليبين، التي أعلن مندوبها ان حل المشكلة لا يجب ان يكون على حساب فلسطين، وهاييتي وسيام وليبريا. وقد كان من المقرر طرح المشروع للاقتراع النهائي في الجلسة المسائية في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، ولكن ذلك لم يحدث.

المناورات والضغوط الأميركية

كان واضحاً انه من غير المعقول ان يحصل مشروع التقسيم على أغلبية الثلثين، اذا ما تم الاقتراع عليه مساء ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر)؛ فما الذي جرى عقب توفر القناعة بذلك لدى معظم مندوبي الدول، وعلى رأسهم مندوب الولايات المتحدة ؟

تقدمت احدى الدول المؤيدة للتقسيم باقتراح لتأجيل التصويت لمدة ٢٤ ساعة، فعارضه العرب؛ ثم جرى اقتراع على الاقتراح، ففاز بأغلبية بسيطة وبفارق ثلاثة أصوات.

وفي اليوم التالي، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، يقرر رئيس الجمعية العامة ـ وكان برازيلياً ـ ان لا يعقد اجتماعها بمناسبة عيد الشكر، وهو من الأعياد الكبيرة في الولايات المتحدة ولكنه لم يكن، حتى ذلك الوقت، من الأعياد الرسمية للأمم المتحدة !

وهكذا توافرت ثمان وأربعون ساعة للمناورات، ومحاولات الضغط، وممارسة النفوذ والتأثير من جانب الولايات المتحدة على مندوبي الدول والدول ذاتها.

وعلى سبيل المثال، أبطلت لجنة فحص أوراق الاعتماد بالمنظمة ـ والتي كانت خاضعة لنفوذ الوفد الأميركي ـ أوراق اعتماد مندوب سيام، الذي كان أعلن اعتراضه على مشروع التقسيم، وانه سوف يقترع ضده. وتم ابطال الأوراق، بحجة انها ناقصة، مع انها كانت قبلت قبل أيام !

ثم اتصلت الولايات المتحدة بممثلي الدول، ومنهم مندوب هاييتي الذي أعلن انه سوف يقترع ضد التقسيم، ومندوب اثيوبيا التي كان من المقرر امتناعها عن التصويت، ومندوبا الفيليبين وبارغواي اللتان كانتا سوف تقترعان ضده، ومندوبة لوكسمبورغ التي قررت ان تمتنع عن التصويت، بالاضافة الى ممارسة الضغوط الأميركية على عدة دول أخرى في أميركا اللاتينية[٢٢]، هددتها بقطع المساعدات عنها، ما لم توافق على مشروع التقسيم. ولنورد مثالين على الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على كل من ليبريا والفيليبين.

فليبريا التي كانت تقع تحت نفوذ شركة «فايرستون» الأميركية، مارس صاحب الشركة، هارفي فايرستون، ضغوطاً كبيرة على حكومتها، ودفعها الى الموافقة على التقسيم. كذلك تعرضت الفيليبين ومندوبها الجنرال رومبلو للضغوط عينها. فقد تم استدعاؤه الى مانيلا، وعهدت الحكومة الفيليبينية لسفيرها في واشنطن بترؤس الوفد الفيليبيني في المنظمة، بعد ان أبلغ الرئيس الفلبيني تهديداً من أعضاء الكونغرس بأنهم لن يوافقوا على مشروعات القوانين المعروضة عليه بشأن المساعدات الاميركية للفيليبين، اذا لم تبدل حكومتها موقفها.

وقد شملت حملة الضغط مندوبي الدول، فأرسل ٢٨ شيخاً اميركياً ببرقيات الى ١٢ وفداً من وفود الدول في الأمم المتحدة، يطلبون فيها الاقتراع الى جانب مشروع التقسيم، حرصاً على علاقات دولهم مع الولايات المتحدة. ويعترف مسؤولون وكتاب أميركيون بارزون بممارسة هذه الضغوط على الحكومات والمندوبين في المنظمة، ومنهم وزير الدفاع الأميركي الأسبق، فورستال، الذي أشار، في مذكراته، الى ان الأساليب التي اتبعت للضغط على الدول الأعضاء في المنظمة، لتمرير مشروع التقسيم، كانت أقرب الى الفضائح منها الى أي شيء آخر.

ويعرض الكاتب الاميركي ميلر بوروز في كتابه «مشكلة فلسطين هي من صنعنا» لبعض

هذه الأساليب والضغوط، ومنها تقديم مبالغ كبيرة على سبيل الرشوة لبعض أعضاء وفود الدول الصغيرة في المنظمة.

ونشير، أخيراً، الى ان التصويت على قرار التقسيم قد جاء من قلب مدينة نيويورك ـ وهي أحد أهم مراكز الصهيونية العالمية. وهذا الأمر دفع بالمؤرخ جورج كيرك الى القول: «ان التقسيم ما كان ليتم التصويت عليه، أبداً، في أي مكان آخر غير نيويورك؛ تلك المدينة التي تمارس فيها الصهيونية سلطاتها كاملة»(٢٢).

وعقب كل هذه الضغوط، أصبح الجو مهيئاً لطرح مشروع التقسيم للتصويت. وعقدت الجمعية العامة للمنظمة اجتماعاً، في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وطرح المشروع للاقتراع عليه، ففاز بأغلبية ٣٣ صوتاً، مقابل ١٣ ضده، وامتناع عشر دول عن التصويت. وغابت سيام، فاعتبرت ممتنعة.

وهكذا أُصدر القرار الذي حمل الرقم ١٨١ (٢) وأطلق عليه «قرار التقسيم».

أميركا واحتمال استخدام القوة لتنفيذ القرار

قبل اعلان قيام الكيان الصهيوني حدثت تطورات عدة على ساحة الأمم المتحدة، بالنسبة الى القضية؛ اذ بعد اصدار قرار التقسيم بيومين، اندلعت المعارك بين العرب والعصابات الصهيونية في فلسطين، وكادت اللجنة الدولية التي عهد اليها بالاشراف على تنفيذ القرار تعلن يأسها من قدرتها على تنفيذه. وهنا، سارعت الولايات المتحدة وبريطانيا الى دعوة مجلس الأمن الى الاجتماع للبحث في الحالة المضطربة. وأعلن المندوب الأميركي لدى المجلس، في التاسع من آذار (مارس) ١٩٤٨، سحب حكومته تأييدها لمشروع التقسيم، واقتراحها وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، وطلب عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

غير ان الوكالة اليهودية، وفي مذكرة بعثت بها الى المجلس في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٤٨، أعلنت رفضها أي اقتراح من شأنه تأجيل، أو منع، اقامة الدولة الصهيونية، وكذلك رفضها لنظام الوصاية، وأكدت ضرورة انهاء الانتداب البريطاني في موعده (١٤ أيار ـ مايو ١٩٤٨). ويخطىء من يظن ان الموقف الاميركي، بمطالبته فرض الوصاية بدلاً من التقسيم، يمثل تحولاً كبيراً وتراجعاً عن تأييد اقامة الدولة الصهيونية في فلسطين. في الواقع، ان عدول الولايات المتحدة عن مشروع التقسيم كان خطوة تكتيكية مؤقتة أملتها الظروف التي طرأت على الساحة الفلسطينية عقب اصدار قرار التقسيم، والثورة العربية، والمصادمات الدامية مع الصهيونيين، مما حمل احتمال انهيار أمل اقامة الدولة الصهيونية. لذا، لم تجد الولايات المتحدة، في تلك الحظة، سوى اللجوء الى المناورة مرة أخرى، وبما يضمن التجميد المؤقت لمشروع التقسيم، حتى تسنح الفرصة، مجدداً، لتحقيق هدفها.

ولكي ندرك ان هذا الموقف لم يكن أكثر من تكتيك مؤقت، نشير الى ان تقريراً لوكالة المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A.) رفع في نهاية شباط (فبراير) ١٩٤٨ الى وزارة الدفاع بعنوان «التطورات المحتملة في فلسطين» طلبت فيه «في حالة صعوبة تنفيذ التقسيم سلماً، استخدام القوة العسكرية لاقامة الدولة الصهيونية، وان كان في اطار الأمم المتحدة...». كما انه ينبغي ـ وفقاً للتقرير ـ «الضغط على بريطانيا لنقل السلطة الى اليهود، وتخصيص ميناء بحري للمهاجرين اليهود، فوراً، لقمع العصابات العربية ... [و] وتأليف قوة عسكرية من الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن»، وان كان التقرير حذّر من «احتمال تورط الاتحاد السوفياتي، بصورة كبيرة، في هذه

المسألة، وهو أمر مرفوض من جانب واشنطن لأسباب استراتيجية قوية». وأوصى التقرير، أيضاً، «بتقديم المساعدات العسكرية الى اليهود، بدرجة تكفي لقمع أي معارضة عربية داخلية، أو خارجية، وبما يؤدي الى اقامة دولة واحدة، والدفاع عنها، وهي الدولة اليهودية وتحت علم الأمم المتحدة»[٢٤].

اعتراف أميركي فوري

ما ان حل تاريخ ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، وهو الموعد المرتقب لانهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، أعلنت بريطانيا، رسمياً، انتهاء انتدابها، وأعلن في اليوم ذاته من تل ـ أبيب اقامة الدولة الصهيونية. كذلك وجّه ممثل الوكالة اليهودية في واشنطن، الياهو ايبشتاين، في اليوم ذاته، خطاباً الى الرئيس الأميركي ترومان، ووزير خارجيته، يعلمهما فيه بقيام الدولة الصهيونية، معرباً عن الأمل في ان تعترف الحكومة الاميركية بها، وأن ترحّب بعضويتها في الأمم المتحدة. وبعد أقل من ٢٤ ساعة من وصول الخطاب، اعترف البيت الأبيض باسرائيل على النحو التالي: «لقد أخطرت الحكومة بأن دولة يهودية قد أعلن قيامها في فلسطين. وقد طلبت الحكومة المؤقتة لهذه الدولة الاعتراف بها. والولايات المتحدة تعترف بالحكومة المؤقتة، بصفتها السلطة القائمة في دولة اسرائيل الجديدة».

وهكذا جاء الاعتراف الاميركي بالدولة الصهيونية خلال بضع ساعات من اعلانها، وهو الأمر الذي كان له أثر كبير في الدول الاخرى؛ وسرعان ما توالت الاعترافات، بما في ذلك الاعتراف السوفياتي، الذي تزامن مع الاعتراف الأميركي، لتنتهي بذلك احدى أهم حلقات المسلسل الدرامي للقضية الفلسطينية، وتبدأ مرحلة جديدة من الدعم الأميركي المتواصل للكيان الصهيوني.

---

(١) محمد عبدالرؤوف سليم، **تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة، ١٨٩٧ ـ ١٩١٨**، القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٧٤، ص ٣٦٥ ـ ٣٨٧. ويمكن الاطلاع على كتاب د. عبدالوهاب المسيري، **الايديولوجية الصهيونية**، الكويت: وزارة الثقافة والارشاد الوطني ـ سلسلة «عالم المعرفة»، ١٩٨٢، ص ٢١٤ ـ ٢٣٢.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن هذه المنظمات وأنشطتها خلال العقدين الأول والثاني من هذا القرن، انظر زكريا هاشم، **أميركا تتخلص من اليهود**، القاهرة: دار مصر العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٦، ص ٧٥ ـ ٩٧؛ وجاك تني، **الطابور الخامس الصهيوني**، القاهرة: الدار القومية، الكتاب الرقم ١٦٠، ١٩٦٠، ص ٢٤ ـ ٥٣؛ وأمين سامي الغمراوي، **لهذا أكره اسرائيل**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤، ص ١٩٠ ـ ١٩٩.

(٣) د. زينب عصمت راشد، **الصهيونية: دراسة تاريخية وفكرية**، القاهرة: مطبعة الجبلاوي، ١٩٧٥، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٤) تني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.

(٥) محمد أمين الحسيني، **حقائق عن قضية فلسطين**، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٧، ص ٩٨.

(٦) د. حسن صبري الخولي، **سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين**، القاهرة: دار المعارف، المجلد الثاني، ١٩٧٠، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٧) د. عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١، ص ٣٨٩.

(٨) د. الخولي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣٢.

(٩) د. بكر مصباح تنيرة، «المصالح الاستراتيجية الاميركية في المنطقة»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٣٦، شباط (فبراير) ١٩٨٢، ص ٣٥ وما بعدها.

(١٠) د. الخولي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(١١) شفيق الرشيدات، **العدوان الصهيوني والقانون الدولي**، القاهرة: مطبعة عبده وأنور، ١٩٦٨، ص ٥٨.

(١٢) د. الخولي، **مصدر سبق ذكره**.

(١٣) د. فؤاد حسنين، **اسرائيل عبر التاريخ**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(١٤) الفريد لينتال، **لمن اسرائيل** (ترجمة حبيب نحولي وياسر الهواري)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، سلسلة كتاب الملايين الرقم ٣٩٥٤، ١٩٨١، ص ١١٣.

(١٥) د. محمد ابراهيم فضة، «الجماعات الضاغطة الصهيونية والسياسة الأميركية»، **السياسة الدولية** (القاهرة): العدد ٤٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦، ص ١٠٠ و ١٠٥؛ غير انه لا ينبغي الانزلاق الى القول ان هذه الضغوط التي مورست عليه كانت هي المتغير الحاسم في تحديد مواقفه تجاه خلق الكيان الصهيوني؛ اذ لا ينبغي اغفال استعداد ترومان الشخصي لتقبل فكرة «الوطن القومي»؛ ويذكر البعض ان ترومان نفسه من أصل يهودي، هاشم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠.

(١٦) نصّا القرارين مثبتان في د. الخولي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

(١٧) **المصدر نفسه**.

(١٨) الحسيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(١٩) لينتال، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٤.

(٢٠) د. عاصم الدسوقي، «عاصفة حول انقاذ يهود أوروبا من النازية»، **الدوحة** (الدوحة ـ قطر)، الاعداد ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦، ١٩٨٣.

(٢١) نص القرار مثبت في د. الخولي، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٢) خيري حمّاد، **قضايانا في الامم المتحدة**، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، ١٩٦٢، ص ١٦٠ وما بعدها. ولمزيد من التفاصيل حول الضغوط التي مورست على الدول الأخرى، راجع لينتال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢ ـ ٨٦.

(٢٣) محمد نصر مهنّا، **مشكلة فلسطين والصراع الدولي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، ١٩٧٨، ص ٤٢ وما بعدها.

(٢٤) د. عصام الدسوقي، «رؤية المخابرات الأميركية لمشكلة فلسطين»، **الدوحة**، العدد ٨٧، ١٩٨٣، ص ٦٨ ـ ٧٣.

العلاقات الرسمية الفلسطينية ـ السورية
من ٢٧/٢/١٩٨٢ الى ٢٦/٤/١٩٨٧

شهدت علاقات م.ت.ف. الرسمية مع سوريا، غداة الغزو الاسرائيلي للبنان صيف العام ١٩٨٢، توتراً لم تشهد مثيله من قبل، على الرغم من ان المنظمة وسوريا كانتا ركنين أساسيين من اركان جبهة الصمود والتصدي، وتقاطعت سياستاهما تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي في العديد من النقاط الاساسية، والجوهرية؛ الامر الذي شجع أطرافاً من «فتح»، في مطلع سنة ١٩٨٢، على طرح مبادرات سياسية، من شأنها اجراء حوار سوري ـ فلسطيني، بهدف التوصل الى صيغة تحالف استراتيجي بين المنظمة وسوريا. وقد نجحت الاطراف الفلسطينية تلك، وبتشجيع سوري واضح، في بلورة تصوراتها وطرحها. وفي هذا السياق، كتب عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» آنذاك، نمر صالح (أبو صالح)، مقالتين في صحيفة «فلسطين الثورة»، مؤكداً ان الابطاء في التوصل الى الخطة المشتركة بين الاطراف المعنية في سوريا وفلسطين ولبنان، هو ابطاء في حماية المصير وتطوير النضال؛ كما ان الابطاء في التوصل الى الخطة الواحدة، هو تشجيع للقوى الامبريالية في محاولة اصطياد الاطراف المعنية كل منها على حده. وأشار «أبو صالح» الى الخطة الاميركية الداعية الى اسقاط النظام السوري، وتمزيق وحدة الشعب في سوريا، معتبراً أياها أخطر حلقات المؤامرة؛ ودعا أطراف الصمود العربي الى اسقاط هذه الحلقة «بالغة الخطورة» (**فلسطين الثورة**، بيروت، ٢٦/٢/١٩٨٢). وجاءت الدعوة للوصول الى خطة مشتركة سورية ـ فلسطينية، على اثر ضم اسرائيل الجولان، وتصاعد حدة التهديدات الاسرائيلية بسبب تواجد م.ت.ف. في لبنان.

وفي سياق الدعوة الى عقد مؤتمر قمة لجبهة الصمود والتصدي، لدراسة امكان وضع خطة استراتيجية للتصدي للتهديدات الاميركية، والاسرائيلية، ضد هذه الجبهة، بدأت المباحثات الرسمية السورية ـ الفلسطينية، ظهر ٢٧/٢/١٩٨٢، في مقر وزارة الخارجية السورية، بين قياديين من «فتح» وبعض أعضاء القيادتين، القومية والقطرية، لحزب البعث العربي الاشتراكي. حضر الاجتماع، عن الجانب الفلسطيني، اعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح» صلاح خلف (أبو اياد) ومحمد غنيم (أبو ماهر) وهاني الحسن وسميح كويك (قدري)، وعن الجانب السوري، وزير الخارجية عبد الحليم خدام، وعضو القيادة القومية، محمد حيدر، وعضوا القيادة القطرية توفيق صالحة ووهيب طنوس، ووزير الدولة للشؤون الخارجية، فاروق الشرع. وأُجري استعراض الاوضاع العربية، والدولية، وسبل تعزيز التلاحم السوري ـ الفلسطيني لمواجهة ما يتهدده (وفا، بيروت، ٢٧/٢/١٩٨٢). وخلال جولتين من المباحثات، طرحت ورقة عمل كانت بمثابة الاساس لاستراتيجية سورية ـ فلسطينية لمواجهة التطورات المرتقبة على الصعيد الفلسطيني، على الساحتين، السورية واللبنانية. ووصفت مصادر فلسطينية مسؤولة جولتي المباحثات الاوليين بأنهما اتسمتا بالصراحة والجدية؛ وانه تمّ التوصل الى تقدير موحّد للموقف حول هذه القضايا (**السفير**، بيروت، ٣/٣/١٩٨٢).

وأجرى الوفد الفلسطيني، اثر عودته الى بيروت، اتصالات مع غالبية فصائل المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وأطلعها على نتائج مباحثاته. ثم اتفق على تشكيل لجنة فرعية سورية ـ فلسطينية لصوغ الافكار والمبادىء التي تمّ التوصل اليها في الاجتماعات المتعددة التي تمت بين حزب البعث العربي الاشتراكي، و«فتح»، بهدف وضع استراتيجية موحّدة لمواجهة المرحلة المقبلة. وتكونت اللجنة الفرعية من عضوي اللجنة المركزية لـ «فتح»، نمر صالح وهاني الحسن، عن الجانب الفلسطيني، ومحمد حيدر وفاروق الشرع عن الجانب السوري (**المصدر نفسه**، ٥/٣/١٩٨٢). الا ان جهود التوصل الى التحالف الاستراتيجي سرعان

ما تعثرت، ولم يتمكن طرفا الحوار من قطع خطى جديدة على طريق تحالفهما الاستراتيجي، وفقاً للوثيقة السياسية التي تمّ التوصل اليها بين الطرفين، عبر جولة مباحثاتهما في دمشق، بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧.

انهيار مساعي التحالف الاستراتيجي

دخلت العلاقات الفلسطينية ـ السورية طوراً جديداً من أطوار تقلّباتها، وذلك ابّان الغزو الاسرائيلي للاراضي اللبنانية صيف العام ١٩٨٢؛ حيث دخلت سوريا تلك الحرب في اليوم السادس منها، بعد ان تريثت، معتقدة بأن الغزو الاسرائيلي لن يطال الا الجنوب اللبناني فقط. وقد دخلت سوريا المعركة عبر محوري البقاع والجبل، لتعلن، بعد ذلك، قبولها بايقاف اطلاق النار الذي طالبت به اسرائيل؛ وتوقف القتال، فعلاً، بين الطرفين في تمام الساعة الثانية عشرة من تاريخ ١٩٨٢/٦/١١. ولكنه عاد وتجدد في منطقة الجبل بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢، وذلك في اطار دفاع سوريا عن طريق بيروت ـ دمشق في منطقة بحمدون؛ ثم أوقف اطلاق النار، ثانية، بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٥*.

وازاء ذلك، شهدت العلاقة بين المنظمة والحكومة السورية جفاء واضحاً خلال حرب بيروت، حيث أثار الدور السوري المحدود المزيد من التساؤلات حول مبررات انسحاب القوات السورية من المعركة وترك م.ت.ف. وقوات الحركة اللبنانية وحيدة في مواجهة الحصار الاسرائيلي. اضافة الى ذلك، أخذت وسائل الاعلام السورية، ومنذ وقف اطلاق النار، في ١٩٨٢/٦/٢٥، تتجاهل اخبار الحصار، ونشاطات قيادة م.ت.ف. حتى ان بعض التعليقات الاذاعية والصحفية الرسمية تضمنت غمزاً واضحاً من قناة قيادة م.ت.ف. الامر الذي خلق، بدوره، اجواء متوترة على صعيد العلاقات الفلسطينية ـ السورية، حيث في ظلها خرج عرفات بعد الحصار الى اثينا، الامر الذي كان له دلالات واضحة على توتر تلك العلاقات، والتي وجدت اولى انعكاساتها في تصريح وزير الاعلام السوري، حينما أجاب عن سؤال حول العلاقة بين دمشق وعرفات: «نحن نركز على علاقتنا بـ م.ت.ف. وليس بالسيد عرفات» (النهار، بيروت، ١٩٨٢/٩/٨).

والى ذلك، اجمعت الاوساط السياسية المطلعة على مجريات العلاقة السورية ـ الفلسطينية، خلال حصار بيروت، على أن الدور السوري المحدود في تلك الحرب، كان من شأنه خلق هوة واضحة في تلك العلاقة، بعدما اعترى قيادة المنظمة شعور عميق بأن سوريا لم تقم بأبسط ما كان يترتب عليها القيام به من واجبات تجاه تحالفاتها الاساسية، سواء أكان ذلك في اطار جبهة الصمود والتصدي العربية أو في اطار العلاقة الفلسطينية ـ السورية.

بعد ذلك، اتخذ عرفات من تونس مقراً لقيادته. ومن هناك توجه الى المغرب للمشاركة في أعمال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة العربي في الفترة ما بين ٦ ـ ١٩٨٢/٩/٩. واختتم مؤتمر القمة أعماله، في فاس، باعلان «ميثاق فاس للتسوية في الشرق الاوسط، متضمناً ثمانية مبادىء، اعترض على البند السابع منها ثلاثة اعضاء شاركوا في الوفد الفلسطيني للقمة، وهم عضو اللجنة التنفيذية الامين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، طلال ناجي، وعضو اللجنة التنفيذية عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أحمد اليماني (أبو ماهر)، وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح» نمر صالح (أبو صالح). واصدر هؤلاء بياناً، جاء فيه: «نعلن، نحن اعضاء الوفد الفلسطيني الى مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد في فاس، والذي افتتح يوم الاثنين في ١٩٨٢/٩/٦، رفضنا للبند السابع من قرار القمة الـ ١٢، والمتعلق بمشروع السلام العربي، والذي نصه: يضع مجلس الامن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة، بما ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة» (السفير، ١٩٨٢/٩/٩).

كذلك، اكدت مقررات فاس على العلاقة المميزة بين الشعبين، الفلسطيني والاردني. وعلى أثر ذلك، تمّت لقاءات جانبية عديدة بين الملك الاردني حسين ورئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، اعتبرتها

* شؤون فلسطينية، العدد ١٢٨، تموز (يوليو) ١٩٨٢، ص ١٦٥.

سوريا خطوة تمهيدية لقيام اتحاد كونفدرالي فلسطيني ـ اردني، «الامر الذي يشكل انتهاكاً واضحاً لقرارات القمم العربية» (**النهار**، ٨/٩/١٩٨٢). الى ذلك، صرح نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، خليل الوزير (أبو جهاد)، بأن هنالك خلافات في وجهات النظر بين سوريا و م.ت.ف. بشأن عدد من المسائل التكتيكية. وندّد الوزير «بالذين يريدون بذر الشقاق بين سوريا ومنظمة التحرير»، وألمح الى وجود تفسيرات مختلفة بين السوريين والفلسطينيين بشأن التحرك السياسي للمنظمة (**السفير**، ١٤/١/١٩٨٣).

وعلى الرغم من تصاعد حدة التوتر في العلاقات الفلسطينية ـ السورية، فقد حرص الجانبان على عدم نقل تلك الخلافات الى حيز العلنية، في وقت فشلت مساع عدة، فلسطينية وعربية، في عقد لقاء بين عرفات والرئيس السوري حافظ الاسد، وساهمت بعض المنظمات الفلسطينية في شحن الاجواء الداخلية الفلسطينية، على قاعدة الخلاف السوري ـ الفلسطيني. والواقع ان هذه المساهمة بدأت خلال حصار بيروت، حين قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة بالتحامل على قيادة م.ت.ف. معتبرة ترحيبها بمشروع القرار المشترك بين فرنسا ومصر، والمقدم الى مجلس الامن الدولي بتاريخ ٢٩/٧/١٩٨٢، والقاضي بانهاء حصار بيروت، وحل أزمة الشرق الاوسط، شكلاً من أشكال «الغزل غير المشروع بين المنظمة ومصر». وزعمت تلك الجبهة ان هنالك اتصالات سرية بين المنظمة ومصر. وفي هذا السياق، اتهم الامين العام المساعد للجبهة، طلال ناجي، بعض قياديي «فتح» بخرق قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، وقال: «ان اتصال بعض قياديي ' فتح ' بالنظام المصري، على رغم استمراره في نهج كامب ديفيد، لا يعد خرقاً لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية فحسب، وانما هو خرق لقرارات القمم العربية. وان مواصلة مثل هذه الاتصالات يهدد استمرار الوحدة الوطنية الفلسطينية، ويعرّض أسسها لخطر شديد» (**النهار**، ١٦/١١/١٩٨٢).

ولم يكن دور بعض اطراف «فتح» أقل تأثيراً، أو أصغر حجماً، من دور الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، في مجال شحن الاجواء الداخلية الفلسطينية؛ الا أنه كان دوراً مستتراً ومتريثاً.

الدور السوري في الخلاف الفلسطيني

تمايزت المواقف السياسية السورية ـ الفلسطينية، وبوضوح، غداة فك حصار بيروت، وخروج المقاومة الفلسطينية منها. وكانت اطراف فلسطينية عدة، ومنها بعض تيارات «فتح»، تتوثب لاعلان تمايزها السياسي عن خط، وتحركات، قيادة م.ت.ف. وبشكل يتقاطع تماماً مع الموقف السوري، وخاصة في ما يتعلق بمسألتي العلاقتين، الفلسطينية ـ الاردنية والفلسطينية ـ المصرية. كما بدأت تلك الفصائل والتيارات تعلن، بوضوح، ان شعار استقلال القرار الوطني الفلسطيني، ما هو الا شعار قطري قائم على اسقاط الشعارات القومية، وفي مقدمها التحالف مع سوريا.

وقد كان واضحاً مدى انحياز، ودعم، النظام السوري لتلك الفصائل والتيارات ، عبر ابراز تصريحاتها وتعليقاتها، في وسائل الاعلام السورية الرسمية، وبشكل يدعو الى القول ان النظام السوري حاول، من خلال ذلك، تغذية الصراعات الداخلية الفلسطينية، وحاول رعايتها والوصول بها الى حالة الانشقاق الداخلي، الذي ظهرت بوادره السياسية، والتنظيمية، ضمن اجتماعات المجلس الثوري لـ «فتح» بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٣، عندما تمّ ترتيب مداخلة طرحها العقيد محمد سعيد مراغه (أبو موسى) ، حيث كان تقدم بمذكرة تضمنت بعض المطالب السياسية والتنظيمية، وطبعت، ووزعت خارج اطار الاجتماعات، وطالبت المجلس بضرورة اصدار بيان ينص على رفض مشروع ريغان المعلن في أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وايقاف الحوار الاردني ـ الفلسطيني فوراً، والحوار الخفي مع مصر، وكذلك مع بعض الشخصيات الاسرائيلية. ولم يكن خافياً وقتئذٍ، ان هذه المذكرة، تعبّر عن وجهة نظر تيار داخل «فتح»؛ اما توزيعها على نطاق واسع، فدل على تلك التحضيرات التي يعد لها في الخفاء والعلن، لا سيما انها جاءت بعد فترة من الاتصالات العلنية بين قادة هذا التيار، وفي مقدمهم نمر صالح (أبو صالح)، وبين اركان النظام السوري، وذلك بعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت صيف العام ١٩٨٢. وكان لقاء أبو صالح ـ الاسد قبل اعلان الانشقاق عن «فتح»، وابرازه في وسائل الاعلام السورية، أثار

تساؤلات عدة على الساحة الفلسطينية، خصوصاً ان اللقاء جاء في فترة كانت تمر فيها العلاقات بين «فتح» وسوريا بأزمة، وبجو من الاتهامات والتأويلات بعد حرب بيروت. وكان نمر صالح، قبل الخروج من بيروت يتبنى شعار التحالف الاستراتيجي مع سوريا، وبالمضمون السوري لهذا الشعار. ولعل ما زاد في التوتر، ووصول الخلافات الى حافة الانفجار الداخلي، هو جملة القرارات التنظيمية والادارية، التي أصدرها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والقاضية بنقل ٤٠ ضابطاً في «فتح» من مواقعهم الى مواقع عسكرية أخرى في السودان، وتونس، والجزائر، وبغداد، واليمنين؛ الامر الذي اعتبره قادة التحرك داخل «فتح» محاولة «اقصاء فريق معين من مواقعه النضالية» (**التعميم**، دمشق، ٩/٥/١٩٨٣).

ولم يمض وقت طويل حتى اصدر أصحاب هذا التيار نشرة تنطق باسمهم، ولتعبّر، علناً، عن خطهم الخارج على الاطر الشرعية لـ «فتح» و لـ م.ت.ف. وحملت نشرتهم التي انتظم صدورها بعد ذلك فصارت أقرب الى الصحيفة اسم «التعميم». وطالب الخارجون، عبر عددها الاول، بتاريخ ٩/٥/١٩٨٣، بمطالب عدة، أبرزها:

- الغاء القرارات العسكرية التي أصدرت، وكافة القرارات التنظيمية الاخرى «التي استهدفت اقصاء فريق معين عن مواقعه النضالية».
- اعلان قرار بعزل العقيد أبو هاجم، وكافة الذين وصفوهم بأنهم «تخاذلوا وتواطأوا في حرب صيف ١٩٨٢، من كافة مناصبهم، وتقديمهم الى المحاكمة في محكمة الثورة.
- اصدار قرار يقضي «بالتصدي الصريح، والواضح، للمشروع الاميركي ـ الصهيوني الرجعي الرامي الى ضرب الثورة الفلسطينية، وتصفية قضية فلسطين، والممثل في مشروع ريغان، وقرارات فاس، ومشروع الكونفدرالية».
- الاعلان الصريح عن التشبث بالبقاع والشمال، ومعارضة اتفاق التسوية اللبناني ـ الاسرائيلي ـ الاميركي رسمياً، وتصعيد الكفاح المسلح الى ان يتم دحر الاحتلال الصهيوني لأرض لبنان، بشكل نهائي.
- الاعلان الصريح عن الوقوف الجاد في جبهة المواجهة العربية الوطنية للمشروع الاميركي في المنطقة كجزء اساسي منها، وتأكيد التحالف الواضح مع دول المنظومة الاشتراكية، وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من الدور السوري الواضح في تشجيع الخلاف الفلسطيني الداخلي واحتضانه، فقد حرصت سوريا، رسمياً، على اعتبار ما يجري على الساحة الفلسطينية، هو شأن داخلي فلسطيني. وفي هذا السياق، أكد الرئيس السوري، حافظ الاسد، في حديث أدلى به للتلفزيون الهنغاري، ووزعته وكالة الانباء السورية (سانا)، بتاريخ ٢٣/٦/١٩٨٣، «حيادية سوريا» ازاء الصراع الداخلي الفلسطيني، وقال: «نصحنا اخواننا في ' فتح ' بأن يتمسكوا بوحدة هذه الحركة، ويناقشوا وجهات نظرهم في اطار اخوي ديمقراطي، بحيث يصلون الى قواسم مشتركة، يرون فيها مصلحة لمنظمتهم ' فتح ' ولثورتهم الفلسطينية؛ فنحن ندعم اتجاه الحوار بينهم، ونحرص على وحدتهم، ونأمل بأن يحققوا ذلك في أسرع وقت». وأيد الاسد مطالب «الاصلاح الداخلي»، بقوله: «في الواقع هم [الفلسطينيون] يشكون من الاخطاء؛ وقد سمعنا هذه الشكوى من الجميع، ولسنا انهم، جميعاً، يرغبون في سد الثغرات، أو في الاصلاح، ولديهم منطلقات، سواء في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، أو في مؤتمرات «فتح» ذاتها؛ ومن الطبيعي ان الجميع يجب أن يلتزموا بهذه المقررات؛ واظن ان أحداً لايقول أنه لا يلتزم بها» (**سانا**، دمشق، ٢٣/٦/١٩٨٣).

ولم يمر على تلك التصريحات سوى يوم واحد، حتى اقدمت سوريا على خطوة نوعية، كانت هي الاولى في مسار العلاقات الفلسطينية ـ العربية؛ حيث اتخذت سوريا قراراً بابعاد ياسر عرفات وخليل الوزير من على أراضيها، وباعتبارهما شخصين غير مرغوب فيهما؛ وقد قامت السلطات السورية، بابلاغ قرارها هذا الى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمود غنيم (أبو ماهر). وبعد ذلك، تمّ ابعاد عرفات من دمشق

بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٤، في اعقاب تعرضه لمحاولة اغتيال (١٩٨٣/٦/٢٣) على طريق دمشق ـ حمص، مما أدى الى سقوط قتيل واحد وجرح تسعة (السفير، ١٩٨٨/٦/٢٥).

حاولت قيادة «فتح» استيعاب حدث ابعاد عرفات من سوريا، وتطويقه قدر الامكان، فتحرّكت في اتجاهين: أولهما، محاولة التوصل الى اتفاق فلسطيني داخلي؛ وثانيهما، السعي الى اصلاح العلاقة الرسمية الفلسطينية ـ السورية، وذلك عبر التعاون، والتآزر، مع المبادرة السعودية، والمبادرة الجزائرية، بهذا الخصوص. وشكلت «فتح» لجنة خاصة للقيام بتلك المساعي والاتصالات، ولكنها لم تفلح في احراز تقدم ملموس في أي من الاتجاهين؛ اذ قوبلت اللجنة بشروط وقرارات من الصعب تحقيقها، أو التوفيق بينها وبين توجهات قيادة م.ت.ف. واللجنة المركزية لـ «فتح». أما على صعيد العلاقات السورية ـ الفلسطينية، فقد شكلت اللجنة التنفيذية لجنة سداسية، منبثقة منها، باشرت أعمالها بتاريخ ١٩٨٣/٧/٣، فاجتمعت مع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السورية، عبدالحليم خدام، واستمر اللقاء زهاء ساعتين (النهار، ١٩٨٣/٧/٤). وخلال الاجتماع، جوبهت اللجنة بشروط تعجيزية، في مقدمها «ضرورة استجابة قيادة م.ت.ف. لشروط المنشقين عنها».

واستأنفت اللجنة أعمالها، طالبة لقاء قادة المنشقين، فجوبه طلبها برفض المنشقين لقاء ثلاثة أعضاء من اللجنة، هم ياسر عبد ربه وأحمد صدقي الدجاني ومحمد زهدي النشاشيبي، تحت ادعاء «انهم قريبون جداً من عرفات» (المصدر نفسه). وبعد أقل من اسبوعين من التنقل ما بين تونس ودمشق، فشلت لجنة الوساطة الفلسطينية السداسية في اقناع المسؤولين السوريين في التوصل الى تسوية مع قيادة م.ت.ف.

ولمواجهة فشل وفد اللجنة التنفيذية، قام عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، بزيارة مفاجئة لدمشق، بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢١، والتقى الاسد، في وقت كان عرفات محاصراً في طرابلس، والمنشقون عن فتح يوالون، بدعم سوري، الاستيلاء على مكاتب «فتح» في العاصمة السورية. استمر اللقاء زهاء ست ساعات، صرح الحسن، على أثرها، بأن اللقاء «تناول جميع المسائل المتصلة بالوضع الفلسطيني». من جهتهم، أعلن المنشقون أن الاسد أبلغ الى الحسن، خلال الاجتماع، «ان على قيادة عرفات ان تسوي خلافاتها الداخلية أولاً، ثم تبحث، بعد ذلك، خلافاتها مع الحكومة السورية» (السياسة، الكويت، ١٩٨٣/١٠/٢٢). من جهة أخرى، أكد خليل الوزير ان جميع الجهود التي بذلت مع السلطات السورية لم تصل الى نتيجة، «بسبب الاصرار السوري على محاولات تحجيم الثورة، وضربها، ومصادرة قرارها الوطني» (الانباء، الكويت، ١٩٨٣/١١/٢).

وفي ضوء تدهور الوضع العسكري، واقدام سوريا على قصف القوات الفلسطينية في البقاع، وفي غضون ذلك، أعلن عرفات، أنه مستعد للتوجه الى دمشق دون أية شروط، على الرغم من قرار طرده الاخير. ووصف وضع القوات الفلسطينية في البقاع بأنه أشبه بالكارثة. وأضاف، ان المراكز الاساسية للقوات الفلسطينية محاصرة، وان خطوط الامداد مقطوعة. واقترح عرفات مشروعاً من ثلاث نقاط لحل هذه الازمة، هي: ايقاف اطلاق النار، فوراً، تحت اشراف عربي؛ والاستعداد للاتفاق مع السوريين بشأن كل نقاط الخلاف؛ وسحب القوات الفلسطينية من البقاع الى طرابلس، شمال لبنان (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٧/١٨).

غير ان السلطات السورية لم تستجب لأية مبادرة لايقاف النزيف الدموي، بل أيدت دعمها الواضح للمنشقين عن «فتح». وأكد عرفات ان الانقسام داخل «فتح» خطير جداً. وقال: «ان السوريين يحاولون دفع المنشقين الى اقامة منظمة تحرير فلسطينية بديلة». ولكنه أضاف: «ان المنظمة اقامتها ارادة وتضحيات الشعب الفلسطيني، ولا يمكن الغاء مكانتها وقوتها بقرارات اية حكومة عربية» (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٧/١٩). من جهة أخرى، أكد صلاح خلف (أبو اياد) امكان اصلاح ذات البين مع سوريا، وقال: «ان أي خلافات مع سوريا يمكن حلها بسهولة؛ وأكثر من ذلك، فان الخلاف بين الرئيس الاسد وعرفات يمكن تسويته، لأن التفاهم ضروري، ولا اتوقع ان يؤدي الخلاف الحالي الى قطيعة» (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٧/٢٦).

وفي هذا السياق، تركزت المساعي العربية لرأب الصدع، وانهاء الخلاف الفلسطيني ـ السوري. ولعل الوساطة السعودية كانت أكثر الوساطات بروزاً في هذا المجال، على الرغم من انها لم تحقق أي نتيجة

تذكر، وجاءت عبر مستوى دبلوماسي عادي. بل ان الحملة السورية الرسمية اشتدت في اثناء زيارة السفير السعودي في واشنطن، الامير بندر بن سلطان، الى دمشق، حاملاً رسالة من الملك فهد الى الرئيس السوري، وذلك في تاريخ ١٩٨٣/٧/٣٠، ووصفت وسائل الاعلام السورية نداء عرفات الى الملوك والرؤساء العرب بشأن أوضاع القوات الفلسطينية في البقاع، بأنه يتضمن «أكاذيب وافتراءات». ولم تتورع تلك الوسائل من استخدام اقذع الكلمات، وأشدها تجريحاً، في مهاجمة رئيس اللجنة التنفيذية. وجاء في سياق تصريح لمصدر اعلامي سوري، تعليقاً على نداء عرفات، الذي وجهه بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٩: «اذا كان السيد عرفات يظن ان اساليب الدجل والاثارة والابتزاز هي التي تجبر الآخرين على ضرب خصومه ومنتقديه في الساحة الفلسطينية، فقد أخطأ الهدف. ان اساليبه وصفاته، حتى لو حسنت النيات، لا يمكن ان تخدم الا اعداء القضية الفلسطينية وتمنحهم الفرصة الملائمة للنيل منها، ومن قاعدتها الصلبة، سوريا» (**النهار**، ١٩٨٣/٨/١).

ترافقت الحملة الاعلامية السورية مع اندلاع اشتباكات دموية في البقاع، في وقت أعلنت لجنة المساعي المنبثقة من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. استمرار مساعيها لحقن الدماء، وحل الازمة السورية ـ الفلسطينية. وتركزت المعارك حول قريتي الطيبة ومجدلون، وتميزت باستخدام الاسلحة الثقيلة. ونفى عرفات ان تكون تلك الاشتباكات قتالاً فلسطينياً ـ فلسطينياً، وقال: «الحقيقة ان هناك قتالاً فلسطينياً ـ سورياً مدعماً بمجموعة ليبية صغيرة، تستخدم بعض الرموز الفلسطينية». وأضاف: «ان ما يجري هو مؤامرة لأخراج القوات الفلسطينية من البقاع وبعلبك، قبل أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣. وهذا اتفاق مع [جورج] شولتش. وعندما أعلنت اسرائيل الانسحاب الى الاولي، أعلنت سوريا، مباشرة، الانسحاب من طرابلس. وهذا هو الانسحاب المتزامن، كما اتفق عليه، ليحدث فيما بعد، حصار آخر لطرابلس، كما حدث في بيروت» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٣/٨/٢).

وعلى الرغم من شدة الحملات الاعلامية المتبادلة، فلم تنقطع المساعي الفلسطينية تجاه رأب الصدع مع سوريا، واستمرار الدعوة الى ذلك. وفي هذا المجال، قرر المجلس المركزي لـ م.ت.ف. في دورة انعقاده في تونس، في ١٩٨٣/٨/٧، تشكيل لجنة من اعضائه، يناط بها العمل على مواصلة الحوار السوري ـ الفلسطيني، ومعالجة القضايا الداخلية الفلسطينية، داعياً، في الوقت عينه، اللجنة السداسية، التي سبق وان شكلتها اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الى متابعة أعمالها في المجال ذاته. ودعا المجلس المركزي الى حل كل الخلافات السورية ـ الفلسطينية ، بما يكفل دعم المنظمة في نضالها، لتحقيق أهدافها الوطنية في العودة وحق تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة، وبصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بالتلاحم مع كل القوى الوطنية العربية. ودعا عرفات، في كلمته في المجلس المركزي، الى اقامة علاقات قوية مع سوريا، أساسها المشاركة من موقع المواجهة، والدور الذي تضطلع به سوريا ومنظمة التحرير في الخندق المتقدم. ودعا عرفات الى حوار فلسطيني ـ سوري هادف ومستفيض، يتناول الآفاق الراهنة والمستقبلية للوضع في المنطقة والعلاقات الفلسطينية ـ السورية المستقبلية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/٨/٧).

وانسجاماً مع مقررات المجلس المركزي، اوقفت «فتح» حملاتها الاعلامية ضد سوريا، من طرف واحد. وأكد صلاح خلف ان «فتح» قررت ايقاف جميع الحملات الاعلامية ضد سوريا، وضد مجموعة «أبو موسى»، لاتاحة الفرصة للجنة المصالحة الجديدة، المنبثقة من المجلس المركزي للمنظمة، البدء في تنفيذ مهمتها الموكلة اليها، لاعادة العلاقات مع سوريا، وانهاء الخلاف مع مجموعة «أبو موسى» (**الوطن**، الكويت، ١٩٨٣/٨/٨).

وبدأت لجنة المجلس المركزي الفلسطيني اتصالاتها بالمسؤولين السوريين، عبر محاولة جديدة لحل الخلافات العالقة. وكان أول اتصال مع خدام، الذي، بدوره، أبلغ الى اعضاء اللجنة «ان انهاء الخلاف داخل ' فتح ' هو شرط للمصالحة بين سوريا وياسر عرفات» (**السفير**، ١٩٨٣/٧/١٧).

وعن نتائج مباحثات الوساطة التي قام بها وفد المجلس المركزي الى دمشق، أكد عرفات ان اللجنة لم تحقق شيئاً. وأضاف: «عندما يزول الخلاف بين ' فتح ' وسوريا، فان عدم الوفاق الفلسطيني سيزول بدوره» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/٨/١٨).

ونتيجة لما سبق، تصاعدت حدة التوترات العسكرية السورية ـ الفلسطينية، فقامت القوات النظامية السورية بمحاصرة القوات الفلسطينية في منطقتي الجبل والبقاع؛ ودفع السوريون بلواء مدرع نشروه حول القوات المحاصرة. وتأكيداً لذلك، صرح ناطق عسكري فلسطيني بأن مندوباً من القيادة العسكرية السورية طلب الى قيادة القوات الفلسطينية المحاصرة «التحرك الى معتقل الجباب الحمر؛ لكن قيادة القوات رفضت ذلك، ثم عاد المندوب وطلب تسليم الاسلحة الثقيلة والفردية كافة بصورة حازمة؛ لكن المقاتلين رفضوا ذلك، وعبروا عن الاصرار على تمسكهم بسلاحهم مهما كانت النتائج، خاصة وان هذا الطلب الجديد يتنافى مع القرار الذي وافقت القوات الفلسطينية على أساسه على عملية الاخلاء». واضاف الناطق الفلسطيني، ان القوات السورية تزيد في احكام الحصار، وترفض السماح بتزويد العائلات الفلسطينية بالمواد الغذائية والمياه والعلاج، خاصة ان بينهم عدداً من جرحى معركة الجبل (**الانباء**، ٢٦/٩/١٩٨٣).

وحول ذلك، أكد عرفات، ان ما يشهده البقاع وطرابلس، يفصح، بصورة قاطعة، عن رغبة سوريا في جعل م.ت.ف. تابعة لها؛ كما ان هناك محاولة خلق منظمة تحرير بديلة. وقال، في ما يتعلق بقيام القوات السورية بمحاصرة المقاتلين الفلسطينيين، بعد ان ارغموا على الجلاء من سهل البقاع اللبناني، ان هذا التصرف السوري، يثبت ان الامر لا يتعلق بانشقاق داخل التشكيل الرئيس في م.ت.ف. ولكن بتصميم سوري على تصفية م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ٣٠/٩/١٩٨٣).

وبالاضافة الى محاصرة القوات الفلسطينية في البقاع والجبل، اشتدت الاشتباكات حول المخيمات الفلسطينية في شمال لبنان، وفي محيط طرابلس، فيما تعرضت مدينة طرابلس الى قصف عنيف ومركز، مصدره نيران المتمردين وبعض الفصائل، وفي مقدمها الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وقوات الصاعقة وكتائب جيش التحرير الفلسطيني التابع للقيادة السورية، اضافة الى وحدات نظامية سورية وليبية، وفقاً لمصادر م.ت.ف.

وفي ظل هذا الوضع، تقدمت المنظمة، رسمياً، بشكوى الى جامعة الدول العربية ضد الاعتداء السوري ـ الليبي على المخيمات الفلسطينية، وقوات م.ت.ف. وضرورة عقد مجلس الجامعة، وبشكل عاجل، للنظر في التدخل السوري ـ الليبي في الاقتتال الدائر في طرابلس، في وقت طالب خالد الفاهوم، وسبعة اعضاء من اللجنة التنفيذية، هم عبد المحسن ابو ميزر وأحمد صدقي الدجاني ومحمد زهدي النشاشيبي ومحمد خليفة وطلال ناجي وياسر عبد ربه وأبو ماهر اليماني، بضرورة سحب هذه الشكوى، «لأنها تتعارض مع قرارات المجلسين، الوطني والمركزي، الاخيرين» (**وفا**، دمشق، ١٠/١١/١٩٨٣). من جهة أخرى، وازاء مبادرات عربية، ودولية، لاجراء حوار فلسطيني ـ سوري لانهاء القتال في منطقة طرابلس، أعلن عرفات انه لا حوار مع سوريا، ولا خروج من طرابلس، قبل تحقيق أربعة مطالب رئيسة، وهي: ايقاف اطلاق نار رسمي معلن من خلال اتفاق معلن؛ واخلاء مخيم البداوي من المسلحين الذين يحتلونه؛ وعقد قمة ثنائية في مقر جامعة الدول العربية في تونس؛ واحترام استقلالية القرار الفلسطيني في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وذكرت مصادر صحفية ان خدام رد على هذه المقترحات بقوله: «لا مفاوضات مع رئيس م.ت.ف.» (**البيان**، دبي، ٢٤/١١/١٩٨٣).

حصار طرابلس

وصل عرفات الى طرابلس، فجأة، بعد ظهر ١٦/٩/١٩٨٣، وقام بجولة أولية، تفقد خلالها مخيم نهر البارد، والمواقع العسكرية الفلسطينية في طرابلس. وصرح، اثر جولته، بأن «الثورة الفلسطينية هي ثورة عملاقة، ولا يستطيع ان يحتويها أحد، ولا يستطيع ان يسيطر عليها أحد، وسنحافظ على قرارنا الوطني المستقل، ولسنا اقليميين، ونحن ندعم القرار الوطني اللبناني، والقرار الوطني العربي» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٤/٩/١٩٨٣).

قوبلت خطوة عرفات، تلك، بعداء سوري واضح؛ اذ اعتبرتها وسائل الاعلام السورية «خطوة لتفجير الاوضاع في لبنان؛ وأقدمت سوريا على خطوة سريعة باجلاء قوات «فتح» في البقاع والجبل عن مواقعها

باتجاه الشمال الى منطقة الهرمل، وفرض الحصار على هذه القوات في مواقعها الجديدة (**المصدر نفسه**، ١/١٠/١٩٨٣). وأوضح ناطق رسمي باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية، ان القوات السورية قامت بمحاصرة قوات «فتح» في منطقة الجبابيب الحمر في الهرمل، دون ان تسمح لهذه القوات بأية حركة، في وقت تزداد خطورة الوضع الذي بات ينذر بصدام وشيك. وحذر خليل الوزير، في تصريح له، من انفجار الوضع بشكل شامل، مؤكداً ان القوات السورية تواصل محاصرة القوات الفلسطينية التي أجبرت على مغادرة الجبل وشتوره وتعلبايا وسعد نايل وجديتا، في البقاع، والتي يبلغ عدد مقاتليها حوالى الف مقاتل فلسطيني (**المصدر نفسه**). وأكد عرفات، في رسالة وجهها الى الملوك والرؤساء العرب، ان القوات السورية تقوم باحكام حصارها على مخيمي البداوي ونهر البارد في شمال لبنان؛ وأضاف، ان هناك صفقة اميركية ـ سورية لتصفية م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ٨/١٠/١٩٨٣). وأوضح عرفات، «انه باق في طرابلس، طالما يتعرض شعبنا، واشقاؤنا لتهديد» (**المصدر نفسه**، ١٥/١٠/١٩٨٣). وخلال فترة التوتر، تلك، قامت السلطات السورية بتعزيز قواتها في الشمال اللبناني، وأرسلت لواءين من وحدات المظليين والمدفعية، لاحكام الحصار على القوات الفلسطينية في طرابلس (**الانباء**، ٨/١٠/١٩٨٣).

الى هذا، أكد عرفات، في تصريح له لصحيفة «لوموند» الفرنسية (٧/١٠/١٩٨٣) أنه سوف يبذل قصارى جهده لتفادي اندلاع مواجهة عسكرية سورية ـ فلسطينية (**الشرق الاوسط**، ٨/١٠/١٩٨٣)، في حين بلغت الحملة الاعلامية السورية ضد عرفات وم.ت.ف. حد اتهام عرفات بالخيانة، واتهمته الوسائل الاعلامية السورية «بالتنسيق مع الاردن واسرائيل لـ ' سوق ' الثورة الفلسطينية الى كامب ديفيد» (**النهار**، ١٠/١١/١٩٨٣).

تصفية قواعد «فتح» في سوريا

لم تفلح الوساطات العربية، والمبادرات الفلسطينية، في الحد من تدهور العلاقات الرسمية الفلسطينية ـ السورية. ولعل تصفية مكاتب وقواعد «فتح» على الاراضي السورية كان الحدث الابرز في مسار تدهور تلك العلاقات. وعلى الرغم من ان تلك التصفية جاءت بشكلها المعلن، والشكلي، من طريق القوى المنشقة عن «فتح»، الا انها، من الوجهة العملية، تمت على الاراضي السورية، وبأشراف السلطات الرسمية السورية.

بدأت عمليات التصفية بتعرض موقع المركبات والآليات وقسم الميكانيك التابع لـ «فتح» في دمشق، بتاريخ ١/١٠/١٩٨٣، لهجوم قام به مسلحون قدموا الى الموقع من ثلاثة محاور. ودارت معركة بين المهاجمين وعناصر «فتح»، استمرت زهاء ربع ساعة، نتج عنها استشهاد ضابط من «فتح» وجرح عنصر.

وصعّدت سوريا من موقفها ضد «فتح» على الاراضي السورية، فقامت باصدار قرار رسمي يضع جميع ممتلكات «فتح»، من عقارات ومزارع وغيرها، برسم المصادرة، وتعيين مشرفين سوريين على ادارتها. كذلك قامت قوات الضابطة الفدائية، والتي تأتمر بأمر الاستخبارات السورية، بالاستيلاء على بعض مكاتب «فتح» في سوريا عدا المكتب ٢٣، الخاص بمعتمد «فتح»، في سوريا، أبو عمّار سعد، والمكتب السابق لرئيس اللجنة التنفيذية ومكتب الدراسات، وتمّ تسليمها للمنشقين (**الانباء**، ٦/١٠/١٩٨٣). كذلك خيّرت السلطات السورية كوادر «فتح» وعناصرها المقيمين على الاراضي السورية بين الانضمام الى المنشقين، أو مغادرة الاراضي السورية، أو مواجهة الاعتقال.

الى هذا، قام المنشقون عن «فتح» بمواصلة ما قامت به الضابطة الفدائية السورية؛ فهاجموا المقر السابق لرئيس اللجنة التنفيذية، واشتبكوا مع الحراس الفلسطينيين، مما أوقع قتيلين، واصابة ثلاثة حراس آخرين بجروح (**الشرق الاوسط**، ١٢/١٠/١٩٨٣). وشمل الهجوم مقر لجنة نابلس، ومكتب الدراسات، والمكتب ٢٣، ومكتب التعبئة والتنظيم، واحتلوا المكتب الأخير بعد ان سقط أحد رجال «فتح» شهيداً، واصيب اثنان آخران بجروح، كما سقط من المهاجمين قتلى وجرحى، وأصيب عدد من المدنيين بجروح. واضطر العاملون في وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) في دمشق، الى الانتقال الى مخيم اليرموك، بعد ان تمّ الاستيلاء على مقر عملهم في

دمشق (**المصدر نفسه**).

وتجددت الاشتباكات بين الطرفين وسط مدينة دمشق، بعد ساعات قليلة من لقاء الرئيس السوري عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، وفي وقت كان قادة المنظمات الفلسطينية يتباحثون مع قادة الانشقاق في مقر المجلس الوطني، وبحضور خالد الفاهوم، بغية التوصل الى نوع من التفاهم يحول دون تجدد الاشتباكات (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٠/١٩٨٣).

في منطقة طرابلس، استأنفت قوات المنشقين، المدعومة من القوات السورية، هجومها على طرابلس، عبر محوري جبل محسن ـ التبانه والمولوة ـ القبة. وترافق ذلك مع تهديد سوري مباشر لعرفات. وفي هذا السياق، كتبت صحيفة «الثورة» الرسمية السورية: «ينبغي لعرفات الا يخطىء التقدير والحساب، وهو يعرف، أكثر من غيره، ان يد سوريا طويلة، وان قبضتها قوية، وانها قد احجمت، حتى الآن، عن استخدام قبضتها لاعتبارات كثيرة، قد تتضاءل، اذا ما استمر عرفات في تجنيد زمرته للافتراء على سوريا» (**الثورة**، دمشق، ١٠/١١/١٩٨٣).

وخلال تلك الاجواء، والاشتباكات العسكرية العنيفة، قامت القوات الاسرائيلية بعمليات قصف بحري على المواقع الفلسطينية في طرابلس، وبمحاولات انزال بري قامت بها قطع من البحرية الاسرائيلية بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٣ وليل ١٥/١٢/١٩٨٣. وقام عرفات بتوجيه نداء عاجل الى سوريا «للتعاون، سوياً، في مواجهة العدوان الاسرائيلي» (**الشرق الاوسط**، ١٥/١٢/١٩٨٣)، وسأل عرفات: «هل يستطيع الرئيس السوري، والعرب، ان يقبلوا حصارنا منهم ومن الاسرائيليين، في وقت واحد» (**السياسة**، ٦/١٢/١٩٨٣).

الى هذا، تتالت الوساطات العربية، والمبادرات السوفياتية، لوضع حد لمأساة طرابلس. وعلى أساس مبادرة من الملك فهد، قام رئيس الوزراء اللبناني، رشيد كرامي، بوساطة بين سوريا و م.ت.ف. تمّ من خلالها التوصل الى صيغة تكفل انسحاب عرفات والقوات الفلسطينية من طرابلس. وعلى أساسها، خرج عرفات والمقاتلون الفلسطينيون من طرابلس، بحراً، بدءاً من تاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٣.

زيارة عرفات للقاهرة

غادر عرفات والمقاتلون الفلسطينيون طرابلس بحراً. وبعد اقل من يومين، دخلت السفينة اليونانية «اوديسيوس»، التي تقل عرفات، قناة السويس، صباح ٢٢/١٢/١٩٨٣. وفي اليوم ذاته، قام عرفات بزيارة القاهرة، حيث كان في استقباله، عند مدخل قصر القبة، الرئيس المصري، حسني مبارك. وكشف مبارك، اثر لقائه عرفات، عن ان سلاحي الطيران والبحرية المصريين توليا حماية السفن الثلاث التي تقل عرفات والمقاتلين الفلسطينيين حتى قبل ان تصل الى المياه الاقليمية المصرية (**السفير**، ٢٣/١٢/١٩٨٣).

أثارت زيارة عرفات الى القاهرة موجة عاصفة من الهجوم السوري الاعلامي والسياسي ضد عرفات، واصفة اياها «بالخيانة الوطنية والالتحاق بركب كامب ديفيد» (**البعث و تشرين**، دمشق، ٢٣/١٢/١٩٨٣). وطالبت وسائل الاعلام السورية بضرورة العمل على «تصفية عرفات، نهجاً ورمزاً» (**تشرين**، ٢٨/١٢/١٩٨٣). واعتبر الرد السوري هذا ذروة التوتر في العلاقات الرسمية السورية ـ الفلسطينية، ومحطة من أبرز المحطات التي كان لها أثرها في وصول حالة التدهور في العلاقات السورية ـ الفلسطينية درجة لم تشهدها من قبل. من ناحية أخرى، لعبت تلك الزيارة دوراً تمهيدياً هاماً في تحسين العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، توجت بالاتفاق الفلسطيني ـ الاردني.

في المقابل، انحازت ليبيا الى جانب الموقف الرسمي السوري في انتقاد زيارة عرفات للقاهرة. وفي سياق ذلك، وصل نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الليبية، عبد السلام جلود، الى دمشق، بتاريخ ٦/١/١٩٨٤، والتقى خدام، ثم سلّم رسالة من العقيد معمر القذافي الى الرئيس السوري، حافظ الاسد، تتعلق بزيارة عرفات للقاهرة، وفقاً للمصادر الدبلوماسية. وفي مهرجان خطابي اقيم في دمشق، في ذكرى مرور ١٩ عاماً على انطلاقة

الثورة الفلسطينية، حمل جلود بعنف على عرفات، ودعا اعضاء «فتح» الى الانضمام الى المنشقين عن زعامته، وندد بشدة بزيارته لمصر (**النهار**، ٨/١/١٩٨٤).

وأتخذت العلاقات السورية مع الاطراف الفلسطينية المنشقة، والمتعاونة معها، منحىً جديداً محوره تحريض المنشقين، والفصائل المقيمة في دمشق، على العمل على اقامة م.ت.ف. جديدة، وتجاوز قيادة عرفات. وفي هذا النطاق، التقى جلود عدداً من الشخصيات الفلسطينية في دمشق. وأوضحت مصادر صحفية ان اللقاء تضمن دعوة ليبية صريحة للبدء في اقامة منظمة تحرير بديلة (**المصدر نفسه**، ١١/١/١٩٨٤). وعلى الرغم من الوساطات العربية، وجهود قيادة م.ت.ف. لدرء مخاطر استمرار الحملات الاعلامية والسياسية بين المنظمة وسوريا، استمرت الحملات السورية في خطها التصاعدي. ولكن ذلك لم يشكل نقطة اللاعودة فلسطينياً. ففي نطاق استئناف النشاط الفلسطيني من أجل المصالحة مع سوريا، قام عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. حامد أبو ستة، بزيارة الى دمشق بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٤؛ صرح على أثرها بـ «ان اجواء دمشق تساعد على توسيع قاعدة مؤتمر الحوار» (**الشرق الاوسط**، ٢٨/٤/١٩٨٤).

وعلى أثر ما تمّ التوصل اليه فلسطينياً، عبر الحوار في عدن ـ الجزائر، قام وفد من اللجنة المركزية لـ «فتح» بزيارة دمشق، بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٤، ضمّ فاروق القدومي (أبو اللطف) وهايل عبد الحميد (أبو الهول) وهاني الحسن، وذلك بدعوة رسمية من سوريا، حيث أجرى الوفد مباحثات رسمية مع خدام، والشرع، والرئيس الاسد. وأكدت مصادر فلسطينية أن مباحثات الوفد مع الاسد كانت ناجحة للغاية، وتناولت مختلف جوانب العلاقات الفلسطينية ـ السورية. وقالت المصادر ان القدومي اجتمع مع الاسد، منفرداً، لمدة خمس ساعات، اتصل بعدها هاتفياً بعرفات، وأبلغ اليه انه تمّ تحقيق تقدم كبير في أثناء اللقاء (**المصدر نفسه**، ٧/٧/١٩٨٤).

الا ان آمال التقارب سرعان ما تبددت، وصرح عرفات، اثرها، وتحديداً بتاريخ ٧/٧/١٩٨٤، بـ «ان الوساطات بين المنظمة والنظام السوري لم تؤد الى نتيجة» (**النهار**، ٨/٧/١٩٨٤).

وفي ضوء مباحثات القدومي ـ الاسد، قررت اللجنة التنفيذية ارسال وفد منها الى دمشق، لاجراء اتصالات رسمية مع السوريين، وتمّ تشكيل الوفد من أحمد صدقي الدجاني وحامد أبو ستة (**الشرق الاوسط**، ٢/٨/١٩٨٤). وصل الوفد الى دمشق بتاريخ ٨/٨/١٩٨٤، وتباحث، فور وصوله، مع خدام، وشارك في المباحثات خالد الفاهوم (**الرأي العام**، الكويت، ٩/٨/١٩٨٤). ورشح عن هذا الاجتماع، وفقاً لمصادر فلسطينية في دمشق، ان خدام طلب من وفد اللجنة التنفيذية ضرورة التريث في عقد المجلس الوطني الفلسطيني، «وان سوريا لا توافق على نتائج دورة المجلس الوطني ما لم توافق اطراف التحالف الوطني، وهي المنشقون عن «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ومنظمة الصاعقة، على حضور تلك الدورة» (**الشرق الاوسط**، ٣/٨/١٩٨٤). جاء تأكيد ذلك في الحديث الذي ادلى به الرئيس الاسد لشبكة التلفزة الفرنسية بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٤، والذي قال فيه: «ان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني دون اتفاق الفلسطينيين فيما بينهم، ليس في مصلحة القضية الفلسطينية؛ وان سوريا مع وحدة منظمة التحرير على أساس معاد لمخططات اسرائيل التوسعية؛ ونأمل ان تتغلب المنظمة على مشاكلها الداخلية» (**السياسة**، ١٩/١١/١٩٨٤).

الى ذلك، بدا واضحاً، في أثناء مباحثات الحوار الوطني الفلسطيني الداخلي في عدن ـ الجزائر، وغداة اعلان الاتفاق الفلسطيني الداخلي، والذي عرف باسم «اتفاق عدن ـ الجزائر» مدى حرص سوريا على دعم الخارجين على اطار هذا الاتفاق، والعمل على تخريبه، والحؤول دون انعقاد مجلس وطني فلسطيني على أسسه. وفي هذا السياق، استقبل الرئيس السوري وفداً فلسطينياً ضم سميح كويك (قدري) وأبو خالد العمله والعقيد «أبو موسى»، من قادة الانشقاق، والامين العام للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، أحمد جبريل، والناطق الرسمي باسم «القيادة العامة»، فضل شرورو، ونائب رئيس منظمة الصاعقة، محمد خليفة، وأمين عام جبهة النضال الشعبي، سمير غوشه. وذكرت وكالة الانباء السورية (سانا) ان الحديث دار حول الاوضاع في المنطقة العربية،

والتطورات على الساحة الفلسطينية؛ وان جبريل وأبو خالد العمله انتقدا «اتفاق عدن» الموقع بين اطراف التحالف الديمقراطي الفلسطيني (**سانا**، ١٨/٧/١٩٨٤).

وفي السياق ذاته، اجتمع الاسد، بتاريخ ٢٩/٧/١٩٨٤، مع خالد الفاهوم وعبد المحسن أبو ميزر وطلال ناجي. وذكرت مصادر دبلوماسية في دمشق، ان اللقاء تناول ضرورة العمل على توحيد المواقف بين التحالفين، الوطني والديمقراطي. وأبلغ الاسد معارضته لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، وفقاً لما تمّ الاتفاق عليه في وثيقة عدن ـ الجزائر (**الانباء**، ٣٠/٧/١٩٨٤). وذكرت مصادر صحفية ان خدام وضع على الفاهوم شروطاً سورية عدة من أجل المشاركة في الحوارات الفلسطينية، وحضور المجلس الوطني الفلسطيني. من هذه الشروط: ضرورة صدور بيان عن التحالفين، الديمقراطي والوطني، يشير الى ان عرفات «قد فقد شرعية قيادة العمل الفلسطيني، ويؤكد على عدم الاشتراك في أي اجتماع يحضره عرفات الى ان يتمّ اقصاؤه، نهائياً، عن القيادة الفلسطينية»؛ وكذلك تشكيل وفد من التحالفين المذكورين لمحاورة اللجنة المركزية لـ «فتح» بشأن عقد المجلس الوطني، طبقاً للأسس، تلك؛ كما تتضمن الشروط هذه اعادة النظر في لوائح منظمة التحرير الفلسطينية، بما يعزز صلاحيات المجلس المركزي، ويعطيه الحق في المحاسبة «على أي خروج على القرارات الجماعية»؛ وأيضاً تشكيل جبهة فلسطينية وطنية عريضة من رئيس المجلس الوطني واعضاء اللجنة التنفيذية وقيادات فلسطينية أخرى لقيادة العمل الفلسطيني في مرحلة ما قبل انعقاد المجلس الوطني (**الرأي العام**، عمان، ٨/٨/١٩٨٤)، واتهمت وسائل الاعلام السورية عرفات بأنه يسعى، جاهداً، الى «جعل المنظمة مجرد هيكل فارغ من أي مضمون نضالي» (**النهار**، ٢٢/٨/١٩٨٤). ورأت تلك الوسائل في الدعوة الى عقد المجلس الوطني «دعوة ملغومة»، ودعت جميع فصائل المقاومة الى رفض هذه الدعوة «والاصرار على التفاوض الذي يكفل، في النتيجة، التوصل الى صيغة تضمن ترسيخ وحدة المنظمة والحفاظ على القضية الفلسطينية وتصفية نهج عرفات» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٨/١٩٨٤).

الى ذلك رفضت قيادة م.ت.ف. تأجيل عقد المجلس الوطني، على الرغم من تهديد أركان التحالف الوطني، والديمقراطي، بمقاطعته. ونجحت سوريا، عبر ضغوطها على الفصائل المقيمة في دمشق وضمنها تلك التي وقعت على اتفاق عدن ـ الجزائر، في دفع تلك الفصائل الى مقاطعة الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني. ولكن على الرغم من ذلك، فقد عقد المجلس، في عمان، بنصابه القانوني ووسط عداء سوري سافر لمكان وزمان انعقاده.

وبانعقاد المجلس، والنتائج التي خرج بها، تمّ قطع الطريق على كل محاولات تشكيل منظمة بديلة؛ اذ انتخبت، خلال الدورة، هيئة قيادية قادرة على التحرك، والاجتماع، واتخاذ القرارات. وحدد المجلس أربعة قواعد اساسية لاصلاح علاقات م.ت.ف. مع سوريا، هي: النضال المشترك للامة العربية؛ وقرار الحرب والسلام قرار عربي، لا ينفرد به أي طرف؛ وم.ت.ف، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ والالتزام بمبدأ عدم تدخل أي طرف عربي في الشؤون الداخلية للاطراف العربية الاخرى (**المصدر نفسه**، ٢٥/١١/١٩٨٤).

وفي اعقاب التوقيع على الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، في ١١/٢/١٩٨٤، تطورت اساليب الحملة السورية ضد قيادة م.ت.ف. فقد اعتبر النظام السوري ـ وفقاً لبيان القيادة القومية لحزب البعث الحاكم ـ الاتفاق «حلقة جديدة تكملها حلقة مشروع مبارك، لاجراء مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني، بمشاركة الولايات المتحدة، وفي ظل اتفاقيتي كامب ديفيد؛ وان هدف هذه المؤامرة تحقيق ما عجز الكيان الصهيوني والولايات المتحدة والقوى الاطلسية عن تنفيذه، رغم استخدام الغزو العسكري للبنان» (**البعث**، ٥/٣/١٩٨٥). وشجعت سوريا، رسمياً، الاطراف الفلسطينية المناوئة لسياسة قيادة م.ت.ف. على اقامة جبهة انقاذ وطني فلسطينية عريضة، «بهدف اسقاط نهج عرفات» (**المصدر نفسه**، ٢٠/٣/١٩٨٥).

ومن جهة أخرى، كانت كل الدلائل تشير الى ترافق الحملة الاعلامية السورية ضد قيادة م.ت.ف. مع الاستعدادات الجارية لمحاصرة المخيمات الفلسطينية، ومحاولة القضاء على النشاط العسكري الفلسطيني. والواقع، لقد فضح عرفات ذلك في مؤتمر صحافي عقده في الكويت، حيث قال: «ان هنالك اتفاقاً بين واشنطن ودمشق لأبعاد م.ت.ف. عن مفاوضات السلام المحتمل اجراؤها في الشرق الاوسط»؛ موضحاً «أن

الرئيس الاسد والمبعوث الاميركي ريشارد مورفي اتفقا على منع أي مقاتل فلسطيني من دخول جنوب لبنان» (الاهرام، القاهرة، ٢٧/٤/١٩٨٥). وحذّر عرفات من مخاطر المؤامرة ضد المخيمات الفلسطينية، مؤكداً ان م.ت.ف. لن تسمح بتكرار ما حدث في طرابلس أواخر العام ١٩٨٣، وان المنظمة سوف تواجه المؤامرة التي بدأت بمحاصرة مخيمات صيدا، وسوف تمنع تكرار ما حدث في مخيمي صبرا وشاتيلا في مخيمات جنوب لبنان (الرأي، عمان، ١/٥/١٩٨٥).

الحرب ضد المخيمات الفلسطينية؛ صراع السياسات

اخفقت كل الجهود السورية المتتالية في اجهاض دور م.ت.ف. سياسياً، على الرغم من دعمها للانشقاق في «فتح» وتشكيل جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، ومنع تنفيذ اتفاق عدن ـ الجزائر الخاص بعقد دورة توحيدية للمجلس الوطني الفلسطيني.

وعلى اثر عقد دورة المجلس في عمان، ونجاحها في تشكيل هيئة قيادية قادرة على التحرك، عمل النظام السوري على فتح الملف الفلسطيني في لبنان، في محاولة لأخراج القوى الفلسطينية المؤيدة لسياسات قيادة م.ت.ف. من المخيمات الفلسطينية، بهدف ابعاد م.ت.ف. عن ساحة الفعل السياسي، والعسكري، وذلك، عبر سلبها ورقة العمل الوطني في لبنان، على اعتبار ان عودة م.ت.ف. للعب دور مباشر على ساحة الشرق الاوسط، خارج الوصاية السورية، يقلل من القوة الاقليمية التي احاطت سوريا نفسها بها. ومن هنا، أجازت سوريا لحركة «أمل» العمل على نزع سلاح الفلسطينيين، وسلّحتها بالدبابات، استعداداً للبدء في شن حرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت.

وبالفعل، اندلع القتال عنيفاً حول مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، شاملاً كل الاحياء المحيطة بها، وذلك منذ منتصف ليل الاحد ـ الاثنين ١٩ ـ ٢٠/٥/١٩٨٥. ومنذ الساعات الاولى لتلك الحرب، كان واضحاً، من غزارة النيران (قصف مدفعي وصاروخي) وحجم القوات المهاجمة، ان الحرب تستهدف الوجود الفلسطيني برمّته، وبحسم سريع. وقد حمّلت قيادة المنظمة مسؤولية تلك الهجمات لحركة «أمل» والنظام السوري. وأكد صلاح خلف (أبو اياد)، في مؤتمر صحافي عقده في تونس، «أن سوريا موّلت الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في بيروت، من أجل تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان». وذكر خلف «ان نبيه بري هو الاداة المنفذة لخطة اميركية ـ اسرائيلية ـ سورية، ترمي الى طرد الفلسطينيين من لبنان» (وفا، تونس، ٢٣/٥/١٩٨٥). من جهة أخرى، حمّلت سوريا قيادة المنظمة مسؤولية انفجار الوضع الامني في بيروت. وزعمت صحيفة «تشرين» «ان عرفات قد تسبب بأحداث المخيمات لأعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل العام ١٩٨٢، لأن التطورات المستجدة على الساحة اللبنانية شكلت ضربة لنهجه» (تشرين، ٢١/٥/١٩٨٥). وأبلغ مصدر رسمي سوري الى وكالة «سانا» «ان من حق اللبنانيين ان يرفضوا السماح لعرفات، ولغيره، باعادة الاوضاع الشاذة» (المصدر نفسه). وفي اطار محاولات تحييد جزء من الفلسطينيين، أعلنت «أمل» انها تقاتل «جماعة ياسر عرفات فقط»، لكن القذائف التي كانت تسقط على المخيمات لم تكن تميز بين فلسطينيي عرفات، وفلسطينيي غيره. ولم يستطع حتى حلفاء سوريا من الفلسطينيين الصمت، فقاتلوا ضد «أمل»، مما شكل حرجاً لسوريا، التي اضطرت الى الظهور بمظهر «الحكم»، وترتيب اتفاقات اطلاق النار التي لم تكن قادرة على الصمود أمام الدوافع والمصالح التي تحركت «أمل» على اساسها*، وفي مقدمها انهاء الحالات الفلسطينية المسلحة، والمنظمة، داخل المخيمات الفلسطينية، وفي الجنوب اللبناني.

ومع اندلاع القتال، واشتداد اواره، استمرت الجهود العربية الهادفة الى ايقافه دون جدوى؛ وكذلك حاولت سوريا، ومنذ الايام الاولى للحرب ضد المخيمات الفلسطينية، ايهام الجميع بأن الطرف الفلسطيني المخوّل

* أحمد شاهين، «الحرب على المخيمات؛ محاولة قتل شاهد عيان»، شؤون فلسطينية، العدد ١٦٠ ـ ١٦١، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٦، ص ١٦.

بشأن ايقاف تلك الحرب، هو جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، وذلك عبر محاولة مكشوفة لتخطي قيادة المنظمة الشرعية، والقفز عن اتفاقية القاهرة وملحقاتها. وبذلك دخلت تلك الحرب حيز الصراع فيما بين السياسة السورية الرسمية وسياسة قيادة م.ت.ف.

وعلى ذلك، أصبح الحل مرهوناً باتفاق سوري ـ فلسطيني رسمي، وليس بمشيئة «أمل» أو جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية.

يمكن القول ان سوريا حاولت، عبر شن الحرب، استيعاب م.ت.ف. عبر الورقة اللبنانية. كما حاولت حسم تلك الورقة بسرعة، وذلك منذ «اتفاق دمشق» (١٧/٦/١٩٨٥)؛ لكنها فشلت في ذلك، مما أفسح في المجال لتحقيق وحدة المقاتلين الفلسطينيين المدافعين عن المخيمات، على مختلف انتماءاتهم التنظيمية، مما أسهم، بالتالي، في ازدياد التأييد الفلسطيني والعالمي لـ م.ت.ف. من خلال تلك الحرب وترجيح الفوز الفلسطيني فيها. وقد حددت صحيفة «النهار» البيروتية نقاط الفوز الفلسطيني بأربع، هي:

○ حصل الفلسطينيون على موافقة خطية من فريق لبناني هام على ابقاء السلاح الخفيف في ايديهم في المخيمات؛ وهذا مكسب هام، وأهميته نابعة من أمرين: أولهما، مقدرة الفلسطينيين على التمدد في بيروت على غير صعيد، مما يعطيهم، بسلاحهم، فاعلية كبيرة؛ وثانيهما ان سلاحهم هو سلاح نام، بمعنى انه قابل للتطور السريع، بحيث يصبح، خلال فترة وجيزة، سلاحاً متوسطاً وثقيلاً، وذلك تبعاً للتطورات المحلية الاقليمية التي قد تطرأ. أما وجه الربح على هذا الصعيد، فيكمن في ان الفلسطينيين لم يتنازلوا عن شيء، بعد قتال دام شهوراً.

○ استطاع الفلسطينيون، خصوصاً بعدما ذابت التناقضات والفوارق فيما بينهم بقدرة قادر، تكتيل رأي عربي مؤيد لهم وداعم لتحركهم في لبنان.

○ أدخلت الحرب ضد المخيمات الاتحاد السوفياتي على الخط، بطريقة أربكت سوريا ازاء خيارات عدة، كلها صعبة. فموسكو اعتبرت ما يجرى فرطاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا أمر ترفضه، لأنه يقلل من الاوراق الشرق أوسطية التي في يديها، وذلك على الرغم من عدم موافقتها على نهج زعيم المنظمة عرفات، وسياسته. وموسكو تعتقد بأن الفئات التي تحارب الفلسطينيين في لبنان تناصبها العداء، ويكن بعضها لاعدائها الدوليين شيئاً من المودة. وتعتقد موسكو، أيضاً، بأن ما يجرى في لبنان، حالياً، هو تهيئة الظروف لتسوية غربية، وتحديداً اميركية، للقضية اللبنانية، التي تقوم فيها سوريا بدور «المايسترو» الاكبر.

○ أفاد الفلسطينيون كثيراً من التناقضات اللبنانية، وتحديداً الاسلامية، وذلك للدخول على الخط الداخلي من جديد، وان في صورة غير مباشرة (النهار، ٢٤/٦/١٩٨٥).

وعلى الرغم من هدوء القتال، الا ان المناوشات لم تنقطع، الى ان تفجّرت المعارك عنيفة، بدءاً من مساء ٩/٥/١٩٨٦، وذلك بعد زهاء عام من جولة الحرب الاولى. وأطلق على هذه المعارك «الحرب الثانية»، واستمرت حوالى الشهر، الى ان تمّ التوصل الى اتفاق لايقاف النار، عرف بـ «اتفاق دمشق الثاني»، وتمّ البدء بتنفيذه مساء ١٤/٦/١٩٨٦. ووفقه تألفت لجنة قيادية مشتركة من حركة «أمل» و«جبهة الانقاذ...» والحزب التقدمي الاشتراكي ومراقبين سوريين، وذلك للتأكد من تثبيت وقف اطلاق النار، وسحب المسلحين، وازالة المظاهر المسلحة (المصدر نفسه، ١٥/٦/١٩٨٦). ورأت قيادة المنظمة في هذا الاتفاق محاولة لتفجير صراع فلسطيني ـ فلسطيني، تحت اسم القوة الامنية المشتركة في المخيمات، باشراف المخابرات السورية، بهدف انهاء الوجود الفلسطيني في لبنان (وفا، ١٥/٦/١٩٨٦).

امتدت الحرب ضد المخيمات لتشمل مخيمات الجنوب، بدءاً من مخيم الرشيدية. وأصرت حركة «أمل»، في بداية حربها ضد مخيمات الجنوب، أوائل تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨٦، على وجوب اخراج السلاح الثقيل والخفيف من المخيم (السفير، ٤/١٠/١٩٨٦). ثم عادت فتراجعت عن مطلبها، بعد عجزها عن تحقيق الحسم العسكري، الى المطالبة بتسليم سلاح «مفتعلي الحوادث». ولجابهة الاوضاع المستجدة في الجنوب

والمخيمات، ولمقتضيات عسكرية تتعلق بالدفاع عنها، تمددت القوات الفلسطينية، وقامت بالمرابطة في مغدوشة. واشترطت القيادة الفلسطينية، لانسحاب القوات الفلسطينية منها، تحقيق ثلاثة شروط أساسية، هي: فك الحصار عن مخيم الرشيدية؛ وعودة المهجرين الى المخيمات الفلسطينية، والذين بلغ عددهم الالآف، ودون مأوى الآن؛ وامكان انسحاب فلسطينيين من مغدوشة، وتسليمها لقوات الحركة الوطنية في صيدا، على ان يقدم تعهد علني من حركة «أمل» بعدم قصف المخيمات مرة ثانية (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من توصل الاطراف الى اتفاق تمّ على اساس مقترحات ايرانية، الا ان التوتر تجدد، بعدما فشلت «أمل» في تحقيق مخططها بعزل الوجود الفلسطيني، وانهائه، في الجنوب، تحت شعار«عدم العودة بالاوضاع الجنوبية الى ما كانت عليه قبل العام ١٩٨٢». الى ذلك، شددت «أمل» حصارها للمخيمات الفلسطينية، ومنعت امدادها بالتموين والمواد الطبية.

وفي مواجهة ذلك، قامت م.ت.ف. بحملة اعلامية واسعة ضد الحرب اللانسانية التي تخوضها «أمل»، مما حمل سوريا على طرح مبادرة لأيقاف اطلاق النار (١٢/٢/١٩٨٧)، تضمنت النقاط التالية: ايقاف فوري، وشامل، لاطلاق النار؛ وانسحاب جميع المسلحين الفلسطينيين الى مخيماتهم، وكذلك انسحاب مقاتلي «أمل» من المواقع التي تمركزوا فيها شرق صيدا، وعودة «أمل» الى جميع مواقعها السابقة، التي كانت فيها قبل ٢٤/١٠/١٩٨٦؛ وتطبيق الاتفاقات المعقودة سابقاً حول المخيمات، الى ان تتمكن الحكومة اللبنانية من اتخاذ القرارات والاجراءات التي من شأنها تنظيم الوضع؛ والبدء بادخال التموين الى المخيمات فوراً؛ والاجتماع بين القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية، لتنظيم العلاقات بين الطرفين (**البعث**، ١٣/٢/١٩٨٧).

الا ان شيئاً من ذلك لم يتحقق؛ بل ان حركة «أمل» حاولت تشديد استئثارها وتفردها في بيروت الغربية والجنوب، مما أدى، بدوره، الى انفجار القتال عنيفاً بين مليشيات «أمل»، من جهة، ومقاتلي الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني، من جهة أخرى، وذلك في صباح ١٥/٢/١٩٨٧؛ وتمكن مقاتلو التقدمي والشيوعي من دفع ميليشيات «أمل» الى الضاحية الجنوبية، واجلائها عن مناطق ذات أهمية عسكرية خاصة، الامر الذي أسهم في دفع سوريا الى اتخاذ قرار عاجل بادخال قوات نظامية سورية الى بيروت الغربية.

عارضت م.ت.ف. دخول تلك القوات، وطالبت الدول العربية بأن تنهض بمسؤولياتها تجاه حماية المخيمات الفلسطينية. وطالبت المنظمة بعودة قوات الردع العربية، أو ارسال قوة عربية مشتركة الى بيروت، أو حماية المخيمات بواسطة قوة دولية تابعة للامم المتحدة، أو العمل على تزويد م.ت.ف. بالوسائل اللازمة لحماية المخيمات (**الشرق الاوسط**، ٢٤/٢/١٩٨٧).

اضافة الى ما تقدم من عوامل، اسهمت الضغوط، العربية والدولية، المتتالية، وخاصة السعودية والسوفياتية منها، في لجم الاندفاع السوري ومد سوريا لحركة «أمل» بالوسائل السياسية والعسكرية، لتشديد هجماتها ضد المخيمات الفلسطينية.

محاولة احياء جهود المصالحة الفلسطينية ـ السورية

لم يفوّت المسؤولون السوريون فرصة الا وأكدوا خلالها ان الخلاف الفلسطيني ـ الفلسطيني هو شأن داخلي؛ وان الخلافات الفلسطينية الداخلية ما هي الا نتائج وثمرات لسياسة قيادة م.ت.ف. الرسمية؛ وان سوريا هي مع وحدة الموقف الفلسطيني على «اسس معادية للامبريالية والصهيونية». الا أن هذه التأكيدات، وما رافقها من تصريحات، سرعان ما تبدد بريقها، بعد ان تمكنت مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني من ان تحقق نجاحها في توحيد العمل الوطني الفلسطيني، ومشاركة الفصائل الاساسية في جلسات الحوار الوطني الفلسطيني، بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٧.

كذلك، بذلت القيادة الفلسطينية قدر جهدها للتوصل الى صيغة تحول دون احلال القطيعة بين سوريا وم.ت.ف. وقامت بدعوة خالد الفاهوم الى حضور جلسات دورة المجلس الوطني الثامنة عشرة في الجزائر؛

كمـا طلب عرفات من الفاهوم ابلاغ دعوته الى الرئيس الاسد لحضور جلسات المجلس الوطني، في وقت قام الفـاهوم بالابلاغ الى عرفات ان الموقف السوري الرسمي لن يقبل بأقل من اعتماد وثيقة طرابلس الموقعة في الجماهيرية الليبية، بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٣، من قبل الامناء العامين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين و«القيادة العامة» و«النضال» و «فتح ـ المجلس الثوري» وجبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة الديمقراطية، كبرنامج عمل يصدر عن المجلس، الامر الذي اعتبرته القيادة الفلسطينية «مناورة هدفها التعطيل ليس الا» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٤/٤/٢٥). من جهة أخرى، سأل نايف حواتمه عن الموقف السوري الذي وقف ضد «وثيقة طرابلس» في البـدء. وقـال: «لمـاذا تحـاول سوريا فرض وثيقة طرابلس كشرط اساسي [؟] ولماذا تفرض سوريا علينا هذه الشروط [؟]، بينما لا تضع أي شروط على علاقاتها مع الملك حسين» (**المصدر نفسه**).

نجحت دورة المجلس الوطني الفلسطيني في رأب الصدع الفلسطيني الداخلي، وشاركت الفصائل الاساسية كافة في اللجنة التنفيذية المنبثقة من تلك الدورة، الامر الذي قابله النظام السوري بتجاهل تام؛ بل انه اقدم على منع عودة أي عضو ، مهما كان مستوى مشاركته في جلسات الحوار والمجلس الوطني (باستثناء الاعضاء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، من العودة الى الاراضي السورية، امعاناً منه في اظهار عدم رضاه وعدم قبوله بنتائج دورة المجلس الوطني، السياسية والتنظيمية، على حد سواء.

وعلى الرغم من الموقف السوري السلبي من نتائج المجلس الوطني، أعلن عرفات، عبر اجابة له عن سؤال يتعلق بطبيعة علاقة المنظمة مع سوريا: «ان خلافنا مع سوريا هو خلاف الاخ مع أخيه، سواء صغر هذا الخلاف أم كبر». وأضاف: «يوجد عندنا قرار في المجلس المركزي، اتخذ في بغداد منذ عام، بفتح صفحة جديدة مع سوريا؛ ونحن نمد أيدينا لأخوتنا في سوريا» (**وفا**، ١٩٨٧/٤/٢٨). كما نصت مقررات المجلس الوطني على «ضرورة تصحيح العلاقات بين المنظمة وسوريا على قاعدة أهداف النضال المعادي للامبريالية والصهيونية»*.

وبنـاء على تكليف رسمي من القيـادة الفلسطينية، قام د. جورج حبش بمقابلة الرئيس الاسد، بتاريخ ١٩٨٧/٥/٥، وذلك للتبـاحث في شأن تصحيـح العـلاقـات الفلسطينية ـ السورية (**اليوم السابع**، باريس، ١٩٨٧/٥/٢٥). ولم يسفر اللقاء عن أي جديد. وجدير بالذكر، في هذا المجال، ان الاسد حرص على لقاء وفد جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، قبل لقائه مع حبش، مؤكداً لوفدها «استمرار سوريا بدعم جبهة الانقاذ» (**البعث**، ١٩٨٧/٥/٤)، الامـر الذي اعتبـره المراقبون اصراراً سورياً على عدم التعاطي مع نتائج المجلس الوطني، والقبول بمبدأ اعادة العلاقات الفلسطينية ـ السورية الى طبيعتها.

والخلاصة، انه عبر مسار العلاقات الرسمية الفلسطينية ـ السورية، خلال مفصل سياسي بدأ بمساعي اقامة التحالف الاستراتيجي بين سوريا والمنظمة، وانتهاء بدعوة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، لاعادة العلاقات الفلسطينية ـ السورية الى مستوى التحالف ضد العدو المشترك، تبرز المراهنات السورية التي تركزت على امكان الامساك بورقة م.ت.ف. عبر العديد من المحاولات، بدءاً من شق «فتح»، مروراً بمحاصرة طرابلس، ثم دعم فكرة اقامة م.ت.ف.؛ الامر الذي اثبتت مسارات العلاقات الرسمية بين المنظمة وسوريا استحالة تحقيقه. ومع خروج م.ت.ف. قوية وموحدة من المجلس الوطني الفلسطيني يتأكد عجز الآخرين عن القدرة على القفز عن حقيقة وحدانية م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني.

سميح شبيب

* **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٠ ـ ١٧١، أيار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٧، ص ١٦٨.

طبيب اسرائيلي شاهد عيان:

جنودنا نازيون على الفلسطينيين

منذ التاسع من كانون الاول (ديسمبر) الماضي، وسلطات الاحتلال الاسرائيلي، تحاول يائسة اجهاض انتفاضة الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة. ففي نطاق سياسة «القبضة الحديدية»، استخدمت القوات الاسرائيليـة ضد الفلسطينيين اعتدة عسكرية متنوعة، تراوحت بين الغاز المسيل للدموع والعيارات المطاطية وحتى الذخيرة الحية، وادت الى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى. وقد اثارت السياسة الاسرائيلية هذه موجة من الاحتجاج الشديد في أوساط الرأي العام العالمي، الرسمي والشعبي، فاضطر الاسرائيليون بسببها الى اتباع اسلوب جديد، أحياناً، قوامه استخدام الهراوات والضرب المبرح لقمع المتظاهرين. ومع ان اسرائيل أرادت بهذا احتواء النقمة العالمية على سياستها في الاراضي المحتلة، الا ان الممارسات الميدانية بالغة الوحشية، من قبل جنودها، والتي نقلت حية عبر محطات التلفزة، عززت تلك النقمة ووضعت اسرائيل في مرتبة لا تحسد عليها.

الضرب حتى الموت

نقل عضو الكنيست دادي تسوكر (راتس)، الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، والى المدعي العام العسكري، العميد أمنون سطراشنوف، تفاصيل ثلاثة حوادث قُتل فيها ثلاثة من سكان قطاع غزة، على أثر قيام الجنود الاسرائيليين بضربهم بشكل وحشي. في الحادث الاول، قتل اياد محمد عقل (١٧ عاماً) عندما دخل الجنود الى بيت والديه، في مخيم البريج، في قطاع غزة، وضربوا اياد وابن عمه ابراهيم عقل؛ ومن ثم نقلوهما الى حقل يقع جنوب المخيم، وضربوهما للمرة الثانية، مما تسبب في موت اياد. وفي ١٢/٢/١٩٨٨، قام الجنود بضرب رجل مسنّ عمره ٦٨ عاماً، لأنه حاول منعهم من دخول منزله؛ ثم اطلقوا قنابل مسيلة للدموع داخل البيت، مما تسبب في احداث نزيف داخلي أدى الى وفاته. اما القتيل الثالث، فقد تعرّض لضرب مبرح افقده وعيه، حيث نقل، بتاريخ ٨/٣/١٩٨٨، وهو على هذه الحالة الى معتقل انصار ـ ٢، وهناك توفي، نظراً الى رفض الجنود نقله الى المستشفى (**عل همشمار**، ٢٥/٢/١٩٨٨).

كما قام الجنود بضرب الولد ماهر (خمس سنوات). وبعد الضرب، رفعه أحد الجنود بذراعيه ثم رماه على الارض بقوة، مما تسبب في احداث جرح عميق في رأسه. وفي خان يونس، قام جنود بربط عادل علي مسعود بسيارة جيب وجابوا به شوارع المدينة وضربوه؛ ومن ثم دفنوه في الرمل (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٢/١٩٨٨). وفي حادث آخر أطفأ الجنود اعقاب السجائر في اجساد عرب مقيدين انتظروا التحقيق (**معاريف**، ٢٩/١/١٩٨٨). وفي غزة، قام أحد الجنود باطلاق صلية كاملة على بطن أحد السكان، فقتل على الفور (**دافار**، ٢٩/٢/١٩٨٨).

وامتد الحقد الاسرائيلي الى داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٤٨، عندما هجم أربعة من افراد حرس الحدود على صفوت يونس، في قرية عرعرة، الواقعة في المثلث، وألقوه أرضاً، وادخلوا رأسه في بركة ماء كبيرة وضربوه باعقاب البنادق (**عل همشمار**، ٢٥/٢/١٩٨٨).

ولم تسلم ممتلكات العرب من حقد الجنود الاسرائيليين؛ حيث قام ٣٠ جندياً بالحاق اضرار في أثاث أحد البيوت في قرية حسان، في الضفة الغربية، بشكل منهجي، فحطموا ثلاثة اجهزة تلفزيون وجهاز تسجيل وخزانتين وسرير، كما حطموا زجاج النوافذ وسكبوا كازاً على المواد الغذائية (**هآرتس**، ١١/٣/١٩٨٨).

أما في مدينة الخليل، فقد دخل ضابط اسمه عاموس الى بيت شيوحي في الخليل، وضرب العجوز اسماعيل شيوحي وزوجته، ثم سرق مبلغ خمسة آلاف دينار و ١٥ الف دولار ومجوهرات (**عل همشمار**، ١٣/٣/١٩٨٨). وفي قرية سالم، بالقرب من نابلس، ارتكب الجنود الاسرائيليون جريمة بشعة؛ اذ قاموا باخراج شبان القرية من بيوتهم وأمروهم بازالة الحواجز والاطارات المشتعلة بأيديهم. وبعد ذلك، ضربوهم بقسوة، ثم اقاموا، بمساعدة مستوطنين، تلة من التراب ودفنوا فيها أربعة شبان وهم في حالة اغماء. وعثر صحفيون من صحيفة «كول هعير» (صوت المدينة) الصادرة في القدس، على حذاء أحد الشبان داخل تلة التراب (**المصدر نفسه**، ٢٤/٢/١٩٨٨).

وتمكّن مصور شبكة التلفزيون سي.بي.اس. من التقاط صور لجنود اسرائيليين، من سلاح المدرعات، وهم يعذبون عربيين من نابلس، بطريقة وحشية للغاية، بهدف تكسير ما يمكن تكسيره من عظامهما (**المصدر نفسه**، ٢٨/٢/١٩٨٨).

من ناحية ثانية، قام ١٢ طبيباً اسرائيلياً بجولة على بعض مستشفيات قطاع غزة. وتبين لهم ان الجنود الاسرائيليين استخدموا رصاصاً يتفتت الى شظايا كثيرة داخل الجسم. كما شاهدوا فتاتين (١٥ سنة) ضربتا بقسوة، واشخاصاً غطى الجص اجسادهم (**المصدر نفسه**، ٦/٣/١٩٨٨). وحسب اعتراف ضباط وجنود اسرائيليين، فان الاحداث، آنفة الذكر، هي غيض من فيض.

الاعمال الشاذة أصبحت نهجاً

في ضوء كثرة الاساليب الوحشية التي استخدمها الجنود الاسرائيليون ضد المواطنين العرب في المناطق المحتلة، قام اثنان من علماء النفس العسكريين، هما د. تشارلي غرينبوم ود. دان بار ـ اون، بتقديم تقرير سري الى رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، جاء فيه، ان «الجنود الاسرائيليين ضربوا، بشكل دائم، معتقلين لم يبدوا مقاومة، وكسروا، متعمدين، عظام رجال ونساء وشيوخ واطفال». وجاء في التقرير، أيضاً، ان «ضباطاً وقادة يأمرون بتكسير الايدي والارجل وبتحطيم محتويات البيوت، ليس فقط في اثناء تفريق التظاهرات، بل في جميع الاوقات». وذكر التقرير ان المسألة ليست مسألة اعمال شاذة، بل هي اسلوب. ولقد أصبح هذا الاسلوب نهجاً (**يديعوت احرونوت**، ٢١/٢/١٩٨٨). وأضاف العالمان، في تقريرهما، ان أكثرية الضباط والجنود تعتقد بأن القسوة، وحدها، هي التي تؤدي الى الهدوء في المناطق المحتلة. وهناك تخوف من ان تنعكس هذه التصرفات على الحياة المدنية، أيضاً (**عل همشمار**، ١٩/٢/١٩٨٨).

وانتقد المستشار القانوني السابق للحكومة، البروفسور اسحق زامير، المستشار الحالي يوسف حاريش، لأن ما يجرى في المناطق المحتلة من اعمال قمع وحشية لم تشعل الضوء الاحمر في الجهاز القضائي؛ موضحاً ان قانون القضاء العسكري يقضي بأن عدم الامتثال للاوامر يشكل مخالفة خطيرة، لكن القانون نفسه يقضي، أيضاً، بأن ليس هناك ضرورة للامتثال لكل الاوامر، لأن هناك بعضها يمنع الامتثال له، ومن يمتثل له يكون قد ارتكب مخالفة جنائية (**دافار**، ٢٦/٢/١٩٨٨).

ويبدو ان انتقادات زامير والتقرير الذي اعده عالما النفس أثرت على المستشار القانوني للحكومة يوسف حاريش، فبعث، برسالة الى وزير الدفاع، اسحق رابين، كتب فيها انه ينبغي عدم استخدام القوة، كوسيلة للعقاب والتعذيب والاهانة والاحتقار. وذكر حاريش، في الرسالة، المبادىء لاستخدام القوة من قبل الجنود، وطلب توزيعها على القادة. وحسب رأيه، ينبغي الامتناع عن استخدام القوة غير المرغوب فيها تجاه الممتلكات، وأن «استخدام القوة يجب ان يكون بالحجم المعقول لتحقيق الهدف وينبغي التوقف عن استخدامها بعد تحقيق الهدف، أي بعد تفريق التظاهرات، أو بعد القاء القبض على متظاهر أو متهم. والانحراف عن هذه المبادىء مخالف للقانون والسماح باستخدام القوة، خلافاً لهذه المبادىء، هو أمر غير قانوني» (**المصدر نفسه**، ٢٣/٢/١٩٨٨).

من جهته أكد الخبير القانوني الجنائي، د. مردخاي كرمنيتسر، ان الضرب من اجل الردع أو العقوبة هو بمثابة تنفيذ أمر غير قانوني (**المصدر نفسه**، ٢٦/٢/١٩٨٨).

ووزع ضابط العمليات لقيادة المنطقة الوسطى رسالة مفصلة على الجنود في المناطق المحتلة، فيها تفاصيل دقيقة للاوامر ولكيفية الرد على حوادث الاحتكاك مع السكان المحليين. وطلب من الجنود ان يعاملوا أي شخص يعتقل بعد رشق حجارة، أو اخلال بالنظام، كأسير حرب (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٣/٣).

وسائل جديدة لمواجهة الانتفاضة

بعد فشل جميع الاساليب في احتواء الانتفاضة، التقى ممثلو الجيش الاسرائيلي مع ممثلي القطاعات الامنية في اسرائيل لبلورة مقترحات وافكار لتطوير وسائل جديدة لتفريق التظاهرات (**معاريف**، ١٩٨٨/١/٢٠). من بين هذه الافكار الجديدة فكرة استخدام قاذف للحجارة يثبت على نصف مجنزرة، ويطلق ثلاثة أطنان من الحصى خلال ثلاث دقائق (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٣/٤).

كذلك تمّ استبدال الهراوة الخشبية بهراوة مستطيلة الشكل مصنوعة من مادة الفيبرغلاس المغطى بالبلاستيك الاسود. ويأتي استخدام هذه الهراوة على اثر تكسر هراوة خشبية في قبضة ضابط، في أثناء احدى التظاهرات، مما تسبب في احداث جرح في يده. كذلك تحطمت هراوات أخرى في قبضات الجنود. وطرحت «يديعوت أحرونوت» السؤال: تُرى، ماذا حلّ بالرؤوس التي ضربت بهذه الهراوات ؟ (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٣/٤).

من جهة ثانية، قررت وزارة الدفاع الاسرائيلية تشكيل وحدة جديدة لمتابعة التقديرات الاستخباراتية في المناطق المحتلة. وتأتي هذه الخطوة في ضوء عدم القدرة على رصد الاحداث في المناطق المحتلة. ولم تتقرر، بعد، الصلاحيات التي سوف تمنح لهذه الوحدة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٢/١٢).

المطالبة بأساليب أشد قسوة

قدمت مجموعة من ٥١ جندياً احتياطياً عريضة الى وزير الدفاع، تدعوه فيها الى السماح للجنود في المناطق المحتلة بالرد، بالذخيرة الحية، على القاء الزجاجات الحارقة وعلى اعمال رشق الحجارة (**معاريف**، ١٩٨٨/١/٢٨). واقترح جندي، اسمه عوفر، على بيرس، في اثناء قيامه بجولة على نابلس، ايجاد أساليب أكثر قسوة ضد المتظاهرين العرب، دون الخشية من العالم والصحافة. وطالب باستخدام الاساليب التي استخدمها اريئيل شارون في قطاع غزة، العام ١٩٧١. كما اقترح اغتيال الزعماء العرب في المناطق المحتلة (**دافار**، ١٩٨٨/٢/٢٤).

من ناحيته، دعا زعيم حركة هتحياه، البروفسور يوفال نئمان، جهاز الامن الى اتخاذ عقوبات رادعة، مثل طرد من اسماهم بـ «المشاغبين» وعائلاتهم، ونسف بيوتهم (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٢/٢٨).

وقال المحامي أهارون بابو، باسم لوبي رجال القانون لنصرة «أرض ـ اسرائيل»، في ندوة صحافية في تل ـ أبيب، ان «هدف الاضطرابات في المناطق [المحتلة] هو القتل وليس التظاهر؛ لذا، يسمح باتخاذ جميع الوسائل لقمعها... ويعتقد أعضاء اللوبي بأن دولة اسرائيل موجودة في حالة حرب؛ وفي الحرب يجب التصرف كما ينبغي في الحرب» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٣/٣).

جنود يرفضون الاوامر

ومقابل هذا التطرف، ثمة من رفضوا تنفيذ اوامر قادتهم. فقد رفض أربعة جنود ضرب سكان عرب وتكسير عظامهم. وتمّ تقديم الجنود الاربعة الى المحاكمة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٢/١). كذلك رفض جندي اطلاق قنبلة مسيلة للدموع الى داخل مبنى مغلق في غزة. وقال الجندي انه رفض الامر، لأنه قد تكون لعملية اطلاق القنبلة نتائج مأساوية، نظراً الى تواجد بعض المدنيين داخل المبنى (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢١).

وأعلن ما يزيد على مئة جندي من جنود الاحتياط عن انهم لن يمتثلوا للاوامر التي تدعوهم الى المشاركة

في حملة القمع ضد الانتفاضة والتمرد في المناطق المحتلة، في حال استدعائهم الى الخدمة في تلك المناطق. وجاء في العريضة التي وقعوا عليها، بمبادرة حركة «يوجد حد»: «لا نستطيع، بعد، تحمل عبء المشاركة والمسؤولية في التدهور الاخلاقي والسياسي». وعلم، أيضاً، ان بين هؤلاء الجنود الكثير من الضباط (هآرتس، ١٩٨٨/٢١/٢٥). ووزعت حركة «يوجد حد» في محطات نقل الجنود دفاتر خدمة تدعوهم فيها الى عدم الامتثال للاوامر التي تبدو، بوضوح، أنها اوامر غير قانونية. وأوضح اعضاء الحركة ان من يمتثل لأمر كهذا، فانما يتحمل مسؤولية جنائية (يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٢/٢٦).

من ناحيته، دعا عضو الكنيست، متتياهو بيلد، الجنود الذين يخدمون في المناطق المحتلة الى رفض انتقائي للاوامر بضرب وتكسير عظام مواطني المناطق المحتلة. وقال بيلد ان اوامر كهذه ليست قانونية، وليست اخلاقية (عل همشمار، ١٩٨٨/١/٣١).

وقال البروفسور يشعياهو ليبوفيتش، في «اجتماع خط أحمر» الذي اقيم أمام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، في القدس، انه ينبغي رفض الخدمة في المناطق المحتلة: لأن الخدمة في تلك المناطق تحوّل الشبان اليهود، عنوة، الى قتلة؛ وان الرفض، وحده، في امكانه انقاذ دولة اسرائيل من التدهور نحو دولة فاشية تدير حرب ايديولوجية ضد كل الدول العربية (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٣).

أما المقدم دوف يرمياه، فقد دعا، في أثناء التظاهرة التي نظمتها حركة السلام الآن، في حيفا، الجنود الى رفض الخدمة في المناطق المحتلة؛ موضحاً ان من واجب كل يهودي لم يمت ضميره ان ينتهك الاوامر التي تفرض على جنودنا تنفيذ هذه الجرائم (معاريف، ١٩٨٨/٢/١٤).

الاحتلال يفسد المجتمع

وزّع حوالى ٥٠٠ من علماء النفس واطباء الامراض العقلية بياناً حذروا فيه من الانعكاسات الخطيرة لاستمرار القمع في المناطق المحتلة. وجاء في البيان ان الواقع الذي يعيشه الجنود، والذي يفرض عليهم استخدام العنف ضد سكان مدنيين، قد تكون له نتائج وخيمة على ضمير الجنود والمجتمع في اسرائيل. ودعا البيان الى بذل المستطاع للوصول الى حل سياسي، والى أنهاء الوضع الراهن في المناطق المحتلة، والى وجوب وضع حد لاستمرار الاحتلال والسيطرة على شعب آخر (عل همشمار، ١٩٨٨/٢/٢٩).

كذلك قامت مجموعة من الاطباء النفسانيين بجمع تواقيع زملائهم على عريضة تؤكد «ان الاحتلال يفسد المجتمع الذي نعيش فيه. لذا، ينبغي ايجاد حل سياسي لانهاء الاحتلال» (معاريف، ١٩٨٨/١/٢٨).

ووجه أهالي جنود يخدمون في الضفة الغربية وقطاع غزة رسالة الى حكومة اسرائيل يطالبون فيها بالموافقة على حل على أساس «أرض مقابل السلام». وشرحوا ان اولادهم يقفون بهراوات وقنابل غاز وعبارات مطاطية في المناطق المحتلة، وينبغي انقاذهم من الوضع الذي يواجهونه، والذي لا يمكن تحمّله. وسأل أهالي الجنود في الرسالة: «هل من أجل ذلك ربينا أولادنا؟» (عل همشمار، ١٩٨٨/٣/٤). كذلك تظاهر حوالى ١٥٠ طالباً ومحاضراً كبيراً في معهد وايزمان للعلوم عند مدخل المعهد، في مدينة رحوفوت، قائلين: «لا نناضل من أجل الحقوق الوطنية للفلسطينيين، فهم يقومون بذلك بأنفسهم؛ لكننا قلقون على دولة اسرائيل». وحمل المتظاهرون لافتات دعوا فيها الى اجراء مفاوضات بدون شروط مسبقة مع ممثلي الشعب الفلسطيني (المصدر نفسه، ١٩٨٨/٢/٢).

ووقع ٦٠٠ استاذ جامعي في مؤسسات التعليم العالي في اسرائيل على عريضة توضح ان السيطرة المفروضة والمتواصلة تعرض دولة اسرائيل للخطر. لذا، «علينا عدم التسليم بارغام شباب مجندين على اطلاق النار على فتيان ومواطنين متظاهرين من ابناء شعب آخر، بسبب عدم استعداد الحكومة التناقش حول جذور الازمة» (المصدر نفسه، ١٩٨٨/٢/٥).

من جهته، أصدر اتحاد طلبة جامعة تل ـ أبيب قراراً دان فيه سياسة القمع التي تديرها حكومة اسرائيل

في المناطق المحتلة. وجاء في القرار، «ان مجلس اتحاد الطلاب الجديد يعرب عن قلقه، في ضوء تدهور حالة الامن وحقوق الانسان، ويدعو حكومة اسرائيل الى الامتناع عن القمع والدخول، بدون تأخير، في مفاوضات. باشتراك جميع الاطراف المعنية في النزاع لوضع حد للجمود السياسي» (**المصدر نفسه**، ٢٨/١/١٩٨٨).

استمرار لحرب لبنان

عقدت الحكومة الاسرائيلية جلسة خاصة لمناقشة الاحداث في المناطق المحتلة. وفي الجلسة، احتج الوزيران اسحق نافون وموشي شاحل (معراخ) على ظاهرة ضرب نسوة فلسطينيات من قبل جنود الجيش الاسرائيلي؛ فرد عليهما رابين، موضحاً «ان الجيش الاسرائيلي يعالج التظاهرة، في بدايتها؛ لأن استمرار النسوة في التظاهر يؤدي الى تظاهرة جماعية» (**معاريف**، ٢٢/٢/١٩٨٨).

واعترف رابين، في خطابه في الكنيست، بوجود «أعمال شاذة» في تصرفات جنود اسرائيليين في مواجهتهم لمن اسماهم بـ «مثيري الشغب العرب»؛ مؤكداً ان السياسة المتبعة «اثبتت فاعليتها، وهي سياسة هدفها منع جميع ظواهر العنف في المناطق المحتلة». وسأل رابين: «ما معنى استخدام القوة ؟ معانقة المشاغبين ام الجلوس معهم على الطاولة؟» (**المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٨٨).

وفي جلسة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، قال رابين ان حرب لبنان كانت خطأً استراتيجياً، وما يجرى، حالياً، في المناطق المحتلة، هو استمرار لتلك الحرب (**المصدر نفسه**، ٢٤/٢/١٩٨٨). وهاجم اولئك الذين يدعون الجنود الى عدم تنفيذ أوامر غير قانونية، موضحاً ان «هذه حماقة وفضيحة، لأنه لا يمكن التعريف، مسبقاً، ما هو العمل غير القانوني» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٢/١٩٨٨).

وفي مناسبة أخرى، أوضح رابين ان الجيش الاسرائيلي انتقل الى أسلوب القمع بالهراوات والضرب، بعد ان صرخ العالم معترضاً على الاسلوب الذي اتبع في بداية الاحداث (**دافار**، ٢٣/٢/١٩٨٨). وكشف رابين عن انه خلال لقائه مع جنود وضباط يخدمون في المناطق المحتلة، قال له الجنود ان العمل صعب جداً بالنسبة اليهم، وقد سئم الكثيرون من مطاردة الاولاد الصغار واعتقالهم. وأضاف، ان الكثير من الجنود يعتقدون بأن لا فائدة من هذا الاسلوب، وهم يفضلون اطلاق سراح الاولاد وعدم القاء القبض عليهم (**هآرتس**، ٧/٣/١٩٨٨).

وقالت عضو الكنيست شولاميت الوني (راتس): «ان ما يحدث في المناطق [المحتلة] يلزم بتربية قيادتنا القومية، مجدداً، فهي ملكت القوة، ولكنها لم تتعلم الردع» (**يديعوت احرونوت**، ٢٨/٢/١٩٨٨).

اما عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)، فقال ان التعذيب الوحشي ضد العرب لم يحطم أيدي العرب فقط ، بل حطم ظهر الاسرائيلي صاحب الضمير. واقترح تقديم رابين الى المحاكمة، لأنه هو الذي اخرج المارد من القمقم ولم يعده الى مكانه في الوقت المناسب (**عل همشمار**، ٢٩/٢/ ١٩٨٨).

يحترمون شجاعة الفلسطينيين

تفاوتت ردود فعل القادة العسكريين على سياسة القمع التي ينتهجها الجيش الاسرائيلي ضد سكان المناطق المحتلة، في محاولة للتصدي للانتفاضة؛ فمنهم من حذر من انعكاس هذه السياسة على صورة الجندي الاسرائيلي أمام الراي العام العالمي، وانعكاس اساليب القمع على نمط تصرفاتهم المستقبلية. والبعض الآخر طالب باستخدام مزيد من القوة «لاعادة الثقة الى نفوس الجنود وحسم المعركة بأي ثمن».

وفي هذا السياق، عارض بعض القادة والضباط الاسرائيليين اساليب القمع الوحشية المستخدمة في المناطق المحتلة. قال قائد المنطقة الوسطى، اللواء عمرام متسناع، بعد مشاهدته الصور التي التقطها مصور شبكة الـ سي.بي اس. لجنود يضربون عربيين في نابلس: «بعد ان شاهدت كيف يضرب أربعة جنود العربيين بدون رحمة، لم استطع الاستمرار في مزاولة اعمالي، وصدمت كلياً. وهذا حادث يفوق كل وصف وتعريف». وأضاف: «أعرف ان هذا ليس بالحدث الشاذ الوحيد، وان ما يحدث هو سادية من اجل السادية» (**معاريف**،

١٩٨٨/٢/٢٨).

وقال نائب قائد سلاح الجو السابق، العميد احتياط غيورا فورمان، في الاجتماع الذي اقيم في القدس بمبادرة حركة السلام الآن: «ان هناك قادة بارزين في الجيش الاسرائيلي ينظرون باحترام الى شجاعة الشبان الفلسطينيين في المناطق المحتلة؛ فما يقوم به هؤلاء الشبان ليس ارهاباً». وطرح فورمان أربعة مبادىء للحل هي: اعتراف متبادل للشعبين؛ وايقاف اعمال العنف؛ والامن لأسرائيل وللشعوب الاخرى؛ واجراء مفاوضات حول جميع المواضيع؛ بما في ذلك القدس وهضبة الجولان (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/١٧).

وصرح العقيد احتياط داني وولف، وهو من قدامى المظليين وقائد وحدة الاستخبارات «شاكيد» السابق، بأن «رابين لن يستفيد شيئاً حتى لو ضرب مئة ولد في المناطق المحتلة، لأننا لا نواجه أرهاباً، بل انتفاضة شعبية، سببها التجاهل والاجحاف المستمر منذ ٢٠ عاماً» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٢١).

واعتبر المقدم داني غال ان الاسطورة القائلة «ان المناطق المحتلة تمنح الامن قد تحطمت. فالامن، الآن، يلزم بالخروج من المناطق المحتلة وعدم السيطرة على شعب آخر» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٢١).

وقال طبيب عسكري امضى ثلاثة اسابيع في معتقل انصار: «دائماً أنهي خدمتي في الاحتياط وجسدي منهك من التعب. لكن في هذه المرة، ضميري هو المتعب... أنا من أصل أوروبي، واعرف ما حلّ بأهلي؛ ولم اتصور، أبداً، ان اليهود سوف يعاملون شعباً آخر بالطريقة ذاتها التي عاملهم بها النازيون. صحيح انه لا توجد غرف غاز ومعسكرات ابادة هنا؛ لكننا لم نعد بعيدين من ذلك» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٢/١٥).

ضرب بدون ذنب

اما بالنسبة الى تصرفات الجنود، فهم يدّعون بأن ما يمارسونه ضد السكان المدنيين في المناطق المحتلة يتمّ بناء على اوامر قادتهم. وعلى هذا الصعيد، قال احد الجنود الذين يخدمون في غزة «تلقينا أوامر تقول انه كي يعرف سكان المخيمات بأن الجيش موجود، فانه ينبغي الطرق على الابواب خلال نظام منع التجول واخراج الرجال من بيوتهم وضربهم بالهراوات» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢٦). وقال ثان انه وزملاءه تلقوا اوامر بضرب من يرتدون الكوفيات في المناطق المحتلة «لأنهم هم الذين يحرّضون ويقودون التظاهرات». وأضاف ان الامر قضى بوجوب ضربهم، أيضاً، بعد القاء القبض عليهم لردعهم، ولردع الآخرين (**دافار**، ١٩٨٨/٢/٢٨). وأوضح ثالث، من لواء غولاني، في قاعة الاحتفالات في كيبوتس افيكيم، ان «كل معتقل عربي يحظى بمعاملة مماثلة للتي شاهدناها على شاشة التلفزيون. لم أشاهد أي معتقل لم يضرب. شاهدت معتقلين تمّ اخراجهم بعد منتصف الليل دون ان يرتكبوا أي ذنب فوضعوا في الاصفاد وضربوا الى ان اصبحت اجسادهم زرقاء» (**معاريف**، ١٩٨٨/٢/٢٨).

وصرح أحد الجنود: «قالوا لنا كسّروا العظام، وها نحن نكسر. ان الحادث الذي عرضه التلفزيون يعتبر بسيطاً قياساً بغيره» (**المصدر نفسه**). وصرح آخر بالقول: «تلقينا أوامر بأن من يقذف حجراً يجب ان ينام شهراً، على الاقل، في المستشفى. وهناك جنود بحثوا عن اشخاص، بشكل عشوائي، فقط لضربهم» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٣/٤).

خليل السعدي

«ندوة العداء للساميّة»

تسيمل: اسرائيل عنصرية

نظّمت الجمعيـة العربية في جامعة اوكسفورد، في بريطانيا، ندوة، بتارخ ١٩٨٨/٢/٢٧، حول «العداء للسامية» بالنسبة الى العرب واليهود على السواء. وقد حضر الندوة عدد كبير من ذوي الاختصاص، والاكاديميين، والمختصين بشؤون الشرق الاوسط؛ وتحدث فيها المفكر الفرنسي مكسيم رودنسون، والمحاضرة في جامعة باريس، د.مغالي مرسي، ومدير المعهد العربي ـ الاميركي، جيمس زغبي، والمحامية الاسرائيلية لينا تسيمل، والباحث في مكتب الجامعة العربية في لندن، عباس شبلاق؛ وأدار الندوة روجرز اوين، من جامعة أوكسفورد، ود. سامي زبيدة، من جامعة لندن.

وتأتي هذه الندوة في سياق سلسلة النشاطات الفكرية التي تقوم بها الجمعية العربية في جامعة أوكسفورد منذ تأسيسها في العام ١٩٨٢؛ حيث سبق لهذه الجمعية أن نظمت ندوات عدة، من ضمنها ندوة حول «اسرائيل والاراضي العـربيـة» ونـدوة حول « الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي وسباق التسلح»، وأخرى حول «مستقبل الفلسطينيين»، وغيرها من الندوات الفكرية والسياسية.

الساميـة ليست حصراً باليهود

كان أول المتحـدثـين المفكـر الفرنسي مكسيم رودنسون، الذي قدم مداخلة طويلة حول مفهوم «العداء للسـاميـة»، محـدداً المعنى اللغـوي لهذا الاصطلاح، وموضحاً الظروف التي استخدم فيها. وقال ان هذا الاصطلاح قد استخدم في أوروبا للدلالة على «العداء لليهود». واستبعد رودنسون أن يكون العداء لليهود في امـاكن تواجـدهم المختلفة نابع من كونهم يهوداً؛ وارجع العداء، في أوروبا، الى محاولات الاكثرية المسيحية اخضـاع الاقلية اليهودية لسيطرتها؛ وبذلك، فان دوافع هذا العداء سياسية في الاساس، وليست دينية. وفي رأي رودنسون ان المعنى اللغوي للسامية لايخص اليهود، وحدهم، وانما يطلق على شعوب سامية عدة عاشت في المنطقة ذاتها، وتتحدث لغات عدة متشابهة؛ وبالتالي، لا يوجد هناك شعب سامي، وانما شعوب سامية عدة. وتعرّض رودنسون الى الدراسات المختلفة التي عالجت موضوع السامية. وفي رأيه، ان معظم هذه الدراسات انطوى على سطحية كبيرة، لأنه فسّر هذا الاصطلاح كرديف «لكره اليهود والعداء لهم»، اما لانهم سيئون جداً، أو متفوقون جداً!

ورأى رودنسون ان العداء لليهود في منطقة الشرق الاوسط يعود الى مراحل تاريخية سابقة، حيث قامت بين اليهود وشعوب المنطقة حروب تاريخية عدة، ولدت عداء طبيعياً بين شعوب المنطقة. وما تشيعه الحركة الصهيونية حول عداء الشعوب العربية للسامية، ليس صحيحاً، لأن السامية ليست حصراً باليهود، وليست رديفاً لهم. وأكد رودنسـون ان اليهـود في أوروبـا المسيحيـة قد اضـطهدوا لكونهم أقلية؛ فالاقليات، بصورة عامة، تتعرض للاضطهاد من قبل الاكثرية؛ وأسباب هذا الاضطهاد سياسية في الاساس. وأورد رودنسون أمثلة من التاريخ القديم ليدلل على ان اليهود، أنفسهم، قد اضطهدوا الشعوب التي عارضتهم، عندما سنحت لهم الفرصة، مرتين، لاستلام السلطة، بين العام ٧٠ ق.م. وحتى قيام دولة اسرائيل. المرة الاولى، عندما تولّى اليهود السلطة في «مملكة الخزر» في روسيا؛ والمرة الثانية عندما تسلموا السلطة في اليمن لمدة مئة عام. وفي كلتا المرتين اضطهدوا الشعوب التي عارضت حكمهم. وذكـر رودنسون أمثلة على ذلك، حيث ارتكب اليهود مجازر جماعية في صنعاء وظفار

ضد المسيحيين في ذلك الوقت.

وعلى الرغم من الاهمية الكبيرة للامثلة التاريخية التي ذكرها رودنسون ليثبت اضطهاد اليهود للشعوب الاخرى، فقد كان من المفيد ان يورد أمثلة معاصرة حول الاضطهاد العنصري والقومي الذي تعاني منه الاقلية العربية في اسرائيل.

العداء لليهود يتحول الى عنصرية ضد العرب

المحاضرة الثانية في الندوة، كانت للدكتورة مغالي مرسي بعنوان «العرب في فرنسا، والعداء للسامية»، قارنت فيها مسألة العداء لليهود في القرون الوسطى، والعداء للعرب حالياً، مع فارق ان اليهود قد اعطوا الحق لتأسيس وطن قومي لهم. فالشعور المعادي لليهود، جعل الفرنسيين أكثر حماساً لقيام الدولة اليهودية من أجل التخلص منهم. وقالت مغالي: «ان اليهود في أوروبا، عامة، وفي فرنسا، خاصة، كانوا هدفاً للحملات العنصرية، وذلك بحكم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على أوضاع اليهود؛ فتطورهم من هامش العجلة الاقتصادية الى مركز الثقل الاساسي فيها ألّب القوى الاجتماعية ضدهم، وأحيا المعاداة للسامية.

«أما بالنسبة الى الوضع الراهن، فقد حوّل الفرنسيون عداءهم للسامية من اليهود الى العرب، بصورة عامة، والاغنياء منهم، بصورة خاصة، متهمينهم بتخريب الاقتصاد الوطني الفرنسي». وقالت مغالي، ان نظرة الفرنسيين الى العرب، لا يمكن فصلها عن نظرة الغرب، بصورة عامة، الى العرب والاسلام، وهي نظرة سطحية، وبعيدة عن الواقع. فالفرنسيون ينظرون الى الاسلام على انه دين شعوذة، ويعتبرونه شاذاً عن المسيحية، ويطلقون على المسلمين اسم «المحمديين»، تعبيراً عن رفضهم للاسلام، كدين. وهذه النظرة قد أفرزت المفاهيم السلبية التي يلصقونها بالعرب، تماماً مثلما حدث مع اليهود في السابق. واستعرضت د. مغالي نظرة الفرنسيين الى المسلمين عبر مراحل تاريخية مختلفة؛ وقالت ان الفرنسيين قد أطلقوا على المسلمين، في القرون الوسطى، اسم «الشرقيين»، بغض النظر عن المكان الذي أتوا منه؛ ثم بدأ الفرنسيون، في القرن الثامن عشر، يطلقون على العرب اسم «الاتراك»، دون أن يدركوا الحدود الفاصلة بين رعايا الدولة العثمانية. بعد ذلك، أصبحت نظرة الفرنسيين الى الشرق نظرة محض استعمارية. وفي رأي مغالي، ان المجتمع الفرنسي ما زال مجتمعاً متديناً، على الرغم من ان النظام العلماني هو النظام المعلن رسمياً في فرنسا. ويظهر تمسك الفرنسيين بالدين، من خلال احتقارهم للاديان الاخرى، وخصوصاً الاسلام، الذي يعتبر ثاني أكبر الاديان في فرنسا من حيث العدد، وأول الاديان من حيث الممارسة العملية. وأكدت د. مغالي، في محاضرتها، ان المعاداة للسامية في فرنسا، تسير جنباً الى جنب مع ازدياد التعصّب القومي؛ وقالت ان حجج العداء للسامية، التي استخدمت في السابق ضد اليهود، يجرى اليوم توظيفها ضد العرب في فرنسا؛ وهذا العداء يظهر، جلياً، في الشعار الذي أطلقه الزعيم اليميني المتطرف، جان لوبان: «فرنسا للفرنسيين وليست للغرباء»؛ كما يظهر من خلال المعاملة التي يعامل بها العرب من دول المغرب العربي، الذين يحملون الجنسية الفرنسية، وهي جنسية من الدرجة الثانية؛ فهؤلاء، بالنسبة الى الفرنسيين، جزء من الواقع الداخلي، المرفوض والمنبوذ.

صورة العربي في الولايات المتحدة

المحاضرة الثالثة، قدمها جيمس زغبي «حول العداء للعرب في الولايات المتحدة»، استعرض فيها نظرة المجتمع الاميركي الى المهاجرين العرب، عبر فترات زمنية مختلفة، وقال: «ان التمييز ضد العرب موجود في أميركا في معظم مجالات الحياة الاميركية؛ الا ان جذور هذا العداء والتمييز ليست واضحة تماماً. فالعرب المهاجرون الى اميركا قد واجهوا، بعد الحرب العالمية الاولى، شعوراً معادياً ضدهم؛ الا ان هذا الشعور المعادي لا يمكن فصله، في ذلك الوقت، عن ظاهرة العداء العام تجاه معظم المهاجرين والاقليات الاثنية الاخرى، كالايطاليين واليونانيين.»

وقد اطلق المجتمع الاميركي على الاقليات القومية المختلفة تسميات متعددة، ذات دلالات سلبية.

وهذه التسميات لا تنطبق على العرب تحديداً وانما تنطبق عليهم، وعلى اليهود، والايطاليين، واليونانيين، وغيرهم من المهاجرين الجدد.

أمـا في فتـرة الثلاثينات والاربعينات، فقد شهدت هذه الفترة، بصورة واضحة، عمليات انخراط العرب واندماجهم في الحياة الاميركية، والمجتمع الاميركي؛ كما شهدت تحسناً عاماً في وضع الاقليات القومية ككل، وظهـرت تحـالفات سياسية بين المهاجرين، الذين نجحوا، الى حد ما، في الوصول الى مراكز هامة، خصوصاً اللبنانيين منهم؛ الا ان الاجراءات المعادية للشيوعية في عهد المكارثية، قد انعكست، بصورة سلبية، على قطاعات اثنية كثيرة، من ضمنها القطاع العربي؛ وترافق ذلك مع دخول الاقليات الاثنية تجربة السلطة الانتخابية المحلية.

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت في الولايات المتحدة موجة من العداء للعرب والاسلام؛ وترتبط هذه المرحلة بصـورة مباشرة مع قيام دولة اسرائيل، وتعاظم النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة، وبداية تنظيم الجالية العربية ـ الاميركية لنفسها. في هذه المرحلة، بدأت وسائل الاعلام الاميركية، وبعض البرامج التعليمية والتربوية، تبرز صورة مشوهة للانسان العربي. وقد أرجع زغبي ذلك الى ان الاعلام الاميركي يستمد معلوماته من السلطة السياسية الحاكمة، المعادية للعرب، والمساندة لاسرائيل، اضافة الى سيطرة اليهود على وسائل الاعلام الاميركية. وقد كان للسينما، والصحافة، والتلفزيون، والمسرح، دور كبير في تشويه صورة الانسان العربي. وبذلك ترعرعت، بعـد نشأة اسرائيل، اتجاهات سياسية معادية للعرب والاسلام، علماً بأن العرب لا يهددون تركيبة المجتمع الامـيركي. واعتبر زغبي ان الخطر الذي يتهدد العرب في الولايات المتحدة نابع، في الاساس، من المجموعات اليهودية، وليس من الجمهور الاميركي.

اضطهاد الفلسطينيين، قومياً وعنصرياً

تنـاولت المحـاميـة الاسرائيلية ليئا تسيمل موضوع «التميز العنصري ضد العرب في اسرائيل والمناطق المحتلة»، وأوردت مجموعة من الحقائق والمعلومات التي تنسف ادعاء اسرائيل بأنها «الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط». وأوضحت تسيمل أن هناك تعارضاً كاملاً بين الدولة الديمقراطية والدولة اليهودية؛ فاسرائيل ديمقراطية بالنسبة الى الاسرائيليين الذين يقيمون فيها؛ وحتى هذه الديمقراطية محكومة بعدد من القوانين التي تلغيهـا عند الضرورة، كقانون الرقابة، وقانون الدفاع، وقانون مكافحة الارهاب، اضافة الى ان هناك تمييزاً عنصرياً داخل المجتمع اليهودي ذاته، حيث يعاني اليهود الشرقيون من تمييز واضح في معظم مجالات الحياة.

واستعرضت تسيمل الاشكال المباشرة وغير المباشرة لعنصرية الدولة اليهودية تجاه غير اليهود (العرب)، من ضمنها قانون العودة، بكل ما ينطوي عليه من ابعاد عنصرية. فهذا القانون يبيح لكل يهودي العودة الى اسرائيل والحصول على الجنسية الاسرائيلية؛ في حين ان الفلسطينيين الذين ولدوا في فلسطين، ويملكون اراضي فيها، لا ينطبق عليهم هذا القانون. وقالت تسيمل: «ان الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وفي اسرائيل، لا يتمتعون بأبسط الحقوق المدنية والديمقراطية، مع ان وضع العرب داخل اسرائيل، هو أفضل نسبياً من أوضاع العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فهؤلاء لا يتمتعون بأية حماية أو مكانة قانونية، وتستخدم السلطات الاسرائيلية قوانين عنصرية ضدهم، مثل قوانين الدفاع، والطوارىء الانتدابية؛ فالفلسطينيون، في ظل هذه القوانين، عرضة للطرد، والابعـاد، والاعتقال، وغير ذلك من أشكال القمع والاضطهاد القومي والعنصري، التي تمس جميع مجالات الحياة، بما في ذلك الصحافة، والتعليم، والثقافة، والخدمات، وغيرها».

اليهود العرب

اختتم عباس شبلاق الندوة بمداخلة مختصرة حول يهود الدول العربية، مستعرضاً الظروف التي عاشها اليهود في المجتمعات الاسلامية قبل قيام دولة اسرائيل، مؤكداً أن «اللاسامية» هي بدعة أوروبية ظهرت في ظروف تاريخيـة معينـة. وانتقد شبلاق بعض المستشرقين الذين حاولوا ان يعمّموا مفهوم «اللاسامية» على الشرق،

مؤكداً أن هذا المفهوم لا ينطبق على المجتمعات الاسلامية التي عاش اليهود فيها، والتي اتسمت بجو من التسامح، مقارنة مع اوروبا الغربية. وأشار شبلاق الى الدور الذي لعبه اليهود في الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الاسلامية؛ فحتى أواخر الاربعينات، مع نشأة الحركات القومية الاستقلالية، طولب اليهود بالمشاركة في النضال من اجل الاستقلال. وقال شبلاق، انه في اطار الصراع بين الاسلام واوروبا المسيحية، خلال الحروب الصليبية، كانت أوروبا تنظر الى اليهود على انهم حلفاء للمسلمين، وقد ارتبط اضطهاد اليهود في اسبانيا، وغرب اوروبا، في القرون الوسطى، بالعداء الموجه، أساساً ، ضد الاسلام. والنتيجة التي أراد شبلاق التوصل اليها هي أن العداء لليهود في العالم العربي، لم يظهر الا بعد قيام دولة اسرائيل. ومن الملاحظ، هنا، ان هذا الرأي يتعارض مع ما قدمه مكسيم رودنسون حول نشأة العداء لليهود في المنطقة العربية، حيث اعتبر رودنسون ان سبب هذا العداء يعود الى عاملين؛ العامل الاول يتمثل في الحروب التاريخية التي نشأت بين اليهود وشعوب المنطقة؛ والعامل الثاني يعود الى كون اليهود أقلية تعيش وسط أكثرية اسلامية. وقد كان من المفيد لو أتاح منظمو الندوة الفرصة أمام المحاضرين لمناقشة الاختلاف في وجهتي نظرهما.

بشكل عام، يمكن القول انه على الرغم من استهلاك الحركة الصهيونية لمسألة «العداء للسامية» وتوظيفها لصالح اهدافها في اقامة اسرائيل، فان الندوة التي نظمتها الجمعية العربية في جامعة أوكسفورد تنطوي على أهمية خاصة، لأنها ركزت على مسألة العداء للعرب في المجتمعات الغربية المختلفة، وداخل فلسطين المحتلة، وأبرزت طبيعة التحول الذي طرأ على مفهوم «اللاسامية» وعملية تحويل العداء للعرب بدلاً من اليهود، اضافة الى ان المحاضرين قد عالجوا هذا الموضوع من زوايا مختلفة، وسلّطوا الاضواء على جوانب متعددة تتعلق به ، علماً بأن الفائدة المرجوة من الندوة كان يمكن ان تكون أعمّ واشمل، لو اتيح المجال، بصورة أكبر، لاثارة نقاش بين جمهور المستمعين والمحاضرين، من جهة، وبين المحاضرين أنفسهم، من جهة أخرى.

وليد الجعفري

العربي في أدب الاطفال العبري

ادير كوهين، وجه بشع في المرآة؛ انعكاس الصراع اليهودي ـ العربي في أدب الاطفال العبري، تل ـ ابيب: رشافيم، ١٩٨٥.

يشغل البروفيسور ادير كوهين منصب رئيس قسم التربية ورئيس مركز ادب الاطفال في جامعة حيفا. وعلى الرغم من انه حاز بكتابه «وجه بشع في المرآة؛ انعكاس الصراع اليهودي ـ العربي في أدب الاطفال العبري» على جائزة ليفين كيفنيس، فان الكتاب، بذاته، لم يلق اهتماماً، بل عُتِّم عليه، وحاولت الصحف التقليل من أهميته.

بداية، يجب الاعتراف بأن من الصعب جداً استعراض كافة فصول وجوانب كتاب كوهين على نحو شامل، خاصة واننا نتعامل مع مئات من اسماء كتّاب الاطفال العبريين، ومختلف الاقتباسات والنصوص والتحليل العلمي، النظري والتطبيقي، ومفهوم الستيريوتيب في أدب الاطفال، والاوصاف النمطية والمقولبة ـ السائدة ـ لشخصية العربي التي شوِّهت على أيدي كتّاب فاشيين وعنصريين، أمثال افنير كرمئيلي، وغيره.

ولاننا نتعامل مع كتاب له خاصية التفرد في الادب العبري، وخاصة الموقف الانساني الذي يسجله كوهين، مع تأكيد اختلافنا مع كوهين في بعض طروحاته، وخاصة تلك المواقف النظرية التي استقى بعضاً منها من احدى دراسات شموئيل موريه المتعلقة بـ «شخصية الاسرائيلي في الادب العربي منذ قيام الدولة» والتي تظهر مواقف موريه المتحيزة والمغرضة في اكثر الاحيان؛ كما ان هنالك بعض التوجهات والاستنتاجات التي لا نوافق عليها؛ كابتعاد كوهين من طرح المشكلة من وجهة نظر اجتماعية ـ سياسية عميقة، ومحاولته تثبيتها في اطار اكاديمي جامد، فان للكتاب اهمية الوثيقة.

يعالج الكتاب كيفية انعكاس الصراع اليهودي ـ العربي في ادب الاطفال والامثلة التي يوليها الباحث اهمية كبيرة هي كالتالي: كيف تنعكس شخصية العربي ؟ وكيفية وصف حروب اسرائيل في الادب العبري ؟ وتأثير الايديولوجيات القومية والصهيونية والتوجهات الدينية على افراز الافكار النمطية المقولبة، السلبية والايجابية، والطريق الصحيح للوصول الى السلام، الذي يعود بالفائدة على جميع الاطراف المتنازعة.

ولأجل اجراء البحث، فان ١٧٠٠ كتاب اطفال كانت نشرت بعد حرب الايام الستة درست، وذلك لتغطية نتاجات عديدة لفترة طويلة. وكانت ثمة علاقة للعربي في ٥٢٠ كتاباً من بين مجموع الكتب التي درست، بحيث اعيدت دراسة الـ ٥٢٠ كتاباً بشكل اساسي. وفي هذا، كتب كوهين: «فمن بين ٥٢٠ كتاباً درست، وفيها وصف لعلاقات بين يهود وعرب (وهذا من بين ١٧٠٠ كتاب اطفال درست لغرض البحث) وجدنا في ٤٠ كتاباً فقط محاولة لوصف متزن وواقعي ومنفتح يشذ عن الوصف النوستالجي او البراغماتي؛ وللتفريق، فانه يختلف عن الوصف المقولب او المعادي». وتابع كوهين في استخلاص النتائج المذهلة والمؤسفة: «ثمة توجه مشجع وايجابي وحتى نوستالجي او ايديولوجي في كتب ليست قليلة [المقصود كتب الاطفال] لكنها كلها موشومة بعلاقة ' الانا ـ ذلك ' دلالة الابتعاد، او الاستعلاء، او التحمّل، او التسامح؛ ولم تُسَم بسمة ' الانا ـ انت ' التي تؤكد اهمية اللقاء الحقيقي ومصداقية الأنا والآخرين سوية، والتي هي بمثابة البداية للحوار المرجو».

ويدرك كوهين اهمية ادب الاطفال، معتبراً اياه احد الأسس الهامة للتنشئة، وبناء الشخصية، وتكوين

الافكار . لذلك، ثبت في الفصول الاولى، انه لا يمكن التغاضي عن اهمية ادب الاطفال ووظيفته الحيوية والهامة في تكوين وجهة نظر وتوجّه الولد / القارىء وطريقة معاملته للعربي. لذا، فان هناك اهمية خاصة لادب الاطفال، لأنه يخلق حوافز اللقاء والحوار والتقارب: «لكنه من الممكن ان يخدم عكس ما سبق (وهذا هو الوضع القائم)، وذلك بالانغلاق والابعاد والتعميم والعدائية والاغتراب الستيريوتيبي».

ولا يخفي كوهين حقيقة الوضع القائم، بل يتبنّى مواقف حازمة تجاه خلاصة بحثه الذي توصّل فيه الى ان «التوجه المستعرق (مؤمن بأن عرقه اسمى من سائر الاعراق) طاغٍ ، وعلاقات الكراهية مؤكدة، وما زالت اجواء انغلاق وتوحّد قومي واستعلاء وشك وعدائية تجاه العرب تسيطر على قسم كبير من الكتب».

واستخلص كوهين النتيجة الاخيرة، وهي ان في «قلب الصورة الجماعية للعرب التي يصوّرها ادب الاطفال العبري، امامنا، تنمو زهور نضرة ايضاً. لكن الاشواك كثيرة، وكثيرة جداً، والزهور مخفية في دغل الاشواك القاتلة التي تحيط بها حتى الاختناق».

ان كوهـين، ومن موقع الاكاديمي الانساني وكاتب قصص الاطفال يكتب بحثاً شائقاً ومتميزاً في طرحه لقضايا تجمل ما يلي: ان في امكان الاسرائيلي ان يكون واقعياً مع نفسه؛ وان الكتابات العنصرية والسامة التي يكتبها الكتّاب العبريون، ما هي الا ذر للرماد على الحقائق، وعلى سبل التعايش؛ وان المواقف العدائية تجاه العرب اصبحت متجذرة عميقاً في نفوس الاسرائيليين، وبضمنهم ـ وهذا هو الخطر ـ الاطفال، الذين لم يشاركوا في حروب، او في مناقشات ومناظرات، بل كانت وجهات نظرهم تتبلور، على نحو تدريجي، بناء على ما تستقيه من معلومات وادبيات اجهزة التعليم المسمّمة وكتب المطالعة الاخرى والتلفزيون.

وبناء على بحث تجريبي اجراه كوهين على طلاب مدرسة يهودية في حيفا، تبيّن ان «حوالى نسبة ٨٠ بالمئة من المشتركين في البحث يصفون العربي بـ ' يعيش في الصحراء ' ، ' غير متحضر ' ، ' يلبس الكوفية ' ، ' راعي غنم ' ، ' وجه يهدّد ' ، ' ذو ندبة ' ، ' وسخ ' ، وأشياء اخرى من هذا القبيل». وهنالك ٩٠ بالمئة من الطلاب ينفون حق العرب في البلاد، ويرفضون فكرة التعايش والتعاون معهم. ويرسّخ كوهين معنى الدور البارز للادب في حياة الاطفال، وكيفية بناء الافكار والتطورات الناجمة عن قراءات الاولاد والاطفال؛ اذ ان ٥٨ بالمئة من الاولاد الذين تعاونوا مع الباحث، في بحثه التجريبي، سجّلوا ان كتب الاطفال التي كانوا قرأوها واثّرت فيهم وفي تكوين صورة العربي في اذهانهم («العربي لص، غدار، سفّاح، ذو انف اعوج، له ذيل، لا يحب السلام، خاطف اطفال، لا يؤتمن له جانب، متخلّف وهمجي»). وكانت تلك الاوصاف والصور التي سجّلها الاولاد في البحث نتيجة طبيعية لتلك القراءات وللصور التي اندمغت في الذاكرة ولم تمح، الا في حالات قليلة جداً.

نتيجـة للكتب العنصرية ولمواقف كتّاب ادب الاطفال العبريين، ووسائل الاعلام، وكتب التعليم، تشوّهت صورة العـربي في نظر الاسرائيـلي الناشىء، الذي يتغذى، يومياً، بافرازات سياسية صهيونية عنصرية. ولقد استطاع هذا الكتاب ان يبيّن الامور بوضوح، وان يدعمها بحقائق ادبية وميدانية، لتقيم الدليل على ان المرآة الاسرائيلية حافلة بالوجوه البشعة، وان مختلف الادبيات تؤثر في الطفل وفي تكوين السيتريوتيب عنده؛ وان الوجه الاسرائيلي، نتيجة لتصويره العربي على هذا النحو في أدب الاطفال، بات بشعاً ومؤذياً؛ لذلك أشار كوهين، في اكثر من صفحة من صفحات الكتاب، الى ضرورة الالتفات الى هذا الموضوع الهام، الذي لم يطرحه احد من قبله بمثل هذا العمق والجدية والشمول، لمعالجته معالجة علمية نزيهة.

وفي النهاية، تجدر الاشارة الى أهمية هذا الكتاب وضرورة نقله الى اللغة العربية للتعرف على حقيقة أدب الاطفـال العبـري، وللاطلاع على الاقتباسات واسماء الكتّاب الكثيرين، وللوقوف على ذلك الحشد الهائل من تلخيص قصص عنصريـة، وما ورد فيها من اوصاف ونعوت عنصرية أُلصقت بالعربي، على الرغم من حقيقة الصفات المناقضة لها، التي يتحلى بها العربي في الواقع.

رياض بيدس

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

تحرك لانهاض الدور العربي

تحقق الانتفاضة المتصاعدة داخل الاراضي المحتلة المزيد من الانجازات السياسية على الصعد كافة. فقد نجحت في تعميق المحتوى السياسي والمعنوي لشعار «برنامج الدولة الفلسطينية المستقلة»، على نحو لم يسبق له مثيل؛ كما انها حققت المزيد من النجاحات على صعيد اعادة القضية الفلسطينية ومسائل الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى واجهة الاحداث، بعد محاولة تهميش دورها التي تجلّت خلال قمة عمان العربية، أواخر العام الفائت؛ حتى بات ممكناً القول ان الانتفاضة تمكّنت من ان تعيد الى القضية الفلسطينية موقعها الاول.

وأكدت الانتفاضة قدرة الشعب الفلسطيني، بقيادة م.ت.ف. على التحرك، والاداء، ضمن اعقد الظروف، وتحقيق المزيد من الانتصارات بشكل يفوق قدرة الجيوش النظامية. «فقد سبّبت الانتفاضة لأسرائيل هزيمة كبرى، لا تقل عن هزيمتها في [تشرين الاول] أكتوبر ١٩٧٣، ولا عن هزيمتها في لبنان خلال ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤» (سعدالدين ابراهيم، **القبس**، الكويت، ١٩٨٨/٣/٦)، وذلك، عبر ما حققته من نزف للاقتصاد الاسرائيلي، وكشف لدور اسرائيل العدواني، واللاديمقراطي، وعدم مراعاتها لأبسط القوانين والاعراف الدولية، المتعلقة بالاراضي المحتلة؛ وكذلك في قدرة الانتفاضة على شل فعالية الجيش الاسرائيلي والاستمرار في مواجهته، «مما أسهم في جعل اسرائيل في حالة دفاع مستمرة، لدرجة ان الاسرائيليين باتوا يتخوفون من انتقال هذا التمرد الى مناطق اخرى داخل اسرائيل، وفتح جبهة جديدة. بل ان تلك الانتفاضة ربما تخلق حدوداً جديدة في المنطقة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/١٤؛ نقلاً عن **دير شبيغل**، بدون ذكر تاريخ نشر).

ومع تنامي الانتفاضة، وتصاعدها، فقد وجدت اوساط فلسطينية ضرورة الارتقاء بها، الى حد «العصيان المدني، الذي يعني عدم التعاطي مع سلطات الاحتلال. أي ان يصبح للانتفاضة، في الداخل، سلطتها الشعبية المركزية والمحلية التي تغطي كل مدينة وقرية ومخيم وشارع في الارض المحتلة» (من مقابلة مع د. جورج حبش، **الهدف**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٣/١٣). وفي المقابل، وعلى الرغم من أهمية ما حققته الانتفاضة من انجازات، فقد أجمعت الاوساط الفلسطينية على سلبية الدور العربي عموماً؛ أو ما اسمته بعض المصادر «بالتقاعس العربي تجاه الشعب الفلسطيني». ورأت المصادر تلك، أنه، ازاء ما يشهده العامل الفلسطيني من بروز، فان هذا الامر «سيفعل فعله في العامل العربي والدولي؛ والعكس، أيضاً، صحيح؛ أي ان اي تحرك فاعل، وتطور في العاملين، العربي والدولي، سيفعل فعله في تحريك وتصعيد فاعلية العامل الفلسطيني» (بسام أبو شريف، **القبس**، ١٩٨٨/٣/٣).

وفي تعليق، نقدي، على الموقف الرسمي العربي، أوضح رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، في مقابلة معه، ان الحركة العربية، ازاء الانتفاضة، هي حركة بطيئة (**المصدر نفسه**، ٥ ـ ٦/٣/١٩٨٨). ولعل ذلك يفسر دخول الانتفاضة نهاية شهرها الرابع، دون ان تترافق حالة النهوض التي خلقتها على صعيد القضية الفلسطينية بحالة موازية من الدعم والاسناد على المستوى الرسمي العربي، و«دون ان يجمع العرب أمرهم على شيء أكثر من الاجتماع والتشاور والاستنكار والادانة والاسف» (أحمد عبدالسلام البقالي، **الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٨/٣/٢٧). هذا اذا استثنينا بعض المواقف العربية، التي وجدت في الانتفاضة حدثاً معزولاً عن م.ت.ف. ولقد كان ملحوظاً، خلو خطاب الرئيس السوري، حافظ الاسد، بمناسبة الذكرى الـ ٢٥ لثورة الثامن

من آذار (مارس)، من أية اشارة الى المنظمة، ودورها؛ حيث تناول الخطاب الانتفاضة، بعبارات «أهلنا» «اشقائنا» «اخوتنا» دون ان يأتي، بتاتاً، على ذكر قيادة م.ت.ف. ودورها (من خطاب الرئيس حافظ الاسد، **البعث**، دمشق، ١٩٨٨/٣/٩).

كما رأى مراقبون غربيون «ان الدول العربية لم تظهر شجاعة كبيرة في دعم الانتفاضة. صحيح انها شكلت لجنة سباعية من وزراء الخارجية العرب، كلفت بمهمة الاتصال بالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، لكسب التأييد للانتفاضة، ولوضع حد للممارسات القمعية الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، الا ان هذه اللجنة لم تبدأ، حتى الآن، مهمتها التي أوكلت اليها» (**القبس**، ١٩٨٨/٣/٨؛ نقلاً عن **فرانكفورتر الجيمانيه**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وفي السياق ذاته، وجدت أوساط سياسية فلسطينية «ان الدعم الحقيقي من قبل الانظمة الوطنية العربية هو بالاسراع باحتضان م.ت.ف. وفصائلها الرئيسة، وانهاء أي خلافات ثانوية بين هذه الاطراف، واعادة اللحمة والعمل المشترك فيما بينها والتصدي للسياسة الاميركية والاسرائيلية» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٣/٦).

ورأت أوساط سياسية أخرى، على أثر بروز بعض الضغوط العربية على م.ت.ف. أنه «آن الاوان لأن يتجاوز العديد من الحكومات العربية سياسة الضغط على المنظمة لقبول صيغة هذا الوفد، أو ذاك؛ أو سياسة الضغط عليها لأعلان قبول القرار ٢٤٢؛ أو الاستمرار في سياسة مقاطعتها تحت نفس الشعارات البالية، التي تتحدث عن سعيها نحو الحلول الاميركية. فالاسئلة المطروحة، الآن، اسئلة عربية بالدرجة الاولى؛ اما الفلسطينيون، فقد قدموا اجوبتهم عبر انتفاضة شعبهم» (**اليوم السابع**، باريس، ١٩٨٨/٣/٧).

وفي السياق عينه، أعلن الملك الاردني حسين، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٦، دعوته لعرفات الى زيارة عمان. ويذكر ان الدعوة الاردنية هي الاولى من نوعها، منذ ايقاف مسيرة التحرك السياسي المشترك بين المنظمة والاردن في ١٩٨٦/٢/١٩. وقد رحّبت قيادة م.ت.ف. بهذه الدعوة، دون ان تحدد لها موعداً محدداً. ورحّبت أوساط مطلعة ان القيادة الفلسطينية سوف تركز جل اهتماماتها على تهيئة الظروف الملائمة لانجاح القمة العربية الاستثنائية الخاصة بالانتفاضة؛ وفي مقدم هذه الاهتمامات محاولة تقريب وجهات النظر العربية، وصولاً الى موقف عربي موحد ازاء مبادرة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس؛ وانتفاضة الشعب الفلسطيني في الداخل؛ وتلبية الدعوة السوفياتية للقيادة الفلسطينية. وفي هذا السياق، اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٨، في القاهرة، مع رئيس جمهورية مصر العربية، محمد حسني مبارك. وصرّح عرفات، بعد الاجتماع، بأن مباحثاته تطرّقت الى تطورات الاوضاع العربية على مختلف الصعد، وانه نقل الى الرئيس حسني مبارك شكر الشعب الفلسطيني على ما تقدمه مصر، شعباً ورئيساً وحكومة، من دعم وتأييد للشعب الفلسطيني في نضاله العادل (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٣/٢٤). ويذكر، هنا، ان اوساط الفصائل الفلسطينية لم تبد اعتراضات على هذا اللقاء، على نحو مشابه لاعتراضاتها السابقة.

نحو عقد القمة الاستثنائية

أكد الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، في خطاب ألقاه بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٨، في قصر الامم، في العاصمة الجزائرية، «ان الوقت قد حان لتحرك عربي فعال، ولاتخاذ مبادرات، اقلها عقد قمة عربية»، مؤكداً، أيضاً، ان عقد هذه القمة بات مطلوباً، لاتخاذ اجراءات يستلزمها دعم القضية الفلسطينية» (**المجاهد**، الجزائر، ١٩٨٨/٣/٤). ورحّبت اللجنة المركزية لـ «فتح»، في اجتماعها الذي عقد بتاريخ ١٩٨٨/٣/٦، بدعوة الشاذلي لعقد قمة عربية «خاصة بالانتفاضة، وبالقضية الفلسطينية، حيث ان الموقف العربي الموحّد سيكون له دور حاسم في نصرة قضية فلسطين، وفي درء كل اخطار الخطط التي تستهدف تصفيتها» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/١٠). كما ورحّبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمبادرة بن جديد، ورأت في عقد القمة الاستثنائية سبيلاً للتوقف عند سبل دعم الانتفاضة، ومن زاويتين: «اتخاذ كافة الاجراءات والخطوات الكفيلة بالانتقال من القول الى الفعل،

على صعيد دعم انتفاضة الجماهير الفلسطينية بمختلف الاشكال؛ واتخاذ المواقف السياسية الواضحة ازاء القضية الفلسطينية، والتحركات والمشاريع الاميركية» (حبش، **مصدر سبق ذكره**).

وبهدف تنسيق المواقف الفلسطينية ـ الجزائرية، بشأن القمة، استقبل الرئيس الجزائري، بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٤، عرفات، ونايف حواتمه وحبش؛ وأكد بن جديد، خلال اللقاء، أهمية وحدة م.ت.ف. ومواصلة الانتفاضة حتى تحقيق اهدافها؛ وأكد، أيضاً، ان زلزال الانتفاضة لن يسمح لمشروع شولتس بأن يمر من وراء ظهر شعب فلسطين و م.ت.ف. (**السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٣/١٤).

ولفت تشكيل الوفد الفلسطيني الى مباحثات الجزائر نظر المراقبين، فاعتبروه اشارة واضحة الى تأكيد وحدة م.ت.ف. التنظيمية ووحدة موقفها السياسي ازاء التحرك العربي وعقد القمة الاستثنائية. واعتبرت ان م.ت.ف. ترتكز، في تحركها ازاء عقد القمة الاستثنائية، على المبادرة الجزائرية، وترى ان الاجواء العربية ملائمة لمثل هذه القمة. «ولذا، فهي تؤكد على ضرورة الاعداد لها بجدول اعمال واضح تتصدره القضية الفلسطينية والانتفاضة؛ وترى ان المسؤولية القومية تستدعي ان يتوفر لهذه القمة كل سبل النجاح من أجل [صوغ] الموقف العربي الموحد المطلوب لدعم الانتفاضة، وتأمين استمراريتها بما يمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق اهدافه في التحرر والاستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٣/١٧).

من جهة أخرى، اكتست الدعوة الى عقد دورة استثنائية للقمة أهمية خاصة؛ اذ جاءت في ظروف الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، و «هي المرة الاولى التي [قد] تنعقد فيها قمة عربية في اعقاب تشاور عربي ـ دولي؛ وهو التشاور الذي تقوم به اللجنة السباعية. كما ان القمة تنعقد، عادة، لتحريك الموقف الدولي؛ في حين ان التحرك [الدولي] حدث قبل ان تبدأ القمة»، الامر الذي يترتب عليه تحديد موقف عربي بشأن الانتفاضة ومبادرة شولتس. كما تكتسي القمة العربية أهمية معنوية خاصة؛ اذ ان مجرد انعقادها سوف يعطي لسكان المناطق المحتلة دفعة معنوية، «عندما يجدون ان انتفاضتهم جعلت الملوك والرؤساء العرب يعقدون قمة استثنائية لمؤازرة هذه الانتفاضة» (فؤاد مطر، **التضامن**، لندن، ١٩٨٨/٣/١٩).

وفي هذا السياق، رأت أوساط سياسية فلسطينية ان م.ت.ف. باعتبارها أكثر الاطراف المعنية بانعقاد القمة، سوف تلحّ على اتجاه ان تتبنى القمة اتفاقاً سياسياً، يكون ملزماً لجميع الدول العربية، يتضمن مقوّمات الحل السياسي للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وتريد م.ت.ف. من القمة ان تتبنى، أيضاً، الاهداف السياسية التي طرحتها الانتفاضة، وابرزها اثنان:

١ ـ تكريس مبدأ شرعية ووحدانية التمثيل الفلسطيني، في أي اطار لأي مفاوضات، لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبلا لبس أو غموض. وهذا يعني الالتزام، قولاً وفعلاً، بقرارات قمة الرباط الشهيرة لسنة ١٩٧٤.

٢ ـ استصدار قرارات واضحة، وملزمة، من القمة العربية، تجدد الالتزام القومي بقرارات قمة فاس ١٩٨٢، التي أكدت ضرورة المؤتمر الدولي اطاراً لمفاوضات الحل.

ان هذين الهدفين يعنيان، في المحصلة العامة، تعزيز موقف المنظمة تجاه المبادرات المطروحة لحل القضية الفلسطينية، وجعل هامش مناورتها أوسع ازاء الاطراف الاخرى المنافسة لها. وبهذا المعنى، فان القمة الجديدة قد تعني لـ م.ت.ف. قمة «رباط» ثانية؛ فاذا كرّست الاولى الاعتراف بوحدانية تمثيل المنظمة لشعبها؛ فان المنظمة سوف تسعى، خلال القمة المقبلة، الى تكريس وحدانية التصور القومي الاستراتيجي لحل الصراع وأسسه (حسين حجازي، **فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٣/٢٤).

وعلى الرغم من تحقيق الدعوة الى عقد القمة نصاباً يؤهلها للانعقاد؛ الا ان موعداً لعقدها لم يعلن؛ الامر الذي يمكن عزوه الى المباحثات العربية ـ العربية، والعربية ـ الفلسطينية، الجارية حثيثاً، لتذليل بعض نقاط الخلاف، التي لا تزال قائمة بشأن العديد من المسائل والنقاط المتعلقة ببرنامج القمة، ونقاط خلافية أخرى.

جولة شولتس الثانية

في أثناء زيارته للقاهرة، بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٨، أجاب عرفات، رداً على سؤال صحفي حول مقترحات شولتس، بقوله: «لم اتسلّم شيئاً من شولتس. ولذلك، فمن الصعب ان ادلي برأيي في شيء لم استلمه» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٣/١٩٨٨). وكان واضحاً، خلال جولة شولتس، ومبادرته، تجاهل الولايات المتحدة الاميركية لـ م.ت.ف. كلية، حيث اكتفت مبادرة شولتس بالاشارة الى «الاطراف المعنية» دون تحديدهم؛ الامر الذي جعل موقف م.ت.ف. من مقترحاته وجولته الثانية لا يختلف عن موقفها من جولته الاولى ومقترحاته خلالها. واعتبرت المنظمة «ان المقصود من اجراء انتخابات لاختيار ممثلين عن الاراضي المحتلة [وفقاً لمبادرة شولتس] يتولون ادارتها مدنياً، هو اقصاء القيادات الفلسطينية الموجودة خارج الاراضي المحتلة واستبعاد أي دور لها» (أميل خوري، **النهار**، بيروت، ٥/٣/١٩٨٨).

وجاء في بيان أصدرته اللجنة المركزية لـ «فتح»، في ختام اجتماعاتها، بتاريخ ٦/٣/١٩٨٨، ان الادارة الاميركية تحاول دفع بعض الاطراف العربية الى القبول بمخططات خطرة، هدفها المشاركة في اجهاض الثورة، وضرب وتصفية القضية الفلسطينية. واعتبرت اللجنة المركزية «ان ما يحمله شولتس لا يتعدى كونه محاولة يائسة لاحياء مبادرة [الرئيس ريغان] الميتة، ولفرضها على المنطقة، متناسياً الحقائق والمعطيات الجديدة التي خلقتها الثورة الفلسطينية وجماهيرها، عبر المسيرة النضالية والتضحيات الجسام من [مخيمات] صبرا وشاتيلا والبرج الى الضفة وقطاع غزة، الى الجليل والنقب» (**فلسطين الثورة**، ١٠/٣/١٩٨٨). وفي هذا السياق، أكد عرفات «أن التسوية في الشرق الاوسط غير ممكنة دون اشراك م.ت.ف. وأنه يجب ان تلتقي المنظمة مع الولايات المتحدة مباشرة» (**القبس**، ٧/٣/١٩٨٨). وأوضحت م.ت.ف. في بيان أصدرته اللجنة التنفيذية في ختام اجتماعاتها، بتاريخ ٥/٣/١٩٨٨، ان تحرك شولتس جاء «بهدف اجهاض الانتفاضة ومحاولة السيطرة عليها، واحتواء نتائجها، وانقاذاً لأسرائيل من مأزقها الجديد، حاملاً المشاريع والتسويات الجديدة [منها] والقديمة في قاموس السياسة الاميركية، والتي تنطلق، بشكل أساسي، من انكار وجود الشعب الفلسطيني، ورفض حقوقه الوطنية، وبخاصة حقه في العودة، وفي تقرير المصير، واقامة دولته الوطنية المستقلة، واصراره على تقسيم شعبنا بين الداخل والخارج، ورفض الاعتراف بمنظمة التحرير [الفلسطينية] والتحدث اليها، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. لقد حاول شولتس فرض خطته بكل أنواع الضغوط على الدول العربية، للقبول بها» (نص البيان في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٠، آذار ـ مارس ١٩٨٨، ص ١٢٤ ـ ١٢٥).

وأكدت اللجنة التنفيذية، في بيانها، تمسك الشعب الفلسطيني بالتسوية الشاملة من خلال المؤتمر الدولي، وبمشاركة جميع الاطراف المعنية، بما في ذلك م.ت.ف. كطرف متساو مع الاطراف الاخرى. وفي رسالته الى الشعب الفلسطيني في الداخل، أكد عرفات «ان شولتس جاء ليعرض مشروع ريغان القديم بلافتة جديدة، وليفرض عبودية جديدة على شعبنا؛ عبودية الحكم المشترك والتقاسم الوظيفي، عبودية مماثلة لعبودية ' الباندوستانات ' التي يفرضها نظام بريتوريا العنصري على شعب جنوب افريقيا ـ توأم نظام تل ـ أبيب الصهيوني الفاشي ـ بل ان المعروض أسوأ من ذلك وأمرّ: انها عبودية مشاريع تقاسم الادوار، ومسرحيات الانتخابات المزورة؛ عبودية الحكم المشترك ' الكوندمينيوم ' » (من رسالة عرفات الى الشعب في الوطن المحتل، **فلسطين الثورة**، ١٧/٣/١٩٨٨).

ووفقاً لمصادر فلسطينية مطلعة، فان جولة شولتس هدفت «لاقناع بعض الاطراف العربية، والدولية، بالعمل على ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية، في معزل عن م.ت.ف.». الامر الذي لا يمكن تحقيقه؛ ذلك ان لدى المنظمة ثقة تامة في ان أي قرار عربي بالتفاوض مع اسرائيل حول مستقبل الاراضي الفلسطينية المحتلة أو مستقبل الفلسطينيين، لن يتخذ الا بالتفاهم مع المنظمة» (عبدالكريم أبو النصر، **المستقبل**، باريس، ١٢/٣/١٩٨٨).

من جهة أخرى، رأت أوساط سياسية عربية، ان من «أهم الاهداف الاميركية التي تحوم حولها ورقة شولتس، سد الباب في وجه م.ت.ف. حتى

لا تمارس ما لها من حق التكلم باسم الفلسطينيين. وهذا الهدف واحد، والدليل عليه القرار الاميركي الرامي الى اغلاق مكتب المنظمة في نيويورك، بما فيه من خرق للالتزامات الاميركية الدولية» (محمد العربي الخطابي، **الشرق الاوسط**، ١٨/٣/١٩٨٨).

وفي الجانب الآخر من الصورة، تنامت الانتفاضة في الداخل وتعاظم دورها؛ الامر الذي ساعد في عودة م.ت.ف. الى صدارة الاحداث السياسية، مما ساعد في اعطائها بعداً عربياً مؤثراً. وفي سياق ذلك، أفادت مصادر ديبلوماسية عربية بأنه، وخلال الاسابيع الاخيرة، «وصلت الى واشنطن مجموعة من التقارير، ومن بينها ما هو اوروبي، تقول ان الوضع العربي وصل الى الخط الاحمر»، وانه لم يعد من الجائز ترك الامور على ما هي عليه، «وان المصالح الغربية في الشرق الاوسط عموماً تتطلب من الولايات المتحدة ان تتحرك بسرعة» (صالح قلاب، **المجلة**، لندن، ١٥/٣/١٩٨٨).

ولعل ذلك كان عاملاً من عوامل عدة ساعدت في عقد لقاء بين شولتس وعضوين من المجلس الوطني الفلسطيني، هما ابراهيم أبو لغد وادوارد سعيد؛ الامر الذي خلق، بدوره، ارتياحاً في الاوساط الفلسطينية؛ حيث أشاد رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي، باللقاء، وقال: «لا يمكننا الا ان نعرب عن ارتياحنا لهذه الخطوة الاميركية». وأوضح «ان الشخصين الفلسطينيين أطلعا شولتس على الموقف الفلسطيني الذي حددته المنظمة بشأن تمثيل الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية» (**الاهرام**، القاهرة، ٢٦/٣/١٩٨٨).

وأياً تكن الخطوات الاميركية، في سياق تجاهل دور م.ت.ف. فان المزيد من الوقائع الجديدة يبرز بشكل مطرد، لرسم صورة أوضاع جديدة، تتجاوز حدود المبادرات الاميركية. وفي هذا السياق، عبر القدومي عن ذلك بقوله، ان مشروع شولتس «تجاوزته الاحداث»، وان الانتفاضة في الاراضي المحتلة خلقت وضعاً جديداً يستدعي نهجاً آخر، واقترح التالي:

«○ انسحاب اسرائيل بلا قيد أو شرط من الاراضي المحتلة، ووضعها تحت اشراف قوة من الامم المتحدة لمدة قصيرة ومحددة.

«○ العمل على خلق مناخ ملائم لعقد المؤتمر الدولي، بهدف ارساء تسوية سياسية عادلة، تنهي النزاع في الشرق الاوسط» (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٣/١٩٨٨).

س. ش.

«مبادرة شولتس» في الميزان العربي

أعادت انتفاضة شعب فلسطين في الاراضي المحتلة القضية الفلسطينية، بما هي أساس مشكلة الشرق الاوسط، الى واجهة الاحداث، الاقليمية والدولية، بعد ان بدا، قبل تفجّرها في ١٩٨٧/١٢/٩، وكأن النسيان بدأ يلفّها. وبعد ان تبدى ان خبوها غير وارد، كما ان امكان قمعها بالقوة العسكرية الاسرائيلية لم يعد مجدياً، سارعت الولايات المتحدة الاميركية الى ممارسة نشاط دبلوماسي حثيث، بقيادة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الذي طرح «خطة سلام» اعتبرها كلاً متكاملاً، وأكد انه، من خلال مساعيه الدبلوماسية، انما «يعمل ما فيه الافضل لمصلحة اسرائيل. وطمأن الاسرائيليين بأنه يعتقد بضرورة بقاء اسرائيل قوية. ولكنه اضاف قائلاً: «غير ان القوة، بحد ذاتها، لا تكفي لاعطائكم السلام؛ فالسلام والامن يأتيان من التفاوض مع جيرانكم» (تشارلز ريتشاردز، **القبس**، الكويت، ١٩٨٨/٤/٧، ص ٨؛ نقلاً عن **الانديبندانت**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وتدعو خطة السلام الاميركية، التي عرضها شولتس على كل من الملك الاردني حسين، والرئيس السوري، حافظ الاسد، والرئيس المصري، حسني مبارك، ورئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، الى «عقد مؤتمر سلام دولي حول النزاع العربي ـ الاسرائيلي يوم ١٥ نيسان (ابريل) [١٩٨٨]... تشارك فيه أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، وعلى أساس التخلي عن العنف والارهاب. وفي أول أيار (مايو) ١٩٨٨ تبدأ المفاوضات بين اسرائيل وأي من جيرانها العرب الذين يرغبون في ذلك... وتتم هذه المفاوضات على مرحلتين: في المرحلة الاولى، تجرى مفاوضات بين اسرائيل ووفد اردني ـ فلسطيني، بهدف التوصل الى ' ترتيبات مؤقتة ' في الضفة الغربية وغزة، خلال مهلة ٦ أشهر، وتشمل هذه ' الترتيبات المؤقتة ' انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق الآهلة بالسكان في الضفة الغربية وغزة، وانتخاب هيئة تنفيذية فلسطينية للاشراف على الادارة الذاتية للاراضي المحتلة خلال المرحلة الانتقالية التي تبدأ بعد ٣ أشهر من توقيع ' الاتفاق المؤقت ' بين اسرائيل والوفد الاردني ـ الفلسطيني، وتستمر ٣ سنوات؛ المرحلة الثانية من المفاوضات تبدأ في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، وتستهدف التوصل، خلال عام واحد، الى اتفاق حول الوضع النهائي للاراضي العربية المحتلة» (عبدالكريم ابو النصر، **المستقبل**، باريس، العدد ٥٧٩، ١٩٨٨/٣/٢٦، ص ٢٢). وأوضح شولتس للجنة فرعية للكونغرس الاميركي (١٩٨٨/٣/١١) تعريفه للمؤتمر الدولي بأنه سوف يكون «هيئة تستطيع ان تتلقى تقارير من الاطراف المشاركة عن وضع المفاوضات، ولن يتمكن من فرض حلول او معارضة اتفاقات يتم التوصل اليها؛ أي انه لن يتمتع بأية سلطة، وسيكون مجرد أطار لاجتماع الاطراف، والقاء الخطب، ووسيلة لبدء المفاوضات» (نبيل خليفة، **المصدر نفسه**، ص ٤٧).

بعد جولته الاولى في شباط (فبراير) ١٩٨٨، عاد شولتس الى الشرق الاوسط في جولة ثانية بدأت في ١٩٨٨/٤/٣، تنقل خلالها بين اسرائيل والاردن وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية، وأجرى المزيد من المباحثات مع زعماء هذه الدول حول خطته. وأعلن شولتس، عشية بدء جولته الثانية: «بالطبع، نحن نود ان يقول الناس نعم... واذا كانوا لا يستطيعون ان يقولوا نعم، فانه يمكنهم ان يقولوا ربما، او يمكنهم ان يقولوا نعم اذا كان شخص ما سيفعل شيئاً ما [وقال]... ان الهدف من جولته الجديدة هو تشجيع دول المنطقة على قبول خطة السلام الاميركية» (**القبس**، ٢ ـ ١٩٨٨/٤/٣).

مذكرة وتحذير

استبق شولتس جولته الجديدة بارسال مذكرة الى الأطراف المعنية في منطقة الشرق الاوسط، أفادت مصادر صحفية بأنها «تحتوي على ٣ أمور أساسية ومهمة هي: ١ ـ مضمون العرض الحقيقي الذي قدمه جورج شولتس... الى الرئيس حافظ الاسد، خلال محادثاته معه في دمشق؛ ٢ ـ رسالة موجهة من الادارة الاميركية الى ' القيادة الفلسطينية '؛ ٣ ـ تحذير اميركي الى بعض الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي» (ابو النصر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢).

فبالنسبة الى سوريا، تؤكد المذكرة «ان المفاوضات السورية ـ الاسرائيلية حول الجولان يمكن، في رأي الولايات المتحدة، ان تبدأ في أي وقت؛ كما تؤكد... ان الادارة الاميركية جاهزة لمساعدة الطرفين المعنيين، أي سوريا واسرائيل، على اعداد عملية التفاوض حول الجولان حين يصبحان جاهزين للتفاوض... [و] ان ادارة ريغان سترحب برد ايجابي من الرئيس الاسد على هذا العرض الاميركي الرسمي». وتتوقع الادارة الاميركية، مقابل هذا العرض، «دعم ومباركة القيادة السورية لمفاوضات اردنية ـ فلسطينية ـ اسرائيلية للتوصل الى اتفاق مؤقت حول الضفة الغربية وغزة» (**المصدر نفسه**).

وحذّرت المذكرة الاميركية الاردن واسرائيل من ضياع الفرصة الراهنة لفتح باب التفاوض بينهما، وأفادت بأن «على الاردن واسرائيل اتخاذ قرارات ذات أبعاد تاريخية... فان مثل هذه الفرصة، اذا ضاعت، فانها لن تتكرر قبل وقت طويل... وربما لن تتكرر ابداً» (**المصدر نفسه**).

وتضمّنت المذكرة رسالة الى القيادة الفلسطينية تفيد بأن الاخيرة «تواجه، أيضاً، قراراً تاريخياً [و] ان اقتراحاتنا تؤمن فرصة بالغة الأهمية بالنسبة الى الفلسطينيين، وهذه الفرصة يجب ألّا تضيع» (**المصدر نفسه**).

وطلبت المذكرة مساعدة بعض الاطراف العربية لانجاح خطة السلام الاميركية، مشيرة الى ان الوقت، الآن، ليس للقول للولايات المتحدة «كيف يمكن تحسين اقتراحاتها... الآن هو الوقت لابلاغ الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع انه يجب عدم اضاعة الفرصة، وتشجيع هذه الاطراف على اتخاذ القرارات الصعبة التي يجب عليها اتخاذها لتحريك عملية السلام الى الأمام» (**المصدر نفسه**).

مقابل ذلك، كان موقف الوزير الاميركي واضحاً، وقاطعاً، خلال جولته، حيال أمرين أساسيين يتعلقان بطرفي النزاع الرئيسين، اسرائيل والفلسطينيين. فقد أكد شولتس «ان الادارة الاميركية معتزمة دعم اسرائيل، وانها لا تعتزم الضغط عليها لدفعها الى تقديم تنازلات... [فـ] اسرائيل بلد محاط بدول معادية، وعليه ان يدافع عن نفسه بخوض الحرب تلو الاخرى». أما بالنسبة الى الفلسطينيين، فقد اكد شولتس، رداً على احد الصحفيين: «لا، لدولة فلسطينية؛ لا، للعودة الى حدود العام ١٩٦٧... وكرر... موقف بلاده القائل بعدم اشتراك م.ت.ف. في المفاوضات، الا اذا تخلّت عن العنف، واعترفت بحق اسرائيل في الوجود، وقبلت قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ كأساس للتفاوض» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٤/٦). وأشار مسؤول اميركي «الى ان الولايات المتحدة لا تأخذ تصريح ياسر عرفات، رئيس المنظمة، الذي يردده بين وقت وآخر، حول اعترافه بجميع قرارات الامم المتحدة، مأخذ الجد... [وان] الولايات المتحدة تؤكد، في مشروعها، وجوب تمثيل الفلسطينيين في كل مراحل المفاوضات ضمن وفد مشترك مع الاردن» (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٨/٤/٣).

تباين عربي

قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، في مجلس الشعب المصري (١٩٨٨/٤/٦)، «ان الانتفاضة قد نفضت الغبار عن ملف القضية الفلسطينية، وفرضتها على اهتمام العالم أجمع، وأكدت ان الوضع الحالي غير قابل للاستمرار... لقد شبهت الانتفاضة على المستوى الفلسطيني بحرب [تشرين الاول] اكتوبر المجيدة على المستوى المصري، والعربي، فهي: غيّرت معادلات القوة بالمنطقة... وأكدت الارادة الوطنية والاستعداد للتضحية ورفض الاحتلال... وحرّكت المجتمع الدولي وعناصره الفاعلة، بحثاً عن حل سياسي

عادل... [وان] واجبنا هو استغلال المعطيات الجديدة التي فرضتها الانتفاضة الفلسطينية الشجاعة، واستثمارها سياسياً ودون ابطاء، لتحقيق الأماني الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه، ٧/٤/١٩٨٨).

وأوضح عبدالمجيد «ان التصور الاميركي الذي قدّم لمصر... ينص على ضرورة الحل الشامل للمشكلة، والدعوة الى مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الاطراف، يعقد على أساس قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨، ومبدأ الارض مقابل السلام... [و] ان مصر تصرّ على ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه وتقرير مصيره، وضرورة ان يشارك الفلسطينيون في المؤتمر، وان مصر ترى ضرورة التنسيق الفلسطيني ـ الاردني في هذا الشأن» (الشرق الاوسط، لندن، ٥/٤/١٩٨٨).

وأعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، في ختام لقائه شولتس (٦/٤/١٩٨٨)، عن رضاه من نتائج المباحثات، وطلب منه العودة مرة أخرى، وقال: «كما شعرت، فكل الاطراف تريد استمرار عملية السلام، وان تتوصل الى نتيجة جيدة. ورغم انها معقدة وصعبة، الا انني ما زلت اطلب منه [شولتس] الحضور مرة اخرى. واعتقد بأن كل الاطراف تشاركني نفس الافكار، وهي ان وزير الخارجية الاميركي يجب ان يستمر في مهمته حتى نحقق نتيجة طيبة، وحتى ينعقد المؤتمر الدولي في أقرب وقت ممكن... وعلينا، جميعاً، تقديم المساعدة والتعاون حتى يستتب السلام في المنطقة بأكملها، من اجل رفاهية الشعوب في منطقة الشرق الاوسط» (الاهرام، ٧/٤/١٩٨٨).

وكان وزير الدفاع المصري، عبدالحليم ابو غزاله، «حث شولتس على المضي قدماً في خطته، على رغم الرفض الاسرائيلي لها، وعلى تعديل تصوره للمؤتمر الدولي، بحيث يكون مقبولاً من الدول العربية... [و] أطلع شولتس على المساعي المصرية الحالية لتضييق الفجوة بين الاردن والفلسطينيين... [و] ان مصر تسعى الى ترتيب اجتماع بين الملك حسين، ورئيس م.ت.ف. ياسر عرفات، بهدف التوصل الى اتفاق حول تشكيل وفد اردني ـ فلسطيني مشترك لحضور المؤتمر الدولي»، وذلك في اثناء زيارة ابو غزاله لواشنطن في آذار (مارس) ١٩٨٨ (السفير، ٣١/٣/١٩٨٨).

وأوضح وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، الدور الذي تستطيع الحكومة المصرية ان تلعبه، حيث «لمصر موقع فريد في هذه القضية. فهي تحمل التزاماً قومياً، خاضت من أجله معارك الحرب ومعارك السلام... ولمصر علاقات مباشرة مع القوى العظمى وكافة الاطراف المعنية، وخاصة م.ت.ف. والاردن واسرائيل... والحوار المصري ـ الفلسطيني على أعلى المستويات لم يتوقف لحظة، والتنسيق الاردني ـ المصري مستمر وقنواته مفتوحة على كافة المستويات؛ ووجود سفارتنا في تل ـ أبيب تسمح لنا بابلاغ موقفنا الصريح والواضح للمسؤولين الاسرائيليين... [و] ان مصر تعمل على عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة وبحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وكافة الاطراف المعنية... وحق م.ت.ف. وهي طرف رئيسي، في تعيين ممثلي الشعب الفلسطيني في هذه المفاوضات، لاجراء مفاوضات من شأنها انهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه الوطنية المشروعة». وأشار عبدالمجيد الى ان الرئيس مبارك «حث الادارة الاميركية على أهمية الحوار مع سوريا، وأهمية العمل على اشراكها في عملية السلام واستعادتها للارض العربية في الجولان» (الاهرام، ٧/٤/١٩٨٨). وقد نشرت صحيفة «القبس» الكويتية (٧/٤/١٩٨٨) «ان شخصية اردنية مستقلة نقلت من دمشق رسائل من القيادة السورية الى القيادة المصرية، أظهرت، مؤخراً، تفاؤلاً كبيراً بامكانية ظهور بوادر ايجابية في العلاقات بين الطرفين». وأكدت مصادر عربية في القاهرة «ان لقاء تم بين وزير الخارجية المصري، د. عصمت عبدالمجيد، ونظيره السوري، فاروق الشرع، في عمان [في] اثناء اجتماع وزراء خارجية الدول الاسلامية» (المجلة، لندن، العدد ٤٢٦، ٦ ـ ١٢/٤/١٩٨٨، ص ١٠).

وفي دمشق، اجتمع وزير الخارجية الاميركية مع الرئيس السوري، حافظ الاسد. وكان وزير الدولة السوري للشؤون الخارجية، ناصر قدور، أعلن «ان سوريا لم تجد، حتى الآن، في الافكار التي تطرحها الادارة الاميركية، ما يمكن ان يؤدي الى الحل الشامل او الى ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني... [و] لا نعلم بما سيأتي به شولتس

في جولته الجديدة. لكن ما سمعناه منه، سابقاً، لا يلبي المطالب العربية، ولا يؤدي الى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة... [و] ان الحل لكي يكون عادلاً يجب ان يكون شاملاً، لأن الحلول المنفردة، أو الجزئية، اثبتت فشلها، وان أي حل عادل يجب ان يتضمن انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة وضمان حقوق الشعب الفلسطيني... عبر مؤتمر دولي باشراف الامم المتحدة الفعال وبمشاركة جميع الاطراف المعنية، بما في ذلك م.ت.ف. على ان يتمتع هذا المؤتمر بسلطة القرار والتنفيذ» (**السفير**، ١٩٨٨/٣/٣١). وأشارت مصادر سورية الى ان الرئيس السوري، حافظ الاسد، اعد للمباحثات مع شولتس التركيز على مهمتين: «الاولى، ان حل المشكلة الفلسطينية يجب ان لا يتم عبر مفاوضات بين وفد اردني ـ فلسطيني مشترك ووفد اسرائيلي، بل عبر مفاوضات تشارك فيها كل الاطراف العربية والفلسطينية المعنية مباشرة بهذه القضية، وعلى أساس مبادىء واضحة تهدف الى تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ الثانية، ان أية مفاوضات سلام عربية ـ اسرائيلية، لا يمكن ان تبدأ الا اذا كانت الادارة الاميركية مستعدة لممارسة ضغوط على الحكومة الاسرائيلية، لحملها على قبول مبدأ الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وتلبية المطالب والحقوق الفلسطينية» (**القبس**، ٢ ـ ١٩٨٨/٤/٣).

وفي ختام لقاء الاسد ـ شولتس، رفض وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، «ان يوضح ما اذا كانت سوريا ردت، سلباً او ايجاباً، على الخطة الاميركية، وقال: لقد قدم الرئيس الاسد عدداً من الملاحظات المهمة على الافكار الاميركية... [و] من الطبيعي ان يكون الرئيس الاسد شدد على ضرورة مشاركة م.ت.ف. في المؤتمر الدولي، على قدم المساواة مع بقية المشاركين، ويمكن ان تتم هذه المشاركة ضمن وفد عربي مشترك» (**السفير**، ١٩٨٨/٤/٦). وأفاد المتحدث باسم القصر الجمهوري في سوريا، جبران كورية، بأن تحقيق السلام في المنطقة يتطلب: «أولاً، عقد مؤتمر دولي فعّال وكامل الصلاحيات؛ وثانياً، انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة؛ وثالثاً، اقرار الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ ورابعاً، اشتراك الدول العربية في المؤتمر الدولي في وفد عربي موحّد... [و] ان الرئيس الاسد أوضح لشولتس، ايضاً، ان هناك فهماً عربياً موحّداً لمقوّمات السلام العادل والشامل... [ولذا] يمكن ان يشترك الجانب العربي في المؤتمر الدولي في وفد عربي موحّد، بما في ذلك م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

وكانت مصادر عربية أفادت بوجود اتفاق بين سوريا والاردن «على طرح مجموعة أسئلة تتعلق بخطة السلام الاميركية على جورج شولتس... [و] ان المسؤولين السوريين والاردنيين سيثيرون مع شولتس النقاط الرئيسية الآتية، سواء في شكل أسئلة، او في شكل المطالبة بتوضيحات وضمانات: ١ ـ الخطة الاميركية تتجاهل مسألة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتتجاهل، أيضاً، مصير الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة الغربية وغزة... فهل تؤيد الولايات المتحدة منح الفلسطينيين حق تقرير المصير، أم لا ؟ وهل تنوي حل المشكلة الفلسطينية من مختلف جوانبها، أم لا ؟ ٢ ـ ليس هناك رابط الزامي قوي وواضح بين المرحلة الاولى والمرحلة الثانية من عملية السلام المقترحة؛ وليست هناك أية ضمانات بأن الحكومة الاسرائيلية ستوافق، فعلاً، على الدخول في مفاوضات سلام حول التسوية النهائية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي في نهاية ١٩٨٨؛ والمطلوب توضيحات، بل ضمانات، أميركية في هذا المجال. فهل تتعهد ادارة ريغان بحمل اسرائيل على التفاوض مع العرب حول التسوية النهائية للنزاع، فعلاً، في نهاية ١٩٨٨، أم لا ؟ وما [الذي] يضمن ان الحكومة الاسرائيلية لن تكتفي فقط بالتفاوض حول الترتيبات المؤقتة، في الضفة الغربية وغزة، وتتهرّب من التفاوض حول التسوية النهائية ؟ ٣ ـ عبارة التسوية النهائية للنزاع غامضة؛ فما المقصود بالتسوية النهائية [؟] وما المطلوب من الاطراف العربية ومن اسرائيل على هذا الصعيد ؟ ٤ ـ الخطة الاميركية تتجاهل، كلياً، دور م.ت.ف. ولا تترك للشعب الفلسطيني ان يحدد بنفسه من سيمثله في مفاوضات السلام ؟ ٥ ـ الخطة الاميركية لا تحدد، بشكل واضح، الدور الذي يجب ان يلعبه

مؤتمر السلام الدولي... والجانب العربي يطالب بدور أكبر للمؤتمر، وبدور فعّال؛ كما يطالب بأن يضمن المؤتمر ومجلس الامن الدولي أية نتائج تسفر عنها المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية» (القبس، ٢ ـ ٣/٤/١٩٨٨).

وفي الاردن، لم يحصل الاردنيون ـ على ما يبدو ـ على ما يجيب عن اسئلتهم حول خطة السلام الاميركية. فقد قال مسؤول أردني: «ان الاقتراح الاميركي... لم يوصلنا، ولن يوصلنا، الى شيء؛ لكننا لا نريد ان يتحمل العرب مسؤولية فشله... ان شولتس كان وعد عند زيارته للمنطقة في آذار (مارس)... بأن يلوي ذراع شامير لاقناعه بقبول عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة... [و] سنسأل شولتس لماذا لم يحدث ذلك [؟]» (السفير، ٦/٤/١٩٨٨). وأعلن وزير الخارجية الاردنية، طاهر المصري، بعد اجتماعات شولتس مع المسؤولين الاردنيين، «ان الاردن لم يتخذ أي قرار بشأن خطة السلام الاميركية المقترحة... وذكرت مصادر اردنية مطلعة ان الملك حسين أكد، خلال الاجتماع، على ما يعتبره ثوابت السياسة الاردنية... هذه الثوابت تتمثل في اعتبار الاردن ان المؤتمر الدولي هو السبيل الوحيد لاحلال السلام العادل، على ان تحضره جميع أطراف النزاع، بما في ذلك م.ت.ف. والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن... يضاف الى ذلك، ان الاردن يؤكد على أهمية الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني... [و] ان الاردن لن يكون الطرف المسؤول عن فشل هذه المبادرة» (الاهرام، ٦/٤/١٩٨٨). وقال وزير الاعلام الاردني، هاني الخصاونة، ان الاردن يركز، حالياً، على عقد مؤتمر دولي «ينهي الاحتلال ويرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني؛ وبعد ذلك يمكن الحديث عن الاتحاد الفيدرالي او الكونفيدرالي الاردني ـ الفلسطيني، والعلاقات الاردنية ـ السورية، والاردنية ـ المصرية، او غير ذلك من اجراءات لترتيب البيت الاردني ـ الفلسطيني، والبيت العربي بشكل عام» (السفير، ٦/٤/١٩٨٨).

وقد منع المسؤولون الاردنيون اذاعة مقابلة تلفزيونية أُجريت مع الوزير شولتس. وقال رئيس تحرير صحيفة، طلب عدم ذكر اسمه، وقد حضر المقابلة: «لقد كان شولتس يتحدث عن السياسة الاسرائيلية ويتبنى موقفهم [الاسرائيليين]، على الرغم من انه كان يتحدث بالانجليزية، وليس بالعبرية... وقد خرجنا بانطباع مؤداه، ان شولتس ليس وسيطاً وليس طرفاً عادلاً في حل المشكلة، وانما هو على النقيض من ذلك، منحاز، تماماً، لاسرائيل» (القبس، ٧/٤/١٩٨٨).

ولم يكن النشاط العربي الجماعي، ممثلاً في جامعة الدول العربية، في مستوى الحدث ـ الانتفاضة. فقد قال وزير خارجية اليمن الديمقراطي، عبدالعزيز الدالي: «في اجتماعنا الاخير في تونس، ضمن اطار الجامعة العربية، شكلنا لجنة سباعية من الدول العربية، من بينها م.ت.ف. بهدف الافادة واستثمار الزخم العفوي الثوري داخل فلسطين... الا اننا... لم نلمس تحركاً مجديا لهذه اللجنة السباعية... [و] م.ت.ف. دعت الى اجتماع عاجل لهذه اللجنة، التي نتمنى لها ان تسرع في نشاطها لتلتقط، فعلاً، الزخم المتوافر حالياً على الصعيد الفلسطيني، والعربي، والدولي؛ اذ ان أي عمل يأتي لاحقاً قد يكون متأخراً، وقد تضيع هذه الفرصة، كما ضاعت فرص كثيرة» (من مقابلة مع عبدالعزيز الدالي، **الحوادث**، لندن، العدد ١٦٣٦، ١١/٣/١٩٨٨، ص ٣٢). وقد زار وفد من اللجنة السباعية، ضم وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، ووزير خارجية الجزائر، أحمد طالب الابراهيمي، ووزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية، ابراهيم مسعود، والامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، اضافة الى ممثل الجامعة العربية لدى الامم المتحدة، كلوفيس مقصود، الولايات المتحدة في نهاية شهر آذار (مارس) ١٩٨٨. وقال مقصود، بعد اجتماع الوفد مع شولتس، «ان المحادثات لم تسفر عن أي تقدم جوهري؛ ولا يمكنني القول اننا توصلنا الى اتفاق قاطع... ان شولتس رفض اقتراحات الجامعة المتعلقة بالمؤتمر الدولي وبتفسير قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢، الذي يدعو الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة، وبضرورة اشتراك م.ت.ف. في المؤتمر الدولي» (السفير، ٣١/٣/١٩٨٨).

ونشرت مجلة «المجلة» (٦ ـ ١٢/٤/١٩٨٨)،

نقلاً عن مصادر مطلعة، «ان هناك تنسيقاً بين كل من مصر وسوريا والاردن وم.ت.ف. بشأن جهود السلام المبذولة لحل النزاع الاسرائيلي ـ العربي... [و] ان الاتصالات الرباعية توصلت الى ما يمكن تسميته جبهة عربية موحّدة تجاه تصورات السلام وحلوله؛ وأما النقاط التي تمّت بشأنها الاتصالات، وهناك اجماع رباعي بشأنها، فهي: ١ ـ ضرورة بحث المؤتمر الدولي الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وليس فقط بحث وضع الضفة الغربية والقطاع، في ضوء الانتفاضة؛ ٢ ـ ان يشمل أي جدول زمني للانسحاب الاسرائيلي كل الاراضي بشكل تدريجي؛ ٣ ـ اشتراك مصر في المؤتمر الدولي ـ كطرف أساسي ـ أمر لا يقبل المساومة؛ ٤ ـ المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهي طرف أساسي في المؤتمر الدولي، وللمنظمة وحدها الحق في تقرير كيفية دخولها المؤتمر، بشكل مستقل، أو ضمن وفد مشترك مع الاردن؛ ٥ ـ الوفد العربي الجماعي أمر تجاوزته الاحداث وغير مطروح الآن؛ ٦ ـ التحرك داخل مؤتمر القمة العربي المرتقب لاتخاذ قرار بوحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وتفويضها تحديد الشكل الذي تراه مناسباً للجلوس الى مائدة المفاوضات في وفد مستقل، أو مشترك مع الاردن».

وعلق رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، على النشاط العربي قائلاً: «ان الامة العربية كلها، وليس شعب فلسطين، تواجه الآن، الاخطار... وفي قلب المنطقة العربية يقف الشعب الفلسطيني، بمفرده، يواجه الخطر. ان هناك محاولات تجرى، الآن، للقفز على مقررات قمة الرباط بأن المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ومؤامرة على قرارات قمة فاس، باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ان التآمر على المنظمة يتصاعد، وآخر ما صدر هو ما أعلنه فيرنون وولترز وهو تجفيف الموارد المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ان هناك دعماً عربياً للانتفاضة، ولكني اقولها، بصراحة، انه لا يرقى الى مستويات الحدث الكبير... وتسألني عن القمة العربية الطارئة التي خصصت لدعم الانتفاضة؛ وأقول، بكل أسف، انها، اذا عقدت، فانها لن تعقد الا بعد عيد الفطر. هذا اذا عقدت القمة. فالاتصالات التي تمّت أشارت الى ان عدداً من القادة العرب لا يريدون حضور القمة. ويبدو ان البعض يتصور ان مهلة الشهر والنصف القادمة قد تنهي الانتفاضة او تخنقها، وهم واهمون» (احسان بكر، **الاهرام**، ٧/٤/١٩٨٨، ص ٤). وأضاف عرفات: «نحن ندرك ان هناك كثيراً من الضغوط الضخمة جداً على الكثير من أوضاعنا العربية؛ ونحن نأخذ من كل بلد ما يمكن ان يعطينا. من أعطانا كلمة طيبة، فله الشكر؛ ومن أعطانا تموينا، فشكراً له؛ ومن يساهم معنا في المجالات الاخرى، فله الشكر، أيضاً. فلو كان الوضع العربي جيداً، لما احتجنا للانتفاضة، ولما كنّا حوصرنا في بيروت» (من مقابلة مع ياسر عرفات، **الدستور**، لندن، العدد ٥٢٥، ٢١/٣/١٩٨٨، ص ١٣).

تطويق الانتفاضة

قال ياسر عرفات: «تسألني عن شولتس ومبادرته، فأقول لك، بوضوح، انه لم يعرض على المنظمة أي شيء رسمي حتى الآن... فاذا ارادت أميركا الحل، واذا أراد شولتس حلاً، فليس أمامه سوى ان يطرق باب المنظمة، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. هكذا قال له شعبنا، ولا طريق آخر غير ذلك. فنحن لا نطلب الا تطبيق القرارات الدولية. ونحن معترفون، وعلى استعداد كامل للاعتراف، بكل القرارات الدولية وقرارات مجلس الامن، بما فيها القرار ٢٤٢، لحل قضية فلسطين. وخلال ذلك، ستواصل الانتفاضة مسيرتها» (بكر، **مصدر سبق ذكره**). وقال، أيضاً: «اذا كان شولتس يدعي بأن هذه المبادرة هي من أجل حل مشكلة الشرق الاوسط، فالقضية المركزية... هي القضية الفلسطينية؛ فاذا كان شولتس يتحاشى الفلسطينيين وقضيتهم... فعلى أي شيء تعتمد هذه المبادرة، او هذا التحرك ؟... وقد أعلن شولتس اربع لاءات: لا، لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ ولا، للدولة الفلسطينية المستقلة؛ ولا، لوفد فلسطيني مستقل؛ ولا، لمؤتمر دولي فعّال. فماذا يريد شولتس ان يقدم ؟» (من مقابلة مع عرفات، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١ ـ ١٢). وكان شولتس قال، في مقابلة صحفية: «ان اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا معنى لها... انها من الناحية الاقتصادية ليست وحدة يمكنها العمل بصورة فعّالة، وستبدو صيغة لمزيد من التوتر... كان للاردن

بعض العلاقات مع الضفة الغربية، وكان لمصر علاقات مع غزة؛ وهكذا فان هناك بعض الارتباطات المحتملة التي يمكن للناس الحصول عليها... ان اقامة اتحاد كونفيدرالي قد يكون اجابة مطروحة» (القبس، ٧/٤/١٩٨٨).

وعلى ذلك، يرى بعض المراقبين «ان هذا التحرك الاميركي لا يأتي الا في الاوقات التي تتعرض فيها اسرائيل لأزمة... وفي هذه المرة، حين واجهت اسرائيل أزمة الانتفاضة، وعجزت عن اخمادها، او تهدئتها، بأساليب القمع... وواجهت، في نفس الوقت، انهيار الثقة العالية بها... جاء التحرك الاميركي السريع الذي بدأ في ظروف غير عادية بالنسبة للحكومة الاميركية... [و] الذين يشككون في مدى جدية التحرك الاميركي يجدون أدلة وقرائن كثيرة تؤيد هذه الشكوك. أولى هذه القرائن، اغلاق مكتب م.ت.ف. في الامم المتحدة دون سند قانوني... وقد لوحظ، بعد ذلك، ان الادارة الاميركية احجمت، كلية، عن استخدام أي نوع من الاغراء المادي او المعنوي للضغط، او لاقناع اسرائيل» (سلامة احمد سلامة، **الاهرام**، ٢٧/٣/١٩٨٨، ص ٩). وقال قياديون فلسطينيون: «ان الادارة الاميركية تتجاهل الحقائق، وكل ما يهمها هو انقاذ اسرائيل... والتخفيف من وهج الانتفاضة في الاراضي المحتلة وحصرها في مكانها... [و] ان عودة شولتس الجديدة الى المنطقة قد ترمي الى التأثير على الدعوة الى عقد قمة عربية، وهي الدعوة الى صدرت من الجزائر لمناقشة كيفية توجيه الدعم العربي الى انتفاضة الارض المحتلة. والمعروف ان ثماني عشرة دولة أعلنت موافقتها على عقد هذه القمة حتى الآن» (صالح قلاّب، **المجلة**، العدد ٤٢٦، ٦ ـ ١٢/٤/١٩٨٨، ص ١٥). ورأى د. ابراهيم ابو لغد، الذي التقى شولتس، بناء على طلب الأخير، ان الاميركيين «اصبحوا يدركون ان الوضع لم يعد يحتمل التأجيل، وعليهم ان يتحركوا بعدما أصبح الموقف في الشرق الاوسط، في ضوء انتفاضة الشعب الفلسطيني، في ذروة الانفجار. فقد أدركت الولايات المتحدة، كما أدرك العالم بأسره، ان التعنّت الاسرائيلي يدفع أوضاع المنطقة نحو خطر الانفجار» (من مقابلة مع ابو لغد، **المصدر نفسه**، ص ١٦).

وليست اسرائيل وحدها التي تهددها انتفاضة شعب فلسطين، بل هي تهدد، أيضاً، الدول العربية، كما يرى احد المراقبين. «وفي حين يراهن كثير من العرب على مشروع شولتس، يرفضه الفلسطينيون ويقاومونه... ولذلك جاءت الانتفاضة قوية عاتية تقصف الحجارة في وجوه جنود الاحتلال الاسرائيلي، وتقصف الغضب في وجوه العرب. ومن ثم أصبح شائعاً القول ان تأثير الانتفاضة العنيف على الدول العربية لا يقل عن تأثيرها على الاسرائيليين وانصارهم الاميركيين؛ وان اسرائيل جنّدت ترسانتها العسكرية لقمع الانتفاضة... بينما يحاول العرب ـ أو بعضهم على الاقل ـ بلوغ نفس الهدف بأساليب سياسية ونفسية اخرى... وبين العنف الاسرائيلي المسلح والسياسات العربية الغامضة المبهمة، يسعى جورج شولتس بمشروعه الجديد ـ القديم... ليكون هو المنقذ والمخلّص لكل الاطراف العربية والاسرائيلية التي تريد النجاة من ذلك المأزق الوعر الذي احدثته الانتفاضة» (صلاح الدين حافظ، **الاهرام**، ٦/٤/١٩٨٨، ص ٩). وسأل مراقب آخر: «كم من القرائن الاضافية لا تزال مطلوبة بالنسبة الى الدول العربية، لكي تعترف بأن دعم فلسطين... ينبغي ان يتضمن مراجعة بعض الافكار... حول السياسة العربية ازاء الولايات المتحدة [؟] لقد سمعت عن مظاهرات وقعت في مدن عربية وتم ايقافها وتعطيلها بواسطة الشرطة... ان صمتاً مدهشاً يسود الآن. ويبدو ان العرب لا يقدمون أي بديل من الطرح الاميركي ـ الاسرائيلي... ينبغي ان تظهر القيادة العربية... دعماً جلياً لتقرير المصير الفلسطيني؛ ومن ثم، عليها فصل نفسها، عمداً، عن الرؤية الاميركية ـ الاسرائيلية للأمور» (ادوارد سعيد، **المجلة**، العدد ٤٢٦، ٦ ـ ١٢/٤/١٩٨٨، ص ٢١).

أحمد شاهين

تكثيف الدبلوماسية الاميركية بانتظار «الدخان الأبيض»

يبدو لمتتبع المواقف والتصريحات الاميركية الرسمية، وشبه الرسمية، في الآونة الاخيرة، ان هناك وجهات نظر مختلفة، هامة، داخل الادراة الاميركية (وداخل الاوساط المؤثرة فيها) حيال كيفية التعامل مع اسرائيل، وحكومة اسحق شامير بالذات، في الفترة الحرجة الحالية التي تعصف بالمنطقة، منذ الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة.

واذا كان تفاعل وجهات النظر هذه لم يؤد، بعد، الى بروز أزمة حقيقية في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، فان العديد من المراقبين الاميركيين لا يستبعد توسّع الهوة السياسية بين الطرفين، بشكل ملحوظ، في مرحلة لاحقة، خاصة اذا لم تتراجع تل ـ أبيب عن بعض المواقف التي تعتبرها واشنطن عقبة أمام مبادرة شولتس، بل تقويضاً اسرائيلياً متعمّداً لتلك المبادرة.

وبالطبع، ينبغي التوقف، بحرص وحذر شديدين، عند أي كلام صادر عن اوساط أميركية ازاء امكان تدهور العلاقات، أو بروز أزمة فعلية مع اسرائيل، لطبيعة العلاقات السياسية والاستراتيجية الثابتة، والمستمرة، بين البلدين؛ وللمصلحة الاميركية الواضحة في الظرف الراهن في التأثير على الجانب العربي، وكسب ثقته، ودفعه نحو اتخاذ المواقف المتفهمة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط.

لكن الواقع ان الادارة الاميركية وجدت نفسها في وضع جديد، ومعقّد، في علاقتها مع اسرائيل. وكما هو منتظر، نبع السبب الرئيس لهذا الوضع من معطيات اقليمية وليس من صلب العلاقة الثنائية ذاتها. فمن جهة، جاءت سياسة اليد التي تضغط على الزناد بسرعة، والتي يتبعها الجيش الاسرائيلي في الارض المحتلة، لتتطابق، الى حد بعيد، مع اهداف التحرك الاميركي الجديد في المنطقة. ولكن، من جهة أخرى، حاولت واشنطن، بقدر الامكان، ان تبعد عن نفسها تهمة المسؤولية عن العواقب المباشرة لسياسة «القبضة الحديدية» الاسرائيلية. ويبدو ان الادارة الاميركية قد حاولت ان تجمع ما بين دعم السياسة الاسرائيلية، موضوعياً، وان تتنصل من جوانبها البشعة، في آن؛ بالاضافة الى اعتبار النتائج السياسية والاستراتيجية الناجمة عنها «فرصة فريدة» (على حد قول هنري كيسنجر) من أجل توسيع رقعة النفوذ الاميركي في المنطقة، وقيام واشنطن بمبادرة جديدة، بغية تحقيق هذا الهدف.

ويمكن القول، ان التهمة التي ترفعها بعض الاوساط الاسرائيلية ضد الولايات المتحدة، والقائلة ان السياسة الاميركية حيال اسرائيل تتميز بالرياء وغياب التناغم، لها ما يبررها، خاصة في قولها ان شولتس «يعطي المحاضرات» لتل ـ ابيب، في حين أنه يعمل جاهداً لاستثمار الوضع الجديد الذي خلقته الانتفاضة الفلسطينية، باتجاه دعم المصالح والاهداف الاميركية في المنطقة.

وكأن ذلك لم يكن كافياً؛ فاذا برئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، يصرح بأن «هذه الوثيقة [مبادرة شولتس] صعبة التنفيذ، وغير معدة اعداداً جيداً، وتفرض اقصر الجداول الزمنية، ولا تحتوي شيئاً يضمن السلام والامن لاسرائيل... وانها محاولة لارضاء العرب؛ واعتراضي على عقد مؤتمر دولي للسلام لا لبس فيه. والشيء الوحيد الذي أقبله في وثيقة شولتس هو توقيعه» (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ١٢ ـ ١٣/٣/١٩٨٨).

الا انه يبدو، في المقابل، ان تهمة القيام بما فيه مصلحة الولايات المتحدة الاميركية الذاتية لم تؤثر كثيراً في وجهة السياسة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط ، على الصعيد العملي. وتقول واشنطن، من جهتها، ان المواقف الاميركية الهادفة الى دفع تل ـ ابيب نحو التنازل عن بعض مواقفها في الارض المحتلة، لا تستهدف، في نهاية المطاف، سوى الوصول الى حل يضمن السلام والامن لأسرائيل، في المدى البعيد (**كريستيان ساينس مونيتور**، ١٤ ـ ٩١٨٨/٣/٢٠).

هذه الثوابت الاميركية، عبّر عنها الرئيس رونالد ريغان نفسه، حين قال: «ان الولايات المتحدة لن تكون مساوماً، أو وسيطاً، عندما يتعلق الامر باسرائيل، بل صديقاً وحليفاً... وان التزامنا بأمن اسرائيل واضح في مبادرتنا الاخيرة للسلام... ولن نترك اسرائيل وحيدة؛ ولن نقبل بقيام أي تجمع ضدها... ولن يدق اسفين بين الولايات المتحدة واسرائيل» (**المصدر نفسه**).

في هذه الاجواء، كان من المنتظر ان ترتدي زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، لواشنطن أهمية خاصة. وبالفعل، صرح شامير في البيت الابيض: «ان لدي تحفظات قوية حول المؤتمر الدولي المقترح؛ وهو، في رأيي، ليس مؤاتياً للسلام. ومنذ شهور، قبلت اقتراحاً قدمه الوزير شولتس لبدء مفاوضات مباشرة مع مباركة القمة الاميركية ـ السوفياتية كي تعطى الشرعية الدولية للمفاوضات تلبية لرغبة الدول التي ترغب بها. وللأسف، رفض ذلك؛ انما، على كل حال، سوف أكون على استعداد للنظر في اقتراح مماثل» (**نيويورك تايمز**، ١٦/٣/١٩٨٨).

ولكن، ما هو ثمن هذا الاقتراح المماثل ؟ «النيويورك تايمز»، ذكرت ان شامير طلب من الادارة الاميركية تعهدات والتزامات مكتوبة يتمّ التوقيع عليها، كشرط لاحداث تغيير في موقفه. وذكرت، أيضاً، ان مطالب شامير تعلقت بتقنين وتنظيم وتعميق التعاون العسكري والاستراتيجي بين واشنطن وتل ـ أبيب. وأضافت الصحيفة، ان مطالب شامير تلك رفضت على اساس ان الادارة الاميركية لا تفضل ان تكون موافقة شامير مشروطة، مسبقاً، بالمذكرات والتعهدات (**المصدر نفسه**).

ولن نفصلّ، هنا، تطور الموقف الاسرائيلي من المبادرة؛ بل نكتفي بالقول، ان هذا العنصر لم يكن، أبداً، في مصلحة واشنطن. وان استمرت العلاقات ايجابية، في الاساس، فلأن كلاً من الطرفين كان يعتبر، عن حق، ان لامناص من استمرار صداقة اساسية لمصالح الفريقين الحيوية.

في هذا الاطار، يمكن النظر الى عدد من الاتجاهات الاساسية التي باتت تغذّي السياسة الاميركية حيال اسرائيل، منها:

○ تعتبر الادارة الاميركية ان المقترحات التي تضمنتها مبادرة شولتس، هي محاولة زواج بين ما انتهت اليه اتفاقيتا كامب ديفيد وبين الحد الادنى من اهداف المؤتمر الدولي على أرضية «الجوهر»، اي مبادلة الارض بالسلام. وبمعنى آخر، ان المبادرة تنطوي على ثلاثة أهداف، اثنان منها تكتيكيان من بقايا كامب ديفيد، والثالث استراتيجي يلتقي، شكلياً، مع فكرة المؤتمر الدولي. الهدف الاول، اخماد انتفاضة الارض المحتلة، وانسحاب الجيش الاسرائيلي من المدن والقرى الى مواقعه العسكرية، تمهيداً لاجراء انتخابات بين الفلسطينيين. والهدف الثاني، منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً، وانعاشاً اقتصادياً، وترتيب وفود المحادثات الاردنية ـ الفلسطينية التي سوف تفاوض الاسرائيليين في لجان ثنائية، يبدأ العمل بها انطلاقاً من الهدف الثالث، وهو عقد مؤتمر دولي، كمظلة، يدشن تحت ظلها بدء المفاوضات المباشرة برعاية القوتين العظميين أساساً (**ميدل ايست انترناشيونال**، ١٩/٣/١٩٨٨، ص ٤). بيد ان شكل الحل، وفق اصول اللعبة الدبلوماسية بين «ثلاثية» شولتس وبين ما تراه تل ـ أبيب، يبدو بعيد المنال؛ فلا تزال وجهة النظر الاسرائيلية على حالها، والقاضية بفك الارتباط بين المفاوضات الثنائية للاطراف المتنازعة وبين المؤتمر الدولي، والعمل على صعيد كل من القضيتين على انفراد. هذا ربما ما حاول الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان، قوله، عندما صرح بأن «واشنطن مازالت متفائلة بامكان تحقيق تقدم، نظراً الى الاهتمام الجديد الذي لقيته مقترحاتنا من جميع الاطراف» (**النهار**، بيروت، ١٩/٣/٩١٨٨)، ويبدو ان

المخاطَب الذي في ذهن الناطق باسم وزارة الخارجية كان شامير.

○ ان المسألة الجوهرية باتت: أي اسرائيل تريدها الولايات المتحدة ؟ وكيف تكون العلاقة معها في حال رفض تل ـ أبيب لمسيرة السلام الراهنة التي ترعاها الولايات المتحدة ؟ وبكلام آخر، ان هذه النظرة، التي عبّر عنها شولتس، تقوم على افتراض ان واشنطن لن تكون على استعداد لدعم اسرائيل في صراع لا نهاية له مع جاراتها العربيات؛ وليست على استعداد لتحمّل كلفة واعباء هذا الصراع، اذا لم تكن اسرائيل نفسها على استعداد للمساومة الدبلوماسية والوصول الى تسوية «معقولة» لهذا الصراع (**الواشنطن بوست**، ١٨/٣/١٩٨٨).

○ لاقت مبادرة شولتس تجاوباً لدى اوساط مجلس الشيوخ الاميركي؛ الا ان هذه الاوساط لم تصل، بعد، على ما يبدو، الى اقتناع حول امكان تطبيق الاجراءات المتشددة حيال اسرائيل، في ما يتعلق بمستوى المعونة العسكرية، أو الاقتصادية، الاميركية لها. فقد كتب ثلاثون عضواً في مجلس الشيوخ رسالة وجهت الى وزير الخارجية الاميركية، أعربوا فيها عن تأييدهم لمبادرته، ضمّت تواقيع اثنين من أشد المؤيدين لاسرائيل، وهما السيناتور رودي بوشويتز (جمهوري من مينيسوتا)، والسيناتور كارل ليفين (ديمقراطي من متشيغان). غير ان الرسالة لم تدع الدولة العبرية الى التخلي عن الارض المحتلة؛ بل أعربت، فقط ، عن تقديرها لاجراء تعديلات اقليمية، بهدف حماية أمن اسرائيل. كما انها لم تطالب اسرائيل بقبول مبادرة شولتس، كما هي، أو باضعاف موقف اسرائيل التفاوضي، فقط ، بل دعت العرب، أيضاً، الى تقديم ضمانات مماثلة لاسرائيل (**ميدل ايست انترناشيونال**، ١٩/٣/١٩٨٨، ص ٣). وعلى الرغم من كل هذا، فان رسالة الشيوخ تمثل نقداً هو الاول من نوعه يوجه من الكونغرس الاميركي الى رئيس وزراء اسرائيلي. وهذا يرجّح كفة شولتس في الضغوط التي يمارسها لاقناع الحكومة الاسرائيلية بالقبول بمبادرته.

وذهب بعض الجهات المقربة من الادارة الاميركية الى ان وزير الخارجية شولتس وجميع الرسميين الآخرين، باتوا مقتنعين بأنه لا يمكن الوصول الى حل مرض للوضع السائد في المنطقة، أو لمستقبل الاراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، دون «المجابهة» مع الحكومة الاسرائيلية الحالية. واضافت الجهات هذه، ان هناك ـ في رأي الادارة الاميركية ـ «تباين جوهري» بين تل ـ أبيب وواشنطن، وانه لم يعد هنالك بالامكان تجاوز الفوارق الاساسية في المصالح السياسية بين الفريقين (أنظر على سبيل المثال، افتتاحية **الواشنطن بوست**، ١٠/٣/١٩٨٨). واضافت الجهات، أيضاً، ان ذهاب شولتس، من جديد، الى المنطقة، وبقاؤه هناك، سوف يشكل حملاً ثقيلاً على تل ـ أبيب، التي سوف يصعب عليها ان تقول «لا» قاطعة للمبادرة الاميركية في مثل هذه الظروف. واشارت الجهات، هذه، الى ان الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، ذهب، بنفسه، الى المنطقة، ومكث هناك حتى تمكّن من اقناع الاسرائيليين بجدوى كامب ديفيد. كما ان هنري كيسنجر مكث في المنطقة لفترة، قبل تحقيق نجاحه في اتفاقيات فك الاشتباك التي توصل اليها حينذاك (**الحوادث**، لندن، ٢٥/٣/١٩٨٨، ص ٢٧).

هذا، على أي حال، ما تردده، أيضاً، مراجع صحفية مختلفة. فقد كتب ديفيد شيلر، مثلاً، ان شامير سوف يجد صعوبة كافية في ابلاغ شولتس بأنه يرفض كل شيء، في وقت تفجرت الاحداث في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووصلت الى هذا المستوى من العنف. ومع ذلك، فان شامير رجل عنيد، وجورج شولتس مناور سياسي، وربما يضطر الى التراجع نسبياً عن بعض مواقفه، الا انه يعتمد على أوراق قوية عدة، منها: ١ ـ ان الحكومة الاسرائيلية منقسمة على نفسها؛ ٢ ـ ان الشعب الاسرائيلي منقسم على نفسه؛ ٣ ـ ان الادارة الاميركية لا تستطيع الاستمرار في حماية اسرائيل من نفسها» (**نيويورك تايمز**، ١٥/٣/١٩٨٨).

غير ان الادارة الاميركية، حسب مصادر أخرى، ليست على استعداد للمواجهة الفعلية مع اسرائيل، لاسباب عديدة، منها الاقتناع السائد في وزارة الخارجية، بأن التشدد حيال اسرائيل لن يعطي ثماراً سوى مزيد من التشدد الاسرائيلي

في المقابل؛ أي الاعتقاد بأنه كلما ازداد الضغط الاميركي على تل ـ أبيب، كلما ازداد التفاف سائر القوى الداخلية الاسرائيلية حول الحكومة الحالية؛ اضافة الى اقتناع الادارة الاميركية بأنه، على الرغم من بعض التحولات التي طرأت على صعيد الرأي العام الاميركي لغير صالح اسرائيل، سوف يكون من المكلف جداً، على الصعيد السياسي الداخلي، التصدي لاسرائيل مباشرة، وبالاخص في المرحلة التمهيدية لانتخابات الرئاسة أواخر العام الحالي. وهكذا، ففي الوقت الذي فشلت الادارة الاميركية في الحصول على شيء من شامير، فانه نجح، شخصياً، في العثور على شيء يبتغيه، ألا وهو الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة (**كريستيان ساينس مونيتور**، ١٤ ـ ٢٠ /٣/ ١٩٨٨).

مهما يكن الامر، فان الامثولات الواضحة التي يمكن استخلاصها من العرض السابق، هي ان أزمة العلاقات بين البلدين أمر ممكن الحدوث، خصوصاً اذا كانت الظروف الاقليمية تضغط على تل ـ أبيب باتجاه مغاير للمصالح والاهداف الاميركية. لا بل اننا نقول، ثانياً، ان الضغوط الاقليمية هي المصدر الرئيس لأزمات كهذه. والنتيجة الثالثة، هي ان العلاقات الودية بين البلدين شيء لا مناص منه لكليهما. من هنا تسارعهما الى حل الازمة، على الرغم من استمرار اسبابها الموضوعية، وعلى الرغم من خلافات فعلية بين اقطاب الحكومة الاسرائيلية قد برزت ازاء مبادرة شولتس، يبدو انه لا يزال هنالك توافق صلب، فيما بينهم، على ان العلاقات بواشنطن يجب ان تكون ودية، بل تحالفية.

واذا ما تخطينا هذا المستوى الشكلي، نجد ان باستطاعتنا ان نشكك في جدية استعداد الادارة الاميركية على ترجمة ضخامة استثمارها السياسي في شؤون المنطقة، في منحى ينشد حلاً للنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

واذا كان هذا النزاع بدأ يسلك مناحي جديدة بعد الانتفاضة الفلسطينية، فذلك لا يعني، بالطبع، ان ادارة ريغان كانت معنيّة، أكثر من غيرها من الادارات السابقة، بهذا النزاع. غير ان للادارة الحالية فضلاً كبيراً في ترجمة الخطط الاميركية بشأن مستقبل النزاع، التي وضعت لمساتها منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢. واذا عدنا سنوات الى وراء، نرى، وبلمحة سريعة، ان كل العهود الاميركية، منذ الخمسينات، كانت تدخل في حساباتها النزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ لا بل انها كانت تظهر نوايا طيبة تجاه العرب، انما دون ان تترجم هذه النوايا الى افعال. وفي هذا الصدد، كلهم بدأوا باظهار النوايا الطيبة؛ من «سلام الارض المقدسة» (تعبير جون فوستر دالاس)، الى «السلام العادل في الشرق الاوسط» (تعبير جون كيندي)، الى «الرغبة في التفاهم» (تعبير ليندون جونسون)، الى «سياسة اليد المتوازنة» (تعبير سكرانتون، نيابة عن ريتشارد نيكسون)، الى «امن ورخاء كل الاطراف» (تعبير جيرالد فورد)؛ حتى الرئيس كارتر، ككل رئيس اميركي، جلب معه افضل النوايا التي عرّضته، حكماً، للضغوط الصهيونية، وملخصها «ينبغي تأمين وطن للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا لسنوات عديدة... وأن ايجاد الطريق الصحيحة لحل المشكلة الفلسطينية يطرح نفسه، في المقام الاول، على الدول العربية؛ وفي المقام الثاني، على الدول العربية التي تفاوض اسرائيل».

وهكذا، فان «منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً» لا يعني التزاماً من قبل الولايات المتحدة، حسب مبادرة شولتس، بأي صيغة لـ «كيان فلسطيني» أو «دولة فلسطينية». والعودة الى تصريحات المسؤولين الاميركيين توضح، بصورة جلية، ان هذه المسألة شائكة الى اقصى حد، ويكتنفها الغموض.

كما ان المبادرة لا تشرك م.ت.ف. في المفاوضات، مع انها طرف اساسي في أي تسوية؛ ذلك انه من الصعب على الولايات المتحدة التفاوض مع م.ت.ف. طالما هذه الاخيرة ترفض القرار ٢٤٢، ولا تعترف بوجود اسرائيل. والواقع ان الالتزام الاميركي بعدم التفاوض مع م.ت.ف. في ضوء هذين الشرطين، كان بمثابة عهد قطعه وزير الخارجية الاميركية الاسبق، هنري كيسنجر. وم.ت.ف. على أي حال، ترفض الاعتراف بالقرار ٢٤٢، لأنه يعترف بالوجود الشرعي لاسرائيل، ولا يضمن للفلسطينيين حقوقهم. وقد استغلت اسرائيل هذا العهد، الذي قطعه كيسنجر، لمقاومة الضغوط الاميركية من أجل حل للقضية الفلسطينية، وذلك بعدما ساد اعتقاد لدى

الاسرائيليين بأن «الدولة الفلسطينية»، أو ما يشابهها، تشكل خطراً جدياً على أمنهم. فكيف تتوج المبادرة مقايضة الارض بالسلام؟

وفي جميع الاحوال، يمكن القول ان السياسة الاميركية الراهنة تتميز بعدم الاستعداد على المواجهة مع اسرائيل، من جهة، و«الامتعاض» من بعض مواقف حكومة شامير، من جهة أخرى؛ خاصة تلك التي يبدو أنها قد تهدد المقدرة الاميركية على استغلال «الفرصة الفريدة» المتاحة لها في المنطقة، في اعقاب الانتفاضة الفلسطينية. وفي حين ان السياسة الاميركية تقتصر على مجرد «الضغط» على اسرائيل دون الاقدام على الخطوات العملية التي تؤثر بها فعلاً، فان الحكومة الاسرائيلية قد تجد نفسها على استعداد للمضي في سياساتها، حتى تحقيق الاهداف التي تسعى اليها، بغض النظر عن مثل المعارضة الاميركية هذه لها. والواقع، انه ليس هناك في تاريخ العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية ما يدل على ان هذا الموقف الاسرائيلي ليس له ما يبرره.

ن. ح.

الانتفاضة تعزّز سماتها العسكرية

أخذت الاحداث العسكرية تتراكم بسرعة متنامية خلال الفترة الممتدة منذ ٣١ كانون الثاني (يناير) وحتى ١٩ آذار (مارس)، حتى صارت تتزاحم لاحتلال الصدارة. وتمثّل احد الحوادث البارزة الاولى باغتيال ثلاثة مسؤولين عسكريين وتنظيميين تابعين لـ «فتح»، فيما شهدت حدود الارض المحتلة هجمات متزايدة للفدائيين المتمركزين بالخارج. وقد اكتسبت الانتفاضة الشعبية داخل الارض المحتلة ابعاداً نوعية وكمية جديدة لافتة، فيما تعمّقت وخرجت عن كل امكانية اسرائيلية للسيطرة عليها.

عودة حرب الاغتيالات

جاء تذكير عنيف باستمرار الصراع الخفي بين العدو الاسرائيلي وبين الثورة الفلسطينية في الانفجار الذي وقع في مدينة ليماسول القبرصية، في ١٤ شباط (فبراير)، مما أدى الى استشهاد ثلاثة من ضباط «فتح». وعاد سبب الانفجار الى عبوة مسيطر عليها لاسلكياً موضوعة في سيارة كانت تقلهم. وأوضحت م.ت.ف. ان الثلاثة هم العقيد ابراهيم الكيالي والمقدم محمد باسم سلطان التميمي (حمدي) والمقدم حسن البحيص (أبو حسن قاسم)، واتهمت جهاز الاستخبارات الاسرائيلي (موساد) باغتيالهم (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٨/٢/١٩٨٨). وتضاربت الانباء حول طبيعة المهمة التي كان ينفذها الشهداء الثلاثة عند الغدر بهم؛ اذ اكدت مصادر معيّنة انهم قدموا الى قبرص لشراء سفينة المبعدين الفلسطينيين الى حيفا والمعروفة باسم «العودة»، بينما اكدت مصادر اخرى انهم كانوا ينسقون السياسة بخصوص الانتفاضة (**ميدل ايست انترناشيونال**، ٢٠/٢/١٩٨٨). غير ان المصادر الفلسطينية أكدت ان علاقة الشهداء هي بالعمل العسكري في الارض المحتلة، وكذلك بالانتفاضة الجارية هناك (**السفير**، بيروت، ١٨/٢/١٩٨٨).

وقد أوضحت م.ت.ف. ان العقيد مروان الكيالي كان عضواً في المجلس العسكري الفلسطيني وفي «لجنة لبنان»، وانه كان القائد السابق لمواقع قتالية عدة في جنوب لبنان، علاوة على توليه منصب نائب كتيبة الجرمق التابعة لقوات العاصفة في «فتح» (**المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٨٨). وأوضح نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، ان المقدم محمد سلطان التميمي والمقدم محمد البحيص قد عملا ضمن مكتب الارض المحتلة، وانهما نظّما العديد من العمليات الخاصة داخل الارض المحتلة، آخرها عملية باب العمود في القدس، حين أُلقيت القنابل اليدوية على حفلة تخريج جنود لواء غفعاتي (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٥/٢/١٩٨٨). واضافت مصادر مقرّبة من الشهداء ان المقدم التميمي كان خرج من الضفة الغربية في العام ١٩٦٩، بعد دخول السجن أربع مرات منذ العام ١٩٦٧؛ وانه كان يعمل انطلاقاً من الاردن حتى فترة وجيزة قبل استشهاده (**فلسطين الثورة**، ٣/٣/١٩٨٨).

وتدل طريقة الاغتيال على الاهتمام الاسرائيلي البالغ بالتخلص من المناضلين الثلاثة؛ حيث أكدت مصادر م.ت.ف. ان عملاء العدو كانوا يراقبون تحرك العقيد الكيالي من منزله في مدينة ليماسول الى شقة نزل فيها الشهيدان الآخران، فوضعوا العبوة المسيطر عليها، أو اللغم، داخل السيارة، في غياب العقيد. فلم تنفجر السيارة سوى عند عودة الثلاثة سوياً وركوبها. غير ان الترجيح هو انه تمّ زرع العبوة خلال الليل الفائت للعملية، وانه لم يتمّ تفجير السيارة، الا عند التأكد من دخول جميع المستهدفين اليها، مما يدل، بدوره، على ترصد دقيق، وعلى معرفة مسبقة بتحركات ومواعيد

الشهداء. بل وان تأكيد الشرطة القبرصية لحقيقة وصول المقدم التميمي لتوه، وهو المتهم لدى اسرائيل بتنظيم عملية باب العمود، يشير الى نجاح «الموساد» في التنصت على المكالمات الهاتفية أو الحصول على معلومات المخبرين، حتى قبل مغادرة الشهيد تونس متوجهاً الى قبرص.

كما توجد علامة اضافية على ضلوع جهاز «الموساد» في الاغتيال، ألا وهي صدور بيان غامض عن جهة مجهولة تطلق على نفسها اسم «مجموعة الشهيد راسم الغول» وتدعي المسؤولية عن الانفجار (**اندبندانت**، ١٥/٢/١٩٨٨)؛ و **ميدل ايست انترناشيونال**، ٢٠/٢/١٩٨٨)؛ ويعتبر هذا محاولة رخيصة للايقاع فيما بين الفلسطينيين، بل وفيما بين اعضاء «فتح»، مما يذكر بمحاولة اسرائيلية سابقة لتوجيه اصبع الاتهام باغتيال الرسام ناجي العلي تجاه م.ت.ف. (ووقعت بضعة تنظيمات في الشرك)، الى حين افتضاح أمر خلية تخريبية تابعة لاسرائيل تعمل في بريطانيا ولديها ترسانة من الاسلحة، تمّ ترحيل اعضائها الى اسرائيل سراً، فيما بعد. وقد تمّ دفن العقيد الكيالي في بيروت، والمقدمين، التميمي وبحيص، في عمان.

تصاعد الانتفاضة وتعزيز سماتها

شهدت الارض المحتلة تصاعداً مستمراً في مستوى المواجهة واتساعها مع العدو الاسرائيلي، في فترة ٣١ كانون الثاني (ديسمبر) الى ١٩ آذار (مارس). وظهر ذلك، أولاً، على صعيد عدد الاصابات، حيث ارتفع عدد الشهداء الى ٥٧ على الاقل حتى ١٧ شباط (فبراير)؛ ثم قفز، بسرعة، الى ١٣٣ حتى ١٨ آذار (مارس). وتدل الاحصاءات الغربية على استشهاد ١٠٦ من هؤلاء على الاقل بفعل الرصاص «الحي»، بينما قتل الآخرون خنقاً بالغاز المسيل للدموع، او ضرباً بالهراوات، أو بفعل صدمة الاعيرة المطاطية (**ميدل ايست انترناشيونال**، ٢/٤/١٩٨٨). وقد سقط شهيدان يومياً بالمعدل، علماً بأن مجازر مصغرة عدة قد وقعت، منها استشهاد خمسة فلسطينيين في انحاء الارض المحتلة في السابع من شباط (فبراير)، منهم ثلاثة في قرية بيت امّر، قضاء الخليل (**السفير**، ٨/٢/١٩٨٨). ثم استشهد أربعة آخرون في ٢٦ الشهر، وثلاثة في اليوم التالي والذي تلاه. وتكرر معدّل الاصابات هذا، أيضاً، في السادس من آذار (مارس)، حين استشهد اربعة في الضفة الغربية، تبعهم ثلاثة في التاسع وثلاثة في ١٦ منه. وكان العدو يسعى الى التقليل من عدد الاصابات الفلسطينية؛ اذ أكد الجيش الاسرائيلي، في العاشر من شباط (فبراير)، مثلاً، ان مجموع القتلى هو ٤٤، بينما أقر وزير الدفاع، اسحق رابين، بأن العدد الفعلي هو ٤٨ (**المصدر نفسه**، ١١/٢/١٩٨٨). غير ان الاحصاءات الغربية الدقيقة أظهرت في الوقت ذاته، ان الحقيقة هي استشهاد ٥٤ فلسطينياً بالرصاص حتى ١٢ الشهر، عدا ٢٣ قضوا بفعل الضرب أو الاختناق (**ميدل ايست انترناشيونال**، ٢٠/٢/١٩٨٨). ولوحظ سقوط ١٦ شهيداً خلال اسبوع واحد، في النصف الاول من شباط (فبراير)، و ١٤ آخرين بين ٢٥ الشهر والثاني من آذار (مارس)، حسب مصادر عدة (**فلسطين الثورة**، ١٨/٢/١٩٨٨). ويدل الاحصاء الجزئي الذي اعدته م.ت.ف. على حجم المواجهة أيضاً؛ اذ سجل سقوط ١٠٧١ جريحاً في فترة ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ الى ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ فحسب (**المصدر نفسه**). كما أكدت وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين (اونروا) في بيان أُصدر من فيينا ان ٤٠٠ جريح فلسطيني سقطوا في قطاع غزة وحده، خلال اسبوع واحد (**السفير**، ١٩/٣/١٩٨٨). ويدل ما سبق على ان مايدور هو أشبه بالمواجهة العسكرية المطوّلة التي تشهد تطاحن القوات المحتشدة. وجاء تأكيد واضح على ذلك من قبل وفد طبي اميركي مستقل، بعد زيارة الارض المحتلة، على سقوط زهاء ٣٠٠٠ جريح فلسطيني و ٥٥٠ جريحاً بين جنود العدو، منذ بدء الانتفاضة وحتى العاشر من شباط (فبراير) (**المصدر نفسه**، ١٢/٢/١٩٨٨). ويشكل هذا التقدير لخسائر العدو نقضاً للتقديرات الرسمية، التي تتجاهل غالبية الاصابات العسكرية ولا تعترف سوى بالجروح البليغة. اذ اكدت مصادر العدو ان ٧١ جندياً قد جرحوا حتى أواخر كانون الثاني (يناير) (**عل همشمار**، ٢٩/١٢/١٩٨٨). ثم ارتفع العدد المعترف به الى ١٨٦ جندياً جريحاً حتى منتصف آذار (مارس) (**انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ١٥/٣/١٩٨٨).

الا ان احجام الانتفاضة والحرب الاسرائيلية المضادة بدت آثارها في الكلفة المالية الباهظة التي يتحملها العدو. فقد انخفضت قيمة بورصة تل ـ ابيب بسبب الوضع الامني المتردي، بمبلغ ١,٥ مليار دولار (**السفير**، ١٦/١٢/١٩٨٨). وتضاف تكاليف اضافية عديدة، مباشرة وغير مباشرة، يتكبدها الاقتصاد الاسرائيلي بسبب الانتفاضة؛ اذ قدّر وزير الاقتصاد، جاد يعقوبي، خسارة البلاد بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه استرليني تقريباً، خلال ثلاثة شهور، فيما يحتمل ان تتدنى الصادرات الاسرائيلية الى المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ بنسبة ٢٥ بالمئة (أي حوالى ١٣٣ مليون جنيه استرليني) (**تايمز**، ١٥/٣/١٩٨٨). وكان وزير الاقتصاد اياه قدر خسائر الدولة المباشرة، نتيجة قمع الانتفاضة، بحوالى ٣٢٠ مليون دولار (عدا كلفة مماثلة للاقتصاد)؛ ولا يشمل ذلك، مثلاً، ثمن ٢٥٠ باصاً تعرّضت للدمار أو الضرر، حسب تأكيد شركة «ايغد» (**ميدل ايست انترناشيونال**، ١٩/٣/١٩٨٨؛ و **فلسطين الثورة**، ٣/٣/١٩٨٨). وقدر أحد المصادر الكلفة الاضافية، وحدها، لتعبئة الاحتياط لقمع الانتفاضة، بأنها قد تصل ٣٠ مليون جنيه استرليني شهرياً، ولا بد من ذكر مبلغ ستة ملايين جنيه انفقت في تجنيد ٦٠٠ شرطي جديد (**تايمز**، ١٥/٣/١٩٨٨). كما قدمت صحيفة اسرائيلية كشفا لبعض بنود الانفاق الزائد، والذي بلغ «مئات ملايين الدولارات»، لقمع التظاهرات، مثل كلفة توزيع الخوذات الخاصة (١٢٨ دولار للخوذة) والملابس الواقية للرصاص (٣٠٨ دولارات) وأقنعة الغاز (٣٨,٥ دولاراً) والهراوات (٧ ـ ١٠ دولارات) والقنابل المسيلة للدموع (٣٢ دولاراً) والقنابل الدخانية (٩ دولارات) ومخازن الرصاص (٦,٥ دولارات) (**يديعوت احرونوت**، ٨/٢/١٩٨٨).

الا ان السمات العسكرية، او «الحربية»، للانتفاضة لم تقتصر على احصاء الشهداء والجرحى، او المعتقلين، او الكلفة المالية. فقد عبّر عنها العدو، من جهة، بلجوئه المتكرر الى ناقلات الجنود المدرعة طراز م ـ ١٣، أو نصف المجنزرة، والى الطائرات المروحية، لغرض تجنب الحجارة، وفتح الحواجز، والقاء القنابل المسيلة للدموع من الجو. كما تجسد جو الحرب الاهلية في اطلاق حرية المستوطنين لمهاجمة سكان الارض المحتلة؛ اذ قام هؤلاء بمهاجمة المنازل والسيارات والممتلكات الخاصة بالعرب، واطلقوا النار على المتظاهرين، فاردوا عدداً منهم شهداء، كما في قرية بيت امّر، في السابع من شباط (فبراير) وغيره (**فلسطين الثورة**، ١١/٢/١٩٨٨ و **السفير**، ٨/٢/١٩٨٨). ثم نفّذ المستوطنون هجومين واسعين على مدينة الخليل، في ١٠ و ١١ آذار (مارس)، حين اقتحموها ليلاً واطلقوا نيران الرشاشات وهشّموا السيارات. وتزايدت الدلائل على انتقال الجيش الاسرائيلي الى موقع شنّ الحرب الشاملة على مجموع السكان المدنيين أيضاً، ولو بطريقة أكثر تنظيماً من المستوطنين، حين أخذ يلجأ، بشكل متنام بعد منتصف آذار (مارس)، الى فرض الحصار على بعض المناطق. فقطع شحنات الوقود عن الضفة الغربية في ١٤ الشهر، ومنع الدخول الى غزة، وفرض حظر التجول ليلاً في غالبية المناطق (**السفير**، ١٥/٣/١٩٨٨). واتبع ذلك بقطع الكهرباء عن قطاع غزة، ومنع وصول المعونات المالية، مما كشف تطبيق الاجراءات العسكرية الكلاسيكية القاضية بفرض الحصار التمويني والمعيشي على مناطق العدو. بل ان العمليات، مثل اقتحام قرية عين عريك «المحررة» (قضاء رام الله) في الثاني من آذار (مارس)، أظهرت شبهاً شديداً بأساليب العدو التي اتبعها ضمن سياسة «القبضة الحديدية» في جنوب لبنان في العام ١٩٨٥.

اما من الجهة الاخرى، فقد طور الجانب الفلسطيني اساليب المواجهة باستمرار. وقد اثير قلق الجيش الاسرائيلي ازاء احتمال البدء باستخدام الاسلحة النارية ضد جنود الاحتلال، اثر العثور على مسدسات بدائية، هي عبارة عن انبوب معدني يحتوي على طلقة واحدة (**المصدر نفسه**، ١٠/٢/١٩٨٨). ثم تبين ان الفلسطينيين يستخدمون اسلوب حرب الشوارع ضد الجيش الاسرائيلي، ويشمل ذلك نصب الكمائن لقذف الحجارة على الطرق الخارجية، وأيضاً توزيع الادوار والخطوط القتالية داخل المناطق المبنية، بحيث يقود أحد الشبان المجموعات كافة، بحيث يبدأ تصدي الخط الاول للجنود، ثم انسحابه تحت غطاء الخط الثاني، فالثالث (**صاندي تايمز**، ١٤/٢/١٩٨٨).

ولاحظت الصحف الغربية وجود نظام انذار في القرى والمدن يعتمد المآذن والابراج للتنبيه الى قدوم افراد العدو، وشبكة اسناد ترفد الشباب بالحجارة، بينما وصفت مصادر فلسطينية القتال «من بيت الى بيت» داخل المدن والقرى، حيث ينتقل الاهالي بين المنازل وعلى السطوح لمنع العدو من دخولها (**فلسطين الثورة**، ١٠/٣/١٩٨٨). واكدت مصادر عديدة الدور الواسع للجان الشبيبة التابعة لـ م.ت.ف. (**الغارديان**، ١٥/٢/١٩٨٨؛ و **فلسطين الثورة**، ١٠/٣/١٩٨٨؛ و **ميدل ايست انترناشيونال**، ٦/٢/١٩٨٨). وظهر، أيضاً، دور هذه المجموعات، وغيرها، في تطهير المخيمات والقرى والمدن من المخبرين وعملاء العدو في الفترة التي سبقت الانتفاضة، مما ساهم في ترقية التنظيم والتعاون فلسطينياً وادى الى «اعماء» استخبارات العدو (**ميدل ايست انترناشيونال**، ٦/٢/١٩٨٨). وتحولت الجهود لشل المخبرين، لاحقاً، الى حملة هجومية على وجودهم وعلى صلاتهم بالاحتلال، حيث قتل احدهم في قرية قباطية (قضاء جنين) شنقاً، بعد اطلاقه النار على اهل القرية، في ٢٤ شباط (فبراير)؛ واغتيل عميل آخر يعمل لدى الشرطة في بيت لحم، داخل مخيم عقبة جبر، في الثامن من آذار (مارس). واعقب ذلك استقالة العديد من العملاء واعادة اسلحتهم الى سلطات الاحتلال؛ ثم توجت العملية السياسية باستقالة غالبية افراد الشرطة العرب في الضفة والقطاع، وعددهم حوالى ألف فرد. فاستقال حوالى ٣٠٠ شرطي في الضفة الغربية، حتى ١١ آذار (مارس)، لحقهم ١٢٠ في قطاع غزة، ليرتفع المجموع، لاحقاً، الى ٥٥٠ على الاقل (**تايمز**، ١٥/٣/١٩٨٨).

الى هذا اضافت الصحافة الاسرائيلية معلومات حول طرق التصدي العسكري الفلسطيني؛ فذكرت صحيفة «حداشوت» (١٦/٢/١٩٨٨) انه على الرغم من ان المفرقعات (الاسلحة النارية والقنابل اليدوية والمتفجرات) لم تستخدم حتى الآن، الا انه تمّ ابتكار «بطاطا المسامير»، وهي عبارة عن حبات بطاطا مليئة بالمسامير الحديدية، وحجارة «مولوتوف» التي هي عبارة عن حجارة تلفها خرقة مبللة بالبنزين أو الكاز. ويضاف الى ذلك سكب الزيت على الطرق كي تنزلق العربات، واستخدام المقاليع لتقذف الكرات الفولاذية. وقد قام المتظاهرون في قطاع غزة بنثر المسامير لغلق الطرق المؤدية الى الارض المحتلة العام ١٩٤٨ (**السفير**، ١٧/٢/١٩٨٨)، وعجزت القيادة الاسرائيلية عن العثور على رد على هذه الاساليب. وقد عبّر عن ذلك المعلق العسكري الاسرائيلي زئيف شيف، حين كتب: «ان الاجراءات العقابية، التي تتخذها اسرائيل، قد أصبحت استراتيجية، بدلاً من ان تكون مجرد وسيلة» (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٨٨). وأضاف كاتب آخر، هو يورام بيري، ان الانتفاضة تظهر ان العصيان المدني الذي انطلق بعد العام ١٩٦٧ لم يتم تحليله أو تصفيته على الرغم من المظاهر، وان الفلسطينيين نجحوا في تحقيق اهدافهم الاولية (**دافار**، ٨/١/١٩٨٨).

لا بد من التأكيد، في هذا السياق، ان مختلف أوجه النشاط العسكري الفلسطيني التي برزت سابقاً قد استمرت في هذه الاونة؛ ومنها مهاجمة افراد العدو وحرق سياراته وتدمير منشآته. فقد هوجم جندي اسرائيلي في مدينة غزة وطعن في وجهه، في ٣١ كانون الثاني (يناير)، فيما تمكن المهاجم من الفرار (**فلسطين الثورة**، ٤/٢/١٩٨٨). وحاول شاب آخر نزع بندقية جندي اسرائيلي في قباطية، الا انه فشل والقي القبض عليه (**السفير**، ١٧/٢/١٩٨٨). وتبع ذلك طعن سائق باص عربي لعدم اذعانه لأمر عدم نقل العمال العرب الى اسرائيل، بعد يومين. وتوالت مثل هذه الحوادث؛ اذ طعن مستوطن اسرائيلي في الحي القديم في مدينة الخليل، في الثامن من آذار (مارس)، وآخر خلال اليوم التالي، وثالث في الذي بعده (**فلسطين الثورة**، ١٠/٣/١٩٨٨). وقد طعن مستوطنان آخران بتاريخ ٣/٣/١٩٨٨ داخل مطعم في تل ـ ابيب. فيما عثر على جثة مستوطن قرب مصنع، بجنوب البلاد، في الوقت ذاته. كما استشهد شاب حين اطلقت النار عليه دورية معادية في مخيم عسكر، في قطاع غزة. اما اعمال قذف القنابل الحارقة (مولوتوف)، فتصاعدت باستمرار. والوتيرة المتنامية لهذا النمط تبرز، بوضوح، اذ اشير فقط الى الهجمات المتعمدة على الاهداف العسكرية والاقتصادية الاسرائيلية، بدون ذكر حالات

قذف «المولوتوف» في اثناء التظاهرات؛ وهي لا تحصى. فقد تعرّضت دورية للهجوم في قرية قباطية في الثامن من شباط (فبراير) (**السفير**، ١٩٨٨/٢/٩). ثم أُحرقت سيارتان عسكريتان قرب مخيم خان يونس؛ وأُلقيت زجاجة مولوتوف على دورية راجلة في مخيم بلاطة؛ وتمّ حرق سيارة في سور باهر في العاشر من الشهر عينه (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٢/١٨). ووقعت اربعة حوادث مماثلة في ١٦ منه؛ بل وصار ذلك هو المعدل اليومي؛ اذ قذفت خمس قنابل حارقة على السيارات العسكرية في غزة، وأخرى على منزل الوزير اريئيل شارون في باب الواد في القدس؛ وأيضاً على باص في حوارة، في ٢٨ منه. وقد تعرضت منشآت ومرافق اقتصادية وامنية عدة للحرق والتحطيم كذلك، منها مخفر الشرطة في بيت ساحور الذي اصيب في ٣١ كانون الثاني (يناير)، ومخفر الناصرة في السابع من شباط (فبراير)، ومخفر مخيم عقبة جبر بعد يوم، ومخفر باب الزاوية، في الخليل، في ٢٣ من الشهر عينه. وتمّ تحطيم مصرفين اسرائيليين في رام الله، في ١٧ منه. ونفذ آخرون عملية حرق معمل للطوب في قلقيلية، ومكتب العمل الاسرائيلي في بيت عور التحتا، في الاول آذار من (مارس).

كما ساهم العاملون ضمن الفصائل الفدائية المسلحة مساهمة أخرى، على شكل تنفيذ العديد من العمليات، مثل زرع عبوة خارج كنيس في حي كفار افراهام في تل ـ ابيب؛ وأخرى في حي بيتح تكفا بتاريخ ١٩ شباط (فبراير) (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٢/٢٥). وكان العدو اكتشف أربع عبوات ناسفة في مدينة غزة خلال ١٥ و ١٦ من الشهر ذاته، بينما انفجرت اخرى في مبنى الرياضة في ريشون لتسيون قرب تل ـ أبيب، في ٢٨ منه. واستشهد شاب فلسطيني عند اعداده قنبلة على الارجح، في رفح، في ١٤ آذار (مارس). بينما نفّذ آخرون عملية اطلاق نار على باص، شمال نابلس، في التاسع من الشهر، وعملية قذف قنبلة يدوية على دورية في قرية ازنا، بعد يومين. الا ان العملية البارزة كانت وضع سيارة رينو ـ ٤ ملغومة بعشرات الكيلوغرامات من مادة ت.ن.ت. قرب فندق هيلتون، في القدس، الذي نزل فيه وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في الرابع من آذار (مارس) (**السفير**، ١٩٨٨/٣/٥). وقد اعلنت حركة «فتح» مسؤوليتها، وأكدت ان العملية جاءت باسم شهدائها الذي سقطوا في ليماسول.

تفاقمت آثار الانتفاضة، ازاء هذا الوضع، وانعكست سياسياً في بروز ازمة بين الحكومة الاسرائيلية والطائفة الدرزية، اثر لجوء العدو الى الترويج، في وسائل اعلامه، ان الجنود الدروز في قوات حرس الحدود، ويشكلون ٦٠ بالمئة من افرادها، هم المسؤولون عن القمع الوحشي للانتفاضة (**التقرير**، لندن، ١ ـ ١٥/٢/١٩٨٨). وقد احتج بعض ابناء الطائفة على هذا التوجه، وطالبوا بتعديل شروط انتسابهم الى الجيش الاسرائيلي، أو الغاء التجنيد الاجباري. وتفاقم المأزق حين انضم أهل الجولان الى الانتفاضة في ١٤ شباط (فبراير) ضمن تظاهرات أدت الى جرح ٣٠ واعتقال ٢٠ منهم (**السفير**، ١٩٨٨/٢/١٥). وامتدت معالم الازمة داخل اسرائيل؛ اذ طالب عدد من العسكريين السابقين الجنود بالتمرد على الاوامر غير المشروعة. اما النتيجة الاخرى، فكانت احضار المزيد من النجدات العسكرية الى المناطق المحتلة؛ مثلاً عند استقدام ٥٠٠ شرطي من الارض المحتلة الى القدس، من اجل ضبط الموقف في اثناء زيارة شولتس، ويمثل ذلك خمس قوة الشرطة الاجمالية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢٠؛ و **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٢/٢١). واكدت الصحف الاسرائيلية ان قوات «هائلة» اصبحت متواجدة في المناطق المحتلة؛ اذ بلغ عدد افراد الشرطة والجنود في القدس، وحدها، ٣٠٠٠ حتى شباط (فبراير)، عدا ١٢٠٠٠ فرد آخر في الضفة الغربية وقطاع غزة (**السفير**، ١٩٨٨/٢/٢٦). وعبّر عن ذلك تأكيد المصادر الاسرائيلية ان التواجد العسكري في المناطق قد ازداد بنسبة أربعة اضعاف خلال الشهرين الاولين فحسب (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٢٧). كما لجأ الجيش الاسرائيلي الى تقسيم الضفة الغربية الى ثلاث مناطق، وعيّن ضابطين برتبة عميد وثالث برتبة عقيد لادارتها في أواخر كانون الثاني (يناير) (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٢٥).

وتجسّد الوضع الاسرائيلي في الاضطرار الى البحث عن اماكن جديدة لسجن المعتقلين،

الذين زادوا على ٣٠٠٠ باعتراف العدو، حتى منتصف آذار (مارس)، نظراً الى استمرار الاعتقالات الواسعة، والتي بلغت ٤٧٠ في منطقة اريحا خلال السابع من شباط (فبراير) وحده، على سبيل المثال؛ او ٧٠٠ في فترة ١٥ ـ ٢٢ آذار (مارس) (**السفير**، ١٩٨٨/٢/٨؛ و **الغارديان**، ١٩٨٨/٣/٢٣). وقد استغل بعض السجناء هذا الوضع؛ اذ قام اثنان منهم بتفجير قسم الرقابة القصوى داخل سجن شطه في ١٥ شباط (فبراير)، بواسطة المتفجرات المهرّبة، مما ادى الى جرح حارس؛ وهددوا بتفجير عبوة ثانية قبل التسليم لادارة السجن (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/١٦)؛ فاضطر العدو، ازاء هذا الازدحام، الى فتح معتقل جديد في الخليل، في ١٩٨٨/٢/١١؛ بينما اعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام للقوات الفلسطينية، ياسر عرفات، ان العدو قد اقام ستة معتقلات جديدة حتى الآن (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٢/١٨). ولم يشمل ذلك المعتقل الجديد الذي دشن في ١٢ آذار (مارس) في منطقة بتونيا.

عمليات فدائيي الخارج

تعددت محاولات التسلل الى الارض المحتلة من قبل فدائيي الخارج خلال هذه الفترة. وكشف الناطق العسكري الاسرائيلي في ١٩٨٨/٢/١١ انه تمّ القبض على مجموعة فدائية من ثلاثة عناصر مسلحة بالبنادق الآلية والقنابل اليدوية والمتفجرات، في ١٩٨٨/٢/٥، في النقب (**السفير**، ١٩٨٨/٢/١٢). وأكد الناطق انهم قدموا من الجزائر، فالاردن، فمصر، وتلقوا المساعدة في سيناء، وانهم كانوا ينوون مهاجمة الاهداف العسكرية؛ وتلت ذلك محاولة تسلل ثانية قام بها فدائيان من جنوب لبنان في ١٩٨٨/٢/٢١، لكن قُبض عليهما على مسافة ٥٠٠ متر من الحدود، في منطقة كفر كلا ـ دير ميماس. ولم تمر ايام حتى انطلق فدائيون آخرون، بزورق مطاطي، نحو الساحل الفلسطيني، انطلاقاً من لبنان، واصطدموا بزورق دورية اسرائيلي، ليلة ١٩٨٨/٢/٢٧، فاستشهد فدائيان ونجا ثلاثة آخرون؛ اذ سبحوا حتى شاطىء صور. وكانت معلومات اولية تشير الى انتماء الفدائيين الى «فتح» وجبهة التحرير الفلسطينية، غير ان الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة عادت واكدت مسؤوليتها في ١٩٨٨/٣/١. ثم كرر فدائيو «فتح» محاولة التسلل الى فلسطين المحتلة من جوار ميس الجبل ـ حولا، في الرابع من آذار (مارس)، فاستشهد احدهم وجرح آخر، بينما استشهد ثلاثة وجرح رابع في محاولة مشابهة عند قرية عيترون بعد يومين. ونجحت، أخيراً، مجموعة تابعة لـ «فتح»، في السابع من آذار (مارس)، باختراق الدفاعات الاسرائيلية في النقب، فسيطروا على سيارة فيها اربعة ضباط بلباس مدني، وتوجهوا نحو ديمونا. وبعد ذلك استولت المجموعة على باص يقل عمال المفاعل النووي الاسرائيلي، عند مفرق عرعرة ـ ديمونا؛ وطالب الفدائيون بتحقيق مطالب عدة، وبحضور مندوب الصليب الاحمر الدولي للتفاوض؛ الا ان اقتراب جنود العدو ادى الى اطلاق نار، ثم الى اقتحام الباص، مما أدى الى مقتل مهندس نووي واثنتين من العاملات في المفاعل، واستشهاد الفدائيين الثلاثة (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٣/١٧). وقد نفت مصر تسلل الفدائيين عبر اراضيها؛ واكدت مصادر غربية ان الباص كان عسكرياً.

الى ذلك، لجأ العدو، أيضاً، الى ممارسة اساليبه العسكرية «التقليدية»، حيث قام طيرانه بطلعات روتينية واغارات وهمية عديدة فوق منطقتي صيدا وصور؛ فيما اكد ياسر عرفات رفض م.ت.ف. لطلب اسرائيل قبل ستة شهور بترتيب وقف اطلاق للنار في جنوب لبنان (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٢/٤). ثم جاءت الغارة الجوية الفعلية، بتاريخ ١٢ آذار (مارس)، على المواقع الفدائية قرب الميه وميه وعين الدلب وجنسنايا، حيث قصف مقر كتيبة بيت المقدس التابعة لـ «فتح»، واستشهد الرائد فؤاد حسين الحلاق، ومقاتل، وجرح آخرون». وتكررت الغارة في ١٩٨٨/٣/١٧، حين قصفت اربع طائرات قرية عيناب في منطقة عاليه، ودمّرت قاعدة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وقتلت مقاتلاً وجرحت ثلاثة مواطنين.

يزيد صايغ

«مشروع شولتس» حركة لملء الفراغ

في الخامس والعشرين من شباط (فبراير) الماضي، وصل وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الى مطار بن ـ غوريون، بادئاً جولاته المكوكية على عواصم المنطقة للتباحث مع زعمائها في مشروع التسوية السياسية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية (مبادرة شولتس)، الذي حمله معه الى المنطقة، مساعده لشؤون الشرق الاوسط ريشارد مورفي، قبل وصول شولتس اليها باسبوعين ونيف. وذكرت المصادر الصحفية الاسرائيلية، في حينه، ان المبادرة التي عرضها مورفي على زعماء المنطقة، خلال جولته، تتألف من ثلاث مراحل: افتتاح، أو حدث دولي، تليه مفاوضات مباشرة غايتها التوصل الى تسوية مرحلية، ثم مفاوضات مباشرة بشأن التسوية الدائمة. وتتحدث المبادرة عن فترة سبعة شهور للتوصل الى التسوية المرحلية التي سوف يعمل بها لمدة ثلاث سنوات، وعن بدء المفاوضات المباشرة بشأن التسوية الدائمة، فور انتهاء المدة الزمنية المخصصة للمفاوضات بشأن التسوية المرحلية، سواء أتمّ التوصل فيها الى اتفاق ام لا (**عل همشمار**، ١٠/٢/١٩٨٨).

وتابعت وسائط الاعلام الاسرائيلية الاجواء السياسية وتطور الموقف الاسرائيلي ازاء المبادرة باهتمام ملحوظ ، عاكسة حالة الانقسام السياسي عشية الزيارة المرتقبة للوزير شولتس، وخلالها، وبعدها. وكذلك تناول عدد من المعلقين السياسيين، وكذلك بعض التصريحات لكبار المسؤولين الاسرائيليين، الاسباب والاعتبارات التي دفعت الادارة الاميركية الى تكثيف تحركها السياسي في هذا الوقت بالذات. هذا اضافة الى سير المحادثات، وفرصها في النجاح والفشل، واحتمالات انعكاساتها، سلباً وايجاباً، على الاوضاع في المنطقة، وعلى العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية، وعلى الحكومة الاسرائيلية، في ضوء العودة، مجدداً، الى طرح فكرة تقديم موعد الانتخابات، سواء أكان ذلك لتجميد التحرك السياسي الاميركي واحباطه من جانب الليكود، أم كمخرج لا بد منه لحسم، الخلاف الداخلي ازاء كيفية احياء مسار السلام في المنطقة والاسس التي يجب ان يقوم عليها.

الاجواء السياسية؛ لا، ونعم

في واقع الحال، ان الخلافات السياسية بين قطبي حكومة التكتل الوطني في اسرائيل لم تحتدم على خلفية مبادرة شولتس فقط، بل أخذت تتصاعد منذ ان تولى اسحق شامير رئاسة حكومة التكتل الوطني في تشرين الاول (أكتوبر) العام ١٩٨٦. فمنذ ذلك الحين وحكومة التكتل الوطني تعمل برأسين وتوجهين سياسيين مختلفين؛ يقود الاول منهما رئيس الحكومة شامير، والثاني القائم باعماله وزير الخارجية، شمعون بيرس. ووصلت الامور ذروتها في نيسان (ابريل) من العام الماضي، عندما توصل بيرس الى اتفاق مع الملك حسين بشأن احياء مسار السلام وبدء المفاوضات بين اسرائيل ووفد اردني ـ فلسطيني مشترك تحت مظلة مؤتمر دولي. والجدير ذكره، في هذا الشأن، ان شامير تمكّن من احباط مسعى بيرس هذا، حيث أصرّ على انه لم يكن مكلفاً من الحكومة بالتوقيع على اتفاق مع الملك الاردني. ولم يكتف شامير بذلك، بل أوفد الوزير موشي آرنس، دون علم بيرس، الى واشنطن لاقناع الادارة الاميركية بالعدول عن دعمها لاتفاق بيرس ـ حسين؛ وكان له ذلك (**ملحق هآرتس**، ٤/٣/١٩٨٨).

وبطرح مورفي للمبادىء التي تقوم عليها مبادرة شولتس، انفجرت الخلافات، مجدداً، بين قطبي حكومة التكتل الوطني، بشأن الموقف الذي يجب اتخاذه ازاء المبادرة. فبينما اعرب بيرس والمعراخ عن تأييدهما (كما سوف نرى لاحقاً) للمبادرة بخطوطها العريضة وبتفاصيلها مع قليل من التحفظ، كان موقف رئيس الحكومة

شامير والليكود خلافاً لذلك. فوفقاً للمصادر الصحفية الاسرائيلية، اعرب شامير عن معارضته للمبادرة، في أثناء لقاء مع مورفي أوضح خلاله انه يعارض أي انحراف عن مبادىء اتفاقيتي كامب ديفيد، وعن الجدول الزمني المنصوص عليه فيهما بالنسبة الى تطبيق الحكم الذاتي؛ وانه يعارض المؤتمر الدولي. واضاف شامير، في ذلك اللقاء، «ان هناك أهمية خاصة اليوم، في ضوء الاضطرابات [الانتفاضة] في المناطق [المحتلة]، لتطبيق الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية على طريق التسوية الدائمة» (**هآرتس، ومعاريف**، ١٠/٢/١٩٨٨). ويستدل من نشاطات وتحركات شامير والليكود، في اعقاب جولة مورفي، انهم في سباق مع الزمن؛ اما لحمل شولتس على التخلي، كلياً، عن فكرة جولته المكوكية ومبادرته (كما حصل في العام الماضي)، واما لحمله، على الاقل، على ادخال تعديلات على المبادرة تنسجم مع مواقف رئيس الحكومة وحزبه. وفي هذا الصدد، لم يكتف شامير بتبادل الرسائل مع وزير الخارجية الاميركية؛ بل أوفد بعض المقربين منه الى واشنطن لهذا الغرض. وعلى صعيد الرسائل المتبادلة، ذكر بعض المصادر الصحفية ان شامير أرسل الى شولتس رسالة طلب فيها منه ادخال تعديلات معيّنة على «رزمة» الاقتراحات الاميركية، مثل التخلي عن فكرة الافتتاح الدولي للمفاوضات، وعدم الاسراع ببدء المفاوضات بشأن التسوية الدائمة، ما دامت صيغة الحكم الذاتي لم تحقق قدراً من النجاح. كذلك أشار شامير، في رسالته، الى ان اجراء انتخابات مبكرة في المناطق المحتلة سوف يؤدي، فقط، الى تدهور الاوضاع هناك، ودفعها في اتجاه التقدم نحو اقامة دولة فلسطينية مستقلة. واقترح شامير، على الادارة الاميركية، التمسك بصيغة كامب ديفيد بالنسبة الى التسوية المرحلية. واقترح، أيضاً، على شولتس ان تبادر واشنطن الى دعم اقتراحه القاضي بتجنيد موارد مالية ودعم دولي لتحسين اوضاع الفلسطينيين في المناطق المحتلة، ولاعادة تأهيل واسكان سكان المخيمات الفلسطينية في ظروف سكنية افضل (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٢/١٩٨٨).

من ناحية أخرى، أوفد شامير الى واشنطن كلاً من سكرتير مجلس الوزراء، الياكيم روبنشتاين، وعضوي الكنيست دان مريدور وايهود اولمرت للغرض ذاته. وكان شامير يتوخى من ذلك ان يتمكن هؤلاء من اقناع شولتس بالعدول عن مبادرته، او، على الاقل، عن فكرة المؤتمر الدولي المرفوضة من الليكود. وبالفعل، فبعد عودة الوفد من واشنطن، سرّبت اوساط في الليكود معلومات مفادها ان «فكرة المؤتمر الدولي قد ماتت» (عكيفا الدار، **هآرتس**، ٢٦/٢/١٩٨٨). لكن هذه النشوة لم تدم طويلاً؛ اذ عاد شامير وزعم ان الاميركيين لم يقولوا كل الحقيقة لمبعوثيه (يوئيل ماركوس، **المصدر نفسه**). واضافت مصادر أخرى ان شولتس ومساعديه لم يكشفوا لمبعوثي شامير فكرة عزل المفاوضات، بشأن التسوية الدائمة، عن المفاوضات بشأن التسوية المرحلية ونتائجها؛ وانهم قد احاطوا فكرة «الحدث الدولي» بالكثير من الغموض (عكيفا الدار، **المصدر نفسه**). لكن الامر لم يتوقف عند هذا الحد، بل ان شولتس كتب في رسالته الجوابية على رسالة شامير، بشأن ادخال تعديلات عليها، أو رفض اجزاء منها وقبول اخرى، ان المبادرة الاميركية هي «صفقة رزمة»، اعدت بدقة وحذر شديدين، وانها كل لا يتجزأ، وبالتالي لا مجال لالغاء اجزاء منها. وبالنسبة الى اقتراح شامير بشأن سكان المخيمات، كتب شولتس، في رده، ان الاقتراح غير ملائم، لأن هناك ضرورة لايجاد حل سياسي. ولذا، لا بد من قبول مبادرته كما هي، اذا كانت هناك رغبة في التخلص من الوضع الحالي الخطير (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٢/١٩٨٨). واتسعت الهوة اكثر بين شولتس وشامير، اثر تأكيد الاول، في لقاء مع لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، وكذلك في لقاء مع ثلاثة من زعماء الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة، انه «اذا لم يقبل مبدأ ' اراض مقابل السلام ' ، فانه ليس مفيداً البتة الشروع في الجهود لاحياء مسار السلام». واضاف شولتس ان هذا المبدأ ينطبق على جميع الجبهات وليس على سيناء فقط (**المصدر نفسه**).

ومع ذلك، واصل شامير جهوده لحمل شولتس على احداث تغيير في مواقفه قبيل بدء جولاته المكوكية على عواصم المنطقة، حيث ذكرت مصادر مطلعة في مكتبه ان الاتصالات مستمرة، في الايام الاخيرة، مع الولايات المتحدة، لتدارس افكار ومقترحات مختلفة،

تمهيداً لقدوم شولتس الى المنطقة، وعلى حد قول تلك المصادر، أوضحت الادارة الاميركية، خلال تلك الاتصالات، ان شولتس لا ينوي فرض حل سياسي على شامير، بل سوف يحاول، فقط، اقناعه بالافكار التي تتضمنتها مبادرته. وعقّبت تلك المصادر على ذلك بالقول ان من يدعي وجود مشروع اميركي، فهو مخطىء (**عل همشمار**، ١٩/٢/١٩٨٨). اضافة الى ذلك، ألمح شامير، عبر مبعوثيه، الى انه، على الرغم من ترحيبه بقدوم شولتس، الا ان من المهم ان تدرك الادارة الاميركية انه اذا طلب من اسرائيل ان تحسم موقفها بالنسبة الى مصير المناطق المحتلة، فسوف يقود ذلك الى تقديم موعد الانتخابات (بينا بارزيل، **ملحق يديعوت احرونوت**، ٤/٣/١٩٨٨).

في المقابل، كانت الاجواء في اوساط المعراخ وقيادته ايجابية، على وجه العموم، بالنسبة الى مبادرة شولتس. ففي كلمة القاها في جلسة لمركز حزب العمل، اعلن بيرس ان حزبه على استعداد للموافقة على جدول زمني حثيث في ما يتعلق بمشروع الحكم الذاتي، وبالشكل الذي يقترحه الاميركيون، وكذلك على الافتتاح الدولي للمفاوضات في مطلع نيسان (ابريل). واضاف بيرس ان حزب العمل يؤيد مبادرة شولتس دون تردد، وهاجم، مجدداً، الليكود وقادته، بدعوى انهم لا يملكون اي رد على الوضع الحالي، كونهم لا ينشدون شيئاً سوى تكريس الجمود والوضع الراهن (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٨٨). وفي مناسبة أخرى، حذر بيرس من تعثّر مبادرة شولتس، لأنه في هذا الحال «لن يبقى في المنطقة الا الاتحاد السوفياتي واولئك الذين يريدون له ان يصبح القوة المهيمنة في الشرق الاوسط». وأكد بيرس، أيضاً، ان الوقت الحالي هو وقت اتخاذ القرارات؛ «ففي غضون فترة وجيزة سوف تكون في الولايات المتحدة ادارة جديدة، وسوف تحتاج تلك الادارة الى عامين حتى تعود الى معالجة شؤون الشرق الاوسط». وأضاف: « ومن يضمن ان يستتب الهدوء في المناطق [المحتلة] لمدة عامين؟» (**المصدر نفسه**، ١٩/٢/ ١٩٨٨).

من ناحيته، اعرب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، عن تأييده لمبدأ «اراض مقابل السلام»، كما هو مطروح في مبادرة شولتس. لكنه استدرك قائلاً، ان ذلك لا يعني، بأي حال من الاحوال، التنازل عن كل الاراضي (**معاريف**، ١٦/٢/١٩٨٨). أما وزير الاقتصاد والتخطيط، جاد يعقوبي (حزب العمل)، فاعتبر ان مبدأ «اراض مقابل السلام» الذي يقترحه شولتس، يتمشّى مع قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، الذي وافقت عليه اسرائيل منذ عشرين عاماً، وانه مدرج، أيضاً، في اتفاقيتي كامب ديفيد (**هآرتس**، ١٥/٢/١٩٨٨). من ناحية اخرى، حذّر بعض كبار وزراء حزب العمل من انهم لن يبقوا لامبالين ازاء ما اسموه بـ «محاولات شامير لنسف مبادرة السلام الاميركية» (**معاريف**، ١٢/٢/١٩٨٨).

هذه المواقف المتناقضة ازاء مبادرة شولتس، كانت السمة الاساسية للاجواء السياسية في اسرائيل عشية قدوم شولتس اليها. لكن الامور لم تتوقف، بين الحزبين، على التناقض في المواقف، بل تعدتها الى تبادل الاتهامات بالتآمر، من جانب بيرس، على الحكومة ورئيسها. وقالت مصادر مطلعة في الليكود ان بيرس يحاول الاستقواء بالادارة الاميركية ويحثّها على ممارسة الضغوط على رئيس الحكومة. وأضافت تلك المصادر ان مبادرة شولتس تمّت بايعاز وحثّ من بيرس ومعاونيه. واشارت تلك المصادر، في هذا الصدد، الى ايفاد بيرس للمدير السياسي لمكتبه، يوسي بيلين، الى واشنطن لهذا الغرض، في كانون الثاني (يناير) الماضي. وأضافت تلك المصادر ان بيلين قد حثّ الرئيس رونالد ريغان والوزير شولتس، خلال المحادثات التي اجراها هناك، على ممارسة الضغوط على شامير، لحمله على الموافقة على فكرة المؤتمر الدولي، وانه، بذلك، زوّد الاميركيين بالدافع لبلورة الخطة السياسية الجديدة التي طرحها الوزير شولتس (**ملحق هآرتس**، ٤/٣/١٩٨٨). ورد مصدر رفيع المستوى في مكتب بيرس على هذه الاتهامات بنفيها، لأنه «ليس في الامر أي دعوة الى ممارسة الضغط؛ بل مجرد دعوة الى الانخراط في الجهود السياسية. وهذا مسعى من أجل السلام وللوقوف في وجه من يقودنا الى الحرب المقبلة» (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء هذه المواقف والاجواء، ساد الشلل عمل الحكومة، كجسم مسؤول عن اتخاذ القرارات؛ حيث رفض شامير طلباً تقدم به بعض الوزراء من حزب العمل واحزاب اخرى، اقترحوا فيه اجراء

نقاش سياسي، قبيل قدوم شولتس الى اسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٢/٢٢). كذلك رفض شامير، على لسان رئيس كتلة الليكود في الكنيست، طلباً آخر تقدم به حزب العمل لتنسيق المواقف قبل حضور شولتس الى المنطقة. ووصف رئيس كتلة الليكود هذا الطلب بأنه «وقاحة وعدم منطق»، لأن بيرس يعمل، طيلة الوقت، «من وراء ظهر رئيس الحكومة، ويتعهد للعرب تقديم تنازلات جمة» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/١٩).

وأكد شامير عزمه على عدم الاجتماع مع شولتس سوياً مع بيرس، في الجلسة التي عقدها وزراء الليكود عشية وصول شولتس. وأشار شامير الى ان هناك تغيراً في الموقف الاميركي، متهماً المعراخ بأنه يقف وراء ذلك: «لقد كنت أخشى، طيلة الوقت، ان يقوم المعراخ بافساد شبكة العلاقات مع الولايات المتحدة، التي وصلت ذروتها بالتوقيع على اتفاق التعاون الاستراتيجي في العام ١٩٨٣». وأعرب شامير عن رأيه ان من بين العوامل التي ادت الى حدوث تغير في الموقف الاميركي، الوضع في المناطق المحتلة، وتأييد زعماء اليهود الاميركيين لمبادرة سلام اميركية، وأضاف: «ان مهمتنا تتمثل في الغاء هذا التغير، واعادة الامور الى ما كانت عليه حتى الآن» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢٥). وواصل شامير تصريحاته الرافضة لبنود مبادرة شولتس، معلناً، «ان اسرائيل لن توافق على تضمين اتفاق السلام المستقبلي بنداً ينص على ان اسرائيل لا تستطيع اقامة مستوطنات في هذه المنطقة أو تلك» (**المصدر نفسه**).

وكرد على تصريحات شامير ومواقفه آنفة الذكر، عقد وزراء حزب العمل، عشية وصول شولتس، اجتماعاً في منزل بيرس، وتداولوا خلاله في الوضع، وأصدروا بياناً في ختامه، اعربوا فيه عن ترحيبهم بمبادرة شولتس للسلام، بكل بنودها. وذكروا ان «الجمود السياسي الذي تسبب به الليكود، قد أدى الى احداث الاضطرابات في المناطق [المحتلة]». واعرب بعض الوزراء عن اعتقاده بأن شامير سوف يحاول اجهاض مبادرة شولتس (**المصدر نفسه**).

ولخّص المعلق الصحفي يوئيل ماركوس الاجواء السياسية، عشية قدوم شولتس الى المنطقة، بالتالي: «لقد استقبلت المبادىء الاساسية لمبادرة شولتس (التسوية المرحلية، الانتخابات، المؤتمر الدولي، والمفاوضات بشأن المكانة النهائية للمناطق ـ كل هذا حتى نهاية العام الحالي) ببرود ملحوظ من جانب كل ذوي الشأن القريبين والبعيدين. فالملك حسين اختار هذا الوقت بالذات لأن يتوجه الى لندن لمعالجة اسنانه؛ وسكان [المناطق المحتلة]، اعلنوا الاضراب العام بمناسبة زيارته، وحظر على وفد من ممثليهم الالتقاء بالوزير الاميركي. من ناحية أخرى، لن يحظى شولتس بلقاء وفد موحّد من جانب حكومة اسرائيل. فالرد النهائي لشامير، بهذا الشأن، كان انه يرفض المثول سوياً مع بيرس في المحادثات مع شولتس. وليس هذا فقط؛ بل ان طواقم العمل في مكتبيهما لن تتعاون ولن تنسق المواقف ـ وهذا بحد ذاته فضيحة لم يحصل لها مثيل من قبل في أي حكومة اسرائيلية، وربما في العالم أيضاً. وهكذا، سوف يضطر شولتس الى اجراء مفاوضات في اسرائيل وكأن فيها دولتين وحكومتين وآراء عدة، بعدد الوزراء» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢٦).

دوافع واعتبارات

خلافاً لاتهامات شامير والليكود بأن المعراخ وبيرس يقفان وراء مبادرة شولتس، وان همّهما الاساسي هو افساد وتشويش شبكة العلاقات الحسنة بين شامير والليكود وبين الولايات المتحدة، فان بعض المعلقين الصحفيين رأى ان الامر ليس كذلك، وانه كان لليكود وزعيمه شامير قسط في ذلك. فحسب المعلق يوئيل ماركس، فـ «بقدر ما يبدو الامر غريباً، فان شولتس لم يفرض مهمته على اسرائيل، بل ان شامير نفسه هو الذي دفع في هذا الاتجاه، وهو الذي خلق الانطباع بأن هناك ما يمكن التحدث بشأنه. لقد ورد ذلك، قبل أي شيء آخر، في فقرة تضمنتها الرسالة التي وجهها الى شولتس في السابع عشر من كانون الثاني (يناير) الماضي، حيث جاء فيها ان الملك حسين يجانب الحقيقة بقوله ان موقفنا هو ان كل المناطق غير خاضعة للتفاوض» (**المصدر نفسه**).

لكن استعداد شامير هذا سرعان ما تبخّر في ضوء تدخل الوزيرين دافيد ليفي واريئيل شارون، وانتقاداتهما لموقف شامير؛ «فلم يمر وقت طويل... حتى ادعى شامير بأن الاميركيين لم يقولوا

كل الحقيقة لموفديه، وانه لم يوافق على هذا، ولم يقل ذاك، بالضبط. وهكذا تطور الوضع بحيث ان وزراء الليكود، وقبل ٧٢ ساعة من وصول شولتس، تبنوا خطاً متصلباً يقوم على التخندق وراء اتفاقيتي كامب ديفيد، نصاً وروحاً. وتذكر هؤلاء، فجأة، ان 'التوقيت غير جيد'، وبهذا، اطلق الطوربيد ضد مهمة شولتس» (**المصدر نفسه**).

اما المعلق الصحفي أ. شفايتسر فعزا مبادرة شولتس وقراره بزيارة المنطقة الى اكثر من سبب. كتب شفايتسر: «ليس بيرس، ولا تنازلاته المزعومة، هما اللذان جلبا وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الى المنطقة. وليس هو السبب في ممارسة ضغوط على اسرائيل (اذا موريست فعلاً) من اجل ان توافق على تغيير الوضع الراهن في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وقطاع غزة. ان ما جلب شولتس، هو عرب [الضفة الغربية] وقطاع غزة، الذين، بانتفاضتهم، وبلجوئهم الى العنف، وضعوا، لأول مرة منذ العام ١٩٦٧، قوة الجماهير في وجه قوة الجيش المكثفة. وفي هذه المرة، لم يتحدث هؤلاء عن مصيرهم المرير، بل عملوا ضد تخليده، آخذين على عاتقهم الكثير من التضحيات بالارواح والمال. وهذا الامر لم يستطع، حتى الاميركيون المنشغلون بشؤونهم الداخلية، تجاهله» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/٦).

أما السبب الآخر، فهو: «هناك اساس صلب جداً للاعتقاد بأنه كان ليهود الولايات المتحدة، وبالتحديد للعناصر الليبرالية في اوساطهم ـ وهؤلاء هم الصوت الاعلى في الجاليات الهامة ـ قسط كبير في تحريك الخطوة الاميركية. وهؤلاء اليهود حساسون جداً لملاحظات جيرانهم من الاغيار. فقد تخلوا، منذ زمن، عن ذلك الميل الغريزي لوصم كل نقد يوجه الى اسرائيل باللاسامية» (**المصدر نفسه**).

وذهب يوئيل ماركوس الى أبعد من ذلك، في تحليله لدوافع مبادرة شولتس. كتب: «ان الوضع الخطير الآخذ بالتدهور في المناطق [المحتلة] جعل شولتس يشعر بشيء من الضيق. انه قلق من امكان ان يلحق هذا التدهور ضرراً بمكانة اسرائيل، كثروة استراتيجية للولايات المتحدة، وكذلك من تأثير الاضطرابات على كل من الاردن ومصر، اللتين تعتبران مؤيدتين للولايات المتحدة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢٨).

سير المحادثات ـ الجولة الاولى

بين وصوله في الخامس والعشرين من شباط (فبراير) الماضي ومغادرته للمنطقة في الاول من آذار (مارس) الماضي، في طريقه الى بروكسل للاجتماع بالرئيس ريغان، ومن ثم بالملك حسين في لندن، مختتماً الجولة الاولى من رحلته المكوكية، عقد شولتس، مع شامير وبيرس، كلاً على انفراد، أربعة لقاءات استغرقت المحادثات فيها تسع ساعات مع شامير وثماني ساعات أخرى مع بيرس. وفي غضون ذلك، قام شولتس برحلات مكوكية خاطفة بين اسرائيل وكل من الاردن وسوريا ومصر، استكمالاً لمحادثاته مع الزعماء الاسرائيليين (غدعون الون، **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/٤).

في جلسة المحادثات الاولى، ذكرت المصادر الصحفية الاسرائيلية ان شولتس وشامير اتفقا على عدم اقحام الوضع في المناطق المحتلة، وسبل معالجته، في المفاوضات السياسية؛ وكذلك على عدم الربط بين هذين الموضوعين. واضافت تلك المصادر انهما اتفقا، أيضاً، على ارجاء النقاش في موضوع «الافتتاح الدولي»، والتركيز، بدلاً من ذلك، على مواضيع جوهرية. ومع ذلك ـ اضافت المصادر ـ برزت نقاط خلاف بين الاثنين بشأن المفاوضات المتعلقة بالتسوية الدائمة. فقد طالب شامير بألّا تبدأ تلك المفاوضات الا في السنة الثالثة على تطبيق الحكم الذاتي (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٢/٢٨).

أما لقاء شولتس مع بيرس، فلم ترشح عنه معلومات عن خلافات في الرأي؛ «اذ اقتصر على تقديم بيرس، خلال معظم الوقت، عرضاً للاوضاع، طرح فيه وجهة نظره بالنسبة الى المشكلة الديمغرافية واسباب الاضطرابات في المناطق [المحتلة]». وبينما أكد شولتس اصراره على وجوب التوصل الى تسوية سياسية، معرباً عن ان ذلك أمر ممكن (**المصدر نفسه**)؛ أكد بيرس، بدوره، وجوب عدم السماح باهدار فرصة السلام (**دافار**، ١٩٨٨/٢/٢٨).

بعد ذلك، توجه وزير الخارجية الاميركية الى فندق اميركان كولوني، في القدس الشرقية، لعقد لقاء مع ١٥ شخصية فلسطينية من المناطق المحتلة،

كانت القنصلية الاميركية في القدس الشرقية وجّهت اليهم الدعوة ـ بناء على طلب شولتس ـ للالتقاء مع الوزير الاميركي (هآرتس، ١٩٨٨/٢/٢٦). لكن هذا اللقاء لم يتم، بسبب امتناع الشخصيات المذكورة عن المجيء، تماشياً مع قرار المقاطعة والاضراب العام بمناسبة زيارته للمنطقة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢٨). ومع ذلك، أكدت المصادر الاسرائيلية ان الجهود، الى حين مغادرة شولتس للمنطقة صباح ١٩٨٨/٣/١، تواصلت لعقد لقاء بين شولتس وشخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، ولكن دون نتيجة ايجابية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢٩). واعتبر احد الصحفيين الاسرائيليين فشل شولتس في الالتقاء مع شخصيات فلسطينية، الفشل الاكبر الذي مني به الوزير الاميركي خلال رحلته المكوكية (غدعون الون، **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/٤).

ثمّ توجه شولتس الى كل من عمان ودمشق، ليعود منهما الى اسرائيل مساء يوم السبت (١٩٨٨/٢/٢٧) لمواصلة محادثاته مع زعمائها. واشارت المعلومات الصحفية الى ان شولتس قد اطلع كلاً من شامير وبيرس على نتائج محادثاته في عمان ودمشق. واشارت تلك المعلومات، أيضاً، الى انه كان هناك تباين في مكتبي شامير وبيرس بالنسبة الى تقويم تلك النتائج. فبينما ذكر متحدثون مقرّبون من رئيس الحكومة الاسرائيلية انه تولد في مكتب شامير انطباع ان الاردن مصمّم على اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في الافتتاح الدولي، وكذلك في المفاوضات بشأن التسوية الدائمة، قالت مصادر في مكتب بيرس انه تولد لديها انطباع ان الاردن يرحّب بمبادرة شولتس (هآرتس، ١٩٨٨/٢/٢٩). وكانت الانطباعات متباينة، أيضاً، بالنسبة الى نتائج محادثات شولتس في دمشق؛ حيث اكدوا، في مكتب شامير، ان الرئيس حافظ الاسد يرفض، بشدة، التسويات المرحلية، ومصمم على طلب عقد مؤتمر دولي، وعلى انسحاب اسرائيل من كل المناطق المحتلة؛ ولكن مصادر في مكتب بيرس اشارت الى ان الموقف السوري ليس سلبياً الى حد كبير، حيث ان الاسد لم يعرب عن رفض قاطع لمواصلة شولتس مساعيه لدفع مسار السلام الى أمام (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، اعلن شامير، في جلسة الحكومة العادية يوم الاحد (١٩٨٨/٢/٢٨)، انه لا ينوي طرح المبادرة الاميركية على الحكومة، أو على المجلس الوزاري المصغر، لحسم الموقف ازاءها قبل سفره الى الولايات المتحدة. لكن بيرس ووزراء المعراخ أعربوا، في تلك الجلسة، عن رأيهم بضرورة الرد الايجابي على المبادرة، قبل سفر شامير (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٢/٢٩). وواصل شولتس جولته المكوكية بالتوجه الى القاهرة يوم الاحد (١٩٨٨/٢/٢٨) ليعود منها مساء اليوم ذاته بعد ان اجرى محادثات، وصفت بأنها ايجابية، مع الرئيس المصري، حسني مبارك. واطلع شولتس كلاً من شامير وبيرس على نتائج محادثاته في القاهرة، مشيراً الى انه تحقق، في تلك المحادثات، تفاهم بينه وبين مبارك ـ على الرغم من بعض تحفظاته من بعض التفاصيل ـ على ان المبادرة هي «صفقة رزمة واحدة». واختتم شولتس جولته المكوكية الاولى بسلسلة من اللقاءات والمحادثات يوم الاثنين (١٩٨٨/٢/٢٩)، بدأها بلقاء شامير وبيرس ثم توجه الى عمان، حيث اجرى محادثات مع ولي العهد، الامير حسن، وعاد منها، في مساء اليوم ذاته، ليعقد جولة محادثات أخرى مع بيرس. وفي صباح الثلاثاء، كان آخر لقاء للوزير الاميركي مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٢٩).

وكان شامير حذّر، قبيل لقاء له مع شولتس، من ممارسة الضغوط على اسرائيل؛ لأن تلك المحاولات لن تغير موقف اسرائيل (**دافار**، ١٩٨٨/٣/١). وأشارت المصادر الصحفية الاسرائيلية الى ان شولتس لم يفلح في اقناع رئيس الحكومة الاسرائيلية بالتخفيف من حدة معارضته للجدول الزمني الحثيث لدفع مسار السلام الى امام. فقد اعلن شامير، خلال لقائه مع شولتس، بشكل قاطع، انه يتحفظ من اقتراح بدء محادثات بشأن التسوية الدائمة، بعد مرور ستة شهور على بدء مفاوضات التسوية المرحلية. وأكد شامير، مجدداً، مواقفه التي تتمثل في الاستعداد لاجراء مفاوضات مباشرة مع الاردن، دون مظلة دولية، وفي المطالبة باقامة حكم ذاتي في المناطق المحتلة، لفترة ثلاث سنوات، بهدف بدء مفاوضات بشأن التسوية الدائمة في نهاية تلك

الفترة (هآرتس، ١/٣/١٩٨٨).

«وثيقة شولتس»

غادر شولتس اسرائيل صباح الثلاثاء (١/٣/١٩٨٨) ليعود اليها مساء الخميس (٣/٣/١٩٨٨) بعد لقائه مع كل من الملك حسين والرئيس ريغان. وذكرت المصادر الاسرائيلية ان ريغان ادلى بتصريح في بروكسل قال فيه ان وزير خارجيته اطلعه على نتائج محادثاته مع زعماء المنطقة، مشيراً الى ان هناك جدوى من مواصلة الجهود للتقريب بين مواقف الاطراف المعنية (هآرتس، ٤/٣/١٩٨٨). كذلك أشارت المصادر ذاتها الى ان شولتس قد اجرى مباحثات مع الملك حسين في لندن، رفض فيها طلب الملك الخاص بأن تتعهد اسرائيل بـ «الاراضي مقابل السلام» بموجب نص قرار مجلس الامن ٢٤٢، وطالبه بالانضمام الى المسيرة السياسية دون شروط مسبقة (**المصدر نفسه**، ٦/٣/١٩٨٨).

وبلقائه مع ريغان والملك حسين اختتم شولتس جولته المكوكية الاولى، التي تمّ فيها ايضاح مواقف الاطراف. وتوقعت المصادر الاسرائيلية ان عودة شولتس الى المنطقة للقيام بجولة مكوكية ثانية، تعني ان الوزير الاميركي، وعلى الرغم من العراقيل التي واجهها، مصمّم على مواصلة مهمته. وأضافت تلك المصادر ان خطوته المقبلة سوف تكون صوغ «ورقة موقف» اميركية وطرحها على الدول المعنية (**المصدر نفسه**، ٤/٣/١٩٨٨).

ورحّب وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيريس، بعودة شولتس، لأن معناها ان المسار السياسي لا يزال مستمراً. وأضاف: «اذا انتهت جولة شولتس دون نتائج، عندها يجب التوجه الى الشعب» (**دافار**، ٤/٣/١٩٨٨).

وبالفعل، ففي اعقاب جلستين من المحادثات اجراهما شولتس مع كل من شامير وبيرس، قدم الى كل منهما وثيقة موقعة باسمه تضمنت المبادىء التي ترتكز عليها مبادرته لاحياء مسار السلام وبدء المفاوضات المباشرة بهذا الشأن. وذكرت المصادر الاسرائيلية ان وزير الخارجية الاميركية قدم تلك الوثيقة الى كل من اسرائيل والاردن وسوريا ومصر ولبنان، مؤكداً ان الوثيقة هي كل لايتجزأ، ولا يمكن ادخال تعديلات عليها. وطالب الحكومات المعنية بالرد على مشروعه، خطياً، حتى الخامس من آذار (مارس) الماضي (**دافار**، ٦/٣/١٩٨٨).

ولخّصت صحيفة «دافار» (٦/٣/١٩٨٨) أهم المبادىء الواردة في الوثيقة بما يلي:

«○ عقد مؤتمر دولي في جنيف، حتى الخامس عشر من نيسان (ابريل).

«○ المؤتمر مخصص للتوصل الى مفاوضات مباشرة بشأن التسوية السلمية على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، بهدف تحقيق السلام الشامل في المنطقة، وضمان أمن دول المنطقة كافة وايجاد حل للقضية الفلسطينية بكل جوانبها من خلال الاستجابة لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. وسوف يقوم الامين العام للامم المتحدة بتوجيه الدعوة للمشاركة في المؤتمر الى الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وللاطراف كافة ذات العلاقة بالنزاع، التي توافق على القرارين آنفي الذكر، وتتنصل من الارهاب والعنف.

«○ لن يكون للمؤتمر صلاحية املاء الحلول وسوف تجرى المفاوضات في اطار لجان ثنائية على اساس جغرافي. مع ذلك، في امكان الاطراف تقديم تقارير الى المؤتمر عن سير المفاوضات وفق الاجراء الذي يتفق عليه.

«○ لن يكون للفلسطينيين تمثيل منفرد في المؤتمر. وسوف يشارك ممثلوهم في اطار وفد اردني – فلسطيني مشترك.

«○ تبدأ المفاوضات بشأن التسوية المرحلية في الاول من أيار (مايو)، وتنتهي خلال ستة شهور. وتستمر فترة التسوية المرحلية، في حال انجازها، لمدة ثلاث سنوات.

«○ تبدأ المفاوضات بشأن التسوية الدائمة في الاول من كانون الاول (ديسمبر)، دون الاخذ في عين الاعتبار نتائج المفاوضات بشأن التسوية المرحلية.

«○ تستمر المفاوضات بشأن التسوية الدائمة مدة سنة وترتكز على كل عناصر القرار ٢٤٢» (النص الكامل للمشروع تضمّنته رسالة شولتس الى شامير، المنشورة في «وثائق» هذا العدد، ص ١٤٨ ـ ١٥٠).

من ناحية اخرى، ذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان الاميركيين لديهم تصوراً معيّناً بالنسبة الى جوهر التسوية المرحلية المرجوة. واشارت تلك المصادر، بهذا الخصوص، الى ان طواقم عمل اسرائيلية ـ اميركية مشتركة قامت بالبحث في هذا الموضوع بتوسع. وذكرت تلك المصادر ان الموقف الاميركي المتوقع قد يتضمن النقاط التالية:

«○ انسحاب الجيش الاسرائيلي من مراكز المدن ومن مخيمات اللاجئين، على ان تحل محله قوة شرطة اردنية ـ فلسطينية.

«○ يشرف الجيش الاسرائيلي على الامن في المنطقة، وينتشر على طول نهر الاردن، وعلى الجسور، والهضاب، والنقاط الاستراتيجية الاخرى.

«○ يمنح الفلسطينيون حكماً ذاتياً موسعاً في ادارة شؤونهم الداخلية. وتحتفظ اسرائيل بالسيطرة على الشؤون الامنية، والخارجية.

«○ تقام هيئة لادارة الحكم الذاتي. من جانبهم، يطالب العرب بأن يكون عدد اعضاء الهيئة مئة عضو. اما اسرائيل، فتقترح ان يقتصر العدد على ١٧ شخصاً. أما الاقتراح الاميركي، فيميل الى حل وسط بهذا الشأن، يقضي باقامة هيئتين: هيئة من مئة عضو، تنتخب من اعضائها هيئة مقلّصة أخرى من ١٢ عضواً.

«○ يمنح سكان شرق القدس حق الانتخاب الى مؤسسات الحكم الذاتي، الامر الذي يحوّل شرق القدس الى جزء من ادارة الحكم الذاتي.

«○ لا يجوز لأي جيش اجنبي ان يدخل الى الاماكن التي ينسحب منها الجيش الاسرائيلي» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٣/٦).

مع تقديم الوثيقة الاميركية اشتدت الخلافات بين قطبي حكومة التكتل الوطني اكثر من ذي قبل. فالى جانب الخلاف بشأن الموقف من الوثيقة، اضيف خلاف آخر تمحور في ضرورة الرد على الوثيقة الاميركية بـ «نعم» أم بـ «لا» قبيل سفر شامير الى واشنطن في ١٩٨٨/٣/١٣. وفي هذا الصدد، قال بيرس، في اثناء جلسة لوزراء حزب العمل: «ان لأسرائيل ان تقرر، في الايام المقبلة، ما اذا كانت تتجه نحو مسار السلام، ام لا». واشار بيرس الى ان جميع وزراء حزب العمل ايدوا مشروع شولتس بكل جوانبه. واضاف: «ان شامير لا يحق له ان يقول للاميركيين ' لا ' باسم حكومة اسرائيل، وانما باسم الليكود» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٣/٦).

وذكرت مصادر صحفية اخرى ان موقف شامير المعارض للمشروع الاميركي هو نهائي. ومع ذلك، فان بعض مستشاريه لا يعتقد بأنه ملزم بتقديم رد على المشروع قبيل محادثاته في واشنطن ولا حتى خلالها. واضافت تلك المصادر ان شامير لن يلغي زيارته المقررة الى واشنطن، لكنه، في الوقت ذاته، لن يقدم رداً اسرائيلياً محدداً على مبادرة شولتس. كذلك لن يطلب من المجلس الوزراي المصغر الحسم في الامر (**دافار**، ١٩٨٨/٣/٦).

واعتبر بيرس ان الليكود غير معني، اطلاقاً، بأي تسوية، او مفاوضات حقيقة. وأعلن، في اجتماع لنشيطي حزب العمل، انه يجب على حكومة اسرائيل ان تتخذ، على الفور، قراراً بشأن مبادرة شولتس، وانه لا ينبغي ارجاء هذا القرار الى ما بعد عودة شامير من الولايات المتحدة. واوضح بيرس «ان المؤتمر الدولي هو الاحتمال الوحيد الذي يمكن ان يدخل الاردن من خلاله المفاوضات. ولكن، اذا اردنا منظمة التحرير الفلسطينية كشريك لأسرائيل، فعلينا ان نحذو حذو الليكود» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٣/٧).

العقبات، وقواعد اللعبة

وفقاً لبعض المعلقين الصحفيين، كان شولتس يدرك، سلفاً، العقبات التي سوف تواجه مهمته. فقد نسب الصحفي غدعون الون الى مصدر في حاشية شولتس قوله، ان الوزير الاميركي لم يفاجأ باللاءات التي سمعها من شامير خلال محادثاته معه. فقد كان واضحاً له ان شامير سوف يعارض الافتتاح الدولي للمفاوضات، بمشاركة كل الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وانه سوف يتحفظ، أيضاً، من ربطه المفاوضات بشأن التسوية المرحلية ببدء المفاوضات بشأن التسوية الدائمة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/٤). من ناحية اخرى، ذكر المصدر ذاته ان شولتس لم يفاجأ، فيما بعد، من التصلب الذي ابداه الملك حسين بشأن موضوع المؤتمر الدولي، لناحية رفضه القاطع لاستعداد شامير لعقد الافتتاح الدولي برعاية الجبارين

فقط. اضافة الى ذلك، أوضح الملك حسين الى شولتس ان الاردن لن يمد يده الى التسوية المرحلية، خشية ان يلجأ شامير الى المماطلة، وان يبذل كل جهد لكي يؤجل، الى فترة زمنية غير محددة، المفاوضات بشأن التسوية الدائمة، لأن شامير وقادة الليكود لا يتقبلون مبدأ «الاراضي مقابل السلام» (**المصدر نفسه**).

وهكذا، فمن خلال ادراك ان الملك حسين وشامير هما العقبة الاساسية امام مبادرته ـ على حد تعبير المصدر آنف الذكر، فقد ركز شولتس جهوده على ردم الهوة العميقة القائمة بين الاثنين، وعلى اقناعهما باعطاء ضوء أخضر لاستمرار مبادرة السلام (**المصدر نفسه**). وفي ضوء ذلك، وصف المعلق الصحفي، حغاي ايشد مهمة شولتس بأنها، في اساسها، «عملية تليين للمواقف»، همها الاساسي عدم سماع «لا» قاطعة، وقبول الاطراف بقواعد اللعبة التي يديرها، «لأن لا حاجة، الآن، الى تقديم رد نهائي» (**دافار**، ١٩٨٨/٢/٢٦). ومن قواعد اللعبة، وخدمة لهذا الهدف، «كان شولتس ملزماً بابداء الكثير من الانفتاح، والتحلي بنفس طويل... وان يتيح لزعماء المنطقة امكان الاعراب عن آرائهم في ' صفقة الرزمة ' التي تتضمن ثلاثة عناصر: افتتاح دولي، ومفاوضات بشأن التسوية المرحلية غايتها ادارة ذاتية اردنية ـ فلسطينية، وبدء مفاوضات بشأن التسوية الدائمة في كانون الاول (ديسمبر)، التي توضع موضع التطبيق بعد مرور ثلاث سنوات على التسوية المرحلية. بعد ذلك، بلورة ' ورقة موقف ' اميركية ومطالبة رؤساء الدول بالرد، بشكل ملموس، على كل بند من بنود الخطة» (غدعون الون، **هآرتس**، ١٩٨٨/٣/٤). وبفضل هذا التكتيك في ادارة المباحثات، منذ يومها الاول، كان في امكان مساعدي شامير التحدث عن ان «المحادثات كانت ممتازة» وان «التفاهم سادها» وان الاهم هو «ان كل من تنبأوا بممارسة شولتس الضغوط على شامير قد خاب أملهم» (يوئيل ماركوس، **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢٩).

لكن هذه الاجواء المريحة التي ابرزها مساعدو شامير، لم يكن بمقدورها اخفاء الخلاف العميق الذي برز بين شولتس وشامير خلال المحادثات. وهذا الخلاف مبعثه ـ على حد تعبير المعلق الصحفي يوئيل ماركوس ـ «ان شامير... قال ' لا ' لما يبدو في نظر شولتس الركيزتين الاكثر حيوية في ' صفقة الرزمة ' ، واللتين، دونهما، من المؤكد، عدم امكان العثور على أي شريك عربي في المفاوضات:

«١ ـ ربط (interlock) المفاوضات بشأن الاتفاق المرحلي ببدء المفاوضات بشأن المكانة النهائية للمناطق.

«٢ ـ مبدأ السلام مقابل مناطق. في هذا السياق، حقاً، ان شولتس، وفي ضوء ردود الفعل الغاضبة داخل اسرائيل على طرحه لمبدأ ' السلام مقابل مناطق ' ، استبدل هذا التعبير بالتحدث عن التمسك بالقرار ٢٤٢» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢٨).

المبادرة؛ مواقف وابعاد

اضافة الى ما تقدم، تناول جانب من التعليقات الصحفية المبادرة، لناحية المواقف ازاءها والابعاد والدوافع التي تقف وراء المواقف هذه. كذلك طالب البعض بضرورة عدم تفويت الفرصة الحالية، بينما رفض البعض الآخر ذلك.

في تشخيصه للمبادرة، كتب المعلق الصحفي يشعياهو بن ـ بورات: «ان مبادرة شولتس، ومن جوانب عديدة، أكثر ازعاجاً لاسرائيل من اتفاق لندن. فالمبادرة ليست اقتراحاً لاطار اجرائي، بل توصيف دقيق لحلول جوهرية، مؤقتة ودائمة. وكما تبدو الامور عليه، في الوقت الذي لا يزال وزير الخارجية الاميركية في المنطقة، ويجتمع مرة اخرى مع شامير وبيريس، يمكن فقط ان نخمّن ان هذه المبادرة لن تنطلق، أيضاً، على طريقها. هذا لأن وزراء الليكود الذين رفضوا في العام الماضي اتفاق لندن بشكل قاطع، قرروا أيضاً... ان الخطة الاميركية ككل لا يتجزأ، غير مقبولة من اسرائيل.

«وبالمقابل، فان بيرس وزملاءه يقولون ' نعم ' لشولتس، تماماً كما قالوا ' نعم ' لحسين. ومشكلتهم، اليوم، كما في السابق، هي انه ليس بمقدورهم تزويد أحد بالبضاعة، بحكم كونهم ' النصف الثاني ' فقط في الحكومة وفي المجلس الوزاري المصغر» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٣/٤).

وعقّبت «يديعوت احرونوت» (١٩٨٨/٣/٦) في افتتاحيتها، على الموقف الحكومي من الخطة بـ «ان حكومة اسرائيل ذات السيادة، لها مطلق الحرية في تبني الخطة أو رفضها.

«في الحالة الاولى، هناك اساس للاعتقاد بظهور احتمال لمفاوضات مباشرة مع الاردن ومع وفد فلسطيني، ولتسوية مرحلية، ومن ثم دائمة، تضمنان الحفاظ على طابع اسرائيل اليهودي وعلى أمنها.

«وفي الحالة الثانية، ليس من الصعب توقع نتائج رفضنا. فعلى المدى القصير، قد يؤدي ذلك الى عزلتنا القاطعة في العالم، المرفقة بمواجهة مدمرة مع الادارة الاميركية. والكونغرس، بحزبيه، وكذلك الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، لن يقفا، في هذه الحالة، الى جانبنا. ومن السهل ان نخمن ما معنى ذلك بالنسبة الى أمن اسرائيل والى اقتصادها ومكانتها في العالم. وعلى المدى البعيد، فان رفضنا اليوم قد يقود، مستقبلاً، الى حرب شاملة بيننا وبين عالم عربي موحد».

وتناول زلمان شوفال فرصة شولتس لتمرير مبادرته، فكتب: «على الرغم من الاحداث في المناطق [المحتلة]، فمعظم الاوراق المقررة ما زال في ايدينا. وليس هناك ما يدعو الى موافقتنا على مطالب غير مقبولة، على غرار المطالبة بسيادة عربية مطلقة وكاملة في [الضفة الغربية] وغزة، ومصادرة المسؤولية عن الامن من ايدي الجيش الاسرائيلي. وبناء عليه، فليس هناك أي عيب في ' لاءاتنا ' . خاصة عندما تكون تلك اللاءات مرفقة باقتراحات بعيدة المدى لمنح عرب المناطق [المحتلة] حكماً ذاتياً، الى عرب المناطق، واحترام خصوصيتهم القومية والثقافية». وأضاف شوفال: «والقيود الاساسية بقيت على حالها: فاسرائيل لا تستطيع التنازل عن الكل؛ وحسين لا يريد ـ أو غير مؤهل ـ الموافقة على أقل من الكل؛ والفلسطينيون في المناطق [المحتلة]، بحكم خضوعهم للارهاب من جانب م.ت.ف. وهيئات متطرفة أخرى، غير مستعدين لأن يعلنوا استعدادهم لقبول أي حل وسط ، مهما كان. وفي هذا الواقع، فان احتمالات نجاح شولتس تبدو ضئيلة. وبناء عليه، سوف يضطر كل من اسرائيل والفلسطينيين، ان عاجلاً أو آجلاً، الى فحص كيفية دفع التسويات العملية الى امام، دون غطاء من اطراف خارجية» (**المصدر نفسه**).

اما الصحافي يوسي ميلمان، فاعتبر ان الحل للقضية الفلسطينية، والتخلص من السيطرة على مليون ونصف المليون فلسطيني مرهون بـ «ضرورة التخلي عن خدمات الملك والحوار مع ممثلي الفلسطينيين مباشرة. ومن هم ممثلو الفلسطينيين ؟ انهم م.ت.ف. لا مفر، ويتوجب على حكام اسرائيل، وفي مقدمهم شمعون بيرس وقادة المعراخ، التوقف عن تنمية وهم الخيار الاردني. لا وجود لخيار كهذا. وعندما يدرك الملك انه اصبح لأسرائيل ' خيار فلسطيني ' ، عندها، ربما، يتعقل ويدرك ان الوقت لا يعمل لصالحه. فحسين سوف يتحرك ـ هذا اذا تحرك ـ فقط عندما تتحرك اسرائيل» (**دافار**، ١٩٨٨/٣/٦).

ورأى الصحفي ليفي اسحق هيروشلمي انه بينما «نسمع يومياً: المناطق تحترق؛ فانه، في مثل هذا الواقع، الوقت هو الذي يحترق. الوقت الذي في حوزتنا لايجاد حل سياسي، يضمن لنا، وللآخرين، أيضاً، امكان العيش بسلام، جنباً الى جنب. والحل السياسي ممكن فقط من خلال الاعتراف المتبادل بين الجانبين... بحق الوجود المتبادل» (**معاريف**، ١٩٨٨/٣/٣).

هاني العبدالله وصلاح عبدالله

فك ارتباط تدريجي

بعد مرور أربعة شهور على بدء الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، بدت القيادة الوطنية الموحّدة وقد ركّزت جهودها وكثفت تحركاتها في اتجاه فك الارتباط مع الجانب الاسرائيلي، على أكثر من صعيد، والتخلص من هيمنته، الادارية والاقتصادية. ومثّلت استقالة نصف الفلسطينيين من قوة الشرطة المحلية، من الخدمة في دوائر عملها، النجاح الاكبر لهذه الاستراتيجية، التي تعززت باستقالة عشرات الموظفين في اجهزة الادارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة (أندرو وايتلي، «المهمة الحالية للانتفاضة انهاء اعتماد الاراضي المحتلة على الاقتصاد الاسرائيلي»، **القبس**، الكويت، ١٩٨٨/٣/٣١؛ نقلاً عن **فايننشال تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر). وهكذا، بدت مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع أشبه بجزر محررة، تقف القوات الاسرائيلية عند شواطئها، دون ان تتمكن من دخولها.

وفي مواجهة ذلك، كثّفت الادارة العسكرية الاسرائيلية ضغطها وحصارها الاقتصادي، والتمويني، على سكان المناطق المحتلة، واندفعت نحو اتخاذ اجراءات قمعية وادارية لم يسبق لها مثيل؛ ردّت عليها القيادة الوطنية الموحدة بتصعيد المواجهة مع قوات الاحتلال، وتنظيم الاضرابات وحركة العصيان المدني؛ واتخذت مواقف حاسمة على صعيد تطهير الجبهة الداخلية من رموز التعاون مع سلطات الاحتلال وادارته المختلفة في تلك المناطق. وبذلك تقدمت خطوات في اتجاه الاعداد لمعركة طويلة الامد مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وسعت الى توفير أسس صمودها وأشكال عملها التنظيمية، مجتازة، بمرور شهر آذار (مارس)، أصعب مرحلة مواجهة مع قوات الاحتلال، مرّت بها منذ اندلاع الانتفاضة، في التاسع من كانون الاول (ديسمبر) الماضي.

تطهير جبهة الداخل

بدأ النضال الداخلي ضد العناصر المحلية، المتعاونة مع سلطات الاحتلال والادارة المدنية، يتصاعد بصورة ملحوظة، في اعقاب حادثة قباطية، حيث اعدم المواطنون متعاوناً مع السلطات من سكان القرية في ٢٨ شباط (فبراير) الماضي. ومع انتشار خبر اعدام العميل، أعلن آخرون في قرى أخرى توبتهم؛ واقسموا على قطع صلاتهم بسلطات الاحتلال. وفي حالات أخرى، سلّم متعاونون أسلحتهم الاسرائيلية الى الزعماء المحليين في قراهم (داود كتاب، «مشاعر التضامن»، **ميدل ايست انترناشيونال**، العدد ٣٢٠، ١٩٨٨/٣/٥). وكان المتعاونون تلقوا تهديدات متكررة، حملتها اليهم المنشورات السرية التي دللت على جديتها من خلال مقتل شرطي فلسطيني في مدينة أريحا (**القبس**، ١٩٨٨/٣/٢٢؛ نقلاً عن **الايكونوميست**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وتلاحقت اشكال الضغط على المتهمين بالتعاون مع السلطات الاسرائيلية، فضرب مواطنون ١٤ متهماً بالتعاون في مخيم الجلزون قرب القدس. وأحرق آخرون، في مخيم النصيرات، في قطاع غزة، سيارة المختار، لأنه استجاب لطلب الادارة المدنية التي أخذته لتبادل كلمات مجاملة مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير. «لقد أظهر كتاب ' الزمن الاصفر ' الذي وضعه الصحفي دافيد غروسمان، ان المواطنين في القرى المختلفة كانوا يعرفون هوية المتعاونين من السكان المحليين مع رجال ' الشين بيت ' الاسرائيليين؛ وكان ذلك أشبه بسر مفتوح لم يشعر أحد من قبل بحاجة للرد عليه. وظلت شبكة ' الموثوقين ' ، التي قويت طيلة عقدين من الاحتلال، حجر الاساس لنظام اسرائيلي غير ظاهر للسيطرة على الاراضي المحتلة، وجرى تزويد أصحاب الامتيازات منهم. برشاشات من طراز ' عوزي ' »

(اندرو وايتلي، «اسرائيل فقدت السيطرة الفعلية على بعض المدن الفلسطينية»، **المصدر نفسه**، ١٨/٣/١٩٨٨؛ نقلاً عن **الفايننشال تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

واذا كان الامر تطلب تهديد المتعاونين مع سلطات الاحتلال، لقطع صلاتهم بها؛ فقد تميزت حركة الاستقالات في صفوف الشرطة بالاستجابة الطوعية، المباشرة، للنداءات التي وجهتها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. وفي هذا المجال، بذلت السلطات الاسرائيلية جهوداً كبيرة لمنع رجال الشرطة من اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه؛ فأجرى الضباط الاسرائيليون لقاءات مع عناصر الشرطة المحلية، ووعدوهم بمضاعفة رواتبهم ومساواتها برواتب رجال الشرطة من الاسرائيليين؛ كما عرضوا عليهم بوالص تأمين على الحياة، وأسلحة شخصية. وعندما فشلت هذه المحاولات، قيل لرجال الشرطة الفلسطينيين انهم لن يتسلّموا بدل تقاعد أو تعويض عند نهاية الخدمة، اذا ما قدموا استقالاتهم (ماري كولفين، «ثورة الاراضي المحتلة تدخل مرحلة خطيرة»، **المصدر نفسه**، ٢٢/٣/١٩٨٨؛ نقلاً عن **صنداي تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

على الرغم من هذه الضغوط، قدم عدد كبير من رجال الشرطة الفلسطينيين استقالاتهم. وطبقاً لما ذكره الناطق باسم قسم الشرطة في منطقة الخليل، قدم ١٦٠ شرطياً، من أصل ٢٥٠، استقالاتهم، اضافة الى ثلاثين آخرين يتبعون منطقة نابلس. كما أعلن جميع عناصر الشرطة المحلية في بيت لحم، وعددهم خمسون شرطياً، استقالاتهم، واتخذت خطوات مماثلة في مدينتي رام الله واريحا. أما في غزة، فذكرت مصادر الشرطة فيها، ان ١٣٠ شرطياً عربياً وقعوا رسالة استقالة، وان آخرين رحّبوا بخطوة زملائهم (جويل غرينبرغ، «موجات استقالة في صفوف رجال الشرطة العرب في المناطق» **جيروزاليم بوست**، ١٣/٣/١٩٨٨).

وفي خطوة، ربما مثّلت افتتاح مرحلة جديدة من المقاومة ضد الحكم العسكري الاسرائيلي، قرر العرب الموظفون في الادارة المدنية، في قطاع غزة، وكذلك موظفو ضريبة الدخل، والضرائب على الاملاك، الاستقالة من مناصبهم بالجملة. ففي لقاء بهذا الشأن، عقده ٣٨ موظفاً في الادارة المدنية، من أصل ٤٠ موظفاً، حيث تغيب أثنان لم يتمكنا من حضور اللقاء، وقّع الحاضرون رسالة استقالة جماعية من مناصبهم. وذكرت مصادر محلية ان هذه الخطوة اتخذت بناء على نداء صدر، مؤخراً، عن م.ت.ف. والمنظمات الاسلامية (برادلي بيرستون، «رجال الضرائب في غزة يستقيلون بالجملة»، **المصدر نفسه**، ٧/٣/١٩٨٨).

في الاتجاه عينه، توقعت مصادر فلسطينية ان يطلب، في القريب العاجل، من مسؤولي المحاكم وعمال البلديات والمستشارين المحليين تقديم استقالاتهم. وقالت هذه المصادر، ان الهدف النهائي لذلك هو تشكيل لجان محلية في كل منطقة، للاشراف على الخدمات فيها والقيام بمهمات رجال الشرطة، دون الرجوع الى السلطات الاسرائيلية (ايان موراي، «اسرائيل تواجه مأزقاً أمنياً جديداً»، **القبس**، ١٦/٣/١٩٨٨؛ نقلاً عن **التايمز**، بدون ذكر تاريخ نشر).

حصار شامل

للمرة الاولى، منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، أعلنت السلطات الاسرائيلية حظر تنقل شاملاً على جميع مناطق غزة. وقد صادق قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الاسرائيلي، الجنرال اسحق مردخاي، على هذا القرار، الذي مُنع المواطنون، بموجبه، من مغادرة بيوتهم بين الساعة العاشرة مساء والثالثة صباحاً. وذكر مصدر عسكري ان هذه الخطوة اتخذت لمنع العناصر «المشاغبة» من التحرك بحرية في المنطقة (برادلي بيرستون، «حصار شامل حول غزة»، **جيروزاليم بوست**، ١٥/٣/١٩٨٨). وهكذا أُخضع الفلسطينيون، جميعاً، في قطاع غزة، وعددهم ٦٣٥ الف نسمة، للاقامة الجبرية في منازلهم خلال الفترة الزمنية هذه (ايان موراي، «الاراضي المحتلة تشهد حرباً اقتصادية شرسة»، **القبس**، ١٨/٣/١٩٨٨؛ نقلاً عن **التايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر). ومنعت حركة التنقلات بين مدن القطاع، من جهة، وبين الضفة الغربية، من جهة أخرى.

بدأ تطبيق القرار بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٨، وذكرت مصادر وزارة الدفاع الاسرائيلية ان القرار يهدف الى «اعاقة حركة المحرضين، ونقل

المنشورات السياسية من منطقة الى أخرى» (جويل غرينبـرغ، «حـظر التحـرك في غزة»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٣/١٦).

وأرفقت سلطات الاحتـلال هذه الاجـراءات بخـطوات اجـرائيـة أخـرى، استهـدفت تكثيف الضغـوط الاداريـة والاقتصادية على المواطنين في الضفـة الغربية وقطاع غزة، منها: مطالبة كل من يرغب في ممـارسـة الاستـيراد والتصدير، أو يريد الحصول على ترخيص بقيادة سيارة، أو السفر الى الاردن، عبر الجسور، الحصول على شهادة تؤكد تأديـتـه للضرائب. كذلك قررت السلطات، ضمن الاجـراءات القمعيـة التي اتخـذتهـا، عدم تزويد محـطات الوقـود العـربيـة، في الضفـة والقطاع، بالمحروقات؛ وقطع الاتصالات الهاتفية المباشرة بين الضفة وغزة والعالم الخارجي؛ وغلق سوقي الخضار الرئيسين في جنين واريحا؛ وتحديد حد اقصى للاموال المسموح للقادمين الى الاراضي المحتلة بحملها، لا يتجـاوز الالف دولار؛ ومقـاطعـة محصول التفاح الوارد من هضبة الجولان السورية المحتلة، وعرقلة تصديره، نظراً الى مؤازرة سكانها انتفاضة الضفة والقطاع.

وتأمل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، من وراء تطبيق هذه الاجراءات، تحقيق ثلاث غايات، هي: «١ ـ منـع وصـول تعليمـات م.ت.ف. الى قيـادة الانتفاضة، عبر أوروبا، ومنع وصول أخبار ووقائع الانتفاضة الى المنظمة واجهزة اعلامها في الخارج؛ ٢ ـ الحد من الاموال التي يمكن للمنظمة تسريبها الى الداخل، عبر الجسور، واستمرارها وتصعيدها؛ ٣ ـ تضييق ' الخنـاق ' الاقتصـادي على أهـالي الضفـة والقـطاع، بحيث لا يعـودون قادرين على الاستمـرار في الانتفـاضـة» (سعـادة سوداح، «الشعب يؤسس سلطته الوطنية»، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٢٩٢، ١٩٨٨/٣/٢٤).

وبلغت هذه الاجراءات ذروتها في الايام الاخيرة من شهر آذار (مارس)، الذي يصادف الثلاثون منه الذكرى السنوية الثانية عشرة لـ «يوم الارض». فقد اعلنت سلطات الاحتـلال، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨، غلق المناطق المحتلة لمدة ثلاثة أيام. وكانت مهّدت لهـذا الاجـراء، الذي اتـخـذه مجـلس الوزراء الاسرائيـلي في اجتمـاعـه الاسبـوعي، بتحـويـل مدن الضفة والقطاع وقراهما ومخيماتهما الى ثكنات عسكرية، بعد ان تمّ نقل قوات نظامية، وأخرى من الاحتياط، يقدر عدد افرادها بـ ٦٠ الف جندي الى هذه المنـاطق، حيث انتشروا في انحـائها، واقاموا عشرات حواجز التفتيش عند مداخل المدن والقرى والمخيمـات وعـلى الطرقات الرئيسة، واحتل المئات منهم سطوح المنازل والمدارس (**الدستور**، عمان، ١٩٨٨/٣/٢٩).

في اطار الاجـراءات القمعيـة، أيضـاً، شنّت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة في صفوف المواطنين الفلسطينيين. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان الهـدف من ذلك هو الحـؤول دون تفـجـر التـظاهـرات في يوم الارض (**القبس**، ١٩ ـ ١٩٨٨/٣/٢٠). وذكـر وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار ـ ليف، انه تمّ اعتقال عدد من الزعماء السريين للانتفاضة، وهم مسؤولون عن كتابة أحد المنشورات التي أصدرتها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة مؤخراً، ويدعو الى تكثيف الهجمات على الجنود والمستوطنين اليهود. واشار بار ـ ليف الى ان هؤلاء الزعماء ينتمون الى منظمات فدائية فلسطينية عدة (**الدستـور**، ١٩٨٨/٣/٢٥). من جهته، أكد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، وجود ٣٠٠٠ معتقل فلسطيني في السجون الاسرائيلية، وقال: «ان زيـادة عدد المـعـتقلين، بالتـرافق مع الضغـوط الاقتصـاديـة والاداريـة، من شأنـه ان يقلل من مستـوى العنف في المنـاطق [المحتلة] الى الحـد الادنى، خلال بضعة اسابيع» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٣/٢٣).

خارج القانون

من جهة اخرى، اعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، وضع حركة الشبيبة الفلسطينية، في المنـاطق المحتلة، خارج القـانـون، بدعـوى قيادة نشطائها للتظاهرات، والهجمات بالحجارة، والقنابل الحـارقـة، ضد الجنـود الاسرائيليـين، وتنـظيم الاضرابات. ووصف بيان وزارة الدفاع الاسرائيلية، بهـذا الخصـوص، الشبيبـة بأنهـا «واحـدة من تنظيمات ' فتح ' في المناطق المحتلة»، واشار الى ان أي عضـو في الشبيبة أصبح معرّضاً للاعتقال أو المحـاكمة (جويل غرينبرغ، «السلطات تحظر عمل

شبيبة ' فتح ' »، **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/٢٠).

أنشئت منظمة الشبيبة قبل سنوات «كبديل قانوني للجنة التوجيه الوطني التي قادت النشاط السياسي في الضفة الغربية، وأصبحت [منذ سنوات] خارج القانون». تقوم حركة الشبيبة بسلسلة نشاطات اجتماعية، من بينها ترميم البيوت، وتقديم المساعدات لكبار السن من المواطنين، وتقديم برامج مختلفة للشباب. وتعتقد مصادر وزارة الدفاع الاسرائيلية بأن حركة الشبيبة هي واحدة من منظمات عدة انشأتها «فتح» لجلب اعضاء جدد؛ وهي تنظيم رديف مساعد، لا يحمل اسم «فتح»، ولا يعتبر افراده اعضاء فيها. وهم، في وضعهم هذا، قادرون على القيام بنشاطات معينة، لا تجلب لهم ملاحقة السلطات (**المصدر نفسه**).

رصاص «قانوني»

الى ذلك، سمحت سلطات الاحتلال الاسرائيلي لجنود الجيش باطلاق النار على المتظاهرين الذين يلقون الزجاجات الحارقة. وفي هذا الصدد، صرح وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بأن الزجاجات الحارقة تعتبر سلاحاً، مثلها مثل القنبلة اليدوية والبندقية. ويحق للجنود اطلاق النار في اتجاه من يلقي هذه الزجاجات. وأضاف رابين: «في مرحلة محددة، تميزت بتصاعد المظاهرات، قررت الاوساط العسكرية، وبموافقتي، ارجاء اوامر اطلاق النار في اتجاه من يلقي زجاجة حارقة، منعاً [لوقوع] عمليات قتل من دون تدقيق. ولكن عندما أصبح القاء الزجاجات [الحارقة] على السيارات العسكرية، والمدنية، يتمّ خلال التظاهرات، اعدت أوامر اطلاق الرصاص» (**الدستور**، ١٩٨٨/٣/٢٨).

على صعيد آخر، ابلغ رابين الى لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، انه خوّل المستوطنين اليهود اطلاق النار على المتظاهرين الفلسطينيين. وقد نفى مساعدو رابين ذلك؛ غير ان ناطقاً بلسان وزراة الدفاع الاسرائيلية أكّد هذا القرار. وقال مراقبون، تعقيباً على هذه الخطوة، انها «تثير المخاوف من ان يستغل المستوطنون هذا التفويض في ارتكاب مجازر ضد الفلسطينيين». وعلّق عضو الكنيست، يوسي ساريد، بقوله: «ان هذا القرار كفيل باثارة تجاوزات خطيرة من قبل المستوطنين، الذين قتلوا عشرة فلسطينيين، منذ بدء الانتفاضة» (**القبس**، ١٩٨٨/٣/٢٤).

حصاد الشهور

أكدت معطيات رسمية، وزّعها جيش الاحتلال الاسرائيلي والادارة المدنية، ان ثمانين شخصاً قتلوا وجرح ستمئة وخمسون آخرون، في ٤٨٠٠ حادثة عنف وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الشهور الثلاثة الماضية؛ كما جرح، في هذه الفترة، ١٦٤ جندياً اسرائيلياً و ٦٥ مدنياً. واشارت المعطيات الى مقتل ٤٩ شخصاً في الضفة الغربية، وجرح ٤١٨ آخرين و جرح ١١٢ جندياً اسرائيلياً، في مقابل مقتل ٢٨ في القطاع وجرح ٢٢٨ فلسطينياً، و٥٢ جندياً اسرائيلياً وسبعة مدنيين. وتفيد المعطيات بأن ٣٧٥٠ حادثة عنف وقعت في الضفة الغربية، بينما شهد القطاع ١١٦٠ حادثة، بينها اضطرابات والقاء حجارة وزجاجات حارقة ووضع عبوات ناسفة (**الرأي**، عمان، ١٩٨٨/٣/٨).

خسائر اقتصادية

في الجانب الاقتصادي، ذكرت مصادر اسرائيلية ان شركة اسرائيلية توقعت انخفاضاً كبيراً في مبيعات المصانع الاسرائيلية، في حال استمرت الانتفاضة في المناطق المحتلة مدة عام. وأشارت الى انها بنت تقديراتها، هذه، على دراسة جاء فيها ان قيمة مبيعات المصانع الاسرائيلية، للمناطق المحتلة، سوف تبلغ، هذا العام، ٤٠٠ مليون دولار؛ وان قيمة استيراد البضائع والمنتوجات من المناطق سوف تبلغ ٢٠٠ مليون دولار؛ ولهذا، فان ضرراً صافياً يقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٠,٥ بالمئة من مجموع الدخل القومي الاسرائيلي، سوف يلحق بالنشاطات الاقتصادية الاسرائيلية عموماً. وفي هذا الصدد، أوضح وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، جاد يعقوبي، ان الضرر الذي لحق باسرائيل، بسبب الانتفاضة، خلال الشهور الماضية، بلغ نصف مليار شيكل (**المصدر نفسه**).

ويبدو ان صناعة النسيج، والبناء، والانشاءات، والصناعة الفندقية، كانت الاكثر تضرراً من بين القطاعات الانتاجية الاسرائيلية الاخرى (وايتلي، **مصدر سبق ذكره**)، تؤكد

ذلك المحاولات التي يبذلها بعض المؤسسات الحكومية الاسرائيلية لتقديم اغراءات لمشتري العقارات في مستوطنات الضفة الغربية، بعد ان قلّت الطلبات عليها.

الى ذلك، ذكر مصدر حكومي في اسرائيل، ان وزارة السياحة سعت الى اقناع وزارة المالية بوضع اعتماد مالي، خاص، وطارىء، بقيمة ثمانية ملايين دولار، لمساعدة الفنادق التي تواجه صعوبات بسبب الاحداث في المناطق المحتلة؛ غير ان مثل هذا الدعم لم يتأمن حتى الآن. وقالت المصادر هذه، ان الفندق الذي اقامه مستوطنو غوش قطيف في قطاع غزة، وتوقعوا ان يشهد نجاحاً كبيراً، بدأ يبحث، الآن، عن دعم وسند حكوميين؛ وطلب المسؤولون فيه من أوساط الحكومة تأخير تسديد قروض سبق ان تلقوها من قبل وزارة السياحة. من جهة أخرى، اشتكى التجار والصناعيون الاسرائيليون من تدني مستوى البيع. كما ذكر مصدر اسرائيلي رسمي ان نسبة جمع الضرائب من المناطق المحتلة قلّت بنسبة عشرين في المئة في الاسابيع الاخيرة عمّا كانت عليه في السابق (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٣/٣).

خطوات مدروسة

في تقويمها لتجربة الشهور الثلاثة الاولى من عمر الانتفاضة، تميل مصادر اسرائيلية الى القول ان الاحداث في المناطق المحتلة بدأت تأخذ طابعاً منظماً الى حد كبير، وهي تسير وفق النداء الاسبوعي الذي تصدره القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، التي أخذت، بدورها، تطور مضمون ومحتوى هذه النداءات، من الدعوات البسيطة، الى الاضراب ومواجهة الجيش الاسرائيلي، الى مطالب أكبر تقضي بعدم التعاون مع السلطات الاسرائيلية وأجهزتها، والعصيان المدني.

وعلى سبيل المثال، دعا البيان الرقم ١٠ الى تشكيل لجان شعبية، وفتح المحال التجارية ومحطات الوقود طبقاً للنظام الذي حددته اللجان الشعبية من قبل، واستقالة رجال الشرطة واعضاء البرلمان الاردني؛ وعدم دفع الضرائب؛ ومقاطعة البضائع والمنتجات الاسرائيلية، الصناعية والزراعية؛ وتقديم الدعم المادي والمعنوي الى المناطق الواقعة تحت الحصار ومنع التجول؛ وكذلك تقديم المساعدات الى عائلات السجناء والمعتقلين والجرحى؛ والعودة الى الدراسة في المدارس والكليات (جويل غرينبرغ، «المعركة تنطلق من الشارع»، **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/١٨).

ولاحظت أوساط أخرى، ان اللجان الشعبية، التي تلعب الدور القيادي الرئيس، على مستوى المناطق والاحياء والحارات، طوّرت، في الآونة الاخيرة، أعمالها، «وأصبحت تنسق عملياتها من الداخل، دون حاجة الى الرجوع الى تعليمات الخارج». وقد اعطى هذا التطور اللجان الشعبية قدرة على الحركة بمرونة أكبر. وصار بالامكان تشكيل لجان جديدة في سرعة فائقة، وحل لجان أخرى، طبقاً لتطورات الوضع. فعندما حاول لواء غولاني فرض حصار تمويني على قرية سالم، القريبة من نابلس، بهدف تجويع سكانها، قام ابناء القرية بتشكيل ثلاث لجان شعبية، تولت الاولى مهمة تأمين وتوفير مياه الشرب لسكان القرية؛ وانيطت بالثانية مهمة توزيع المواد الغذائية على السكان المحاصرين؛ أما الثالثة، فتولّت مسؤولية حماية اطباء العيادة الطبية في القرية، وكذلك المرضى، الى جانب مهماتها في الادارة الذاتية للانتفاضة (**القبس**، ١٩٨٨/٣/١٤؛ نقلاً عن **در شبيغل**، بدون ذكر تاريخ النشر).

لقد تحوّلت الانتفاضة الى حالة شعبية وصلت حتى القرى المعزولة في الضفة الغربية، حيث لا تتواجد قوات الجيش الاسرائيلي باستمرار؛ وأصبحت كتابة الشعارات، واطلاق اسماء الشهداء على الشوارع ورفع العلم جزءاً من ثقافة الفلسطينيين المنتفضين؛ وهي تدلل على ان مثل هذه المناطق، حيث يرفرف العلم باتت «محررة»، وهي عبارة عن تجمعات سكانية خارج نظام الاحتلال القائم (جويل غرينبرغ، «القطاع المحرر»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٣/٤).

وتعتقد مصادر اسرائيلية بأن مثل هذا الوضع الذي انتهت اليه المناطق المحتلة، بعد ثلاثة شهور من انتفاضتها، يعزز اهداف م.ت.ف. التي ترى في الوضع الهلامي القائم واقعاً غير مراقب من قبل السلطات الاسرائيلية، التي تبدو، في هذه الحالة، مرتبكة في نظر العالم. غير ان استمرار هذا

الوضع، بالترافق مع حالة الضغط الاقتصادي، «سوف يجعل حياة السكان في الضفة وغزة غير محتملة، وهو يضيف، في المدى البعيد، اعباء جديدة عليهم، ربما أدت الى تصدع خطير في مسار الانتفاضة» (يهودا ليطاني، «بين المطرقة والسندان»، **المصدر نفسه**، ١٤/٣/١٩٨٨).

اختبار قوة

لقد وجد الجانبان، الفلسطيني والاسرائيلي، نفسيهما رهينتين لاختبار ارادة، منطقي وفوضوي، في آن. فالفلسطينيون يستهدفون شل النظام الذي تدار المناطق المحتلة بموجبه، منذ أكثر من عشرين عاماً، بينما يسعى الاسرائيليون الى افساد الشعور بالبهجة والانتصار اللذين ميّزا الانتفاضة الفلسطينية؛ وفي الوقت عينه يعمل كل منهما على ارهاق الجانب الآخر (غيلين فرانكل، «الصراع في الاراضي المحتلة يتحول الى ' حرب سكان ' »، **القبس**، ٢٣/٣/١٩٨٨؛ نقلاً عن **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وهكذا «حوّل الجانبان المناطق المحتلة الى ' طنجرة ضغط ' سوف تنفجر ما لم يجرى تنفيسها». فمن جهة، تحاول القيادة الفلسطينية تصعيد الانتفاضة، ودفعها نحو ذرى جديدة، فيما تصعّد اسرائيل من اجراءاتها وردودها في محاولة منها لنزع فتيل الانتفاضة. وفي اطار هذا الصراع، ربحت القيادة الموحدة للانتفاضة استجابة السكان لنداءاتها التي اعتادت ان تحملها اليهم المنشورات الاسبوعية، التي تطالبهم باعلان الاضراب، والقيام بالتظاهرات والعصيانات. ان سياسة ' طنجرة الضغط ' التي اعتمدتها اسرائيل ذات وجهين؛ فهي ربما تخدم اهداف اسرائيل، وربما ادت الى توقف الانتفاضة، مؤقتاً، غير انها تضع، في الوقت عينه، في يد القيادة الفلسطينية الذخيرة اللازمة لرفع الضغط اكثر» (يهودا ليطاني، «صب الزيت على النار»، **جيروزاليم بوست**، ١٧/٣/١٩٨٨). فقد أخطأ الاسرائيليون، عموماً، والسياسيون منهم خصوصاً، في تقدير طاقة الفلسطينيين على التحمل. وقد سرى الاعتقاد بأنه سرعان ما يتم سحق الانتفاضة. وقد اتضح ان مثل هذا التقدير انما بني على اوهام. فالحركة الوطنية الفلسطينية مصممة على تحقيق اهدافها. وقد استفاد الفلسطينيون من التجربة التاريخية التي مرّوا بها، وتعلموا، على الاقل، خمسة دروس رئيسة، هي: ١ ـ تفادي هجومات العنف والمذابح، «التي كانت أكثر مظاهر تمردهم في الثلاثينات ضعفا». ٢ ـ لم يستخدم الفلسطينيون اسلحة مميتة ضد الجيش الاسرائيلي، مما جعلهم يحرزون تقدماً ملموساً في علاقاتهم الدولية. وأدى لجوئهم الى العصيان المدني الى تعاطف العالم معهم. ٣ ـ لم يخلق الفلسطينيون منظمات شكلية، «على غرار اللجنة العربية العليا التي انشاؤها في الثلاثينات». وأدى اعتمادهم على اللجان الشعبية، بدلاً من لجنة قيادية واحدة، تصبح معرّضة للاحقة السلطات ووضع يد الجيش الاسرائيلي عليها الى تجنب مثل هذا الخطر. ٤ ـ تعلم الفلسطينيون دروساً حيوية، في ما يتعلق بقيادتهم المحلية. ومع انه من الصعب التأكد من طبيعة هذه القيادة، الا انه يمكن القول، انها مزيج من الشباب والرجال الاكثر خبرة، وهو ما يسعى الفلسطينيون الى تحقيقه. ٥ ـ أعد الفلسطينيون أنفسهم لمعركة طويلة الامد، ولم يسقطوا في وهم النجاح السريع والحلول السهلة؛ وهم، اليوم، مستعدون لأن يستمروا في نضالاتهم الى أمد بعيد. ان هذا كله جعلهم في وضع افضل مما هي عليه حال اسرائيل (غابي شيفر، «قدرة الفلسطينيين على التحمل» **المصدر نفسه**، ٢١/٣/١٩٨٨).

ربعي المدهون

بيان م.ت.ف. بمناسبة «يوم الارض»

بسم الله الرحمن الرحيم

«وما جعله الله الا بشرى لكم ولتطمئن قلوبكم به وما النصر الا من عند الله العزيز الحكيم»

صدق الله العظيم

يا جماهير شعبنا الفلسطيني المناضل؛

يحيي شعبنا هذه الايام، على امتداد أرض الوطن، في الجليل والمثلث والنقب، وفي الضفة الابية والقطاع الباسل، وفي كل مواقع الغربة والشتات، ذكرى «يوم الارض»، التي تكتسب، هذه الايام، معاني اضافية بارزة، من خلال زخم الانتفاضة المباركة التي تتواصل صعوداً الى شهرها الخامس، مؤكدة، بشكل شامل، وقوي، كل المعاني التي انطلقت في يوم الارض؛ وهي الوحدة الوطنية الصلبة والشاملة لشعبنا؛ وحدة فئاته واجياله؛ وحدة فصائله وقواه واتجاهاته؛ وحدة قيادته وأهدافه؛ وحدة التشبث بالارض والوطن، والقدرة على مواصلة النضال، والكفاح والجهاد، بابداع خلاق. وها هي، يا شعبنا البطل، انتفاضتكم الجبارة، المباركة تستمر، متصاعدة، ترويها دماء الشهداء والجرحى، وتغذيها معاناة الاسرى والمعتقلين، وترفدها هذه القوى المفعمة بالايمان بالوطن، والامل لأطفالنا ونسائنا ورجالنا، في مواجهة أبشع اساليب البطش والارهاب والعنف والجريمة لهذا العدو الجاثم على أرضنا المقدسة، المباركة، ولتؤكد للعالم بأسره ان شعبنا لن يركع، ولن تلين عزيمته، ولن تتوقف انتفاضته حتى ننتزع كامل حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الحرة المستقلة، وعاصمتها القدس.

وفي مواجهة بركان الانتفاضة الذي انفجر، وما تركه من تأثير جبار على مختلف الصعد، عربياً وعالمياً، وحتى داخل المجتمع الاسرائيلي نفسه، سارعت الادارة الامريكية الى اطلاق مبعوثيها الى منطقتنا العربية، محاولين، من خلال بعض المشاريع القديمة ـ الجديدة، اجهاض الانتفاضة المباركة لشعبنا، والالتفاف عن مكاسبها واهدار نتائجها وآثارها وانجازاتها العظيمة.

وكان صوت شعبنا، ولا يزال، موحّداً خلف قيادته الشرعية، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، معلناً، وبكل قوة، مقاطعة جورج شولتس ومشاريعه التي تتجاهل حقوق شعبنا الوطنية الثابتة، والتي اقرّتها الشرعية الدولية، وحيث أكد شعبنا العظيم أنه لا يرضى بديلاً من الاستقلال الكامل في اطار دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، وتحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد؛ كما أكد شعبنا أنه سوف يقاوم، بحزم، كما فعل في السابق، جميع المشاريع التي تنتقص من حقوقه الوطنية، مهما اتخذت مثل هذه المشاريع من اسماء ومسميات، مثل الادارة المدنية أو التقاسم الوظيفي أو خطط التنمية المزعومة أو خطة الادارة الذاتية أو غيرها من المسميات العربية والاجنبية.

ان منظمة التحرير الفلسطينية لتتوجه الى جماهيرنا العربية، محذّرة من هذه المؤامرة الكبيرة، التي تحاك ضد الشعب الفلسطيني، وضد قضيته الوطنية القومية المقدسة؛ وهي لعلى ثقة بأنه مهما ازدادت الضغوط الاميركية، والاسرائيلية، فلن تجد من يقبل بالتورط بالقبول بالسير معها في هذه المخططات ضد الشعب الفلسطيني وضد الامة العربية؛ وان الثوابت العربية والفلسطينية التي تم اقرارها في [مؤتمرات] القمة العربية، بما فيها مشروع السلام العربي المقر، بالاجماع العربي، في فاس، والمؤتمر الدولي المقر في عمان، والدار البيضاء، هو الطريق الى السلام العادل والشامل في المنطقة.

يا جماهير شعبنا العظيم؛

في هذه الذكرى المجيدة، ذكرى يوم الارض، نؤكد أهمية الانعقاد العاجل لمؤتمر القمة العربي الاستثنائي، بناء على مبادرة الرئيس الجزائري، للبحث في سبل دعم الانتفاضة المباركة وديمومتها، ولاعلان موقف عربي موحد في مواجهة كافة المشاريع المعادية للامة العربية ولحقوق شعبنا الفلسطيني، والتأكيد، مجدداً، على قرارات القمم العربية السابقة،

وخاصة قمة فاس، والرباط، وعمان، والدار البيضاء، والتي أكدت على المؤتمر الدولي الفاعل لحل مشكلة الشرق الاوسط ، بمشاركة م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى قدم المساواة، ولتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وعلى أرضية جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والشرق الاوسط.

ان م.ت.ف. لتثق في ان استجابة الاشقاء العرب لهذه الدعوة سوف تشكل حافزاً، ودافعاً جديداً وقوياً، لشعبنا، من أجل تصعيد نضاله الملتهب ضد الغزاة الصهيونيين؛ وسوف تقطع دابر كل المحاولات، من أية جهة أتت، للتلاعب بحقوق شعبنا الوطنية الثابتة أو بالمكاسب الكبيرة التي حققتها انتفاضته المباركة.

يا جماهير شعبنا الفلسطيني العظيم؛

ان هذا التلاحم الثوري الخلاق بين الصمود الفلسطيني الاسطوري في لبنان مع استمرار الانتفاضة المباركة وتصاعدها للشهر الرابع على التوالي جعل قضيتنا الوطنية تحتل مكان الصدارة بين قضايا العالم، وأكسبها المزيد من الحلفاء والاصدقاء، وشدّد من عزلة الكيان الصهيوني وحماته في الادارة الاميركية. ان هذا التناغم الثوري بين اطفال الآر.بي.جي. واطفال الحجارة يثبت الحقيقة الساطعة باستحالة التوصل الى أي حل في منطقة الشرق الاوسط بدون تلبية الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا البطل. وأنه، بهذا الجهد الثوري الذي يشكل هذا الاطار لثورة شعبنا العملاقة، سوف يرتفع علم فلسطين فوق أسوار القدس، بأذنه تعالى: «وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا». صدق الله العظيم.

يا جماهيرنا البطلة،

في يوم الارض المجيد، نتوجه بالتقدير الى جميع القوى الشقيقة في الوطن العربي، والى كل الاصدقاء في العالم، وخاصة بلدان المنظومة الاشتراكية، وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي، والاصدقاء في الصين الشعبية، والبلدان الاسلامية، ودول عدم الانحياز، والبلدان الافريقية، وجميع الشرفاء والاحرار في العالم، بما ذلك قوى السلام والديمقراطية في اسرائيل من الذين وقفوا مع شعبنا ونضاله العادل، وأعلنوا رفضهم وادانتهم لأساليب الارهاب والبطش والعنصرية من قبل هذه العصابات العسكرية والقادة الفاشيين، الذين يقودون هذا الارهاب الرسمي المنظم ضد شعبنا واطفالنا.

ان منظمة التحرير الفلسطينية لتدعو، بهذه المناسبة، جميع الدول العربية الشقيقة، وكل الدول الصديقة والقوى المحبة للسلام والحرية في العالم، الى التصدي للسياسة العدائية التي تنتهجها الادارة الاميركية ضد شعبنا وحقوقه وتمثيله، التي كان أخرها القرار الاميركي بغلق بعثة المنظمة لدى الامم المتحدة، في نيويورك، ضاربة عرض الحائط بكل القوانين والانظمة الدولية، ومتجاهلة الاجماع الدولي الذي عبّر عنه تصويت الجمعية العامة للامم المتحدة لرفض وادانة هذا القرار الاميركي غير الشرعي، مما يثبت ان خطورة هذه السياسة الاميركية ليست ضد م.ت.ف. والشعب الفلسطيني فحسب، بل ضد كل ما تدعيه من جهود زائفة لحل قضية الشرق الاوسط واحلال السلام في المنطقة؛ بل ان الاحداث تثبت، كل يوم، مدى تورط الادارة الاميركية ضد حقوق شعبنا، والاصرار على دعم حكام اسرائيل، للتمادي في استمرار الاحتلال وتصعيد أساليب البطش والاضطهاد ضد شعبنا، والاستمرار في سلب حقوقه.

يا جماهير شعبنا الفلسطيني العظيم؛

ان ساعة النصر تقترب؛ ومصير الاحتلال الصهيوني لأرضنا المقدسة صار محتوماً بالاندحار والزوال؛ فالى المزيد من الوحدة والتنظيم، سواء داخل أرضنا المحتلة أو خارجها؛ التنظيم لهذه المسيرة الثورية لشعبنا في كل مواقع النضال والجهاد، والعمل، العمل.

بسم الله الرحمن الرحيم

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

صدق الله العظيم

اننا، في يوم الارض، ندعو الى المزيد من العمل، مزيد من التصعيد لهذه الانتفاضة المباركة؛ ولنردد، جميعاً، في يوم الارض، يوم الارض والانتفاضة، يوم الارض والثورة: لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة حتى زوال الاحتلال. ان ليل الاحتلال لن يطول، وليله الى زوال، وان الفجر آت، والنصر آت.

فلنعلنها، في يوم الارض المجيد، صيحة مدوية نسمعها للعالم كله؛ نحن جميعاً جنود أوفياء

للدفاع عن شعبنا، وعن أهدافنا الوطنية الثابتة التي لن نحيد عنها، وهي حقنا في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس. فلنجعل يوم الارض ناراً تتفجر تحت اقدام المحتلين؛ لنصنع، في هذا اليوم، وكل يوم، ملحمة جديدة من ملاحم الصمود والبطولة والتحدي؛ فيوم النصر قادم. ان الساعة التي يرتفع فيها علمنا فوق روابي القدس ويعلو صوت الحرية من مآذنها وكنائسها آتية لا ريب فيها.

«يرونها بعيدة ونراها قريبة وانا لصادقون»

المجد لشهدائنا الابرار؛

التحية لمعتقلينا وأسرانا في سجون الاحتلال؛

العهد والقسم لاطفالنا، لنسائنا، لرجالنا، لكل شعبنا، ان نستمر على الدرب الثوري حتى النصر؛ والنصر لانتفاضة شعبنا المباركة.

١٩٨٨/٣/٢٦

◇
◇ ◇

م.ت.ف: كل السبل لتصعيد الانتفاضة

يا جماهير شعبنا العظيم؛

لقد استطاع شعبنا بنضاله المستمر، وانتفاضاته الثورية المباركة التي تدخل شهرها الخامس، تحقيق المزيد من الانتصارات والانجازات، وتعدى ذلك الى تعميق مأزق الاحتلال الصهيوني وحماته في واشنطن، حيث تأكد للعالم، بأسره، تصميم هذا الشعب العظيم على مواصلة درب الجهاد والنضال حتى انتزاع النصر المؤزر بعونه تعالى واقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة فوق ترابنا الوطني المقدس.

ولقد أثبت «يوم الارض» المجيد، حيث شمل الاضراب الشامل كل ارجاء وطننا المحتل، ان وحدة شعبنا القومية، المتينة، وتماسك وترابط صفوفنا الرائعة العظيمة، والاصرار الثابت على وحدانية التمثيل، هي الاقوى في مواجهة كل المؤمرات الصهيونية الاميركية، وكل صنوف القمع والقتل والتدمير التي يمارسها جيش الاحتلال الصهيوني وقطعان المستوطنين المسلحين.

ان يوم الارض كان يوم التعاضد والتلاحم الوطني بين كل جماهير شعبنا الفلسطيني، في الجليل والمثلث والنقب، وفي كل موقع من مواقع النضال والصدام في لبنان وجنوبه، وفي جميع مناطق الشتات.

وكان هذا يوماً آخر من أيام المجد والمقارعة، في الضفة الصامدة والقطاع المرابط، لكل اساليب الارهاب الفاشي التي يبتكرها حكام اسرائيل وجنرالاتها، بما فيها حرب التجويع والحصار الاقتصادي والاعلامي وارتكاب الجرائم والقتل ضد النساء والاطفال والمواطنين العزّل وهدم البيوت والاعتقالات الجماعية.

ولقد أظهر شعبنا الباسل المعطاء ان هذه الجرائم لا يمكن ان تضعف مقاومته المتصاعدة، أو تخمد لهيب الانتفاضة التي تهزّ الارض تحت اقدام المحتلين الغزاة.

ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد بحثت، بعمق، كل التطورات، والمهام، والسبل، لتصعيد وتطوير كفاح شعبنا وانتفاضته العظيمة، لتؤكد ما يلي:

١ ـ توجيه تحية الاكبار والاعتزاز الى جماهير الشعب الفلسطيني المكافحة في الجليل والمثلث والنقب، لوقفتها العظيمة في يوم الارض وطوال ايام الانتفاضة المباركة، متلاحمة، بصلابة وايمان، مع جماهير الضفة وقطاع غزة وثورتهم الملتهبة المستمرة، والتي تشكل لكل شعبنا، داخل وخارج الوطن المحتل، هذا النسيج الثوري الخلاق الواحد الموحّد. وتدعو اللجنة التنفيذية الى العمل للمزيد من تعزيز الوحدة الوطنية،

وتجذيرها، والتمسك بها، والى المزيد من تراص الصفوف لجماهير شعبنا، أطفالاً ورجالاً ونساءً، كوادر وابطالاً وثواراً، على درب التحرير والعودة والنصر.

٢ ـ التأكيد على التقدير الكبير لدور القوى الديمقراطية الاسرائيلية التي تدعم انتفاضة شعبنا الجبارة، وتدين، بحزم، الارهاب النازي، الذي يسلّطه حكام اسرائيل على الجماهير المنتفضة، المطالبة بالحرية والاستقلال. وتدعو اللجنة التنفيذية الى تطوير هذا الدور، وتعميقه، في شتى الميادين، السياسية والاعلامية، لكسر الحصار الذي يفرضه حكام اسرائيل، محاولين بذلك اخفاء جرائمهم اليومية عن عيون العالم.

٣ ـ وتعبّر اللجنة التنفيذية، باسم شعبنا، بأسره، في جميع اماكن تواجد كفاحه، عن أعلى درجات الاعتزاز بالصمود الاسطوري الذي تجسده الانتفاضة الشعبية المباركة، عبر ملاحمها اليومية في كل المواقع. لقد أدت كل قرية، ومخيم، وحي، ومدينة، في أرضنا المحتلة، قسطها من الاستشهاد والبطولة والتضحية، ووقفت سداً منيعاً في وجه جحافل العدو، وفي الوقت الذي تستمر جماهيرنا في لبنان وجنوبه في دفع ضريبة الصمود والصدام مزيداً من الشهداء والتضحيات، وليثبت شعبنا، بأسره، ان راية الجهاد سوف تظل تعلو وترتفع خفاقة، نفديها بدمائنا وارواحنا، بشهدائنا واسرانا وجرحانا ومعتقلينا، حتى قيام دولتنا المستقلة، وتطهير تراب وطننا الغالي من عدوان الغزاة الصهيونيين واحتلالهم.

٤ ـ وتؤكد اللجنة التنفيذية ضرورة مواصلة وتطوير كل اشكال التلاحم والتكافل والتناغم الثوري من جانب تجمعات شعبنا الفلسطيني خارج الوطن للانتفاضة الشعبية المباركة، وحشد كل الامكانات والطاقات النضالية والسياسية والاعلامية والمادية لهذا الغرض، فلسطينياً، وعربياً، ودولياً.

٥ ـ تؤكد اللجنة التنفيذية ضرورة اتخاذ كل الاجراءات والسبل، لتطوير كل اشكال التنظيم، والعمل الجماهيري، من أجل ديمومة الانتفاضة، وتصعيدها؛ وتدعو الى تطوير دور اللجان الوطنية، والشعبية، في جميع المواقع، تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية ـ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، حتى تبلغ أهدافها في كسر الارهاب العنصري الفاشي المسلط على جماهير شعبنا، وازالة الاحتلال الصهيوني البغيض، وحتى تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا المجاهد المثابر.

٦ ـ وتؤكد اللجنة التنفيذية الموقف الذي أجمع عليه شعبنا في مواجهة المشاريع الاميركية الخطيرة، بأن الحل العادل والشامل يجب ان يرتكز على تحقيق الحقوق الوطنية لشعبنا وحقه في الاستقلال الوطني، وبقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد.

ان اللجنة التنفيذية تعيد تأكيد رفضها الكامل لكل المشاريع التصفوية، وجميع صيغ الحكم الذاتي والتقاسم الوظيفي، مهما تغيرت الوانها ومسمياتها؛ وتعتبر ان الاطار المناسب للحل العادل هو المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة وبالصلاحيات الفعّالة، والذي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن وجميع الاطراف المعنية بالصراع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى وعلى قاعدة الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والشرق الاوسط.

اننا على ثقة بأن الامبريالية الاميركية، وحليفها العدو الصهيوني الجاثم على أرضنا ومقدساتنا، لن يتمكنا من قهر شعبنا، أو حرمانه من حقه المشروع في في تقرير مصيره بنفسه. سوف يفرض شعبنا حقوقه الوطنية الثابتة عبر شلال الدم المستمر والتضحيات الجسام، وفي مقدمها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة الحرة، وعاصمتها القدس.

٧ ـ ان اللجنة التنفيذية؛ اذ تحيي جماهير امتنا العربية وكل قواها واحزابها ومؤسساتها وهيئاتها على مواقفها الصادقة مع شعبنا وجهاده ونضاله، لتدعو هذه الجماهير العربية الى تطوير دعمها لانتفاضة شعبنا، والوقوف، بحزم، في مواجهة المشاريع الاميركية ـ الاسرائيلية التصفوية ، والتي يحاولون فرضها على امتنا العربية، والمنطقة بأسرها؛ وتتوجه، بكل الثقة والايمان، الى امتنا العربية كلها لتحقيق تضامن عربي فعال، يستند الى تطبيق قرارات القمة العربية التي ترفض الحلول والصفقات المنفردة، وتدعو الى احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وعلى قاعدة الالتزام العربي والقرارات العربية.

٨ ـ وتؤكد اللجنة التنفيذية تقديرها الكبير للتضامن العالمي الواسع مع شعبنا الباسل،

والعادل، والذي أحرج وعزل حكام اسرائيل وفضح التواطؤ الرسمي الاميركي مع جرائم الصهيونيين العنصريين وارهابهم الوحشي ضد شعبنا وأطفالنا ونسائنا.

وتحيي اللجنة التنفيذية، بهذا الخصوص، جميع الاصدقاء والشرفاء في العالم، الذين يقفون مع شعبنا، ومع قضيتنا العادلة، خاصة في الدول الافريقية ودول عدم الانحياز والدول الاسلامية، وكذلك الدول الاشتراكية وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، وكذلك الدول الاوروبية الصديقة.

٩ ـ ان اللجنة التنفيذية، انطلاقاً من مسؤولياتها، سوف تواصل العمل بكافة الاشكال والسبل والامكانات لاستمرار وديمومة مسيرتنا الثورية وتصعيد انتفاضة شعبنا الباسلة؛ وتدعو الهيئات الدولية والصديقة الى المزيد من توفير المساندة والدعم لجماهيرنا المناضلة ولقضيتنا العادلة، خاصة في مواجهة حرب الارهاب الرسمي المنظم والجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الصهيوني، العنصري، الفاشي، ضد شعبنا.

يا جماهير شعبنا العظيم.

بتضحياتكم الجبارة يقترب يوم النصر. وبوحدتكم العظيمة نواجه العدو وارهابه الدموي. فالى مزيد من الكفاح والتضحيات؛ والى مزيد من الوحدة؛ والى مزيد من التنظيم.

فالفجر آت؛ ودولتنا المستقلة آتية؛ وان انتصارنا سوف يتحقق بأذنه تعالى: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون». صدق الله العظيم.

عاشت انتفاضة شعبنا العظيم. المجد والخلود للشهداء. التحية، كل التحية، لمعتقلينا واسرانا وجرحانا. التحية لاطفالنا البواسل، ولنسائنا المناضلات، ولرجالنا الابطال.

وانها لثورة حتى النصر.

١٩٨٨/٤/٢

[نقلاً عن وفا، تونس، ٣/٤/١٩٨٨]

◇
◇ ◇

وزراء خارجية العالم الاسلامي:
الدعم للانتفاضة ولـ م.ت.ف.

ان المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الاسلامي، والمنعقد في عمان الصمود، وعلى مقربة من الارض المقدسة التي بارك الله حولها، يحيي انتفاضة اخوتنا ابناء الشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية المحتلة، ويعبّر عن وقوفه وتضامنه الكاملين معهم في مواجهتهم الشجاعة وتصديهم لممارسات قوات الاحتلال الاسرائيلي الغاشمة، ويعلن عن اعتزاز جميع المسلمين في العالم بهذه الانتفاضة الشجاعة، ويترحم على شهدائها الابرار الذين ضحّوا بأنفسهم ودمائهم الزكية، دفاعاً عن أرض وطنهم.

ان الانتفاضة البطولية التي تزداد عمقاً، ونضجاً، وقوة، واتساعاً، يوماً بعد يوم، اسقطت الادعاءات الاسرائيلية، وخلقت واقعاً جديداً، وأظهرت اسرائيل على حقيقتها أمام العالم بممارستها الفاشية واطماعها العداونية والتوسعية القائمة على اجلاء السكان، وطردهم، وتعذيبهم، وزجهم [في] السجون، اضافة الى هدم المنازل ومصادرة الاراضي والممتلكات واقامة المستعمرات الاستيطانية عليها ومواصلة العداون على المسجد الاقصى المبارك وجميع المقدسات الاسلامية والمسيحية على ارض فلسطين الطاهرة.

ان الانتفاضة المباركة، بما افرزته من حقائق جديدة، اسقطت عن وجه اسرائيل قناع الديمقراطية

الزائف، ودفعت معظم دول العالم وهيئاته، الاقليمية والدولية، ووسائل اعلامه، الى ادانة الممارسات القمعية الاسرائيلية ضد السكان العزّل، مما عزز قناعة المجتمع الدولي والرأي العام العالمي بعدالة قضية فلسطين وضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية والفلسطينية المحتلة، وفي [مقدمها] القدس الشريف، وتحقيق التسوية السلمية العادلة، والدائمة، والشاملة، للنزاع، بما يضمن تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير.

ان على اسرائيل ان تستوعب دروس التاريخ، وان تعيد قراءتها أمام هذه الوقائع والمعطيات الجديدة، التي اثبتت عدم صحة نظرية الحدود الآمنة التي كانت تطلقها اسرائيل، كمبرر لتثبيت احتلالها وضمها للاراضي، منتهكة بذلك ميثاق الامم المتحدة ومجلس الامن ومبادىء القانون الدولي واتفاقيات جنيف بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب، والموقعة [العام] ١٩٤٩.

ان المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الاسلامي، اذ يدين، بقوة، حملة القمع والارهاب والقتل التي تشنها القوات الاسرائيلية ضد اخوتنا ابناء الشعب الفلسطيني، في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ومحاولاتها اليائسة لقمع انتفاضتهم الوطنية واسكاتهم عن المطالبة بحقوقهم الوطنية، ليناشد جميع المنظمات والهيئات الدولية، والاقليمية، الوقوف الى جانب الحق والعدل، بما يكفل انهاء الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، وتحرير القدس، والمسجد الاقصى المبارك، واحلال السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط.

ان الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي تؤكد حرصها على ضرورة تقديم الدعم المادي، والسياسي، والمعنوي، [الى]الاخوة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والى منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لتمكينهم من التصدي لسلطات الاحتلال، والاستمرار في انتفاضتهم المباركة، مستلهمين بقول الله تعالى: «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا». صدق الله العظيم.

[نقلاً عن **اليوم السابع**، باريس، ٢٨/٣/١٩٨٨]

◇
◇ ◇

رسالة شولتس الى شامير
متضمّنة «المبادرة الاميركية»

وزارة الخارجية، واشنطن

٤ آذار (مارس) ١٩٨٨

عزيزي السيد رئيس الوزراء؛

في ما يلي بيان التفاهم، الذي أرى، عن قناعة، أنه حيوي للتوصل الى بدء سريع لمفاوضات في شأن سلام شامل. وينبثق بيان التفاهم هذا من المباحثات التي أُجريت معك، ومع زعماء آخرين في المنطقة. واني اتطلع الى ان تكون الرسالة التي سوف تتضمن رد حكومة اسرائيل تأكيداً لهذا البيان.

ان الهدف المتفق عليه، هو اقامة سلام شامل، يضمن الأمن لكل الدول في المنطقة، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وسوف تبدأ مفاوضات في موعد مبكر، محدّد، بين اسرائيل وبين كل واحدة من جاراتها، تكون مستعدة للتفاوض معها. ويمكن لهذه المفاوضات أن تبدأ في الاول من أيار (مايو) ١٩٨٨. وسوف تقوم كل من

هذه المفاوضات على أساس قراري مجلس الامن، التابع للامم المتحدة، الرقمين ٢٤٢ و ٣٣٨، بكل بنودهما. وسوف يقرر طرفا كل تفاوض ثنائي اجراءات تفاوضهما وجدول اعماله. وينبغي على كل المشتركين، في المفاوضات، ان يعربوا عن استعدادهم للتفاوض، بعضهم مع البعض الآخر.

وفي ما يتعلق بالمفاوضات بين الوفد الاسرائيلي وبين الوفد الاردني ـ الفلسطيني، سوف تبدأ المفاوضات حول ترتيبات لفترة انتقالية، على ان تستكمل في غضون ستة شهور. وبعد سبعة شهور على بدء مفاوضات الفترة الانتقالية، سوف تبدأ مفاوضات في شأن الوضع النهائي، على ان تستكمل في غضون سنة، وسوف تقوم هذه المفاوضات على أساس كل مقررات ومبادىء قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢. وسوف تبدأ محادثات الوضع النهائي قبل بدء الفترة الانتقالية. وتبدأ الفترة الانتقالية بعد ثلاثة شهور من ابرام الاتفاق الخاص بها، وتستمر ثلاث سنوات. وتشترك الولايات المتحدة في المفاوضات الخاصة بالوضعين كليهما، وتساعد في سرعة ابرامهما. وسوف تعرض الولايات المتحدة على الاطراف مشروع اتفاق، للاطلاع عليه، في مستهل المفاوضات الخاصة بترتيبات الفترة الانتقالية.

وسوف يعقد مؤتمر دولي قبل اسبوعين من بدء المفاوضات. ويطلب الى السكرتير العام للامم المتحدة اصدار دعوات الى الاطراف المعنية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والى الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن. وسوف يكون من المتعين على جميع المشاركين في المؤتمر، قبول قراري مجلس الامن الرقمين ٢٤٢ و ٣٣٨، واستنكار العنف والارهاب. وسوف يكون لطرفي كل تفاوض ثنائي ان يحيلا تقارير عن وضع مفاوضاتهما الى المؤتمر، بالصورة التي تمّ الاتفاق عليها. ولن يكون للمؤتمر سلطة فرض حلول، أو الاعتراض على اتفاقيات تمّ التوصل اليها.

وسوف يكون التمثيل الفلسطيني في اطار الوفد الاردني ـ الفلسطيني. وتعالج القضية الفلسطينية في مفاوضات بين الوفدين الاردني ـ الفلسطيني والاسرائيلي. وتجرى المفاوضات بين هذين الوفدين في شكل منفصل عن أي مفاوضات أخرى.

ان بيان التفاهم، هذا، هو وحدة متكاملة. وتفهم الولايات المتحدة الاميركية ان قبولكم يعتمد على تنفيذ كل عنصر بنية حسنة.

المخلص
جورج شولتس

THE SECRETARY OF STATE

WASHINGTON

March 4, 1988

Dear Mr Prime Minister;

I set forth below the statement of understandings which I am convinced is necessary to achieve the prompt opening of negotiations on a comprehensive peace. This statement of understandings emerges from discussions held with you and other regional leaders. I look forward to the letter of reply of the Government of Israel in confirmation of this statement.

The agreed objective is a comprehensive peace providing for the security of all the States in the region and for the legitimate rights of the Palestinian people.

Negotiations will start on an early date certain between Israel and each of its neighbors which is willing to do so. These negotiations could begin by May 1, 1988. Each of these negotiations will be based on United Nations Security Council Resolutions 242 and 338, in all their parts. The parties to each bilateral negotiation will determine the procedure and agenda of their

negotiation. All participants in the negotiations must state their willingness to negotiate with one another.

As concerns negotiations between the Israeli delegation and the Jordanian-Palestinian delegation, negotiations will begin on arrangements for a transitional period, with the objective of completing them within six months. Seven months after transitional negotiations begin, final status negotiations will begin, with the objective of completing them within one year. These negotiations will be based on all the provisions and principles of United Nations Security Council Resolution 242. Final status talks will start before the transitional period begins. The transitional period will begin three months after the conclusion of the transitional agreement and will last for three years. The United States will participate in both negotiations and will promote their rapid conclusion. In particular, the United States will submit a draft agreement for the parties, consideration at the outset of the negotiations on transitional arrangements.

Two weeks before the opening of negotiations, an international conference will be held. The Secretary General of the United Nations will be asked to issue invitations to the parties involved in the Arab-Israeli conflict and the five permanent members of the United Nations Security Council. All participants in the conference must accept United Nations Security Council Resolutions 242 and 338, and renounce violence and terrorism. The parties to each bilateral negotiations may refer reports on the status of their negotiations to the conference, in a manner to be agreed. The conference will not be able to impose solutions or veto agreements reached.

Palestinian representation will be within the Jordanian - Palestinian delegation. The Palestinian issue will be addressed in the negotiations between the Jordanian - Palestinian and Israeli delegations. Negotiations between the Israeli delegation and the Jordanian - Palestinian delegation will proceed independently of any other negotiations.

This statement of understandings is an integral whole. The United States understands that your acceptance is dependent on the implementation of each element in good faith.

Sincerely Yours,
George Shultz

[نقلاً عن يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٣/٦]

◇
◇ ◇

د. ابراهيم أبو لغد:

خطوة اميركية للاعتراف بوحدة الفلسطينيين

[بعد اللقاء الذي تمّ بين وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، وعضوي المجلس الوطني الفلسطيني، د. ابراهيم ابو لغد ود. اداور سعيد، أجرت مجلة «المجلة» اتصالاً مع د. أبو لغد تركز على اللقاء بحد ذاته، وعلى الدوافع اليه، وعلى الدلالات المستقبلية لحدوثه]

• بعد لقائكما مع شولتس اصدرتما بياناً وصفتما فيه هذا اللقاء بانه خطوة اميركية متقدمة. فما هي الاسس

التي استندتما [اليها] لاطلاق هذا الوصف ؟

○ نعتبر ان اللقاء يشكل خطوة اميركية متقدمة في الاتجاه الصحيح، بالنسبة الى القضية الفلسطينية، انطلاقاً من مسألتين: الاولى، ان اللقاء يؤكد، للمرة الاولى، اعتراف الولايات المتحدة الاميركية بفلسطينيي الشتات والمنافي، وهو اعتراف يتضمن قناعة واضحة بضرورة معالجة أوضاع الشعب الفلسطيني خارج وطنه، وانه تعبير مؤكد عن ان الولايات المتحدة باتت مقتنعة بأن هذا الشعب جزء واحد لا يتجزأ، وان حل القضية الفلسطينية يقتضي تسوية عادلة لوضع فلسطينيي الشتات، اسوة بوضع اخوانهم داخل الوطن المحتل.

هذا بالنسبة الى المسألة الاولى؛ اما المسألة الثانية، فهي ان شولتس، عندما التقى بنا، كان يعرف تماماً ـ كما العالم بأسره، وكذلك الرأي العام الاميركي ـ انه يلتقي باثنين من اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، الذي يعتبر الجهة التشريعية التي تعمل من خلالها منظمة التحرير [الفلسطينية]، ويعمل من خلالها الشعب الفلسطيني. وقد اعترفت الولايات المتحدة، في مرات سابقة، بوجود الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة، كما اعترفت بحقوق لهذا الشعب. وها هي، الآن، من خلال هذا اللقاء، تعترف بالجانب الآخر من الشعب الفلسطيني، وهو الجانب الذي يعيش في الشتات ويتمسك بوطنه وبحقوقه المشروعة تمسّك ذلك الجانب الذي يعيش داخل الارض المحتلة.

• وهل التقى شولتس بكما على اساس انكما منتدبان من قبل المنظمة وممثلان للشعب الفلسطيني ؟

○ في الحقيقة، اننا عندما دعينا الى لقاء شولتس لم ندع لا كممثلين عن المنظمة ولا عن الشعب الفلسطيني. كما اننا، من جهتنا، لم نتكلم مع وزير الخارجية الاميركية كمنتدبين من قبل المنظمة. اننا لم نخوّل من قبل المنظمة للتحدث باسمها مع هذا المسؤول الاميركي. لكن شولتس، عندما طلب لقاءنا، كان يعرف، تمام المعرفة، اننا [عضوان] في المجلس الوطني الفلسطيني، الذي هو الاطار التشريعي الاوسع لمنظمة التحرير ويمثل الشعب الفلسطيني بأسره. وكان وزير الخارجية الاميركي يعرف أننا عندما نتحدث اليه، فاننا، من خلال الافكار والآراء التي نطرحها، نمثل وجهة نظر منظمة التحرير [الفلسطينية] ووجهة نظر الشعب الفلسطيني. انه يعرف ذلك بدون ان نقوله نحن له، أو ان يعلن هو عن هذه المسألة.

• في ضوء ما سمعتماه من شولتس، ومن خلال قراءتك للوضع بشكل عام، فالى اي مدى تعتبر ان الادارة الاميركية جادة في مبادرتها هذه المرة ؟

○ نحن نأمل ان تكون الولايات المتحدة جادة في تحركها، هذه المرة، لايجاد حل للوضع في الشرق الاوسط ، لأن أوضاع المنطقة الملتهبة و المتفجرة لم تعد تحتمل التأجيل. ونحن، بدورنا، نرحّب بأي تحرك من قبل الدول الكبرى المسؤولة، ومن قبل الولايات المتحدة والامم المتحدة. واننا لا نحكم على هذه المبادرة منذ الآن، وانما بنهاياتها. ولذلك نعتبر ان خطوة شولتس جادة بقدر ارتباطها، في النهاية، بشمولية الحل في المنطقة وبوضوح نصها على الحل العادل الذي يؤكد حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة التي تعبّر عنها منظمة التحرير [الفلسطينية]، التي، بدورها، يجب ان تشارك، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى، في أية مباحثات لحل قضية الشرق الاوسط .

• هناك تساؤلات حول دوافع تحرك شولتس الآن. ومن موقعكم ومعرفتكم بالسياسة الاميركية، لماذا بادرت الادارة الاميركية الى طرح هذا المشروع في هذا الوقت بالذات ؟

○ اعتقد بأنهم اصبحوا يدركون ان الوضع لم يعد يحتمل التأجيل، وعليهم ان يتحركوا، بعدما اصبح الموقف في الشرق الاوسط ، في ضوء انتفاضة الشعب الفلسطيني، في ذروة الانفجار. فقد ادركت الولايات المتحدة، كما ادرك العالم بأسره، ان التعنّت الاسرائيلي يدفع اوضاع المنطقة نحو خطر الانفجار، وان هذا التعنّت، اذا استمر بالصورة التي هو عليها، سوف يؤدي الى مضاعفات خطيرة للغاية، وعلى كافة المستويات. ان الدول الكبرى المعنية، وهي تدرك خطورة ما يجري في الاراضي المحتلة على أمن المنطقة بسبب التصلب والتعنّت الاسرائيليين، باتت تبحث عن حل فعلي للقضية الفلسطينية، التي هي المشكلة الحقيقية ولبّ الصراع في المنطقة.

• وهل حمّلكما شولتس رسالة الى القيادة الفلسطينية، سواء [من] طريق مباشر او [من] طريق غير مباشر ؟

○ ان وزير الخارجية الاميركي يعرف تماماً، وقد

قلنا له ذلك، اننا قبل اجتماعه بنا قمنا باطلاع قيادة المنظمة على دعوته لنا، وانها وافقت على هذا اللقاء وعلى وجهة النظر التي سنطرحها خلاله. ويعرف شولتس، أيضاً، اننا، بعد لقائه بنا مباشرة، قمنا بالاتصال بالاخ ياسر عرفات، رئيس المنظمة، لاطلاعه على كل ما يدور بيننا وبين وزير خارجية الولايات المتحدة. ان الحكومة الاميركية لم تبد أي اعتراض على هذه الاستشارات وهذه الاتصالات التي جرت قبل اللقاء، او التي جرت بعده. وهذا يعني ان هناك تلمّساً للمعطيات الجديدة بعد انتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة.

• خلال لقائكما بوزير الخارجية، ونظراً لانكما من ضمن شخصيات فلسطينية رشحتها المنظمة للقاء شولتس، فهل بحثتما [في] امكانية لقائه، خلال هذه الجولة، او في جولات مقبلة، مع فلسطينيين آخرين من خارج الارض المحتلة ؟

○ أكدنا على ان يلتقي شولتس مع غيرنا من الذين يعبّرون عن وجهة نظر ابناء الشعب الفلسطيني في الشتات كي تكتمل الحلقات. ان هناك شعباً واحداً لا يتجزأ، اسمه الشعب الفلسطيني، وهو موزّع بين مقيمين تحت نير الاحتلال ومشتتين في جميع أرجاء العالم. وان أي توجه جاد لايجاد حل عادل ودائم لأزمة الشرق الاوسط يقتضي السماع الى وجهة نظر الشعب الفلسطيني في الخارج والداخل، وبالتالي الاستماع الى وجهة نظر منظمة التحرير [الفلسطينية]، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بأسره: من يعيش منه في الداخل ومن يعيش في الخارج.

• وفي ما يتعلق بلقاء ممثلين من الداخل، هل بحثتم مع شولتس [في] هذه المسألة ؟

○ لم نبحث [في] هذه المسألة مع وزير الخارجية الاميركي. والمعروف انه في مرات سابقة ابدى رغبة في لقاء بعض الشخصيات الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ولكن شعبنا هناك، بالتعاون مع منظمة التحرير [الفلسطينية] والالتزام بقراراتها، وضع شروطاً لهذا اللقاء، وهي شروط محقة. وقد أبلغنا شولتس ان المنظمة لديها الاستعداد للقاء به، وان فلسطينيي الداخل لديهم الاستعداد ذاته، اذا وافق هو على اللقاء بمن تنتدبهم منظمة التحرير [الفلسطينية]، وسيكون اللقاء بهم استكمالاً لحلقات التمثيل بالنسبة الى الفلسطينيين الذين يعيشون داخل الارض المحتلة، والذين يعيشون في الشتات.

[نقلاً عن **المجلة**، لندن، ٦ ـ ١٢/٤/١٩٨٨]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٢/١٩٨٨ الى ١٥/٣/١٩٨٨

١٦/٢/١٩٨٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع امير دولة الكويت، الشيخ جابر الاحمد الجابر، في الكويت. وأُجري، في الاجتماع، بحث في آخر تطورات القضية الفلسطينية، في ضوء انتفاضة الارض المحتلة. وقد جدد امير الكويت موقف دولته الداعم للنضال الفلسطيني، بقيادة م.ت.ف. واكد ان استمرار الانتفاضة وتصاعدها هو نجاح للجهود الرامية الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (**وفا**، تونس، ١٦/٢/١٩٨٨). على صعيد آخر، اكد عرفات، في مؤتمر صحافي عقده في الكويت، ان «اعلان القاهرة» ليس وقفاً على جانب دون آخر، وان سيف الارهاب ذو حدين. واتهم عرفات الولايات المتحدة واسرائيل بأنهما مارستا ضغوطاً على عدد من شركات الملاحة البحرية والدول لمنع م.ت.ف. من استئجار سفينة تقل المبعدين الفلسطينيين الذين ازمعوا على العودة الى وطنهم (**المصدر نفسه**). وفي الوقت عينه، حمّل عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، اسرائيل والولايات المتحدة مسؤولية نسف «سفينة العودة» في ميناء ليماسول القبرصي، وكذلك مسؤولية تفجير سيارة في ليماسول الذي ادى الى استشهاد ثلاثة من القادة العسكريين الفلسطينيين (**المصدر نفسه**). وفي معرض الرد على هاتين العمليتين، حذر متحدث رسمي باسم م.ت.ف. من تونس، من ان جرائم اسرائيل لن تمر بدون عقاب؛ وقال الناطق: «ان التزام المنظمة باعلان القاهرة كان مشروطاً بايقاف العمليات الخارجية من الجانبين، ولا يمكن ان يستمر الوقف من جانب واحد (**المصدر نفسه**).

• اكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان الارهاب الفاشي لن يثني الشعب العربي الفلسطيني عن متابعة كفاحه من أجل حقوقه الوطنية المشروعة، حتى يتحقق النصر. وأشاد عرفات بنشاط قوى الديمقراطية والسلام الاسرائيلية المؤازرة للانتفاضة الفلسطينية، مؤكداً ان هذه القوى تلعب دوراً تاريخياً لصالح اليهود والعرب، على حد سواء (**الاتحاد**، حيفا، ١٧/٢/١٩٨٨).

• اتسع نطاق انتفاضة الارض المحتلة، فامتد الى الجولان، حيث وقعت مصادمات واشتباكات دامية مع جنود الاحتلال، فيما استمرت الاصطدامات والاشتباكات، ايضاً، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتميزت النشاطات بحرق عدد كبير من السيارات والباصات الاسرائيلية، واستمرار الاضراب الشعبي والتجاري في العديد من المدن والقرى (**الرأي**، عمان، ١٧/٢/١٩٨٨). ومع دخول الانتفاضة أسبوعها العاشر، اكد النداء الذي اصدرته القيادة الموحدة للانتفاضة، وهو يحمل الرقم ٧، تمسك الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة بممثله الشرعي الوحيد م.ت.ف. (**وفا**، ١٦/٢/١٩٨٨).

• قال نائب رئيس هيئة الاركان العامة في الجيش الاسرائيلي، اللواء ايهود براك: «ان الاحوال قد هدأت، مؤخراً؛ لكن الوضع غير مستقر، بصفة عامة؛ وقد يعود الموقف الى الانفجار». ووصف براك الموقف، في المناطق المحتلة، خلال تحدثه الى مراسلين اجانب، بأنه «انتفاضة واسعة وعنيفة، تقودها نواة من النشطاء، الذين يتمتعون بتأييد وتعاون الجماهير». وأضاف: «من المحتمل ان يكون هناك بضع مئات، وربما الفان او ثلاثة آلاف من النشطاء، يشكلون هذه الزعامة، ويقومون بالتحريض وقيادة هذه الاضطرابات. وانه اذا تم القاء القبض على اولئك النشيطين، فثمة شك في ان تحتل عناصر اخرى مواقعهم القيادية». واقر براك بالعملية والتي قام خلالها بلدوزر، تابع للجيش الاسرائيلي، بدفن اربعة من الشبان العرب احياء في قرية سالم، الواقعة بالقرب من نابلس (**هآرتس**، ١٧/٢/١٩٨٨). على صعيد آخر، قال وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار ـ ليف، في معرض تحدثه

عن انتهاج سياسة تهدف الى الضغط على سكان المناطق المحتلة: «ان السكان العرب سوف يدركون، في نهاية الامر، ان الاخلال بالنظام لا يمر بسلام». وقال: «لقد احسوا بذلك. فالمدارس مغلقة، وهذا نوع من التضييق. والحي الذي اصابوا فيه تمديدات المياه، اصبح من المتعين على سكانه الذهاب سيراً وحمل المياه على اكتافهم» (**المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٨٨).

• اكدت مصادر مطلعة في العاصمة الاردنية ان الاردن اعدّ خطة متكاملة للتسوية في المنطقة، من خلال مؤتمر دولي يتركز على أسس ومبادىء محددة (**القبس**، الكويت، ١٧/٢/١٩٨٨). في غضون ذلك، وصل الى عمان مدير شؤون الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، لمناقشة مقترحات السلام الاميركية مع المسؤولين الاردنيين (**السفير**، بيروت، ١٧/٢/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في معرض تحدثه مع الرئيس الايطالي، في قصر الرئاسة في روما، ان المشروع الذي تقدمت به الولايات المتحدة الاميركية، مؤخراً، يتضمن بعض الافكار الجيدة، وانه يترقب حضور وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الى المنطقة (**هآرتس**، ١٧/٢/١٩٨٨).

١٧/٢/١٩٨٨

• فيما تستمر الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، استشهد فلسطيني آخر في قرية الشيوخ، قرب الخليل، وهو محمود ابو علان (٦٠ سنة)، واستشهد مواطن من بلدة الظاهرية، متأثراً بالجراح التي سبق ان اصيب بها بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٨ (**وفا**، ١٧/٢/١٩٨٨). وقد اصيب عشرات المواطنين بجراح، خلال التظاهرات العنيفة التي عمّت مدن الوطن المحتل وقراه، لليوم الحادي والسبعين منذ انطلاق الانتفاضة. ولجأت سلطات الاحتلال الى استخدام اساليب قمع جديدة، حيث اعتقلت عدداً من الشبان واطلقت النار على أكفهم التي تقذف الحجارة (**الرأي**، عمان، ١٨/٢/١٩٨٨).

• ابتكر مؤيدو م.ت.ف. في الجليل، وسيلة للاعراب عن تضامنهم مع المنظمة، في محاولة للتهرب من طائلة القانون الذي يحظر ذلك؛ فبدأوا بتعليق قلائد ذهبية طبع عليها علم فلسطين بألوانه الاربعة. وقد تم اكتشاف هذه القلائد، بالصدفة، قبل أيام عدة، عندما دخل احد جنود شرطة مسغاف الى كشك في قرية عرّابة، في الجليل الغربي، لشراء سجائر، حيث لاحظ القلادة على عنق البائع. وقد تم القاء القبض على البائع للتحقيق معه في شرطة مسغاف. وخلال التحقيق، اتهم البائع اثنين من قرية عرّابة بتوزيع هذه القلائد. وعلم من الشرطة، ان تعليق مثل هذه القلائد ينطوي على تأييد منظمة معادية، وسوف يتم تقديم الاشخاص الثلاثة الى المحاكمة (**داڤار**، ١٨/٢/١٩٨٨).

• اعلنت م.ت.ف. رسمياً، تأجيل رحلة «سفينة العودة» الى اشعار آخر (**الرأي**، ١٨/٢/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لدى عودته من روما، في ختام زيارة قصيرة لايطاليا، انه ليس واثقاً من ان موضوع «اراض مقابل سلام» سوف يكون الموضوع الرئيس في المحادثات، التي سوف يجريها وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، عندما يأتي الى اسرائيل. وأعرب شامير عن أمله في ان ينجح في اقناع شولتس بصحة نهجه (**هآرتس**، ١٨/٢/١٩٨٨).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في لقاء مع قادة عسكريين في المنطقة، انه «لا توجد سياسة كسر العظام» لدى الجيش الاسرائيلي، «لكن من الواجب استخدام القوة ضد القوة» (**هآرتس**، ١٨/٢/١٩٨٨).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان: «ان الاضطرابات في المناطق [المحتلة] تثبت ان العنف يعود بالنفع. فقد أدت الزجاجات الحارقة والحجارة الى كسر الوضع القائم؛ الذي كان سائداً في موضوع المناطق [المحتلة]؛ كما ادت، أيضاً، الى اخراج وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، من مربضه». وأعرب وايزمان عن اعتقاده بأن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، سوف يبحث، هو الآخر، عن حل وسط. وقال: «انه لا يستطيع ان يقول ' لا ' قاطعة، وخاصة بعد كسر الوضع الراهن». وأضاف: «اننا نسير في اتجاه التسوية السلمية». وأشار وايزمان الى «ان من الواجب ابرام معاهدة سلام مع اعدائنا من موقع القوة والكرامة» (**معاريف**، ١٨ ـ ١٩/٢/١٩٨٨).

• اقترح الوزير الاسرائيلي يوسف شابيرا، في جلسة مكتب حزب المفدال، تقسيم اراضي الضفة الغربية الى كانتونات، كحل دائم لمشكلة المناطق المحتلة، على ان تكون هناك اغلبية يهودية في ٧٠

بالمئة من هذه المناطق، وأغلبية عربية في ٣٠ بالمئة منها. واقترح شابيرا ان يكون القانون الاسرائيلي هو مصدر الصلاحيات لكل الكانتونات، حيث يمكن بذلك ـ حسب رأيه ـ ايقاف مشروع الحكم الذاتي، الوارد في اتفاقيتي كامب ديفيد (هآرتس، ١٨/٢/١٩٨٨).

• اصدرت المحكمة العسكرية الاسرائيلية، في اللد، حكماً بالسجن مدى الحياة على المواطن وصفي منصور (٥٠ سنة)، من قرية الطيره، بتهمة وضع شحنة ناسفة في باص الخط ٩٤٧، الذي كان متوجهاً من القدس الى حيفا، وذلك في ١/٢/١٩٨٧. وتجدر الاشارة الى ان انفجار الشحنة اسفر عن اصابة تسعة أشخاص. وعقب صدور الحكم، رفع منصور يده بعلامة النصر، وقال: «ان هذا هو طريقه، وانه لا يطلب تخفيف الحكم» (هآرتس، ١٨/٢/١٩٨٨).

١٨/٢/١٩٨٨

• تسلم رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة هامة من الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف. وقد حمل الرسالة الى تونس المبعوث الخاص هو ميخائيل ستيانكو، وسلمها لعرفات عندما التقاه في مقر الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. وأجري، خلال اللقاء الذي استغرق ساعتين، تبادل للآراء والمواقف السياسية وعرض لآخر التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، في ضوء انتفاضة الارض المحتلة، بالاضافة الى التحركات التي تقوم بها الولايات المتحدة الاميركية، عبر رسلها الى المنطقة، بما في ذلك الزيارة المقبلة التي سوف يقوم بها وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الى المنطقة. وقد وضع عرفات ضيفه السوفياتي في صورة آخر تطورات الانتفاضة والقرار القاضي باستمرارها وتصعيدها بقيادة م.ت.ف. بينما جدد المبعوث السوفياتي موقف بلاده الثابت الداعم لنضال الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية وحقوقه الثابتة، وتأييد القيادة السوفياتية وشعوب الاتحاد السوفياتي للثورة الفلسطينية وانتفاضة الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. (وفا، ١٨/٢/١٩٨٨).

• في كلمته الى لجنة حقوق الانسان، التابعة للامم المتحدة، المنعقدة في جنيف، كشف رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، عن سقوط ١٢٠ شهيداً وأكثر من ٣٠٠٠ جريح على أيدي القوات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، خلال الايام الـ ٧٤ الماضية. وذكر عرفات ان هناك اكثر من سبعة آلاف مواطن فلسطيني محتجزين في ستة مراكز اعتقال جماعية اقامتها سلطات الاحتلال. وبعد اشارته الى اقدام الجنود الاسرائيليين على دفن مواطنين فلسطينيين احياء، اكد عرفات ان الجرائم الاسرائيلية وصلت الى مستوى لا سابق له، وان ذلك يعتبر نازية جديدة حقيقية. وانتقد عرفات، بشدة، الادارة الاميركية «ومشاريعها المشكوك فيها والتي تتجاهل حقوق خمسة ملايين فلسطيني» (وفا، ١٨/٢/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، لدى ظهوره في اجتماع غرفة التجارة الاسرائيلية ـ الاميركية: «اذا تعثّرت مبادرة شولتس، فلن يبقى في المنطقة الا الاتحاد السوفياتي؛ واولئك الذين يريدون ان يصبح الاتحاد السوفياتي العنصر المهيمن في الشرق الاوسط»؛ وأضاف: «ان الوقت الحالي هو وقت اتخاذ القرارات. ففي غضون فترة وجيزة سوف تكون في الولايات المتحدة ادارة جديدة، وسوف تأخذ تلك الادارة عامين، حتى تدخل في شؤون الشرق الاوسط ؛ ومن يضمن ان الهدوء سوف يستتب في المناطق [المحتلة] في غضون عامين؟». وأوضح بيرس: «ان عدم الهدوء من شأنه تقويض مكانة اسرائيل الدولية». وفي هذا السياق، قال بيرس: «أن لهذا الموضوع انعكاسات على التجارة الاسرائيلية؛ فمن اجل تحقيق صادرات، ليس مطلوباً تصنيع منتوجات جيدة، فحسب، بل رغبة طيبة، ايضاً، لشراء تلك المنتوجات». وتحدث بيرس، كذلك، عن ضرورة الاقتراب من المفاوضات، مع عدد محدود من الاسس: «عدم اقامة دولة فلسطينية غرب نهر الاردن؛ وان يكون نهر الاردن هو الحد بالنسبة الى اسرائيل، حيث ينبغي اجراء مفاوضات، في هذا الصدد، على أساس المنطق الديمغرافي، وليس الجغرافي، لأن ٥١ بالمئة من الذين يولدون، الآن، هم من العرب؛ وان تظل القدس عاصمة اسرائيل» (هآرتس، ١٩/٢/١٩٨٨).

• جدد الرئيس العراقي، صدام حسين، تأكيد وقوف العراق الى جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل، من اجل نيل حقوقه الثابتة في ارضه ووطنه. وقال حسين ان الانتفاضة الفلسطينية دليل على وجود اليقظة العربية، حيث يقاتل فيها النساء والشبان والرجال الغاصب المحتل، على الرغم من مضي ٤٠ عاماً على الاحتلال (الرأي، ١٩/٢/١٩٨٨).

١٩٨٨/٢/١٩

• كما في كل يوم جمعة منذ انطلاقة انتفاضة الارض المحتلة، كان اليوم تصعيد الانتفاضة بكل الوسائل. وقد خرج المتظاهرون، بعد صلاة الجمعة، من المساجد في تظاهرات حاشدة شملت القدس ونابلس والخليل وطولكرم وغزة ورام الله وجنين والمدن الاخرى والقرى والمخيمات. وعلى الرغم من التعزيزات العسكرية والقوات الاضافية التي حشدتها سلطات الاحتلال، فان الحصار الذي فرضته على المساجد فشل في ايقاف زخم الانتفاضة المتصاعدة. وتميزت الاشتبكات والمصادمات بتدمير عدد من السيارات الاسرائيلية واصابة جندي بجراح بليغة، بواسطة حجر، في قرية اذنا (**الرأي**، ٢٠/٢/١٩٨٨).

• أعلن متحدث رسمي باسم م.ت.ف. ان ما من شخصية من الاراضي المحتلة سوف تلتقي مع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في اثناء زيارته المقبلة. واضاف المتحدث ان أي وفد فلسطيني سوف يكلف بمقابلة اعضاء الادارة الاميركية، او أي دولة اخرى عضو في مجلس الامن، يجب ان يضم مسؤولين من داخل الارض المحتلة وخارجها. وأضاف المتحدث: «ان م.ت.ف. لا ترفض لقاء مع الادارة الاميركية؛ كما لا ترفض تشكيل وفد الى مثل هذا اللقاء» (**وفا**، ١٩/٢/١٩٨٨).

• صرح وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، بأنه سوف يشرح لنظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، الافكار الاميركية الاخيرة الرامية الى احلال السلام في الشرق الاوسط ، مؤكداً انه سوف يسعى الى الحصول على تأييد الجانب السوفياتي لها. وقال شولتس، ان بلاده على استعداد لقبول دور سوفياتي فعّال في اطار الجهود المبذولة للتوصل الى تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي (**الاهرام**، ٢٠/٢/١٩٨٨).

١٩٨٨/٢/٢٠

• سقط شهيدان واصيب ٢٩ مواطناً فلسطينياً بجراح في اليوم الخامس والسبعين لانتفاضة الارض المحتلة. والشهيدان هما نصرالله عبدالقادر نصرالله (١٢ عاماً)، من مخيم طولكرم، وعبدالله عطا عطية (٢٠ عاماً)، من قرية كفر نعمة، قرب رام الله. وقد اقتحمت قوات الاحتلال المسجد الاقصى، في القدس، وهاجمت المصلين بالذخيرة الحية وقنابل الغاز. وتحدى المواطنون اجراءات سلطات الاحتلال وممارساتها الوحشية، فخرجوا في تظاهرات عنيفة، اشتبكوا خلالها مع هذه القوات. واتسمت التظاهرات بالتنظيم والدقة وتوحيد الشعارات المنددة بالاحتلال والمطالبة بضمان حقوق الشعب الفلسطيني (**الرأي**، ٢١/٢/١٩٨٨).

• اعلن وفد من اليهود الفرنسيين ورؤساء منظمة حقوق الانسان واصدقاء اسرائيل، لدى عودتهم من زيارة الضفة الغربية وقطاع غزة، «ان الجيش الاسرائيلي يرتكب اعمالاً وحشية لا تطاق، وأعمال عنف غير قانونية، ولا مبرر لها». وسوف يعرض تقرير الوفد في باريس يوم الاثنين المقبل. وناشد اعضاء الوفد اسرائيل والفلسطينيين بدء مفاوضات يكون من شأنها تقرير المصير للسكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وكذلك تحقيق السلام والأمن لاسرائيل (**عل همشمار**، ٢١/٢/١٩٨٨).

• قال وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، جاد يعقوبي، خلال ظهوره في النادي الاقتصادي ـ الاجتماعي الجديد، في نيس ـ تسيونه: «ان الاضطرابات في المناطق [المحتلة] كلفت الدولة ما يقرب من نصف مليار شيكل». وذكر ان نقاشاً حاداً دار في اوساط الحكومة، قبل بضعة شهور فقط، حول تقليص ميزانية الدولة بمقدار ٢٣٠ مليون شيكل؛ والآن كلّف النشاط الامني، في المناطق المحتلة فقط، الدولة ما يزيد على ضعفي هذا المبلغ (**هآرتس**، ٢١/٢/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، خلال اجتماعه بأعضاء من البرلمان الكندي: «اذا اعتقد العرب بأن التسوية المرحلية تتخذ طابع التسوية الدائمة، فانهم لن يأتوا الى المفاوضات؛ كما انهم لن يأتوا، أيضاً، اذا لم يعرفوا ما هو شكل التسوية الدائمة». وأضاف بيرس: «ليست لدي مشكلة مع مصطلح 'حدث دولي' . فالاميركيون يتحدثون عن مشروع ريغان، وحزبي يؤكد الحل الوسط الاقليمي، لأن ذلك يفي بمتطلبات اسرائيل، حيث يحول دون حدوث ضم مليون ونصف المليون عربي الى اسرائيل، وتحويلها الى دولة فيها أغلبية عربية» (**هآرتس**، ٢١/٢/١٩٨٨).

١٩٨٨/٢/٢١

• اكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر

عرفـات، ان ليس من العـدل الطلب الى الضحـايا الفلسـطينيـين تقـديم التنازلات، دائماً، فيما تستمر قوات الاحتلال الاسرائيلي في عدوانها. ودعا عرفات، في مقابلة نشرتها «الاوبزرفر» اللندنية، الى تطبيق جميع القـرارات الدوليـة الصـادرة عن الامم المتحدة لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بما فيها القراران ٢٤٢ و٣٣٨. وقـال عرفـات ان لديـه برنـامـجـاً سياسياً يستند الى الشرعية الدولية (القبس، الكويت، ٢٢/٢/١٩٨٨).

• استقبـل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، وزير الخارجية الاردنية، طاهر المصري. وأُجري خلال اللقاء بحث في جملة من الامور (الرأي، ٢٢/٢/١٩٨٨).

• انضم الى موكب شهداء الانتفاضة ثلاثة جدد، هم كمال محمد فارس (٢٤ عاماً)، من دير عمار بالقرب من رام الله؛ وراغب ابـو عمـارة (٢٣ عاماً) واحمد صادق ابو صالحيه (٦٠ عاماً)، من نابلس. واصيب العـديد من المواطنين برصاص قوات الاحتلال خلال تصديهم لها. وقد وصف المراقبون الاحداث بأنها ثورة حقيقيـة تنـدلع في جبـل النـار كمـا هي في مختلف المدن والقرى والمخيمات في الارض المحتلة (الرأي، ٢٢/٢/١٩٨٨).

• اعلن المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي ان ٥٩ شخصاً من الفلسطينيين في المناطق المحتلة، قد قتلوا بنـيران جنـود الجيش الاسرائيـلي، منذ بدء الاعمال المناهضة للاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد قتل ٣١ شخصاً في الضفة الغربية و ٢٨ في قطاع غزة. وخـلال هذه الاعـمـال، جرح ما يزيـد على ٥٠٠ فلسطيني، ٣١٦ منهم في الضفة، و ١٣٩ في قطاع غزة (عل همشمار، ٢٢/٢/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في خطابـه الى زعمـاء الصندوق التأسيسي من غرب اوروبا وجنوب اميركا: «ان ما يحدث، الآن، في الضفة الغربية وغزة، والقدس، وسائر المناطق في اسرائيل، هو بمثابة تعبير آخر عن الرفض العربي لقبول اسرائيل ولتحقيق تعـايش معنا، والاعتراف بأن اسرائيل امر واقع في المنطقة». وأضاف شامير: «ليس لنا ان نخطىء في فهم النـوايا الحقيقية للعرب، لأن مثل هذا الخطأ يمكن ان يكلفنا ثمناً غالياً... ان هؤلاء الذين يتهموننا بأننـا نحتـل اراضي عربيـة، ويتحـدثـون الينـا عن الاخلاقيات وحقوق الانسان، يجب عليهم ألا ينسوا ان القدس وتل ـ أبيب ويافا وحيفا والجليل، هي، في نظر العرب، اراض محتلة، وتابعة للامة العربية... هذا هو اعتقـادهم، وهذا نضالهم؛ وان هؤلاء الذين تظاهروا واشتركوا في الاضطرابات، ونظموا التظاهرات وأعمال الفـوضى والتـحـريض والعـنف، لم يخفـوا هدفهم الحقيقي. لقـد اعلنـوا، بصوت عالٍ، ان ' فلسطين عربيـة '، قاصـدين المطالبـة بفلسطين كلها لهم» (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٢/١٩٨٨). وشدد شامير، في خطابـه ذاتـه، على ان «اي تجاوز لبنود اتفاقيتي كامب ديفيـد، يمكن ان يقـوّض اسس الاتفاقيتين». وأضـاف: «ان وزيـر الخـارجيـة الامـيركية، جورج شولتس، لن يفعـل شيئـاً يكـون من شأنه المساس بشعبنا وبلدنا» (**المصدر نفسه**).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزيـر الخارجية، شمعون بيرس، في مقابلة مع شبكة اي.بي.سي. الاميركية: «لا اريد ان اسيطر على شعب آخـر، خلافاً لرغبته. انني اريد التخلص من الدائرة المغلقـة للعنف. واريـد، ايضاً، انقاذ اقتصادنا، وألّا اهـدر اموالاً طائلة على الاسلحة». وعندما سئل عن الاراضي التي تعتبـر اسرائيـل انهـا مستعدة للتخلي عنها، قال بيرس: «ان المسألة ليست مسألة اراض، وانمـا هي السكان». وأضاف: «انني مستعد لقبول فكـرة اراض مقـابل سلام، ولكن ليس كل الاراضي» (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٢/١٩٨٨).

• اتهم وزيـر الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، م.ت.ف. بأنهـا «تقـوم، الآن، باضطرابات جديدة في المنـاطق [المحتلة] من اجـل نسف مبادرة شولتس». وحول مبادرة شولتس، قال رابين: «اننا نقبل مبادرة الولايات المتحدة. وانها لفكرة ممتازة ان يتم البدء في المحـادثـات بين الاطراف؛ لكن الوضـع لن يحل الا بالمفـاوضات؛ وهذا امر مقبول لدى حكومة اسرائيل، بقسميها» (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٢/١٩٨٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان التـظاهرات التي قامت في المناطق المحتلة، في كانون الاول (ديسمبـر) المـاضي، هي ظاهـرة لم تعـرفها اسرائيل منذ قيامها؛ لكنها ليست اعمالاً ارهابية، حيث لم تطلق على قوات الجـيش الاسرائيـلي ـ طيلة هذه التظاهرات ـ رصاصة واحدة. وأضاف: «انه، منذ قيام الدولة، لم نعرف الا نوعين من المواجهة: الحرب ضد الجيـوش العربية، وعمليات ' الارهاب '. وفي اعتقادي

ان الفلسطينيين في المناطق المحتلة قد يئسوا، بعد أربعين عاماً، من عدم حل قضيتهم، وبعد عشرين عاماً من وجودهم تحت الاحتلال، من الدول العربية... وان هذه الاضطرابات تعبير عن اليأس» (هآرتس، ١٩٨٨/٢/٢٢).

• اعلن وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ان مصر طلبت من الادارة الاميركية تجنّب صيغة الحكم الذاتي ـ كما جاءت في كامب ديفيد ـ في أي خطة اميركية للسلام يحملها وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في زيارته المقبلة الى المنطقة. وأكد د. عبدالمجيد ترحيب مصر بأي خطة اميركية للسلام، بشرط ان تقوم على أساس الحل الشامل والنهائيّ للقضية، وان يتحقق ذلك من خلال المؤتمر الدولي (الاهرام، ١٩٨٨/٢/٢٢).

• اجرى وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ثلاث جولات من المحادثات مع نظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، في موسكو. وابلغ شيفاردنادزه الى الصحافيين ان الاتحاد السوفياتي يريد ان يلعب دوراً فاعلاً في الشرق الاوسط. ويفترض ان تتناول محادثات الجانبين، السوفياتي والاميركي، مسألة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط وافكار السلام الاميركية (القبس، ١٩٨٨/٢/٢٢).

١٩٨٨/٢/٢٢

• تواصلت المصادمات والاشتبكات والتظاهرات في المدن والقرى والمخيمات في الارض المحتلة، بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وتمكن المواطنون من افشال المحاولات الاسرائيلية المتكررة الرامية الى اخماد الانتفاضة (الرأي، ١٩٨٨/٢/٢٣). وقد اصيب عشرات المواطنين بجراح وبحالات اغماء (الاتحاد، ١٩٨٨/٢/٢٣).

• اعلن ان القوات الاسرائيلية أسرت اثنين من الفدائيين الفلسطينيين، بينما كانا يحاولان التسلل من جنوب لبنان. وكان الفدائيان يعتزمان القيام بعملية داخل اسرائيل (القبس، ١٩٨٨/٢/٢٣). وقد عثر مع الفدائيين على مواد ناسفة وأسلحة فردية واعتدة كثيرة (عل همشمار، ١٩٨٨/٢/٢٣).

• اعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: «ان المبادرة الاميركية قد ولدت نتيجة لعدم نجاح اسرائيل في انهاء الاضطرابات، في المناطق [المحتلة]، منذ بدايتها. فقد قرر الاميركيون ان ليس بمقدورهم ترك الشرق الاوسط لمبادرة سوفياتية». وتحدث شامير عن عدم وجود مشروع اميركي، وانما وجهة نظر، يقوم بعض منها على اتفاقيتي كامب ديفيد. وأضاف انه سوف تكون هناك مفاوضات حول اتفاق مرحلي، هو، عملياً، الحكم الذاتي، ولفترة قصيرة. وانه ليس واضحاً، بعد، ما هو «الحدث الدولي»، أي «الافتتاح الدولي» الذي يبادر به الاميركيون (هآرتس، ١٩٨٨/٢/٢٣).

• قال وزير الخارجية الاردنية، بالوكالة، وزير شؤون الارض المحتلة، مروان دودين، ان اتصالات الاردن مع م.ت.ف. لم تنقطع؛ وانه يتواجد في الاردن ثلاثة اعضاء لجنة تنفيذية، بشكل دائم. وذكر دودين، للصحافيين، ان هذه الاتصالات تتم كلما دعت الحاجة الى ذلك؛ وان زيارة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، لعمان جاءت نتيجة رغبة رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات. وأوضح دودين ان محادثات عباس مع المسؤولين الاردنيين اشتملت على تبادل المعلومات المستجدة على الساحتين، العربية والدولية، في ما يتعلق بالطروحات الخاصة بالقضية الفلسطينية. ووصف دودين دور الاردن ازاء الطروحات السياسية الموجودة، الآن، بأنه يتمثل في الاستماع وعدم التسرع في الرفض (الرأي، ١٩٨٨/٢/٢٣).

• تعقيباً على ما طرحه وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في اثناء مباحثاته في موسكو، من ضرورة وجود علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، قالت مصادر سوفياتية أن موسكو رفضت هذا الشرط (الشرق الاوسط، ١٩٨٨/٢/٢٣).

• صوّتت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، بأغلبية كبيرة، الى جانب اقرار الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة بقيادة م.ت.ف. بصفتها الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب (الاتحاد، ١٩٨٨/٢/٢٣).

١٩٨٨/٢/٢٣

• تصاعدت الانتفاضة الفلسطينية عشية جولة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، على الشرق الاوسط. وقد سقط ثلاثة شهداء جدد، واصيب

عدد كبير آخر بجراح. والشهداء هم محمود نعمان حوشيه (١٣ عاماً)، من قرية اليامون، قرب جنين؛ وروضة نجيب (١٣ عاماً)، من طولكرم؛ وعاطف عبدالمحسن فياض (٢٠ عاماً)، من خان يونس. وتبين ان جنوداً اسرائيليين اعتقلوا، بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٨، شاباً فلسطينياً ودفنوه حياً تحت الرمال في خان يونس، وهو يتلقى العلاج، بعد ان تم انقاذه (**الرأي**، ٢٤/٢/١٩٨٨).

• تزايد التوتر والاستنفار بين قوات الامن الاسرائيلية في المناطق المحتلة؛ كما تزايدت، ايضاً، نداءات عناصر راديكالية، في الضفة والقطاع، لمقاطعة زيارة شولتس بشكل كامل، وللقيام باضراب عام في كل قطاعات الحياة، اليوم وغداً. وقد وزعت، أمس الاول، منشورات بهذا المعنى، من قبل «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»؛ كما وزعت منشورات بهذا المعنى، ايضاً، من قبل «حركة المقاومة الاسلامية» (المؤيدة للاخوان المسلمين)، ومن قبل حزب البعث الفلسطيني، المرتبط بالنظام السوري (**هآرتس**، ٢٤/٢/١٩٨٨).

• رفع علم فلسطين في عشر نقاط في قرية ام الفحم، على طول الطريق الذي يمر في مدخل القرية. كذلك رسم علم فلسطين على نقطة الشرطة المحلية وعلى مبنى البلدية ومبنى المكتبة. وقبل ذلك بليلة، تعرض باص شركة «ايغد»، الذي كان متوجهاً من تل ـ أبيب الى العقولة، للرشق بالحجارة، مما اسفر عن تحطم نوافذه الزجاجية، بينما لم يصب احد (**هآرتس**، ٢٤/٢/١٩٨٨).

• وصف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الاعمال الجارية في المناطق المحتلة بأنها استمرار للحرب في لبنان، التي اخطأت فيها اسرائيل بمحاربتها الفلسطينيين. فقد كان ذلك خطأ استراتيجياً فادحاً. وقد انتهت حرب لبنان، دون التوصل الى اطار لمفاوضات سياسية. وذكر رابين ان النصر في الصراع ضد الذين يقومون بهذه الاعمال في المناطق المحتلة، لا يتمثل في تصفيتهم نهائياً، بل في انزالهم الى مستوى منخفض جداً، لا يكون من شأنه التأثير في الحسم السياسي، الذي تواجهه دولة اسرائيل. وأضاف رابين: «ان ٩٢ بالمئة من الجنود الاسرائيليين يؤيدون المهمة المنوطة بهم، وذلك طبقاً لبحث نفسي» (**هآرتس**، ٢٤/٢/١٩٨٨). من جهة اخرى، قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون: «ان الاحداث في المناطق [المحتلة] ليست حرباً»، وأضاف: «اننا في الحرب نقوم بحشد الجهود ونصل سريعاً جداً الى تحقيق الحسم. ولكننا، في الحالة القائمة، لا نقوم بتدمير اهداف، وليست هناك منطقة لاحتلالها. ولذا، فان الحسم ليس سريعاً. ومن غير الممكن حل المشكلة باجراء واحد حاسم؛ ولكنني واثق من اننا سوف نحقق المهمة في نهاية الامر». وتابع: «ان اخراج الجيش الاسرائيلي من المناطق [المحتلة]، في هذه المرحلة، من شأنه ان يؤدي الى تفاقم الوضع فقط» (**المصدر نفسه**).

• اعترف وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، بأن ثمة شكوكاً واسعة النطاق بشأن المهمة التي يقوم بها في الشرق الاوسط، خلال الاسبوع الحالي؛ ثم قال: «ولكن الامر يستحق المحاولة، ولو كانت فرص تحقيق تقدم كبير ضئيلة للغاية» (**الرأي**، ٢٤/٢/١٩٨٨).

• رفض المسؤولون السوفيات، وعلى رأسهم ميخائيل غورباتشيوف، طلباً اميركياً، قدمه وزير الخارجية، جورج شولتس، باعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل قبل عقد المؤتمر الدولي حول الشرق الاوسط. وقد رفضت الحكومة السوفياتية الربط بين الامرين، وأكدت ان الاتحاد السوفياتي لن يقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، الا بعد التأكد من الوصول الى الاهداف المرجوة من عقد مؤتمر دولي للسلام (**الشرق الاوسط**، ٢٤/٢/١٩٨٨).

٢٤/٢/١٩٨٨

• تصاعدت الانتفاضة في الارض المحتلة وسقط شهيد فلسطيني آخر. ولقيت الدعوة الى الاضراب العام، بمناسبة قرب وصول وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، استجابة واسعة. وقد كان الاضراب عاماً في المدن والقرى والمخيمات، فيما امتنع العمال العرب عن الالتحاق بأعمالهم داخل ما يعرف بـ «الخط الاخضر». وكانت القيادة الموحدة للانتفاضة دعت المواطنين الى تصعيد الانتفاضة والقيام باضراب عام، بمناسبة زيارة شولتس لاسرائيل. الشهيد الجديد هو طفل عمره أربع سنوات، من قرية قباطية. وقد اطلق عليه النار احد عملاء سلطات الاحتلال، مما دفع سكان القرية الى القاء القبض على العميل، وشنقه في ساحتها، بعد ان اطلق النار على الجمهور (**الرأي**، ٢٥/٢/١٩٨٨).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان

شومرون، انه لا يعرف جهاز شرطة واحداً في العالم لا يستخدم الهراوات لتفريق التظاهرات. واضاف شومرون، خلال لقائه بمجموعة من محرري الاخبار في نقابة الصحافيين في تل ـ ابيب: «ان الخطاب الذي بعث به الى قادة الجيش الاسرائيلي، بشأن استخدام القوة، لا يتضمن أي جديد من التعليمات». وأعرب شومرون عن «مخاوفه من ان يتردد جنود الجيش الاسرائيلي، بسبب الاعلام، في استخدام القوة، عندما تكون هناك ضرورة لذلك» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٢٥).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في جلسة وزراء الليكود، انه يعتزم عقد اجتماعات ثنائية مع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس؛ واعترف بحدوث تغيّر في الموقف الاميركي، واتهم المعراخ بأنه وراء ذلك، قائلاً: «لقد كنت أخشى، طيلة الوقت، من ان يقوم المعراخ بافساد شبكة العلاقات مع الولايات المتحدة، التي وصلت ذروتها بالتوقيع على اتفاق التعاون الاستراتيجي سنة ١٩٨٣». وأعرب شامير عن رأيه بأن من بين العوامل، التي ادت الى حدوث تغيّر في الموقف الاميركي، الوضع في المناطق المحتلة، وتأييد زعماء اليهود الاميركيين لمبادرة سلام اميركية. وقال: «ان مهمتنا تتمثل في الغاء هذا التغير واعادة الامور الى ما كانت عليه» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٢٥).

• اصدر رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، رافي ادري، بياناً جاء فيه: «ان استمرار وجودنا في غزة يضر بأمن ووجود اسرائيل؛ ومن الواجب بذل محاولة لحل هذه المشكلة أولاً». واتهم ادري الليكود بمحاولة افشال زيارة شولتس، وجعلها زيارة لا لزوم لها (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٢٥).

• اعلن رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، ان الشعب في الارض المحتلة سوف يقاطع زيارة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس. وقال القدومي ان هذا الموقف يجسّد الرد الفلسطيني على الانحياز الاميركي السافر الى جانب العدو الصهيوني وضد حقوق شعبنا الوطنية؛ وركز، في مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية المنعقد في اديس ابابا، على اهمية دور الامم المتحدة لانهاء الاحتلال الاسرائيلي (**وفا**، ١٩٨٨/٢/٢٤). وقد اكد عدد من الشخصيات الفلسطينية في الاراضي المحتلة انهم لن يقبلوا بالاجتماع مع شولتس، عند زيارته التي تبدأ اليوم الى اسرائيل. وأضاف هؤلاء أن الاتصالات مع شولتس مستمرة لاقناعه بالاجتماع مع وفد فلسطيني يضم شخصيات من الاراضي المحتلة وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، على ان يتم اللقاء خارج الارض المحتلة، كما طالبت، بذلك، م.ت.ف. (**القبس**، ١٩٨٨/٢/٢٥).

١٩٨٨/٢/٢٥

• عمّت التظاهرات والاضرابات جميع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما ومخيماتهما. واستشهد، في الصدامات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي، شابان فلسطينيان، وجرح عشرات المواطنين، وتعرض غيرهم للاعتقال (**الرأي**، ١٩٨٨/٢/٢٦).

• تواصل السلطات العسكرية الاسرائيلية حملة المداهمات الليلية ضد أهالي الجولان المحتل، وتعتقل من يشتبه بأنه شارك في المواجهات التي وقعت في مجدل شمس بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٤، حين حاولت قوات الاحتلال منع أهالي الجولان من التعبير عن تأييدهم للانتفاضة الفلسطينية (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٢/٢٦).

• وصل وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الى اسرائيل بعد ظهر امس. وقد المح شمعون بيرس، في كلمته الترحيبية بشولتس، الى الخلاف القائم في الحكومة الاسرائيلية؛ لكنه قال: «مع ذلك، فان وزير الخارجية الاميركية يأتي مزوداً بصداقة عميقة لاسرائيل، وبالحكمة المطلوبة، لدفع المسيرة الحالية قدماً». وقال شولتس في رده: «انه بمقدورنا جعل العام ١٩٨٨ عام سلام في المنطقة» (**دافار**، ١٩٨٨/٢/٢٦).

• قال وزير الاعلام السوري، محمد سليمان، ان ما تريده سوريا من الولايات المتحدة هو الا تقع في خطأ التقدير مرة أخرى؛ فالحل الجزئي والمنفرد لم يؤد الى السلام ولن يؤدي اليه. واكد الوزير السوري ان المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط يجب ان يتمتع بصلاحيات كاملة للحل الشامل والعادل الذي يضمن الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، بالاضافة الى تأمين حقوق الشعب العربي الفلسطيني (**البعث**، دمشق، ١٩٨٨/٢/٢٦).

١٩٨٨/٢/٢٦

• تسلم رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة هامة من القيادة السوفياتية تتعلق

بآخر التطورات السياسية الراهنة التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط ، في ضوء زيارة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، لموسكو، مؤخراً. وقد نقل الرسالة سفير الاتحاد السوفياتي لدى تونس، عندما استقبله عرفات في مقر م.ت.ف. في تونس (وفا، ٢٦/٢/١٩٨٨). وقد اكدت الرسالة موقف الاتحاد السوفياتي المبدئي وتعاطفه مع الشعب الفلسطيني في مواجهة القمع الاسرائيلي؛ كما أكدت اهمية عقد المؤتمر الدولي للسلام، تحت راية الامم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع اطراف الصراع، بما فيها م.ت.ف. وحمّل عرفات السفير السوفياتي رسالة عاجلة الى قيادته، تتعلق بصورة الموقف، والتصعيد الذي تشهده الارض المحتلة (المصدر نفسه).

• سقط اربعة شهداء فلسطينيين جدد خلال يوم عظيم آخر من أيام الانتفاضة في الارض المحتلة. والشهداء هم فؤاد أيوب الشعراوي (٤٧ سنة)، من الخليل، واياد الاشقر (١٢ سنة)، من جباليا، وحسن محمد حيران (٢٢ سنة)، من مخيم العروب، ورشيقة مصلح دراغمه، من طوباس. وقد انفجرت التظاهرات الشعبية العارمة، بعد صلاة الجمعة، انطلاقاً من المساجد، على الرغم من الاستعدادات الاسرائيلية الكبيرة ودفع آلاف الجنود لمواجهة الانتفاضة. وقد جاء هذا التصعيد تعبيراً عن رفض الشعب الفلسطيني للطروحات التي عرضها وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس (الرأي، ٢٧/٢/١٩٨٨).

• وافق المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية، المنعقد في اديس ابابا، على قرار يدين الممارسات الاسرائيلية القمعية في الارض المحتلة ويساند حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ويؤيد الانتفاضة الفلسطينية (الاهرام، ٢٧/٢/١٩٨٨).

• في مقابلة صحفية، قال رئيس حكومة فرنسا، جاك شيراك، ان الاحداث الراهنة في الضفة الغربية وقطاع غزة تظهر ان «الوضع القائم» في المنطقة لا يشكل سياسة قابلة للحياد. وأكد شيراك، مجدداً، تأييد فرنسا لعقد مؤتمر دولي للسلام، وشدد على ان فرنسا واوروبا يجب ان تمارسا كل نفوذهما من اجل انتصار الحوار (النهار ، ٢٧/٢/١٩٨٨).

٢٧/٢/١٩٨٨

• استمر التصعيد في مناطق الارض المحتلة كافة، وتواصلت التظاهرات العنيفة في نابلس وحلحول والعروب ودير البلح ورفح وخان يونس وغزة ورام الله وقلقيلية وغيرها من مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما ومخيماتهما. وقد نجم عن الصدامات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي استشهاد ثلاثة فلسطينيين واصابة عدد آخر بجراح. وفيما استمر العمل بتدابير حظر التجول، وزّعت منشورات تدعو المواطنين الى تجاوز هذه التدابير وتكثيف نضالهم ضد المحتلين (الرأي، ٢٨/٢/١٩٨٨). في غضون ذلك، وجهت م.ت.ف. تعليمات عاجلة الى مندوبها في الامم المتحدة كي يتصل، فوراً، بالامين العام للامم المتحدة ورئيس مجلس الامن الدولي ورئيس الجمعية العامة ويبحث معهم في سياسة «القبضة الحديدية» التي تنفذها قوات الاحتلال الاسرائيلي، على نطاق واسع وبشكل خطير، في المناطق المحتلة كافة (وفا، ٢٧/٢/١٩٨٨).

• في رسالة نقلها ممثل م.ت.ف. في قبرص، فضح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، اصرار حكومة اسرائيل على مواصلة نهج الارهاب المنظم وانتهاك القوانين والاعراف الدولية. وفي الرسالة الموجهة الى اجتماع الامانة الدولية لتقصي جرائم اسرائيل ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني، قال عرفات انه ما كان لاسرائيل ان تواصل هذه الجرائم، لولا الدعم والتأييد اللذين تتلقاهما من الادارة الاميركية (وفا، ٢٧/٢/١٩٨٨).

• قام نحو مئتين من المتظاهرين الفلسطينيين والقبارصة برشق سفارة اسرائيل في العاصمة القبرصية، نيقوسيا، بالحجارة، احتجاجاً على أعمال القمع، التي تمارسها اسرائيل في المناطق المحتلة (دافار، ٢٨/٢/١٩٨٨).

• اعلن الاردن ان المؤتمر الدولي هو الطريق الوحيد للسلام في الشرق الاوسط ، وان الحل العادل والشامل يرتكز على الانسحاب الاسرائيلي وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. جاء ذلك خلال المباحثات المكثفة والعميقة التي اجراها ولي العهد، الامير الحسن، مع ضيفه وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، عندما استقبله في عمان (الرأي، ٢٨/٢/١٩٨٨). وكان شولتس اجتمع مع الرئيس السوري، حافظ الاسد، ووزير الخارجية، فاروق الشرع. وقد أكد الاسد ان المؤتمر الدولي للسلام هو افضل صيغة لتحقيق السلام، فيما رأى ان المبادرة الاميركية لا تؤدي الى تسوية شاملة (المصدر نفسه).

• عقد وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، اجتماعاً مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، استغرق ساعتين، حيث اتفق الاثنان على وجوب عدم اقحام الوضع في المناطق المحتلة، وسبل معالجته، في المفاوضات السياسية، وعدم الربط بين هذين الموضوعين. كذلك اتفق الاثنان على ارجاء النقاش حول «الحدث الدولي» (الافتتاح الدولي)، والتركيز على مواضيع جوهرية. ومع ذلك، ظهرت نقاط خلاف حول المفاوضات المتعلقة بالتسوية الدائمة، عقب انهاء مفاوضات الاتفاق المرحلي. وقد طالب شامير بألاّ تبدأ المفاوضات، حول التسوية الدائمة، إلا في السنة الثالثة على قيام الحكم الذاتي (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٢/٢٨). وعقد شولتس اجتماعاً آخر مع وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، حيث لم يكشف شولتس كل تفاصيل خطته؛ بينما عرض بيرس، في معظم مدة الاجتماع، وجهة نظره العامة، بالنسبة الى المشكلة الديمغرافية، واسباب الاعمال المناهضة للاحتلال في المناطق المحتلة. وقد اكد شولتس، خلال الاجتماع، اصراره على التوصل الى تسوية سياسية؛ واعرب عن اعتقاده بأن ذلك أمر ممكن (**المصدر نفسه**). واكد بيرس، خلال الاجتماع، ايضاً، ضرورة عدم السماح باهدار فرصة السلام (**دافار**، ١٩٨٨/٢/٢٨).

• تلا وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، رسالته التي تنطوي على توجه الى م.ت.ف. وذلك عقب امتناع الممثلين الفلسطينيين عن الحضور لمقابلته في القدس الشرقية. فقد دعا شولتس، في رسالته، الفلسطينيين والاسرائيليين الى تغيير نظرتهما تجاه بعضهما البعض. وقال شولتس، ان من الواجب ان يشارك الفلسطينيون، مشاركة فعّالة، في المسيرة السياسية، وان اشتراكهم حيوي لانجاح مسيرة السلام. لكنه لم يتحدث عن حق تقرير المصير للفلسطينيين، حسب مطلب م.ت.ف. بل عن حقوقهم المشروعة (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٢٨).

• صرح مصدر سوفياتي مسؤول، في نيويورك، بأن الحكومة السوفياتية ابلغت الى وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، انها تفضل عقد المؤتمر الدولي في الشرق الاوسط والحل الشامل؛ كما ابلغت اليه رأيها بعدم جدوى اعادة مناقشة الحكم الذاتي الاداري (**الاهرام**، ١٩٨٨/٢/٢٨).

١٩٨٨/٢/٢٨

• استشهد مواطنان فلسطينيان آخران برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي، مما رفع عدد شهداء انتفاضة الارض المحتلة، الذين سقطوا منذ بداية جولة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، على المنطقة، الى عشرة. والشهيدان هما راشد محمود البرغوثي (١٧ سنة) واحمد ابراهيم البرغوثي (٢٢ سنة)، من قرية عابود، في قضاء رام الله (**القبس**، ١٩٨٨/٢/٢٩). في غضون ذلك، استمرت التظاهرات والمصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال في ارجاء المناطق المحتلة كافة (**وفا**، ١٩٨٨/٢/٢٨). على صعيد آخر، ذكرت مصادر أمنية، في بيروت، ان معركة وقعت أمس بين قارب مطاط يقل خمسة فدائيين فلسطينيين وزورق حربي اسرائيلي، قبالة مدينة صور في جنوب لبنان. وقد استشهد اثنان من الفدائيين، فيما تمكن الآخرون من العودة. واصيب الزورق الاسرائيلي بخسائر غير محددة (**القبس**، ١٩٨٨/٢/٢٩).

• تجمهر مئات مع العرب واليهود عند راس الناقورة، مبتدئين مسيرة السلام تحت شعارات «خط احمر ـ عرب ويهود ضد الاحتلال ومن اجل السلام» و «دولتان للشعبين» و «كفى سفك دماء» و «حوار بدل سفك الدماء». وقطع المتظاهرون المرحلة الاولى من مسيرة السلام هذه، حيث وصلوا الى عكا، ومنها يستأنفون السير الى حيفا (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٢/٢٩).

• رفض وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، جاد يعقوبي، طلب بعض وزراء الليكود غلق المناطق المحتلة في وجه وسائط الاعلام، وقال: «ان من يعتقد بأن في مقدوره تغيير الواقع، من طريق كسر المرآة، انما يدفن رأسه في الرمل». وعلى حد قوله، ان الجيش الاسرائيلي غير قادر على ايجاد حل للوضع، ذلك ان من غير الممكن معالجة المرض، من طريق كسر ميزان الحرارة، وانما من طريق حل سياسي. وأضاف: «ان مبدأ ' اراض مقابل سلام ' هو المبدأ المطلوب لنا، للحؤول دون حدوث كارثة، تتمثل في خلق دولة ثنائية القومية» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٢٩).

• وجه الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، نداء الى عقد قمة عربية، لدراسة الموقف في الارض المحتلة، وانتقد، بشدة، الصمت العربي ازاء غطرسة اسرائيل (**الراي**، ١٩٨٨/٢/٢٩).

• قررت لجنة برنامج حركة حيروت، برئاسة عضو الكنيست دوف شيلانسكي، تغيير البند الوارد في

برنامج الحركة، والذي ينص على «ان حق الشعب اليهودي في ارض ـ اسرائيل هو حق ابدي غير قابل للتقويض». فقد قررت اللجنة ان يكون نص هذا البند، اعتباراً من الآن، هو: «ان حق الشعب اليهودي في ارض ـ اسرائيل كلها، هو حق ابدي، غير قابل للتقويض». وقد اوضح شيلانسكي ان المقصود هو الحق في ضفتي نهر الاردن. واتخذ قرار آخر ينص على ان حكومة الليكود سوف تعمل على التطبيق الفوري للقانون الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة. وفي ما يتعلق بالحكم الذاتي، قررت اللجنة ان الحكم الذاتي، المتفق عليه في كامب ديفيد، ليس دولة، ولا سيادة، ولا تقرير مصير (**عل همشمار**، ٢٩/٢/١٩٨٨).

• عقد وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، اجتماعات منفصلة مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، والقائم بأعماله وزير الخارجية، شمعون بيرس، حيث احاطهما علماً بمضمون محادثاته في كل من دمشق وعمان. وقد تكوّن انطباع، في مكتب شامير، بأن الاردن مصمّم على اشراك م.ت.ف. في الافتتاح الدولي، وفي المفاوضات حول التسوية الدائمة؛ بينما تكوّن انطباع، في مكتب بيرس، بأن الاردن يرحّب بمبادرة شولتس (**هآرتس**، ٢٩/٢/١٩٨٨).

• طالب بعض وزراء الليكود في جلسة الحكومة الاسرائيلية بمنع وسائط الاعلام، وبالذات الالكترونية منها، من دخول مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة لتغطية الاعمال المناهضة للاحتلال والمصادمات بين المتظاهرين وجنود الجيش الاسرائيلي. وقد جاء هذا الطلب على اثر ردود الفعل الغاضبة ـ من شتى ارجاء العالم ـ على المشاهد التي عرضتها شبكة التلفزة الاميركية سي.بي.اس. والتي ظهر فيها اربعة جنود اسرائيليين، وهم يقومون بضرب اثنين من الشبان الفلسطينيين، والتنكيل بهم، عقب القائهما الحجارة عليهم (**هآرتس**، ٢٩/٢/١٩٨٨).

• قال عضو الكنيست، ميخائيل ايتان (رئيس حركة تسومت)، في معرض تحدثه الى مراسل صحيفة «هآرتس»: «ان هؤلاء العرب القذرين يسيطرون علينا. وان قدرتنا على الردع تتقلص من يوم الى آخر، بشكل يدعو الى الدهشة. ومن الممكن ان يؤدي ذلك الى نشوب حرب. ومن يعلم ماذا يحدث حتى موعد الانتخابات، في تشرين الثاني (نوفمبر)، فلا وجود للحكومة؛ وهؤلاء المنغلقون، الذين يصدرون مثل هذه الاوامر للجيش، يريدون ان يسكت الجنود على راشقي الحجارة. ان ذلك يدل على فقدان الاتزان؛ فبدلاً من مطاردة العرب بالهراوات، يجب اطلاق النيران على رؤوسهم. وليس لدي شك في ان ذلك سوف يحدث في نهاية الامر، حيث توجد حدود لصبر الجنود» (**هآرتس**، ٢٩/٢/١٩٨٨).

• صرح مسؤول اميركي كبير بأن اغبى ما قام به الكونغرس الاميركي، خلال العام الحالي، هو اصدار قرار غلق مكتب م.ت.ف. في نيويورك، لأن ذلك سوف يدفع كل الدول الى التصويت معها، مما يؤدي الى تحقيق نتيجة عكسية لأصحاب هذا القرار (**الاهرام**، ٢٩/٢/١٩٨٨).

• اكد وزير الخارجية الايطالية، جوليو اندريوتي، ضرورة احلال السلام في الشرق الاوسط. وفي مؤتمر صحافي عقده في ختام زيارته للمملكة العربية السعودية، قال اندريوتي انه يتعين اعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، مؤكداً تشديد المجموعة الاوروبية على ضرورة منح حق تقرير المصير لهذا الشعب، وتأييدها للمقترحات الداعية الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تحت اشراف الامم المتحدة (**البعث**، ٢٩/٢/١٩٨٨). على صعيد آخر، صرح وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، ديفيد ميلر، عند توقفه في الكويت في طريقه الى عمان، بأنه لا يمكن احراز تقدم نحو السلام في الشرق الاوسط، قبل ان توافق اسرائيل على المشاركة في مؤتمر دولي (**النهار**، ٢٩/٢/١٩٨٨).

• بعد محادثاته الموسّعة مع الرئيس المصري، حسني مبارك، في القاهرة، اكد وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ان الحوار المستمر مع مبارك يؤدي الى تطوير الافكار المطروحة. وقال شولتس انه يسعى الى السلام الشامل؛ وهذا يوجب أخذ كل الدول المشاركة بعين الاعتبار، وكذلك قضايا الأمن. واضاف شولتس: «ان علينا ان نأخذ بالاعتبار الشعب الفلسطيني، وأمانيه، وحقوقه المشروعة» (**الاهرام**، ٢٩/٢/١٩٨٨).

١٩٨٨/٢/٢٩

• اعرب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، عن أمله في عقد قمة عربية غير عادية تكرس للبحث في الموقف في الاراضي المحتلة، كما اقترح، أمس، الرئيس الجزائري، الشاذلي بن

جديد. واوضح عرفات ان م.ت.ف. سوف تطلب من القمة، بصفة خاصة، دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني والتصدي للمؤامرة الاميركية الرامية الى احباطها والسيطرة عليها (**الاتحاد**، ١/٣/١٩٨٨).

• استمرت انتفاضة الارض المحتلة، واندلعت التظاهرات والصدامات الدامية في المدن والقرى والمخيمات كافة. وسقط شهيدان فلسطينيان جديدان، هما ياسر داوود عيد (١٨ سنة)، من بورين، قضاء نابلس، واحمد محمد ذياب بيطاوي (٣٠ سنة)، من مخيم جنين؛ واصيب عدد كبير بجراح؛ وقد قدر بعض المصادر هذا العدد بـ ١٥٠، اضافة الى مئات المعتقلين. وحطم المتظاهرون عشرات السيارات الاسرائيلية (**الرأي**، ١/٣/١٩٨٨).

• قال وزير المواصلات الاسرائيلية، حاييم كورفو، ان طواقم التلفزة تعمل على الهاب المشاعر بين المتظاهرين؛ ولذا، ينبغي دراسة غلق مناطق الضفة الغربية في وجه وسائط الاعلام، لفترة من الوقت. وجاء على لسانه: «ينبغي ان نكف عن لهجة التبرير، التي ينتهجها الجيش الاسرائيلي، حيث يعلن متحدث رسمي، من جانبه، في كل مرة يقتل فيها احد المتظاهرين العرب، ان ظروف الوفاة يجرى البحث والتحقيق فيها». واعرب كورفو عن اعتقاده بأن لا داعي لهذا التبرير، ويجب الاكتفاء باعلان يفيد بأنه، خلال الحوادث، اصيب احد المتظاهرين او راشقي الحجارة، الذي حاول الاعتداء على جنود الجيش الاسرائيلي (**هآرتس**، ١/٣/١٩٨٨).

• عاد وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الى عمان، في ثاني زيارة للاردن خلال جولته الحالية على الشرق الاوسط. وتحادث شولتس مع ولي العهد، الامير الحسن، ورئيس الوزراء، زيد الرفاعي، وغيرهما من المسؤولين الاردنيين. وذكرت مصادر في عمان ان الاردن تخلى عن فكرة تشكيل وفد اردني - فلسطيني مشترك للتفاوض مع اسرائيل (**القبس**، ١/٣/١٩٨٨).

• عقد وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، اجتماعين مع القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس. وقد اعلن شولتس، في الاجتماع الاول، ان مبادرته «صفقة واحدة» ولا يمكن تجزئتها؛ بينما اعلن بيرس، في ختام الاجتماع، ان لديه انطباعاً بأن الاردنيين يأخذون مقترحات شولتس مأخذ الجد (**هآرتس**، ١/٣/١٩٨٨). ولم ينجح شولتس في اقناع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بالتخفيف من حدة معارضته للجدول الزمني السريع، لدفع مسيرة السلام الى امام. فقد اعلن شامير، بشكل قاطع، انه يتحفظ على اقتراح بدء مباحثات حول التسوية الدائمة، بعد مرور نحو ستة شهور على انتهاء مفاوضات التسوية المرحلية. واكد شامير، خلال الاجتماع الذي عقده مع شولتس في مكتبه، مواقفه التي تتمثل في الاستعداد لاجراء مفاوضات مباشرة مع الاردن، دون مظلة من الدول العظمى، والمطالبة بتأسيس حكم ذاتي، في المناطق المحتلة، لفترة ثلاث سنوات، بهدف بدء مفاوضات حول التسوية الدائمة في نهاية تلك الفترة (**المصدر نفسه**).

• بعث أعضاء في الكونغرس الاميركي، في الايام الاخيرة، برسائل الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، اشاروا فيها الى التدهور الكبير في مكانة اسرائيل، والى ضرورة ابداء مرونة سياسية، قبل ان تواجه اسرائيل «ازمة علاقات لا نظير لها». وتشير هذه الرسائل، التي ارسلت من طريق سفارة اسرائيل ورؤساء المنظمات اليهودية، الى ان الخلاف بين اسرائيل والولايات المتحدة، هذه المرة، هو خلاف فلسفي (ايديولوجي)، وليس سياسياً. وقد ارسلت رسائل مماثلة الى مكتب رئيس الحكومة، أيضاً، من قبل جماعة الضغط اليهودية «ايباك» (**هآرتس**، ١/٣/١٩٨٨).

١/٣/١٩٨٨

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في مكتب م.ت.ف. في تونس، السفير الايطالي وسلّمه رسالة عاجلة الى الرئيس الايطالي والحكومة الايطالية، تتعلق بمخاطر التحرك الاميركي في الشرق الاوسط (**وفا**، ١/٣/١٩٨٨). على صعيد آخر، بعث عرفات ببرقية الى الرئيس العراقي صدام حسين، منددا، فيها، باطلاق ايران لصواريخها على المدن العراقية (**المصدر نفسه**).

• دعت القيادة الموحدة للانتفاضة الفلسطينية، في بيان أصدرته يحمل الرقم ٩، الى مواصلة النضال ضد الاحتلال؛ وحددت برنامجاً جديداً لمسيرة الثورة الفلسطينية. وفي غضون ذلك، تواصلت الانشطة المناهضة للاحتلال وعمّت المدن والقرى والمخيمات

في الارض المحتلة. وخلال المصادمات الدامية، استشهد الفتى الفلسطيني خليل جرادات (١٤ سنة)، في قرية الزبابدة، واصيب عدد من المواطنين بجراح (القبس، ١٩٨٨/٣/٢)، وكشفت الانباء عن قيام القوات الاسرائيلية باعتقال ثلاثة مواطنين، بينهم طفل، والقائهم من الجو (المصدر نفسه).

• قال نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية، وزير البناء والاسكان، دافيد ليفي، في جلسة مجلس الوزراء المصغر: «ان تصرفاتنا تمثل اهمالاً حقيقياً يسبب ضرراً للدولة، ويضر بقدرة الجيش الاسرائيلي على الصمود، ويخلق نوعاً من الارباك لدى الشعب. فهل سأل أحد نفسه، أو اهتم بالسؤال القائل: كيف نبدو كحكومة ؟ وكيف ننهي جلسات الحكومة دون حدوث هزات ؟ لقد اعتدنا على الروتين الكئيب، وكل شيء يشتعل من حولنا في المجالين، السياسي والامني؛ كما ان المعنويات آخذة في التضرر. فالى متى سوف نستمر في دفن رؤوسنا في الرمال؟ الى متى ؟» وقد هاجم ليفي كلاً من رئيس الحكومة والقائم باعماله، بسبب أسلوب تعاملهما اللامبال، وعدم التنسيق الاساسي فيما بينهما، في ما يتعلق بمبادرة شولتس (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٢).

• قال منسق الانشطة الحكومية الاسرائيلية في المناطق المحتلة، شموئيل غورين، انه «دون حل مشكلة اللاجئين، لن يكون حل للمشكلة الفلسطينية في وقت قريب». وأضاف: «ان حل مشكلة اللاجئين، الذي هو، في الاساس، عبارة عن تشغيل واعادة بناء، يجب ان يتم من طريق المساعدات الدولية». وقدم غورين مشروعات تفصيلية الى الولايات المتحدة الاميركية ومنظمات دولية، في كل ما يتعلق بحل المشكلة؛ غير ان هناك ـ على حد قوله ـ تجاهلاً تجاهها. وأشار غورين الى انه «في حال تمّ التوصل الى حل المشكلة الفلسطينية، دون حل لمشكلة اللاجئين، فسوف يبقى هناك عبء خطير جداً يجعل الحل النهائي مسألة صعبة» (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٨/٣/٢).

• أعربت عناصر رفيعة المستوى في الادارة المدنية الاسرائيلية، في المناطق المحتلة، عن قلقها العميق ازاء التهديدات التي وجهت ضد الموظفين العرب في الادارة المدنية، وأعلنوا عن وجود مخاوف من ان يتضرر جهاز الادارة المدنية، نتيجة لذلك، ضرراً كبيراً، قد يصل الى حد الانهيار، اذا استجاب العرب العاملون فيه للنداءات، التي تطالبهم بتقديم استقالاتهم (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٢).

• طالب الامين العام للامم المتحدة، خافيير بيريز دي كويلار، الولايات المتحدة الاميركية بالسماح لـ م.ت.ف. بالابقاء على بعثتها لدى الامم المتحدة، أو احالة المسألة الى التحكيم. وقال الامين العام، وهو يتحدث في اجتماع الجمعية العامة، ان الولايات المتحدة ملزمة، بحكم القانون، بالسماح لمسؤولي المنظمة المعتمدين بدخول الولايات المتحدة، وتأدية مهماتهم (البعث، ١٩٨٨/٣/٢)

• استقبل الملك الاردني حسين، الموجود في لندن، وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، وأجرى معه محادثات توّجت جولة شولتس التي دامت خمسة أيام (السفير، ١٩٨٨/٣/٢). وكان شولتس صرح، وهو متوجه الى لندن، بأن أياً من الدول التي زارها لم تؤيد المقترحات التي طرحها عليها، لكن الجميع أبدوا رغبتهم في ان تستمر الجهود الاميركية في المنطقة (الاهرام، ١٩٨٨/٣/٢).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في الحفل الاختتامي لدورة ضباط، في مدرسة الضباط التابعة للجيش الاسرائيلي: «انني انصح أوروبا والولايات المتحدة بألا تعلمنا كيف نتصرف؟ وان تقوم تلك الدول، أولاً، بالنظر والتدقيق في تصرفاتها، في الماضي القريب والبعيد، قبل ان تتجرأ على التشهير بدولة اسرائيل، وبجنود الجيش الاسرائيلي» (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٢).

١٩٨٨/٣/٢

• انضم شهيد آخر الى قافلة الشهداء الفلسطينيين، هو طاهر عبدالغني (٨٠ سنة)، من قرية باقة الشرقية. وقد فارق عبدالغني الحياة، جراء استنشاقه الغاز السام الذي ألقته طائرات اسرائيلية على قريته يوم الجمعة الماضي. وبدخول انتفاضة الارض المحتلة يومها السادس والثمانين، تجددت التظاهرات والمصادمات العنيفة في جميع المدن والقرى والمخيمات، وساد الاضراب الشامل مختلف قطاعات الحياة (الرأي، ١٩٨٨/٣/٣).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال دان شومرون، خلال زيارته لقطاع غزة: «ان الهدوء في المناطق [المحتلة] يعود الفضل فيه الى قوة الجيش الاسرائيلي الضخمة الموجودة فيها. واذا خرج

الجيش الاسرائيلي من المناطق المحتلة، فسوف نعود الى الوضع، الذي كان قائماً، عند بدء الاضطرابات. وبالامكان تحقيق استقرار وهدوء في المناطق، بعد فترة طويلة، من طريق وضع قوات ضخمة من الجيش الاسرائيلي واستخدام القوة» (هارتس، ١٩٨٨/٣/٣).

• اتفقت الدول العربية فيما بينها على اشراك رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف) ، في جميع الوفود العربية التي سوف تزور عواصم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي. واتخذ هذا القرار بهدف تأمين دعم دولي أكبر، واسرع، للانتفاضة الفلسطينية (القبس، ١٩٨٨/٣/٣).

• أعلن مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية د. اسامة الباز، ان المبادرة المصرية بشأن ايجاد حل شامل للقضية الفلسطينية قدمت في اطار استثمار انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وطرح التحدي على الجانب الاسرائيلي الذي فشل في مواجهة هذه المبادرة وتمّ كشفه أمام الرأي العام العالمي. وقال د. الباز، وهو يتحدث في مؤتمر صحافي عقده في قطر، ان الانتفاضة فرضت القضية الفلسطينية على الجميع، سواء أداخل المجتمع الاسرائيلي أو في المنطقة العربية أو على الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، بعد ان كان الاميركيون يضعونها في نهاية الاولويات، ويتبنون وجهة النظر التي تروّج لها اسرائيل (الاهرام، ١٩٨٨/٣/٣).

• أعرب وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، في مقابلة معه نشرتها «نيويورك تايمز» عن خيبة أمل سوريا ازاء خطة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس؛ ووصف الخطة بأنها ورقة تين يراد منها ابقاء الفلسطينيين تحت الهيمنة الاسرائيلية. وقال الشرع ان الافكار التي طرحها شولتس، خلال زيارته لدمشق، تقصر عن الاستجابة للاهداف العربية (السفير، ١٩٨٨/٣/٢).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في جلسة اللجنة السياسية لحزب العمل، التي عقدت في القدس: «انني أعارض، بشدة، تقديم موعد الانتخابات، اذا كان الهدف هو اغتيال المسيرة السياسية». وأضاف أنه اذا توقفت المسيرة السياسية، فسوف يؤيد التوجه الى الشعب، طالباً الحسم (عل همشمار، ١٩٨٨/٣/٣).

١٩٨٨/٣/٣

• شهدت المدن والقرى والمخيمات في الارض المحتلة اضرابات وتظاهرات حاشدة ضد الاحتلال الاسرائيلي. وتعرضت دوريات قوات الاحتلال، في أكثر من مكان، للرشق بالحجارة والزجاجات الحارقة، فيما قامت هذه القوات بدهم عدد من المدارس وألقت على طلابها قنابل الغاز المسيل للدموع؛ كما دهمت، للمرة الثانية، بلدة قباطية، واعتقلت ١٨ مواطناً. وفي الناصرة، أُلقيت زجاجتان حارقتان على باص خال من الركاب، وانفجرت قنبلة في محطة للباصات في كفر سابا شمال تل ـ أبيب (الراي، ١٩٨٨/٣/٤).

• قررت الجمعية العامة للامم المتحدة رفع الخلاف بينها وبين الادارة الاميركية حول اغلاق مقر بعثة م.ت.ف. الى محكمة العدل الدولية. وقد صوّت الى جانب القرار ١٤٣ دولة، فيما عارضته اسرائيل وحدها، ولم تشارك الولايات المتحدة في التصويت (الاتحاد، ١٩٨٨/٣/٤).

١٩٨٨/٣/٤

• وصف رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الخطة التي حملها وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، بأنها «خطيرة، تستهدف تصفية قضية الشعب الفلسطيني، والقضاء على الانجازات التي تحققت بقيادة م.ت.ف.» (النهار، ١٩٨٨/٣/٥).

• تأهبت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، منذ الصباح، لمواجهة الانتفاضة الفلسطينية في يوم الجمعة، الذي ظل طيلة الشهور الثلاثة الماضية، يوماً لتصعيد المواجهة مع القوات الاسرائيلية، انطلاقاً من المساجد. وحاصرت القوات الاسرائيلية المداخل المؤدية الى المسجد الاقصى، في القدس، ودفعت بتعزيزات جديدة من الجنود والآليات الى المدن كافة، وفرضت الحصار على المساجد في معظم المدن والقرى والمخيمات. ووقعت مصادمات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الاحتلال، فيما عمّ اضراب شامل شل حركة المواصلات والنقل، وامتنع العمال عن التوجه الى مراكز العمل، واقفلت المحال التجارية أبوابها، وانطلقت تظاهرات ضخمة من المساجد، كان اكبرها تلك التي انطلقت من المسجد الاقصى وشارك فيها عشرات

الآلاف من الفلسطينيين، مرددين الهتافات، ورافعين علم فلسطين. وقد استشهد مواطنان، هما محمد أحمد صالح (١٨ سنة)، من قرية الخضر، قرب بيت لحم، ونجل المواطن ناجي الترك، من قرية عرّابة، في قضاء جنين، واصيب عشرات المواطنين بجراح (الرأي، ٥/٣/١٩٨٨).

• وصل وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الى القاهرة؛ حيث اجتمع، فور وصوله، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، وسلّمه «خطة السلام» التي يحملها، والتي وصفها، هو نفسه، بأنها طموحة ومتكاملة وتقضي بأن تتفاوض اسرائيل مع وفد اردني - فلسطيني مشترك، وكذلك مع سوريا، بشأن مستقبل هضبة الجولان، ومع لبنان. وعلى اثر الاجتماع الذي استغرق ساعتين، وصف الرئيس المصري مقترحات شولتس بأنها مشجعة. وقبل ذلك، كان شولتس وصل الى دمشق، حيث استقبله الرئيس السوري، حافظ الاسد، وتسلّم منه رسالة خطية من الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، تتضمن مجمل تصور الحكومة الاميركية لطريقة تحقيق السلام الشامل في المنطقة. وخلال اللقاء، أبدى الرئيس الاسد ملاحظات عدة على الرسالة. وقبل وصوله الى دمشق، كان شولتس أجرى محادثات مطوّلة مع رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير (النهار، ٥/٣/١٩٨٨).

• اعتبر الرئيسان، الجزائري الشاذلي بن جديد والتونسي زين العابدين بن علي، اللذان اختتما محادثاتهما في الجزائر، ان من شأن عقد قمة عربية طارئة، في الظروف الراهنة، ان يعطي الدفعة المنشودة للانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الاراضي المحتلة. ودعا البيان المشترك، الذي أُصدر عقب المباحثات، الامة العربية الى الارتفاع الى مستوى المسؤوليات التي يفرضها تضامن فعّال ومتزايد مع الانتفاضة التاريخية للشعب الفلسطيني، وتكثيف العمل الجماعي، بهدف تحرير الاراضي العربية المحتلة، والتحقيق الكامل، والشامل، للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، باقامة دولته المستقلة (السفير، ٥/٣/١٩٨٨).

• قال وزير الخارجية الفرنسية، جان - برنار ريمون، في حديث له مع السفراء العرب، في باريس، ان فرنسا تدافع عن «حق الشعب الفلسطيني، غير القابل للسقوط، في اختيار مصيره، اضافة الى حق جميع دول المنطقة، بما فيها اسرائيل، في العيش بسلام وأمان».

وأضاف ريمون: «ان هذين الحقين اللذين لا ينفصلان الواحد منهما عن الآخر هما الشرط الضروري لتسوية عادلة ودائمة». وعن التصور الفرنسي للمؤتمر الدولي المقترح، قال ريمون: «ان المؤتمر يجب ان يجمع كلاً من مصر وسوريا والاردن ولبنان والفلسطينيين، الى جانب الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي»؛ ثم عبر عن اقتناعه بأنه «لا يمكن، ولا يجوز، للمؤتمر ان يقرر كل شيء» (السفير، ٥/٣/١٩٨٨).

٥/٣/١٩٨٨

• بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، برسالة الى الرئيس الكوبي، فيدل كاسترو. وقد نقل الرسالة الى هافانا المدير العام لدائرة العلاقات القومية والدولية في م.ت.ف. عباس زكي. وتتعلق الرسالة بآخر التطورات والمستجدات في الارض المحتلة والانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي. وقد أكد كاسترو، بهذه المناسبة، موقف بلاده الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني؛ ودان، بشدة، ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي الاجرامية؛ واشاد بصمود الشعب الفلسطيني وصلابته (وفا، ٥/٣/١٩٨٨). في غضون ذلك، تسلم عرفات رسالة هامة وعاجلة من القيادة السوفياتية، نقلها السفير السوفياتي لدى تونس (المصدر نفسه).

• حذّر بيان اصدرته اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. التي تعتبر في حالة اجتماع دائم لمواجهة الوضع الخطير داخل الارض المحتلة، من أي مساس بمنجزات الشعب الفلسطيني التي تحققت بالتضحيات الجسيمة. وفي البيان، اتهمت اللجنة التنفيذية وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، بأنه يعمل لاجهاض الانتفاضة الفلسطينية وإنقاذ اسرائيل (وفا، ٥/٣/١٩٨٨).

• في الظاهرية، في منطقة الخليل، استشهد الشابان ماهر مصباح دريدات (٢٥ سنة) وراسم الخضيرات (٣٠)، فيما عمّت الاشتباكات والمصادمات العنيفة انحاء الارض المحتلة بين المتظاهرين وجنود الاحتلال الاسرائيلي، حيث اصيب عدد كبير من المواطنين بجراح (الرأي، ٦/٣/١٩٨٨).

• تمّ اكتشاف مواد متفجرة، يبلغ وزنها ١٦,٥ كليوغراماً، بالاضافة الى عبوات ناسفة، وذلك في سيارة «رينو»، بجوار المحطة المركزية في القدس. وتقوم الشرطة باجراء تحريات حول امكان ان تكون

النية اتجهت الى نسف السيارة، في مكان قريب، قدر الامكان، من فندق هيلتون، الذي نزل فيه وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٦).

• حذرت عناصر أمنية اسرائيلية من مغبة تجاهل الحكومة الاسرائيلية لما يدور بين عرب اسرائيل. وتدعي هذه العناصر بأن الموقف السائد، بين عرب اسرائيل، بتأثير ما يحدث في المناطق المحتلة، يستوجب اتخاذ خطوات فورية، تحد من غلواء التطرف المتزايد، واحتمال انتشار العنف ضد المؤسسة اليهودية. وعلى حد قولها: «نحن جالسون فوق برميل بارود، ولكننا نتجاهل الفتيل المشتعل الآخذ في التناقص. وعندما ينفجر البرميل، وهو سوف ينفجر ما لم يمنع ذلك، سوف يقولون ثانية: لقد فوجئنا» (هارتس، ١٩٨٨/٣/٦).

• قال عضو الكنيست، روني ميلو، «ان احدى العقبات أمام تنفيذ المشروع الذي اقترحه (كبح التطرف بين عرب اسرائيل)، هي الخلافات في الرأي بين المعراخ والليكود. فعلى سبيل المثال، بينما يدعو المشروع الى تحييد لجنة رؤساء المجالس المحلية العربية، نجد المعراخ يعارض ذلك». وزعم ميلو ان اللجنة تستخدم كحافز على التطرف بين العرب، وان الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) يسيطر عليها (هارتس، ١٩٨٨/٣/٦).

• طلبت م.ت.ف. عقد اجتماع عاجل للجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، للشروع في توزيع مبلغ ٢٠ مليون دولار تبرعت بها المملكة العربية السعودية (الشرق الاوسط، ١٩٨٨/٣/٦).

• تمّ تعين العقيد غابي اوفير قائداً للقيادة العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية، وتمّت ترقيته الى رتبة عميد. وجاء هذا التعيين في اطار اعادة تنظيم القيادات العسكرية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ضوء النشاط العسكري في الشهور الاخيرة (عل همشمار، ١٩٨٨/٣/٦).

• قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في مجال معارضته لمشروع شولتس: «ان الاضطرابات والموقف الامني هما المسألة الرئيسة، والاهم من اي شيء آخر. فنحن لم ننجح في السيطرة على ما يحدث؛ والعرب قد وجهوا الينا ضربات داخل الخط الاخضر. وليس من الممكن اجراء مفاوضات، ومسدس الاضطرابات والاعمال الارهابية مصوب الى وجهنا» (هارتس، ١٩٨٨/٣/٦).

• بدأت دول المواجهة العربية سلسلة من المشاورات لاتخاذ موقف موحّد من المقترحات الاميركية التي عرضها وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في أثناء جولته الاخيرة. وكان شولتس اجرى جولتين مكوكيتين بين عواصم المنطقة، ثم عاد امس الى بلاده ومن المقرر ان تجيب الدول العربية عن المقترحات في غضون الايام العشرة المقبلة (الشرق الاوسط، ١٩٨٨/٣/٦). على صعيد آخر، صرح رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، بأن الموقف العربي من مقترحات شولتس مرتبط بالموقف الفلسطيني منها. وهاجم القدومي المقترحات، وقال انه لا يعقل ان يقبل الاردن بها (القبس، ١٩٨٨/٣/٦).

• اجتمع يوم الجمعة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ورئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وقاما، في البداية، بالبحث في الوثيقة، بالاشتراك مع معاونيهم؛ ثم اجريا محادثات ثنائية. وقال المقربون من شامير: «ان الاجتماع دار في جو طيب، وان شولتس اشار، في تلك المحادثات، الى ان جميع من تحدث معهم، الاسبوع الماضي، في كل من بريطانيا وبلجيكا، حول مبادرة السلام، اجمعوا على انهم غير موافقين على موقف شامير، لكنهم يحترمونه» (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٦).

١٩٨٨/٣/٦

• رفع علم فلسطين، من الحجم الكبير، وبالمئات، في مدن الارض المحتلة ومخيماتها وقراها، استجابة لنداء القيادة الفلسطينية الموحدة للانتفاضة التي دعت الى اعتبار اليوم يوم علم فلسطين. واطلقت في الفضاء مئات الحمائم البيضاء والبالونات التي تحمل اعلاماً (وفا، ١٩٨٨/٣/٦). في غضون ذلك، استمرت الاشتباكات والمصادمات وتصاعدت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي وعمّت المناطق كافة، وذلك في اليوم الذي دخلت الانتفاضة بداية شهرها الرابع. وفيما استمرت الاجراءات الاسرائيلية باغلاق عدد من المناطق في وجه الصحافيين، احتدمت الاشتباكات، واستشهد خالد جمال العارضة (١٨ سنة)، في مخيم عسكر، قرب نابلس، وأيمن سليم عجاج (المصدر

نفسه).

• أعلن في اسرائيل، ان ستة فدائيين قتلوا في اشتباكين في «حزام الامن» في جنوب لبنان، مع جنود الجيش الاسرائيلي وجنود انطوان لحد؛ ولم تقع اصابات في صفوف عناصر الجيشين (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٧).

• كشف قيادي فلسطيني في بيروت ان الاجهزة الفلسطينية المختصة تلقت تقارير تفصيلية حول خطة اعدها الموساد للقيام بسلسلة من العمليات الارهابية في عدد من الدول الغربية، وتحديداً ضد اهداف يهودية، وذلك من أجل تأليب الرأي العام الغربي ضد الفلسطينيين، بعد ان شهدت أوساطه تحولاً واسعاً باتجاه تأييد القضية الفلسطينية. وأفادت التقارير بوجود خطط لاغتيال شخصيات قيادية فلسطينية، وفي مقدمها ياسر عرفات، ود. جورج حبش، وصلاح خلف (أبو اياد) (القبس، ١٩٨٨/٣/٧).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، لنشطاء حزب العمل:«من الواضح، الآن، ان الليكود غير معني، اطلاقاً بأي تسوية، أو مفاوضات حقيقية». واعلن بيرس عن انه يجب على حكومة اسرائيل ان تتخذ، على الفور، قراراً بشأن مبادرة شولتس؛ وانه لا ينبغي ارجاء هذا القرار الى ما بعد عودة شامير من الولايات المتحدة. وعلى حد قول بيرس، كان السؤال الاساسي المطروح هو: «سلام أم لا سلام» (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٧).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في اجتماع في مقر حزب العمل في تل ـ ابيب: «ان من غير المتصور ان ترد اسرائيل بالسلب على مشروع شولتس؛ وان حزب العمل يريد من شامير ان يتخذ قراراً، سواء بالسلب أو بالايجاب، قبل سفره الى الولايات المتحدة» (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٧).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، للجنة التنفيذية الموحدة في حزب المفدال: «ان اسرائيل ليس لديها شيء ضد تدخل الولايات المتحدة، صديقتنا الكبرى. ولكن الضربة، التي نتلقاها من الصديق، تعتبر اكثر ايلاماً من ضربة طرف آخر». وحول وثيقة شولتس، قال شامير:«ليس واجباً على اسرائيل ان تقبل، حتى ولو من اصدقاء، أموراً يمكن ان تضر بمستقبل الدولة، وتعرض أمنها للخطر» (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٧).

• قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في حفل افتتاح معهد التسويق الاسرائيلي في فندق اكاديا في هيرتسليا: «من غير الممكن فرض حل على اسرائيل، فهذا مستحيل، ولن يفرضوا حلاً علينا». وأضاف شارون، «ان الحل المفروض لن يؤدي الى شيء، سوى كارثة». وأوضح ان وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، والرئيس رونالد ريغان، لن يكونا هنا في غضون عشرة شهور، ولن يعودوا مرة أخرى الى العالم. وذكر شارون خمسة امور يمكن ايجاد اتفاق بشأنها بين الليكود والمعراخ، وهي: «ان القدس الموحدة عاصمة لأسرائيل، ولن يكون فيها وضع خاص لأي طرف اجنبي؛ ان مرتفعات الجولان جزء لا ينفصم عن دولة اسرائيل؛ ان من الواجب حل مشكلة اللاجئين، بالتفاوض بين اسرائيل والدول العربية؛ عدم قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الاردن؛ وعدم وجود جيش اجنبي فيها» (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٧).

• بعث ثلاثون من اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي، بينهم عدد من أقوى المؤيدين لأسرائيل، برسالة الى وزير الخارجية، جورج شولتس، ينتقدون فيها موقف رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، من التحرك الاميركي الجديد باتجاه تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقال موقعوا الرسالة انهم يشعرون بالفزع لاستمرار شامير في رفض تخلي اسرائيل عن بعض الاراضي التي تحتلها مقابل السلام (السفير، ١٩٨٨/٣/٧).

١٩٨٨/٣/٧

• ساد الاضراب العام مناطق الارض المحتلة، فيما استمرت الاشتباكات والمصادمات بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي. وقد استشهد صلاح عبد الفتاح النقيب، من مخيم عسكر، قرب نابلس، ومواطن آخر من قرية اذنا، لم يعرف اسمه، وجرح عدد كبير آخر من المواطنين (الراي، ١٩٨٨/٣/٨).

• عقدت اللجنة المركزية لـ «فتح» دورة اجتماعات، في تونس، كرّستها للبحث في سبل تصعيد الانتفاضة الفلسطينية؛ واصدرت، في نهايتها، بياناً عبّرت فيه عن اكبارها لروح الابداع الشعبي النضالي الذي استطاع، بصلابته وعنفوانه، مواجهة القبضة الحديدية الاسرائيلية. ورحبت اللجنة بعقد المؤتمر

الدولي ذي الصلاحيات الكاملة، تحت اشراف الامم المتحدة، بمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وجميع الاطراف المعنية بالصراع، بما فيها م.ت.ف. على قدم المساواة. ووصف البيان ما يحمله وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، بأنه لا يتعدى كونه محاولة يائسة لاحياء مبادرة ريغان الميتة ولفرضها على المنطقة، متناسياً الحقائق والمعطيات الجديدة التي خلقتها الثورة الفلسطينية، عبر تضحياتها الجسام. وايدت اللجنة دعوة الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، الى عقد مؤتمر قمة عربي خاص بالانتفاضة وبالقضية الفلسطينية، لتوحيد الموقف العربي، في مواجهة المخطط الاميركي ـ الصهيوني (وفا، ١٩٨٨/٣/٧).

• نفّذ الثوار الفلسطينيون من «وحدة الشهداء الثلاثة» عملية بالقرب من المفاعل النووي الاسرائيلي الموجود في قرية ديمونا، في صحراء النقب. وقد تمكن الثوار، وعددهم ثلاثة، من احتجاز باص ينقل الفنيين والعاملين الآخرين من المركز. ثم قدم الثوار شروطهم لاطلاق الركاب، فطالبوا باطلاق المعتقلين الفلسطينيين في سجون اسرائيل باشراف الصليب الاحمر الدولي. الا ان وحدة القوات الاسرائيلية الخاصة اقتحمت الباص بالقذائف الصاروخية والاسلحة الرشاشة، فتصدى لها الثوار الثلاثة؛ وفي ختام معركة استمرت أكثر من عشر دقائق، اوقعوا خلالها عشرات الاصابات في صفوف المقتحمين، استشهد الثوار الثلاثة، وتسبب رصاص المقتحمين في قتل أو جرح عدد من علماء الذرة المتواجدين داخل الباص (وفا، ١٩٨٨/٧/٨). وفي اسرائيل اعلن ان ثلاثة من الاسرائيليين العاملين في قرية الابحاث النووية في ديمونا، قد قتلوا في العملية. وقال قائد المنطقة الجنوبية، اللواء اسحق مردخاي، انه يعتقد بأن افراد المجموعة وصلوا عبر الحدود المصرية (دافار، ١٩٨٨/٣/٨). وقال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في معرض تعليقه على العملية، «ان هدف المنظمات الفدائية، التابعة لـ م.ت.ف. هو العمل من داخل منطقة اسرائيل، وتنفيذ اعمال والادعاء بأن مواطنين محليين هم الذين قاموا بها»؛ واضاف: «علينا ان نتأهب لمواجهة الارهاب الفلسطيني، ولمحاربته دون هوادة» (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٨). وقد ندد القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، بالعملية الفدائية، وهاجم م.ت.ف. على اساس انها «تحول دون اجراء محادثات بين وفد فلسطيني وبين وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس؛ وان هذه المنظمة يفوتها القطار، ولن تصل الى أي مكان» (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لدى ظهوره في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في القدس: «على هؤلاء الذين يتهموننا بالبقاء في المناطق المحتلة، الا ينسوا ان القدس، ويافا، وحيفا، والجليل، تعتبر، في نظر العرب، أراضي محتلة؛ وهذا هو اعتقادهم وهدف نضالهم» (هارتس، ١٩٨٨/٣/٨).

• أكد الرئيس المصري، حسني مبارك، في حديث لصحيفة يو.اس. توداي الاميركية ان في امكان الولايات المتحدة والجماعات اليهودية ان تستخدم ما لديها من وسائل التأثير لاقناع اسرائيل، وبصفة خاصة رئيس حكومتها، اسحق شامير، بأهمية عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، من اجل التوصل الى حل نهائي لمشكلات المنطقة، من خلال التفاوض. وقال مبارك: «ان كل دول العالم، شرقاً وغرباً، تؤيد المؤتمر الدولي، وانه ينبغي ان يكون للاتحاد السوفياتي دور في مثل هذا المؤتمر، لأن للسوفيات مصالح في المنطقة، مثل الاميركيين، ويمكن لمشاركتهم في المؤتمر ان تسهل التوصل الى الحل» (الاهرام، ١٩٨٨/٣/٨).

١٩٨٨/٣/٨

• بمناسبة دخول الانتفاضة الفلسطينية شهرها الرابع، وجّه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ياسر عرفات، تحية اكبار واعزاز الى الاهل داخل الارض المحتلة. وقال عرفات ان الانتفاضة لا رجعة عنها؛ وحيّا التناغم الذي ترسخ بين المقاتل والمواطن، مشدداً على وحدة الشعب الكاملة «نحو الهدف الكبير، فلسطين، والقدس عاصمة دولتنا الحرة المستقلة». وخاطب عرفات اهل الارض المحتلة، فقال: «انكم تذودون عن الارض العربية كلها، وتخلقون مدارس ثورية للمد الثوري» (وفا، ١٩٨٨/٣/٨).

• في اليوم الحادي والتسعين للانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي، وفيما استمرت التظاهرات والمصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال، سقط شهيدان جديدان، واصيب عشرات المواطنين بجراح. والشهيدان هما خضر حميدة، من المزرعة الشرقية، قرب رام الله، وطفلة وليدة (عمرها سبعة

ايام) قضت اختناقاً بالغاز المسيل للدموع، في مخيم العروب، وهي ابنه المواطن خليل الكرنز، من مخيم العرّوب (الرأي، ٩/٣/١٩٨٨).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، خلال تحدثه الى لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: «اذا دخلنا عملية السلام، سوف يكون من المحتمل ان يستأنف الاتحاد السوفياتي علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل في شهر ايار (مايو)، وتقيم الصين، أيضاً، علاقات دبلوماسية معنا، ويحدث تحول درامي في المنطقة». وأضاف بيرس، ان «رفض المبادرة الاميركية سوف يكون بمثابة نكبة للاجيال وتقصير سياسي، لم نعرفه من قبل» (عل همشمار، ٩/٣/١٩٨٨).

• بعث ستة وتسعون ضابطاً من ضباط الاحتياط، من رتبة رائد حتى عميد، برسالة الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، يحثّونه فيها على «تفضيل طريق السلام على أرض ـ اسرائيل الكاملة». وقد وقع على هذه الرسالة نحو ثمانمئة من الضباط الآخرين الاقل رتبة. وغالبية الموقعين على الرسالة من افراد الوحدات الخاصة، ومن الحاصلين على اوسمة ونياشين من الجيش الاسرائيلي (هآرتس، ٩/٣/١٩٨٨).

• قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في معرض تحدثه عن انعكاسات الاحداث في المناطق المحتلة على الاقتصاد الاسرائيلي:«ان صادرات السلع من اسرائيل الى الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت، في السنة الماضية، تسعمئة مليون دولار، تقريباً، منها حوالى سبعمئة وثمانين مليون دولار صادرات صناعية. أما واردات السلع، فبلغت ثلاثمئة مليون دولار، منها نحو مئتين وسبعين مليون دولار واردات صناعية». وقال شارون: «أن الضرر الاساسي، الآن، يتمثل في المبيعات للمناطق [المحتلة]. فقد تضررت، بصفة اساسية فروع المواد الغذائية، والمنتجات الاستهلاكية، مثل المنسوجات والمصانع، التي تنتج مستلزمات البناء» (هآرتس، ٩/٣/١٩٨٨).

٩/٣/١٩٨٨

• استشهد ستة مواطنين في الارض المحتلة، خلال مواجهات دامية وعنيفة في «يوم الشهيد»، فيما شهدت الارض المحتلة أوسع اضراب عام. والشهداء الستة هم: محمد عثمان فارس (١٨ سنة)، من قرية سلواد؛ حسن جميل حجازي (١٩ سنة)، من ترمسعيّا؛ بسام ابراهيم البدارين (٢٥ سنة)، من السموع؛ الطفلة سناء (٤٠ يوماً)، من مخيم خان يونس؛ وطفلان حديثا الولادة استشهدا في مستوصف للتوليد، في غزة، متأثرين بالغاز المسيل للدموع، الذي اطلقته قوات الاحتلال على المستوصف (الرأي، ١٠/٣/١٩٨٨).

• اجتمع رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي، مع رئيس وزراء تركيا، تورغوت اوزال، في انقرة، وبحث معه في آخر تطورات القضية الفلسطينية، وخصوصاً الانتفاضة الفلسطينية. وأكد اوزال ان تركيا ترى ان الحل العادل، والدائم، يتطلب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير (وفا، ٩/٣/١٩٨٨).

• شن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بصورة مباشرة، ولاول مرة، هجوماً على مبادرة شولتس، حيث ذكر «الاخطاء» التي ارتكبها شولتس ـ حسب رأيه. وقال شامير، في حديثه الى كتلة الليكود في الكنيست: ان «مبادرة شولتس تتناقض ومواقف سابقة للولايات المتحدة؛ وهي المواقف التي كانت بمثابة سياسة طويلة الاجل». واضاف شامير انه سوف يحاول تنظيم خطواته، خلال زيارته لواشنطن ، بالشكل الذي لا يؤدي الى نشوب ازمة في العلاقات. وتابع: «ان الصيغة الشاملة التي طرحها شولتس تنبع من خضوع الولايات المتحدة لاعمال الشغب في المناطق المحتلة، وللتفسير المعطى من الرأي العام العالمي» (هآرتس، ١٠/٣/١٩٨٨).

• بعد تلقيه طلباً رسمياً من الجزائر بعقد القمة العربية المخصصة للبحث في الانتفاضة الفلسطينية، أخطر الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، الدول الاعضاء بالاقتراح الجزائري. وأعلنت مصادر جزائرية ان تسع دول، على الاقل، أبلغت اليه موافقتها على الاشتراك في القمة (الشرق الاوسط، ٢٠/٩/١٩٨٨).

• رفض البرلمان الاوروبي اعتماد البروتوكولات الثلاثة التي تحدد العلاقة التجارية بين المجموعة الاوروبية واسرائيل، وذلك بسبب احداث الانتفاضة في الارض المحتلة، واحتجاجاً على ممارسات القمع التي ترتكبها قوات الاحتلال (الاتحاد، ١٠/٣/١٩٨٨).

١٩٨٨/٣/١٠

• تصاعدت الانتفاضة الشعبية في معظم مدن الارض المحتلة وقراها، ومخيماتها، حيث وقعت مصادمات عنيفة بين المواطنين المتظاهرين وقوات الاحتلال. وقد اصيب عدد من المواطنين بجراح، فيما تعرّض آخرون للاعتقال، وادت المصادمات الى اصابة عدد من الجنود الاسرائيليين وتحطيم سيارات عسكرية عدة (**الرأي**، ١١/٣/ ١٩٨٨). وقد وزع النداء الرقم ١٠، الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وفيه تنظيم لمجريات الاضراب العام، ودعوة للمنتسبين الى الشرطة في الادارة المدنية كي يستقيلوا، ودعوة الى مقاطعة المنتوجات الاسرائيلية (**الاتحاد**، ١١/٣/١٩٨٨).

• بعد اجتماع مغلق عقده الملك الاردني حسين مع الرئيس السوري، حافظ الاسد، في دمشق، التقى الجانبان على رأسي وفديهما، في جلسة مباحثات تناولت الاوضاع والتطورات والمستجدات في المنطقة، في ضوء الانتفاضة التي تشهدها الارض المحتلة (**الرأي**، ١١/٣/١٩٨٨).

• عقد وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، اجتماعاً مع اعضاء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الاميركي، أبلغ اليهم، خلاله، يقينه التام بأن هناك حلاً يمكن التوصل اليه، اذا جلست كل الاطراف الى مائدة المفاوضات. ووصف شولتس الخطة التي اقترحها لحل أزمة الشرق الاوسط بأنها متوازنة وجيدة، وقال انه لا يخشى من اجراء أية مناقشات حولها (**الاهرام**، ١١/٣/١٩٨٨). على صعيد آخر، أوفدت الادارة الاميركية مساعد وزير الخارجية، ريشارد مورفي، الى موسكو كي يطلع المسؤولين السوفيات على نتائج الجولة الاخيرة التي قام بها شولتس على بعض بلدان الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١١/٣/١٩٨٨).

١٩٨٨/٣/١١

• اخترق المواطنون الفلسطينيون الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال، منذ أمس، حول المسجد الاقصى، في القدس، والحرم الابراهيمي، في الخليل، ومعظم مساجد الارض المحتلة، تحسباً لاندلاع التظاهرات عقب صلاة الجمعة، كما يحدث في كل يوم جمعة. وتحدى الجمهور الاستحكامات الاسرائيلية المقامة حول المساجد، وخرج المصلون وهم يحملون علم فلسطين، ويرددون الهتافات في وجه جنود الاحتلال، الذين تصدوا للمتظاهرين باطلاق الرصاص وقنابل الغاز. وقد اسفرت المصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال عن جرح ٩٥ مواطناً واعتقال ١٢٠ (**الرأي**، ١٢/٣/١٩٨٨). في غضون ذلك، واستجابة لنداء قيادة الانتفاضة الموزع امس، قدّم ٣٠٠ شرطي فلسطيني استقالاتهم؛ كما استقال ثمانية من اصل عشرة اعضاء في مجلس بلدية بيت فجا ـ المعين (**النهار**، ١١/٣/١٩٨٨).

• أعلنت الولايات المتحدة انها سوف تقفل مكتب م.ت.ف. في الامم المتحدة، بغض النظر عن أي التزام تقضي به معاهدة العام ١٩٤٧ بين واشنطن والمنظمة الدولية. وقد احتج الامين العام للمنظمة الدولية، بيريز دي كويلار، على القرار الاميركي (**السفير**، ١٢/٣/١٩٨٨).

• كشف الرئيس المصري، حسني مبارك، لأول مرة، عن ان مصر رفضت بعض الآراء بعودة السيادة المصرية الى قطاع غزة، وقال: «لقد قلنا لاصحاب هذه الآراء: «لا»، فنحن نتحرك بالتنسيق مع الاردن الشقيق، ولسنا من انصار التحرك من خلف الظهر»، وأضاف مبارك، ان عودة السيادة المصرية الى قطاع غزة معناها ايقاع الاردن في شرك، وهي تحمل معها امكان ضياع الضفة الغربية (**الاهرام**، ١٢/٣/١٩٨٨).

١٩٨٨/٣/١٢

• أعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رفضه فكرة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، عن المؤتمر الدولي، واصرّ على ان تمثل م.ت.ف. في المؤتمر مباشرة. وأكد عرفات، في مقابلة نشرتها «نيويورك تايمز»، ان المنظمة لن تكتفي، في المفاوضات لتحديد مستقبل الارض المحتلة، بتمثيل غير مباشر عبر وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، كما اقترح شولتس (**الاتحاد**، ١٣/٢/١٩٨٨).

• فيما تستمر انتفاضة الارض المحتلة، تجددت الاشتباكات والمصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وقد استشهد مواطنان، هما محمود علي ابو سنينه (٣٢ سنة)، من الخليل، وكاملة أبو شرف (٥٥ سنة)، من مخيم البريج، في قطاع غزة؛ واستشهد، أيضاً، المواطن محمود رضوان (٢٥ سنة)، من مخيم الشاطىء، في القطاع (**الرأي**، ١٣/١١/١٩٨٨). وفي غضون ذلك، ارتفع عدد المستقيلين من رجال

الشرطة الفلسطينية الى ٤٣٠ (المصدر نفسه).

• أغارت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي على اهداف فدائية شرق صيدا. وقد أفاد الطيارون بتسجيل اصابات مباشرة في الاهداف التي تعرضت للهجوم. وعلم بوقوع ثمانية قتلى على الاقل. وقد اعلن الناطق بأسم الجيش الاسرائيلي ان الاهداف التي هوجمت، كانت تستخدم للتخطيط، وكمراكز انطلاق لتنفيذ عمليات في اسرائيل (هارتس، ١٣/٣/١٩٨٨).

• ذكر ضابط كبير في الجيش الاسرائيلي «ان بقاء الجيش في المناطق [المحتلة]، منذ التاسع من كانون الاول (ديسمبر) الماضي، قد كلف نحو مئة مليون شيكل. وعلى الرغم من ذلك، لا ينبغي الاعتقاد بأن الاموال هي مشكلتنا. ومن المحظور التحدث عن المناطق بمصطلحات مادية؛ فالنفقات المالية لن تكون العامل الحاسم في جدول وجودنا في المناطق [المحتلة]، ناهيك عن ان جزءاً من هذه النفقات هي نفقات بديلة؛ بمعنى انه عندما تذهب احدى الوحدات الى المناطق ، فان ذلك يأتي بدلاً من التدريب الذي يتكلف القدر ذاته من المبالغ المالية، على الاقل» (يديعوت احرونوت، ١٣/٣/١٩٨٨).

• اعتقلت السلطات السورية، في لبنان، صلاح صلاح رئيس اللجنة العليا للفلسطينيين في لبنان وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقال الامين العام للجبهة، د. جورج حبش، ان الجبهة تحاول اطلاق سراحه؛ وتتمنى ان يكون الامر مجرد سوء تفاهم؛ والا يطول احتجاز المعتقل (القبس، ١٣/٣/١٩٨٨).

• عقدت اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل اجتماعها السابع والثلاثين، في عمان؛ وخصصت اللجنة ٣٢ مليون دولار لدعم الانشطة في قطاعات عدة؛ علماً بأن هذا المبلغ فاق الايرادات المتيسرة لصندوق الدعم (الرأي، ١٣/٣/١٩٨٨).

• اشترك عشرات الآف من المتظاهرين في تظاهرة، حركة السلام الآن في ميدان «ملوك اسرائيل» في تل ـ أبيب، قبيل سفر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى الولايات المتحدة الاميركية. وقد حمل المتظاهرون لافتات كتب عليها: «نعم للسلام»، و «لنغير المسار الآن»، و «خط اخضر الآن» (هارتس، ١٣/٣/١٩٨٨).

• أثار قرار الحكومة الاميركية بغلق مكتب م.ت.ف. لدى الامم المتحدة في ٢١/ ٣/١٩٨٨ ردود فعل غاضبة داخل الامم المتحدة، وفي الاوساط الفلسطينية، وعلى الصعيد الدولي. واجمعت التحليلات على ان غلق المكتب يشكل انتهاكاً لاتفاقية المقر الموقعة في العام ١٩٤٧، بين الحكومة الاميركية والامم المتحدة؛ واكدت أن تنفيذ القرار الاميركي، في هذا الوقت بالذات، من شأنه ان يعقّد الجهود المبذولة لدفع عملية السلام وحشد التأييد وراء الخطة الاميركية للسلام في الشرق الاوسط (الاهرام، ١٣/٣/١٩٨٨).

• تلقّت الامانة العامة لجامعة الدول العربية موافقة كل من ليبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية على عقد مؤتمر القمة العربي الطارىء، الذي دعت الجزائر الى عقده، لصوغ موقف عربي لدعم الانتفاضة الفلسطينية والتصدي لجرائم سلطات الاحتلال الاسرائيلي. وكانت الامانة العامة تلقّت، قبل ذلك، موافقة كل من الجزائر وسوريا والسودان والجمهورية العربية اليمنية وم.ت.ف. (الشرق الاوسط، ١٣/٢/١٩٨٨).

١٣/٣/١٩٨٨

• التقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات مع الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، في الجزائر. وقد حضر اللقاء الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمه، والامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، كما حضره مسؤول الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعدية (السفير، و وفا، ١٤/٣/١٩٨٨). واجتمع عرفات مع الرئيس المالي، موسى تراوري، الذي يزور الجزائر (وفا، ١٣/٣/١٩٨٨).

• في اليوم السادس والتسعين لانتفاضة الارض المحتلة، تجددت الاشتباكات والمصادمات بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد استشهد اربعة مواطنين، بينهم طفل، بينما توالت استقالات عدد آخر من اعضاء المجالس البلدية المعيّنين (القبس، ١٤/٣/١٩٨٨).

• ألقت الشرطة الاسرائيلية القبض على عشرين عربياً من سكان الجليل، أواخر هذا الاسبوع،

وذلك عقب موجة من اعمال التضامن مع انتفاضة الارض المحتلة، في قرى المنطقة. وقد ازدادت الانشطة، مؤخراً، في التجمعات السكانية العربية، داخل «الخط الاخضر». وكانت هذه الموجة بدأت يوم الخميس برشق باص شركة «ايغد» بالحجارة، بالقرب من شفاعمرو، حيث تهشم زجاجه الخلفي، مما اسفر عن اصابة أحد الركاب (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٣/١٤).

• حذّر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في جلسة الحكومة، من انه اذا استمر تواجد الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة بالحجم الحالي، فسوف يضطر الى طلب ميزانية اضافية. وفي استعراضه للاحداث في المناطق المحتلة، أكد رابين انه سوف تكون هناك ضرورة لتواجد الاحتياط، وسيارات اضافية ووسائل اخرى (**دافار**، ١٩٨٨/٣/١٤).

• يعتقد الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، بأن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، سوف يقول، في نهاية الامر: «نعم، لمبادرة شولتس». وقد اقرّت الحكومة، بالاجماع، سفر رئيس الحكومة لاجراء محادثات سياسية في واشنطن مع الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، ومع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ومع وزير الدفاع الاميركي، فرانك كارلوتشي. وقال المقرّبون من شامير، انه لن يقول «لا» بشكل واضح لمشروع شولتس، وسوف يحاول ادخال تغييرات عليه (**دافار**، ١٩٨٨/٣/١٤). على صعيد آخر، قال وايزمان، في جلسة الحكومة: «ان الحدود السياسية أهم من الحدود الامنية». وقدم وايزمان مثالاً على ذلك، حين اشار الى ان الحدود مع مصر افضل بكثير من الناحية الامنية (**المصدر نفسه**).

• بعث القطاع العام والقطاع الخاص في الاردن ما يقارب ستمئة ألف دينار اردني (١,٨ مليون دولار) الى الفلسطينيين في المناطق المحتلة، منذ بدء الانتفاضة في بداية شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي (**دافار**، ١٩٨٨/٣/١٤).

• صرح وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، جواباً عن سؤال حول رأيه في مقترحات وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، بأن «سوريا تعتبر هذه المقترحات، في صيغتها الحالية، غير مقبولة لديها، أو لدى أي طرف عربي آخر. وفي عمان، قال رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي، «ان الاردن يدرس المبادرة الاميركية بعناية، ويتشاور فيها مع الاطراف العرب الاشقاء المعنيين، بما يحقق وحدة الموقف العربي الذي قررته قمة عمان، وبما يضمن التسوية السلمية الشاملة، والعادلة، التي يسعى اليها الاردن والعرب» (**النهار**، ١٩٨٨/٣/١٤).

١٩٨٨/٣/١٤

• أكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان قرار الحكومة الاميركية بغلق مكتب المنظمة في نيويورك سوف يضر بالمصداقية الاميركية. وقال عرفات، في حديث لصحيفة «بوسطن غلوب» الاميركية، ان أولى ضحايا القرار الاميركي سوف تكون خطة شولتس للسلام في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٩٨٨/٣/١٥).

• صعد المواطنون الفلسطينيون هجماتهم الليلية، بقنابل المولوتوف، ضد القوات الاسرائيلية في الارض المحتلة، حيث وقعت هجمات عدة استهدفت جنود الاحتلال والمستوطنين (**القبس**، ١٩٨٨/٣/١٥)؛ فيما توالت استقالات رجال الشرطة الفلسطينية واعضاء المجالس البلدية المعيّنة (**وفا**، ١٩٨٨/٣/١٤). وشددت سلطات الاحتلال العقوبات الجماعية، بشكل لم يسبق له مثيل خلال سني الاحتلال كلها. وانعكس ذلك، بشكل خاص، بمنع مدن الارض المحتلة وقراها ومخيماتها من التزود بالوقود، وفي فرض حظر التجول على قطاع غزة، بكامله، اضافة الى محاصرة الاهالي ودهم المنازل وحملات الاعتقال الجماعي والاعتداء بالضرب الوحشي على الشبان والشيوخ والنساء والاطفال (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٣/١٥).

• ابلغت الكويت الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية موافقتها على حضور مؤتمر القمة العربي المقترح. في عضون ذلك، برزت خلافات عربية حول مكان انعقاد هذه القمة (**القبس**، ١٩٨٨/٣/١٥).

• قال مسؤول اميركي رفيع المستوى، خلال لقائه مع الصحافيين في البيت الابيض، ان الولايات المتحدة لا تنوي تغيير مشروعها للسلام في الشرق الاوسط. واضاف: «لدينا رزمة اقتراحات جلية. ونعتقد بأن لهذا المشروع احتمالات كبيرة من النجاح، ولن نسمح بتغيير أي عنصر من المشروع (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٣/١٥).

١٥/٣/١٩٨٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ياسر عرفات، في الجزائر، مع وزير الخارجية الجزائرية، احمد طالب الابراهيمي، بحضور اعضاء الوفد الفلسطيني الذي يضم الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، والامين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمه. وقد اجري، خلال الاجتماع، بحث في نشاط اللجنة العربية السباعية المنبثقة من جامعة الدول العربية للتحرك من اجل دعم الانتفاضة الفلسطينية، والخطوات التي قطعتها الجامعة على صعيد عقد مؤتمر القمة العربي. ودار بحث مفصل حول الوضع في الاراضي المحتلة وآفاق النهوض الذي تحققه الانتفاضة بقيادة م.ت.ف. (وفا، ١٥/٣/١٩٨٨).

• سقط ثلاثة شهداء من المواطنين الفلسطينيين، فيما تواصلت المواجهات الشعبية مع قوات الاحتلال الاسرائيلي، في مختلف انحاء الوطن المحتل. والشهداء هم: صلاح سعد العطار (٢٢سنة)، من رفح؛ وعرفات عبد العزيز حويج (٢٢ سنة)، من دير جرجير؛ وخليل احمد صلاح (١٩سنة)، من مخيم البريج (وفا، ١٥/٣/١٩٨٨).

• عقدت الاحزاب والقوى الوطنية اللبنانية اجتماعاً ناقشت فيه آخر المستجدات على الساحتين، العربية واللبنانية. واصدر المجتمعون بياناً اعلن رفضهم لمقترحات وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ووصفها بأنها ترمي الى اجهاض انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني واعادة احياء اتفاقيتي كامب ديفيد، بطبعة جديدة (**البعث**، ١٦/٣/١٩٨٨).

• اجتمع وفد اللجنة السباعية العربية، المشكل من قبل جامعة الدول العربية لدعم انتفاضة الارض المحتلة، مع وزير الخارجية البريطانية، جيفري هاو. وقد ضم وفد اللجنة الامين العام لجامعة الدول العربية ووزيري خارجية العراق والاردن، بالاضافة الى عضو المجلس الوطني الفلسطيني د. وليد الخالدي (**السفير**، ١٦/٣/١٩٨٨). وقال الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، عقب الاجتماع: «اننا طلبنا من هاو ان تساهم بريطانيا في الجهود الدولية الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلام تحضره الاطراف كافة، بما فيها م.ت.ف.» (**الشرق الاوسط**، ١٦/٣/١٩٨٨).

• احاط وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، علماً بأن الادارة الاميركية لا تنوي احداث أي تغيير في مشروع السلام الاميركي للشرق الاوسط، وان على اسرائيل ان تقبل، او ترفض، الوثيقة بشكل كامل، بما في ذلك المؤتمر الدولي بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن (**هآرتس**، ١٦/٣/١٩٨٨). على صعيد آخر، أوضح مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، ان موقف رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ازاء المؤتمر الدولي، معناه ان لا مسار سلام (**المصدر نفسه**).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاحزاب والتكتلات

• «أفكار عميراف أخطر ما تعرضت له ' الصهيونية الاصلاحية ' منذ جابوتينسكي»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٦، العدد ٦٨٨، ١٩٨٨/٢/٢٥، ص ٢٩ ـ ٣١.

• عايد، خالد؛ «الانتفاضة في شهرها الثالث؛ التطورات والدروس الأولية [تقرير حول موقف الاحزاب الاسرائيلية من الانتفاضة]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٨٧ ـ ١١٠.

• مرغليت، دان؛ «الشريك يهرب من الصفقة [حول استقالة عبدالوهاب الدراوشه من حزب العمل الاسرائيلي]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٣٢ ـ ١٠٣٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٩).

• Bar - Natan, Ya'acov; "Raful Splits from Tehiya", *Israel Scene,* Vol. 9, No. 1, January 1988, p. 9.

• Rubinstein, Amnon; "Labour does the Dirty Work", *Middle East International,* No. 319, 20/2/1988, pp. 19 - 20.

○ الاقتصاد

• ابراهيم، ابراهيم أحمد؛ «أطماع اسرائيل الاقتصادية في الوطن العربي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٢٥ ـ ٤٠.

• سلامة، سليم؛ «قراءة تحليلية في الميزانية العامة الاسرائيلية، ١٩٨٨/١٩٨٩»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٩، ١٩٨٨/٣/٣، ص ٢١ ـ ٢٣.

• Praedicta; "Danger Signals in the Labor Market ?", *The Israel Economist,* Vol. XLIII, No. 4, December 1987, pp. 20 - 22.

• Rushfield, Danny; "Shifting Winds [Structural Changes Inflation, US Stock Market Troubles Affect Israel]", *The Israel Economist,* Vol. XLIII, No. 4, December 1987, pp. 15 - 16.

• "The Energy Sector in Israel in 1986; Facts and Figures", *The Israel Economist,* Vol. XLIII, No. 4, December 1987, p. 7.

○ بيانات وتصريحات

• بيري، يورام؛ «هكذا تم القضاء على العصيان المدني [سنة ١٩٧٠]»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٣٩ ـ ١٠٤١؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/١/٨.

• «قرارات الكيبوتس القطري حول الوضع في المناطق [المحتلة]»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٤١ ـ ١٠٤٢.

• وايزمان، عيزر؛ «قبل ان تنشب حرب؛ هذه خطتي للخروج من الجمود الخطير الذي وقعنا فيه»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٢١ ـ ١٠٢٤؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/١٢.

• «' وثيقة حاريش ' بشأن مسلكية جنود الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٢٣ ـ ١٢٤؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٢٣.

• "Resolutions of the 13th Plenary Session of the Central Committee of the Communist Party of Israel", *Information Bulletin (Communist Party of Israel),* November - December 1987, pp. 5 - 7.

• Vilner, Meir; "No Force can Break the Will of the Palestinian People and Stop their Fight for National Liberation", *Information Bulletin (Communist Party of Israel)*, November - December 1987, pp. 8 - 13.

○ تاريخ

• Shamir, Yitzhak; "Israel at 40; Looking Back, Looking Ahead", *Foreign Affairs*, Vol. 66, No. 3, 1988, pp. 574 - 590.

○ السياسة والحكومة

• ألوني، شولاميت (عضو كنيست ورئيسة حركة حقوق المواطن ' راتس ')؛ «حكم ذاتي قائم على التناقض»؛ **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٣٤ ـ ١٠٣٥؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/٢٨.

• درور، يحزقيئيل؛ «استراتيجية قومية لاسرائيل: (أ) التفكير التاريخي كأساس لقرارات راهنة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٢٨ ـ ١٣٠؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/١/٣١.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «استراتيجية قومية لاسرائيل؛ (ب) نظرية أمنية جديدة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٣٠ ـ ١٣٢؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/٢/١.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «استراتيجية قومية لاسرائيل؛ (ج) سلام واندماج في الشرق الاوسط»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٣٣ ـ ١٣٥؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/٢/٢.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «استراتيجية قومية لاسرائيل؛ (د) مجتمع علم ومعلومات وتكنولوجيا»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٣٠ ـ ١٣٢؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/٢/٣.

• White, Karen; "Torture, Perjury, and Palestinian Children", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. VI, No. 10, February 1988, pp. 8 - 9.

○ الشؤون العسكرية

• جاد، عماد؛ «[صاروخ] اريحا ـ ٢ والاستراتيجية النووية الصهيونية»، **الموقف العربي** (القاهرة)، السنة ١١، العدد ٩٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ١٤ ـ ١٧.

• زيلينغر، طلي؛ «الجيش الذي يتحطم»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٣٧ ـ ١٠٣٨؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/١/١٧.

• سارة، فايز؛ «الدعاية الصهيونية؛ مرتكزاتها، أهدافها، اتجاهاتها»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٥٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ١٩١ ـ ١٩٩.

• صايغ، يزيد؛ «خطط التسلح الاسرائيلية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٨٣ ـ ٨٧.

• «ميزانية الدفاع ما زالت تزداد [جداول وبيانات]»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٤٢ ـ ١٠٤٣؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٢٧.

• Barak, Ehud (Maj. Gen.); "On Intelligence", *Israel Defence Forces Journal*, Vol. IV, No. 1, Winter 1987, pp. 11 - 15.

• Levy, Moshe (Lt. Gen.); "... Military Lessons and the Sinai Campaign", *Israel Defense Forces Journal*, Vol. IV, No. 1, Winter 1987, pp. 61 - 63.

• Williams, Louis (Maj.); "... The Battle for the Mitla Pass", *Israel Defense Forces Journal*, Vol. IV, No. 1, Winter 1987, pp. 54 - 60.

○ العلاقات الخارجية

• ناصر، نديم؛ «اوروبا تدين اسرائيل اعلامياً، وتتردد في الضغط عليها اقتصادياً»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٢٠، ١٩٨٨/٢/٢٤، ص ٢٨ ـ ٢٩.

• Nachmias, Nitza; "Leverage in a Patron - Client Relationship can - it Work ?", *International Problems; Society & Politics*, Vol. XXVI, No. 49 (3 - 4), Winter 1987, pp. 16 - 21.

• Wictor, Stanley; "Israel in the Eyes of American Politicians", *International Problems; Society & Politics*, Vol. XXVI, No. 49 (3 - 4), Winter 1987, pp. 13 - 15.

○ الهجرة والمهاجرة

• زهـرة، عطا محمد صالح؛ «الهجرة اليهودية الاستعمـاريـة الى فلسـطين؛ قراءة جديدة»، **شؤون عربية**، العدد ٥٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٧٥ ـ ٩٦.

• العسكري، جمال الدين؛ «الهجرة الى اسرائيل والنزوح منها»، **الباحث العربي** (لندن)، العدد ١٤، كانـون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٠ ـ ٣١.

الصهيونية

• الصواف، محمد؛ «المؤتمر الصهيوني الحادي والثلاثون؛ وقائع ونتائج [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ١١/٤٧، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٠٤ ـ ١٠١٣.

• عبدالعزيز، هشام فوزي؛ «النشاط الصهيوني في العـراق في ظل الانتـداب البريـطانـي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٤١ ـ ٦٠.

• كيلاني، هيثم؛ «الصليبية والصهيونية؛ دراسة مقـارنـة»، **شؤون عربيـة**، العدد ٦٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٣٢ ـ ٥٣.

• المسـيري، عبـدالوهـاب محمد؛ «في الادراك الصهيوني للعرب حتى العام ١٩٤٨»، **شؤون عربية**، العـدد ٥٢، كانـون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ١٨٠ ـ ١٩٠.

• مشـارقة، محمد؛ «المؤتمر الصهيوني الواحد والثلاثون؛ تحول نوعي في علاقة يهود الخارج بدولة اسرائيل»، **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد ٩٠٢، ١٩٨٨/٣/٦، ص ٢٨ ـ ٣٢.

• «المـؤتمـر الصهيـوني الحـادي والثـلاثون؛ خلافـات تعطل ملء المراكز واقرار مشاريع القرارات [تقـريـر]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٥١ ـ ٦١.

• Griver, Simon; "31st Zionist Congress Winds Up", *Israel Scene*, Vol. 9, No. 1, January 1988, pp. 4 - 6.

• Tekiner, Roselle; "The Facts on Zionism and Racism", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. VI, No. 9, January 1988, p. 9.

العالم العربي

• احمـد، نبيـل ابـراهيم؛ «الصناعة الحربية العـربيـة؛ نظرة مستقبليـة؛ القسم الثـالث؛ تقييم الصناعة الحربية لدى بعض الدول العربية»، **الباحث العـربي**، العدد ١٤، كانون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٨٥ ـ ٩٥.

• رسلان، هانىء؛ «سياسة الحسن الثاني بين يهود المغرب والتطبيع مع اسرائيل»، **الموقف العربي**، السنـة ١١، العـدد ٩٢، كانـون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ١٨ ـ ٢٣.

• الرمـيـحـي، محـمـد؛ «النـظام العـربـي والمستقبل...»، **العربي** (الكويت)، السنة ٣٠، العدد ٣٤٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٨ ـ ١٧.

• «[نص نداء الشاذلي القليبي الى القادة العرب بشأن التعجيل بما التزمت به الدول العربية من عون ودعم للانتفـاضـة الفلسـطينية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٧، ١٨/٢/١٩٨٨، ص ١٤.

• Alnasrawi, Abbas; "The Arab Economies; Twenty Years of Change and Dependency", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 9, No. 4, Fall 1987, pp. 357 - 382.

• Beblawi, Hazem; "The Rentier State in the Arab World", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 9, No. 4, Fall 1987, pp. 383 - 398.

• Faksh, Mahmud A.; "The Military and Policy in the Middle East, with Special Reference to Syria", *Journal of Arab Affairs*, Vol. 6, No. 2, Fall 1987, pp. 146 - 177.

فلسطين

○ الاجتماع

• بدوي، راتب محمـد؛ «الاوضـاع الثقـافيـة والاجتمـاعيـة والصحيـة والاقتصادية لسكان قطاع غزة»، **شؤون عربيـة**، العـدد ٥٢، كانـون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ١٥١ ـ ١٦٩.

• عبدالرحمن، عواطف؛ «أوضاع المرأة الفلسطينية في الاراضي المحتلة»، **شؤون عربية**، العدد ٥٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٤.

○ الاقتصاد

• «نظرة على الأوضاع والخدمات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **الكاتب** (القدس)، العدد ٩٣، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٢ ـ ٣٢.

• التميمي، عبدالرحمن؛ «الأمن المائي في الضفة الغربية؛ دراسة مختصة لهيدروجيولية الضفة الغربية»، **الكاتب**، العدد ٩٣، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٧ ـ ٣١.

• الجعفري، محمود؛ «واقع ومشكلات القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **البيادر السياسي** (القدس)، السنة ٧، العدد ٢٩١، ١٩٨٨/٣/٥، ص ٣٠ ـ ٣٢.

• الحسابنة، ناهض؛ «الزراعة في قطاع غزة [١]»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩٠، ١٩٨٨/٢/٢٧، ص ٦٩.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «الزراعة في قطاع غزة [٢]»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩١، ١٩٨٨/٣/٥، ص ٦٩.

• لطفي، عباس؛ «قراءة اولية لوضع أسس لدعم صمود المناطق المحتلة اقتصادياً (١)»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٢٤٩، ١٩٨٨/٢/١٤، ص ٣٣ ـ ٣٥.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «قراءة أولية لوضع أسس لدعم صمود المناطق المحتلة؛ (٢) آثار الاحتلال على القطاعات الانتاجية»، **الحرية**، العدد ٢٥١، ١٩٨٨/٢/٢٨، ص ٤٠ ـ ٤١.

○ تاريخ

• جبار، عباس عطية؛ «الثورة الفلسطينية الكبرى، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، في الوثائق العراقية»، **المؤرخ العربي** (بغداد)، السنة ١٣، العدد ٣٤، ١٩٨٧، ص ٥٢ ـ ٦٢.

• زهرة، عطا محمد صالح؛ «الهجرة اليهودية الاستعمارية الى فلسطين؛ قراءة جديدة»، **شؤون عربية**، العدد ٥٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٧٥ ـ ٩٦.

• شبيب، سميح؛ «اللجنة التنفيذية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ١٧.

• قاسم، عبدالستار؛ «القيادة الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨ وأثرها في النكبة؛ القسم الثاني»، **المواكب** (الناصرة)، المجلد ٥، العدد ٢/١، كانون الثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٤ ـ ٢٨.

○ المدن والقرى والمخيمات

• أحمد، رفعت سيّد؛ «القدس في الاستراتيجية الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٨ ـ ٢٤.

• الخطيب، روحي (مُعد)؛ «الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة ضد القدس الشريف خلال الشهرين الأخيرين»، **القدس الشريف** (عمّان)، العدد ٣٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، ص ٦ ـ ١٧.

• «ملاحظات على تقرير المدير العام لمنظمة اليونسكو والخاص بالاعتداءات الاسرائيلية على الاماكن الحضارية والاسلامية المقدسة بالقدس الشريف (الحلقة الاخيرة)»، **القدس الشريف**، العدد ٣٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، ص ٦ ـ ١٧.

• Farshee, Louis; "Gaza's Place in History", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. VI, No. 10, Februrary 1988, pp. 6-7.

الفلسطينيون

○ الاسرى والمبعدون والمعتقلون

• « ' الصخرة ' تنشر تقريراً خاصاً عن معتقل المسكوبية»، **الصخرة** (الكويت)، السنة ٤، العدد ١٨٣، ١٩٨٨/٣/١، ص ١٦.

• قادري، عمر؛ «تهجير الفلسطينيين والابعاد القسري من أهداف المشروع الاستيطاني الصهيوني»، **المجاهد** (الجزائر)، العدد ١٤٣٨، ١٩٨٨/٢/٢٦، ص ٣٨ ـ ٤١.

• ليش، آن؛ «عمليات الابعاد من الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦»، **القدس الشريف**، العدد

٣٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، ص ٤٨ ـ ٥٨.

• «مسلسل الابعاد؛ حزيران [يونيو] ١٩٦٧ ـ كانون الثاني [يناير] ١٩٨٨»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٥، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٢١ ـ ٢٢.

• «[نص مرافعة جبريل الرجوب امام اللجنة العسكرية الاسرائيلية، بتاريخ ١٩٨٨/١/١١]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٩٠، ١٩٨٨/٣/١٠، ص ٢٦ ـ ٢٧.

• Nasser, Darwish; "Deportation is No Substitute for Peace", *New Outlook*, Vol. 31, No. 2 (278), February 1988, pp. 10 - 11.

• White, Karen; "Torture, Perjury, and Palestinian Children", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. VI, No. 10, February 1988, pp. 8 - 9.

○ الاضرابات والتظاهرات

• ابو النصر، عبدالكريم؛ «الصدمة التي فجّرت 'حرب الاستقلال الفلسطيني'»، **المستقبل** (باريس)، السنة ١٢، العدد ٥٧٤، ١٩٨٨/٢/٢٠، ص ٢٠ ـ ٢٢.

• ابو ناب، ابراهيم؛ «الانتفاضة تقرر فلسطين المستقبل»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٥٧٦، ١٩٨٨/٣/٥، ص ٤٢ ـ ٤٦.

• «اسبوع الشهداء والغضب الشعبي في الارض المحتلة؛ المجموعات الضاربة تتصدى لقوات الاحتلال وقطعان المستوطنين»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٢، ١٩٨٨/٣/٦، ص ٢٠ ـ ٢٣.

• حبيب، هاني؛ «المجموعة الاوروبية والانتفاضة الفلسطينية؛ الانتفاضة توقف تدهور الموقف الاوروبي ازاء القضية الفلسطينية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٣، ١٩٨٨/٣/١٣، ص ٥٢ ـ ٥٣.

• خالد، اسامة؛ «قراءة أولية في انعكاسات الانتفاضة الشعبية على الشارع الاسرائيلي...»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٣، ١٩٨٨/٣/١٣، ص ٢٢ ـ ٢٥.

• خليفة، أحمد؛ «انجازات الانتفاضة؛ تقويم مرحلي»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٨٢ ـ ٨٦.

• زيمر، حانا؛ «المناطق؛ من الذي يمسك بالآخر»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٢٩ ـ ١٠٣٠؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/١/٢٩.

• س. ش.؛ «محاولات التضليل فشلت؛ حركة التفاعل واضحة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٩٤ ـ ٩٨.

• شيف، زئيف؛ «حرب المناطق؛ دروس واستنتاجات؛ (١) المفاجأة والمسؤولية»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٧٩ ـ ٩٨٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٥.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «حرب المناطق؛ دروس واستنتاجات؛ (٢) الهدف العملياتي لمنظمة التحرير الفلسطينية»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٨١ ـ ٩٨٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٧.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «حرب المناطق؛ دروس واستنتاجات؛ (٣) من الذي يحكم المناطق ؟»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٨٣ ـ ٩٨٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٨.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «حرب المناطق؛ دروس واستنتاجات؛ (٤) تصفية الزعامة المحلية»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٨٥ ـ ٩٨٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٢/١٠.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «حرب المناطق؛ دروس واستنتاجات؛ (٥) ورطة الجيش الاسرائيلي»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٨٧ ـ ٩٨٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٢/١١.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «حرب المناطق؛ دروس واستنتاجات؛ (٦) حرب استنزاف جديدة»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٨٩ ـ ٩٩٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٢/١٢.

• الصواف، محمد؛ «آثار مرحلية للانتفاضة الشعبية [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٩١ ـ ١٠٠٤.

• عايد، خالد؛ «الانتفاضة في شهرها الثالث؛ التطورات والدروس الأولية [تقرير]»، **نشرة مؤسسة**

الدراسات الفلسطينية، السنة ١٥، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٨٧ ـ ١١٠.

• عبدالله، صلاح وخليل السعدي؛ «الاسرائيليون من 'الوهم' الى الخوف: هذه الانتفاضة مرحلة جديدة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٧٢ ـ ٨٢.

• العبدالله، هاني؛ «آراء اسرائيلية في الانتفاضة: م.ت.ف. متفوقة على اسرائيل ولها السيطرة في المناطق المحتلة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١١٢ ـ ١١٧.

• عبدالهادي، ماجد؛ «الاسبوع الأول في الشهر الثالث للانتفاضة؛ الجنود والمستوطنون يكثفون اجراءاتهم الوحشية، والفلسطينيون يعلنون عن مناطق محررة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ٢٤ ـ ٢٨.

• غازي، سفيان؛ «قراءة أولية في الاساليب العسكرية الصهيونية في مواجهة الانتفاضة...»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٣، ١٩٨٨/٣/١٣، ص ٣٤ ـ ٣٩.

• قبعة، كمال؛ «الانتفاضة تقتحم المنظمات الدولية؛ لجنة حقوق الانسان: الصهيونية = الجينوسايد»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٣، ١٩٨٨/٣/١٣، ص ٤٩ ـ ٥١.

• ماركوس، يوئيل؛ «اليوم الذي سيبدأون فيه اطلاق النار»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١١٨ ـ ١٢٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١/١٥.

• محمد، خالدة؛ «المرأة الفلسطينية في الانتفاضة الباسلة؛ دور متميز واستعدادات عالية للتضحية والعطاء»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٣، ١٩٨٨/٣/١٣، ص ١٤ ـ ١٥.

• المدهون، ربعي؛ «انتقال منظم الى العصيان»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١١٨ ـ ١٢٣.

• «[مقتطفات من وقائع مهرجان بعقلين الداعم للانتفاضة، بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٢]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ١٦ ـ ١٧.

• النشاشيبي، محمد زهدي؛ «فلنصعّد الانتفاضة عبر المقاطعة والعصيان»، **الحرية**، العدد ٢٥٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ٢٠ ـ ٢٢.

• نير، أوري؛ «بداية جديدة في المناطق»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٢٧ ـ ١٠٢٩؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١/٢٧.

• هوروفيتس، اوري؛ «خمسون يوماً من الاضطرابات؛ كشف حساب»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٢٦ ـ ١٠٢٧؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٢٧.

• يعري، أيهود؛ «ثمة خطة؛ ثمة قيادة؛ ثمة شريك»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١١٣ ـ ١١٥؛ نقلاً عن **كوتيرت راشيت**، العدد ٢٦٨، ١٩٨٨/١/٢٠، ص ١٩ ـ ٢١.

• يعقوبي، جاد؛ «ينبغي الخروج من الطريق المسدود»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٢٤ ـ ١٠٢٥؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/١/١٠.

• "Arm - Breaking 'Against Instructions'", *The Guardian Weekly*, Vol. 138, No. 10, 6/3/1988, p. 18.

• Bitton, Simone; "David, Goliath et Gulliver; les israeliens Face l'évidence palestinienne", *Revue d'études Palestiniennes*, No. 27, Printemps 1988, pp. 101 - 134.

• Goell, Yosef; "End the Riots, then Start Talks", *The Jerusalem Post*, 20/2/1988, p. 11.

• Greenberg, Joel; "Notes from an Uprising", *The Jerusalem Post*, 20/2/1988, p. 3.

• Hazo, Robert G.; "The Palestinian Uprising [Report]", *The Washingtion Report on Middle East Affairs*, Vol. VI, No. 10, February 1988, pp. 3 - 4.

• "Islamic Groups and the Palestinian Revolution", *New Outlook*, Vol. 31, No. 2 (278) February 1988, pp. 32 - 33.

• Johnson, Penny; "The Routine of Repression", *MERIP: Middle East Report*, Vol. 18, No. 1 (150), January/February 1988, pp. 3 - 11.

• Machool, Makram Khoury; "This isn't Rebellion, this is War", *New Outlook*, Vol. 31, No. 2 (278), February 1988, pp. 12 - 16.

• Rubinstein, Danny; "Perhaps this is the Next War", *New Outlook*, Vol. 31, No. 2 (278), February 1988, pp. 8 - 9.

• Saragusti, Anat; "Why don't Israelis Listen?", *New Outlook*, Vol. 31, No. 2 (278), February 1988, pp. 17 - 20.

○ بيانات وتصريحات

• «[البيان الرقم ٢ للجنة الشعبية في مخيم شعفاط، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٨]»، **الحرية**، العدد ٢٥٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ٤٤.

• «[البيان الرقم ٣ للجنة الشعبية في مخيم شعفاط، بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٢]»، **الحرية**، العدد ٢٥٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ٤٤.

• «[بيان القوات الضاربة في منطقة بيت لحم الى أهالي قرية العبيدية، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤]»، **الحرية**، العدد ٢٥٢، ١٩٨٨/٣/٦، ص ٤٦.

• «بيان لجان التوعية الوطنية في الاراضي المحتلة؛ «كيف نهزم المستوطنين [الصهيونيين] ونردهم خاسرين»، **الحرية**، العدد ٢٥١، ١٩٨٨/٢/٢٨، ص ٤٨.

• «[بيان اللجنة الشعبية في الرام، [بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٢]»، **الحرية**، العدد ٢٥٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ٤٤ ـ ٤٥.

• «بيان للجنة الشعبية لتصعيد الانتفاضة في قرية اذنا [في الخليل، أواخر شباط ١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٥٢، ١٩٨٨/٣/٦، ص ٤٥.

• «بيان من اللجنة الموحدة في مخيم الثورة [جباليا]»، **الحرية**، العدد ٢٥٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ٤٥ ـ ٤٦.

• «بيان من المؤسسات الشعبية في قطاع غزة حول زيارة شولتس»، **الحرية**، العدد ٢٥٢، ١٩٨٨/٣/٦، ص ٤٦.

• القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة؛ «[مقتطفات من النداء الرقم ٧، بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٦]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٧، ١٩٨٨/٢/١٨، ص ٦.

• ـــــ ، «[نص النداء الرقم ٨، بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٨، ١٩٨٨/٢/٢٥، ص ٦ ـ ٧.

• ـــــ ، «[نص النداء الرقم ٩، بتاريخ ١٩٨٨/٣/١]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٩٠، ١٩٨٨/٣/١٠، ص ٦ ـ ٧.

• ـــــ ، «[نص النداء الرقم ١٠، بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٠]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٥، ١٩٨٨/٣/١٥، ص ١٢ ـ ١٣.

• ـــــ ، «[بيان القيادة الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٣ حول زيارة شولتس]»، **الحرية**، العدد ٢٥٢، ١٩٨٨/٣/٦، ص ٤٤.

• «[مقتطفات من بيان اتحاد معلمي وكالة الغوث الدولية في الضفة الغربية، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣]»، **الحرية**، العدد ٢٥٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ٤٦.

• «[مقتطفات من بيان مجمّع النقابات المهنية في القدس بشأن الانتفاضة، بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٢]»، **الحرية**، العدد ٢٥٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ٤٢.

• «[نص بيان أسرى الثورة الفلسطينية في المعتقلات الاسرائيلية حول الانتفاضة]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٤، ١٩٨٨/٣/٨، ص ٥.

• «[نص البيان الصادر عن نقابة الاطباء في الضفة الغربية بشأن الانتفاضة، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٨]»، **الحرية**، العدد ٢٥٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ٤٢ ـ ٤٣.

• «[نص بيان الهيئات القطرية والمؤسسات المحلية والمهنية والتنظيمات السياسية والتمثيلية في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٩، ١٩٨٨/٣/٣، ص ٨.

• «[نص] مذكرة من المعتقلين الاداريين الفلسطينيين في معتقلي جنيد والرملة [بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨]»، **الحرية**، العدد ٢٥٢، ١٩٨٨/٣/٦، ص ٤٤ ـ ٤٥.

○ فلسطين

• «فلسطينيو ١٩٤٨: التضامن لابراز وحدة الشعب»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٤، العدد ١٩٩، ١٩٨٨/٢/٢٩، ص ٨ ـ ١٠.

• «فلسطينيو ١٩٤٨: التمييز العنصري بالارقام»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٩، ١٩٨٨/٢/٢٩، ص ١٠.

• «فلسطينيو ١٩٤٨: حياة دائمة في ظل قوانين الطوارىء»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٩، ١٩٨٨/٢/٢٩، ص ١١ ـ ١٢.

• «فلسطينيو ١٩٤٨: خارطة الاحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٩، ١٩٨٨/٢/٢٩، ص ١٤.

• «فلسطينيو ١٩٤٨: قوانين مصادرة الاراضي؛ الابتلاع، اضفاء ' الشرعية ' ، التهويد»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٩، ١٩٨٨/٢/٢٩، ص ١٢ ـ ١٣؛ نقلاً عن جريس، صبري؛ **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣.

• «فلسطينيو ١٩٤٨: يوم السلام؛ ابراز دور اصحاب الارض الحقيقيين»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٢٠٠، ١٩٨٨/٣/٧، ص ١٠ ـ ١١.

• Beinin, Joel; "From Land Day to Equality Day", *MERIP: Middle East Report*, Vol. 18, No. 1 (150), January/February 1988, pp. 24 - 27.

• "International Human Rights Organization and the Palestine Question", *MERIP: Middle East Report*, Vol. 18, No. 1 (150), January/February 1988, pp. 12 - 20.

القضية الفلسطينية

• ابو النصر، عبدالكريم؛ «خطة شولتس لوقف الثورة الكبرى»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٥٧٥، ١٩٨٨/٢/٢٧، ص ٢٠ ـ ٢٢.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «هذا ما قاله العرب والسوفيات والاسرائيليون لشولتس»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٥٧٧، ١٩٨٨/٣/٢، ص ١٨ ـ ٢١.

• برغوثي، صالح؛ «خمسة اسئلة حول حكومة المنفى»، **التضامن** (لندن)، السنة ٥، العدد ٢٥٦، ١٩٨٨/٣/٥، ص ٢٥.

• بن ـ بورات، يشعياهو؛ «جميع المبادرات تقود الى مقايضة السلام بمناطق»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٢٢ ـ ١٢٥؛ نقلاً عن **ملحق يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٢/٢٥.

• الجرباوي، علي؛ «اسرائيل والعقم السياسي؛ بين دوغمائية القوة والسلام المقصود»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٨، ١٩٨٨/٢/٢٢، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• «... الحجارة ترجم مهمة شولتس»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٢٠٠، ١٩٨٨/٣/٧، ص ١٨ ـ ٢٠.

• الحديثي، خليل اسماعيل؛ «قضية القدس؛ البداية والجذور»، **شؤون عربية**، العدد ٥٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٥٤ ـ ٥٧.

• حيدري، نبيل؛ «حدثان يتجاذبان المؤتمر الدولي؛ ' الحجارة ' والتحرك الاميركي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٠٥ ـ ١١١.

• شاهين، أحمد؛ «حكومة المنفى؛ دوافع وموانع [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٩٩ ـ ١٠٤.

• عبدالمنعم، احمد فارس؛ «اتحاد المحامين العرب والصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون عربية**، العدد ٥٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٢٠٥ ـ ٢١٠.

• عثمان، حسن صالح؛ «سياسة هربرت صموئيل واثرها في تهويد فلسطين»، **شؤون عربية**، العدد ٥٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ١٠٧ ـ ١١٦.

• عطايا، امين؛ «الحوار مع اوروبا والصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٤١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٣٥ ـ ٣٨.

• قبعة، كمال؛ «الغاء للاحجاف، مجلس الامن ينتصر للارض وللشعب الفلسطيني»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٠، ١٩٨٨/٣/٢١، ص ٣٢ ـ ٣٤.

• كتساف، موشي (وزير العمل والرفاه الاسرائيلي)؛ «الحل الوحيد»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ١١/٤٧، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٢٠ ـ ١٠٢١؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٢/١١.

• كروم، حسنين؛ «تونس والقضية الفلسطينية،

١٩٦٤ ـ ١٩٨٢»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٦١ ـ ٧١.

• منظمة الوحدة الافريقية، «اي اتفاقية باطلة بدون مشاركة م.ت.ف.»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٩، ١٩٨٨/٣/٣، ص ٧.

• «مؤتمر السلام الدولي ولعبة شد الحبل»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩١، ١٩٨٨/٣/٥، ص ٤٩؛ نقلاً عن **الجيروزاليم بوست**، بدون ذكر تاريخ النشر.

• «[نص قرار الدورة الرابعة والأربعين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة حول انتهاك اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٨، ١٩٨٨/٢/٢٥، ص ١٦ ـ ١٨.

• Andoni, Lamis; "A Bitter Taste [The Shultz Mission and Jordan]", *Middle East International*, No. 320, 5/3/1988, pp. 4 - 6.

• Bruzonsky, Mark; "Preparations for Future U.S. Policies", *Middle East International*, No. 319, 20/2/1988, pp. 18 - 19.

• Faksh, Mahmud A.; "U.S. Policy in the Middle East; Incongruity in Political Strategy and Action", *American - Arab Affairs*, No. 23, Winter 1987 - 88, pp. 38 - 46.

• Kidron, Peretz; "Disparate Responses [The Shultz Mission and Israel]", *Middle East International*, No. 320, 5/3/1988, pp. 4 - 5.

• Kuttab, Daoud; "[The Shultz Mission] Nothing for the Palestinians", *Middle East International*, No. 320, 5/3/1988, pp. 6 - 8.

• Mansour, Camille; "Le Soulévement Palestinien et les Perspectives de Règlement", *Revue d'études Palestiniennes*, No. 27, Printemps 1988, pp. 41 - 48.

• Miller, Aaron David; "Changing Arab Attitudes toward Israel", *ORBIS*, Vol. 32, No. 1, Winter 1988, pp. 69 - 81.

• Muir, Jim; "Why the US Peace Plan Can't Succeed as it is ?", *Middle East International*, No. 319, 20/2/1988, pp. 3 - 4.

• Neff, Donald; "Lopsided Shultz [Little Hope for Shultz]", *Middle East International*, No. 319, 20/2/1988, pp. 5 - 6.

• ـــ.ـــ ; "Struggle over Jerusalem", *American-Arab Affairs*, No. 23, Winter 1987/88, pp. 15 - 23.

• ـــ.ـــ ; "The Remarkable Feat of Geogre P. Shultz", *Middle East International*, No. 320, 5/3/1988, pp. 15 - 16.

• Ottaway, David B.; "Shultz Proposes Detailed Plan", *The Guardian Weekly*, Vol. 138, No. 11, 13/3/1988, p. 17.

• Porteous, Tom; "Some Success ? [The Shultz Mission and Egypt]", *Middle East International*, No. 320, 5/3/1988, p. 6.

• "Shultz Puts forward U.S. Peace Plan", *The Guardian Weekly*, Vol. 138, No. 11, 13/3/1988, p. 1, 8.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ بيانات وتصريحات

• «م.ت.ف. حيّت 'مسيرة السلام': نتطلع الى سلام نبنيه معاً»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

• «[نص تصريح ناطق رسمي رداً على ما طرحه وزير الخارجية الاسرائيلية حول استعداد م.ت.ف. للتفاوض مع اسرائيل]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٧، ١٩٨٨/٢/١٨، ص ٧.

• خلف، صلاح (ابو اياد): «الدول العربية لم تف بالتزاماتها المالية لصندوق الارض المحتلة»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٢، ١٩٨٨/٢/٢٣، ص ١٠.

• رأفت، صالح: «ندعو لمقاطعة جديدة لزيارة شولتس»، **الحرية**، العدد ٢٥٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ١٩.

• السائح، عبدالحميد: «[مقتطفات من كلمته الى الشعب الفلسطيني بمناسبة ذكرى الاسراء والمعراج]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٥، ١٩٨٨/٣/١٥، ص ٧.

• الوزير، خليل (ابو جهاد): «[تصريحه حول الشهداء الفلسطينيين الثلاثة الذين استشهدوا في ليماسول]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٢، ١٩٨٨/٢/٢٣، ص ١٤.

▷ الاتحاد العام لعمال فلسطين

• «[مقتطفات من بيان فرع الاتحاد بالجزائر حول الانتفاضة الفلسطينية]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٤، ١٩٨٨/٣/٨، ص ٢٨.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

• «حواتمة: خطة شولتس أسوأ من القرار ٢٤٢؛ والقمة العربية مطلب مُلح»، **الحرية**، العدد ٢٥٣، ١٩٨٨/٣/١٣، ص ٥؛ نقلاً عن **المجاهد**، ١٩٨٨/٣/٨.

• «[مقتطفات من رسالة حواتمة الى الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة بمناسبة الشهر الرابع للانتفاضة، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٨]»، **الحرية**، العدد ٢٥٣، ١٩٨٨/٣/١٣، ص ٢٣.

• «[مقتطفات من كلمة ياسر عبد ربه، في الكويت، بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٣، في احتفالات الذكرى التاسعة عشرة لانطلاقة الجبهة]»، **الحرية**، العدد ٢٥٣، ١٩٨٨/٣/١٣، ص ١٤ ـ ١٦.

• «[نص بيان الجبهة الصادر في الارض المحتلة، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢]»، **الحرية**، العدد ٢٥١، ١٩٨٨/٢/٢٨، ص ٤٦.

• «[نص بيان اللجنة المركزية بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لانطلاقة الجبهة، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢]»، **الحرية**، العدد ٢٥٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ١٢ ـ ١٤.

• «[نص رسالة] حواتمة الى جماهير الانتفاضة بمناسبة الذكرى ١٩ للانطلاقة»، **الحرية**، العدد ٢٥١، ١٩٨٨/٢/٢٨، ص ١٥ ـ ١٨.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

• «[حبش:] الانتفاضة الشعبية الباسلة هي انتفاضة الشعب الفلسطيني بأسره تحت قيادة م.ت.ف.»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ٦.

• «[حبش يدعو] الى مقاطعة شولتس مقاطعة تامة، وتحويل يوم زيارته الى يوم غضب شعبي كامل، وبأعلى اشكال التصعيد»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠١، ص ٢٤.

• «في بيان صادر عن المكتب السياسي... م.ت.ف. مطالبة بالتحرك السريع لكشف أبعاد المؤامرة الاميركية [المتمثلة في جولة شولتس العربية]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٣، ١٩٨٨/٣/١٣، ص ٥٥.

• «المكتب السياسي للجبهة يستنكر اغلاق مكتب بعثة م.ت.ف. في الامم المتحدة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ٧.

• «[نص برقية حبش الى الشاذلي بن جديد حول الدعوة الجزائرية لعقد مؤتمر قمة عربي لدعم الانتفاضة الفلسطينية]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٣، ١٩٨٨/٣/٣، ص ٥٥.

• «[نص بيان الجبهة في الارض المحتلة:] لتتواصل الانتفاضة الشعبية الباسلة لاستنزاف الغزاة [الصهيونيين] وزعزعة اركان احتلالهم»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٩٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ١٤ ـ ١٥.

• «[نص وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده جورج حبش، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣ في دمشق، بمناسبة مرور ثلاثة شهور على الانتفاضة]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٣، ١٩٨٨/٣/١٣، ص ٤ ـ ١٣.

▷ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

• «بيان صحافي حول انعقاد المؤتمر العام الثامن [للجبهة]»، **نضال الشعب**، العدد ٤٨٧، ١٩٨٨/٣/١٢، ص ٦ ـ ٧.

• «بيان [للجبهة]... صادر من الارض المحتلة»، **نضال الشعب**، العدد ٤٨٧، ١٩٨٨/٣/١٢، ص ٩.

• «[نص] البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام الثامن لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني»، **نضال الشعب**، العدد ٤٨٧، ١٩٨٨/٣/١٢، ص ٢٦ ـ ٣٧.

▷ حركة التحرير التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

• «[نص بيان ' فتح ' ـ اقليم لبنان بشأن اختطاف موظفي ' اونروا ']»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٧، ١٩٨٨/٢/١٨، ص ٧.

• «[نص بيان اللجنة المركزية، اثر انتهاء اجتماعاتها في تونس، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٦]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٩٠،

١٩٨٨/٣/١٠، ص ٨ ـ ٩.

▷ حزب العمال الشيوعي الفلسطيني

• «في بيان سياسي لمنظمة حزبنا في الوطن المحتل: لنقفل كل الأبواب في وجه جورج شولتس، ولنتصدى، بحزم، لاسقاط المؤامرة الامريكية الصهيونية الرجعية الجديدة»، **طريق الانتصار**، العدد ١٩٧، ١٩٨٨/٣/١، ص ٨ ـ ٩.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

• «[مقتطفات من المؤتمر الصحافي الذي عقده في تونس، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٧:] خمسة ' لاءات ' فلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٩، ١٩٨٨/٣/٣، ص ٦ ـ ٧.

• «[نص الخطاب الذي القاه في اجتماعات لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان في دورتها الرابعة والاربعين، في جنيف، في سويسرا، بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٨، ١٩٨٨/٢/٢٥، ص ٨ ـ ١٠.

• «[نص رسالته الى الشعب الفلسطني في الارض المحتلة بمناسبة مرور ثلاثة شهور على الانتفاضة الفلسطينية]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٥، ١٩٨٨/٣/١٥، ص ٣ ـ ٥.

• «[نص وقائع المؤتمر الصحافي الذي عقده في مقر مكتب م.ت.ف. في الكويت، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٦]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٢، ١٩٨٨/٢/٢٣، ص ٢ ـ ٧.

▷ اللجنة التنفيذية

• «مشروع شولتس مرفوض [بيان اللجنة، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٥]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

○ العمليات الفدائية

• «اشتباك بحري فلسطيني ـ اسرائيلي [بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٩، ١٩٨٨/٣/٣، ص ٩.

• «[عملية] ديمونا؛ الرد الفلسطيني على الارهاب الصهيوني»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٥، ١٩٨٨/٣/١٥، ص ٢٠ ـ ٢٣.

• Brilliant, Joshua; "Terrorists Crossed Negev Border", *The Jerusalem Post*, 20/2/1988, p. 6.

المقابلات

• آل ثاني، خليفة بن حمد؛ «المؤتمر الدولي هو السبيل الصحيح للحل العادل الشامل»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٦٣٣، ١٩٨٨/٢/١٩، ص ١٨ ـ ١٢١.

• ابو شريف، بسام؛ «' سفينة العودة ' امتحان للقرارات الدولية»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٤٥، ١٩٨٨/٢/٢٠، ص ١٢.

• ادّه، ريمون؛ «مع سوريا ضد اسرائيل ومع لبنان ضد سوريا»، **الافق**، السنة ٧، العدد ١٨٧، ١٩٨٨/٣/١٠، ص ١٦ ـ ١٩.

• باركر، ريتشارد (سفير امريكا السابق في بيروت)؛ «ثالوث الازمة اللبنانية هو الوجود الفلسطيني والامن لسوريا في البقاع ولاسرائيل في الجنوب»، **الحوادث**، العدد ١٦٣٥، ١٩٨٨/٣/٤، ص ١٤ ـ ١٥.

• بشارة، عبدالله (امين عام مجلس التعاون الخليجي)؛ «استقرار الخليج وأمنه مرتبطان بقضية الشرق الاوسط»، **الحوادث**، العدد ١٦٣٥، ١٩٨٨/٣/٤، ص ٢٨ ـ ٣٠.

• بيطون، تشارلي (عضو الكنيست الاسرائيلي)؛ «[ندعو بوضوح الى قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع]»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٥٧٧، ١٩٨٨/٣/١٢، ص ٤٢ ـ ٤٣.

• حبش، جورج؛ «[نص مقابلته مع وكالة رويتر للانباء]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٢، ١٩٨٨/٣/٦، ص ٨ ـ ٩؛ نقلاً عن **رويتر**، بدون ذكر تاريخ النشر.

• حبيبي، إميل؛ «[السياسة الصهيونية الحاكمة تجاهلت تراثنا واتجهت الى القضاء عليه]»، **الكاتب**، العدد ٩٣، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٥٣ ـ ٥٧.

• حواتمة، نايف؛ «الانتفاضة مستمرة وستصل ذروتها في يوم الارض»، **الحرية**، العدد ٢٥٢،

١٩٨٨/٣/٦، ص ١١؛ نقلاً عن **برافدا** (موسكو)، ١٩٨٨/٢/٢٧.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «السوفيات أكدوا التزامهم بالحل الشامل»، **الحوادث**، العدد ١٦٣٦، ١٩٨٨/٣/١١، ص ٢٩.

• الدالي، عبدالعزيز؛ «قمة عمان والانتفاضة بعثتا الحيوية في الجسم العربي»، **الحوادث**، العدد ١٦٣٦، ١٩٨٨/٣/١١، ص ٣٢ ـ ٣٣.

• دراوشه، عبدالوهاب؛ «فشلت في حزب العمل»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٢٠٠، ١٩٨٨/٣/٧، ص ١٥ ـ ١٦.

• درويش، عبدالله نمر (الزعيم الروحي لـ ' الروابط الاسلامية ')؛ «لا يهمنا الخبز، تهمنا الدولة الفلسطينية»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٢٠٠، ١٩٨٨/٣/٧، ص ١٣ ـ ١٤.

• دوري، لطيف؛ «[الامكانية الوحيدة لتحقيق السلام هي في انسحاب اسرائيل الى حدود العام ١٩٦٧ واقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية]»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٥٧٧، ١٩٨٨/٣/١٢، ص ٤٤ ـ ٤٦.

• الراسي، عبدالله (وزير الداخلية اللبنانية)؛ «[قرار اعادة المخافر الى مخيمات بيروت من اجل تسهيل شؤون الفلسطينيين]»، **الافق**، السنة ٧، العدد ١٨٤، ١٩٨٨/٢/١٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• السائح، عبدالحميد؛ «لا شيء يتقدم على الانتفاضة، ولا حل بغير الدولة المستقلة»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٥٧، ١٩٨٨/٣/١٢، ص ١٤ ـ ١٥.

• الشرقاوي، يوسف (المسؤول العسكري والسياسي لمخيم شاتيلا)؛ «[ان مخيم الأمتار هو قلعة معنوية أكثر منه قلعة مادية أو عسكرية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٧، ١٩٨٨/٢/١٨، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• شميد، إريك (أمين عام الخارجية النمساوية)؛ «لا حل لازمة الشرق الاوسط بلا حق تقرير المصير للفلسطينيين»، **الحوادث**، العدد ١٦٣٦، ١٩٨٨/٣/١١، ص ٣٨ ـ ٤١.

• عبدالشافي، حيدر؛ «الانتفاضة شطبت خيار الحكم الذاتي بتلاوينه المختلفة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠١، ١٩٨٨/٢/٢٨، ص ١٣.

• عبدالمجيد، عصمت؛ «مبادرة مبارك متكاملة، ولا يجوز أخذ جزء وترك الباقي»، **المجلة**، العدد ٤١٩، ١٩٨٨/٢/١٧، ص ١١.

• عرفات، ياسر (أبو عمار)؛ «لن نقول ' نعم ' لـ ' لاءات ' اميركا واسرائيل»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٥٦، ١٩٨٨/٣/٥، ص ١٨ ـ ١٩.

• العطاس، حيدر ابو بكر؛ «الانتفاضة قلبت المعادلات ووضعت العرب امام مسؤولياتهم»، **الحوادث**، العدد ١٦٣٤، ١٩٨٨/٢/٢٦، ص ١٦ ـ ١٧.

• العلمي، سعدالدين؛ «الانتفاضة انفجار لرفض الاستعباد»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٨، ١٩٨٨/٢/٢٢، ص ١٩.

• غالي، بطرس؛ «الحجارة وحدها لا تحرر فلسطين، ويجب توظيف الانتفاضة سياسياً»، **المجلة**، العدد ٤١٩، ١٩٨٨/٢/١٧، ص ١٦ ـ ١٧.

• غولدينغ، مارك؛ «أحمل افكاراً لتحسين أوضاع الفلسطينيين ولتحريك عملية التسوية»، **الحوادث**، العدد ١٦٣٣، ١٩٨٨/٢/١٩، ص ٢٤ ـ ٢٧.

• فرانتسكي، فرانز (مستشار النمسا)؛ «وحده المستشار (أنا) يمكن ان يقبل فالدهايم؛ [عاطفتنا مع الفلسطينيين ونؤيد المؤتمر الدولي]»، **الحوادث**، العدد ١٦٣٥، ١٩٨٨/٣/٤، ص ١٨ ـ ٢١.

• القاضي، عصام؛ «لا طريق لتحرير فلسطين الا بتصعيد الثورة»، **الطلائع** (دمشق)، العدد ٨٥٦، ١٩٨٨/٣/٨، ص ٨ ـ ٩؛ نقلاً عن **الموقف العربي**، ١٩٨٨/٢/٢٩.

• القدوة، ناصر؛ «الادارة الاميركية في ورطة والجمعية العامة مع بقاء بعثة المنظمة»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٤٥، ١٩٨٨/٢/٢٠، ص ١٣ ـ ١٤.

• كيركباتريك، جين؛ «خلافات شامير وبيريس ليست عقبة أمام السلام»، **المجلة**، العدد ٤٢١، ١٩٨٨/٣/٢، ص ٢٢.

• مقصود، كوفيس؛ «قرار الجمعية العامة تطويق للقانون الجائر»، **الحرية**، العدد ٢٥٣، ١٩٨٨/٣/١٣، ص ٣٨.

• وايتهيد، جون؛ «للفلسطينيين حقوق الشعوب الأخرى»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٧، ١٨/٢/١٩٨٨، ص ٧؛ نقلاً عن **وفا** (تونس)، بدون ذكر تاريخ النشر.

• Abdel Rahman, Hasan; "[The Decision to close the PIO is very Unfortunate]", *American - Arab Affairs*, No. 23, Winter 1987/1988, pp. 9 - 14.

• Arafat, Yassir; "[I Hope my People will Say I Found a Home for Them]", *American - Arab Affairs*, No. 23, Winter 1987/1988, pp. 1 - 8.

• ــــ ; "Une étape décisive", *Revue d'études Palestiniennes*, No. 27, Printemps 1988, pp. 3 - 9.

• El Baz, Osama; "To Make Peace", *New Outlook*, Vol. 31, No. 2 (278), February 1988, pp. 28 - 29.

• Elbaz, Shlomo; "Breaking down the Stereotypes", *New Outlook*, Vol. 31, No. 2 (278), February 1988, pp. 38 - 39.

• Kennedy, Edward; "Israel Continues to be the Strongest Democracy and best Friend of the United States in the Middle East", *Israel Defense Forces Journal*, Vol. IV, No. 1, Winter 1987, pp. 9 - 10.

• Peres, Shimon; "The Only Game in Town [There is a Difference between the PLO in the Territories and the PLO Abroad]", *The Jerusalem Post*, 20/2/1988, p. 5.

• Said, Edwar W.; "Orientalism Revisited", *MERIP: Middle East Report*, Vol. 18, No. 1 (150), January/February 1988, pp. 32 - 36.

الكتب ـ عروض ومراجعات

• جريش، الان؛ منظمة التحرير الفلسطينية؛ التاريخ والاستراتيجيات، **الكاتب**، العدد ٩٤، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٧٢ ـ ٧٣ (مراجعة عبد القادر حسين ياسين).

• حساسيان، مناديل؛ الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ما بين ١٩١٩ ـ ١٩٣٩، **الكاتب**، العدد ٩٤، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٣٢ ـ ٤٣.

• سميث، باميلا آن؛ فلسطين والفلسطينيون، ١٨٧٦ ـ ١٩٨٣، **الافق**، السنة ٧، العدد ١٨٥، ٢٥/٢/١٩٨٨، ص ٣٧.

• عطية، عطية حسين أفندي؛ مجلس الامن وأزمة الشرق الاوسط، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧، **شؤون عربية**، العدد ٥٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٢١١ ـ ٢١٥ (مراجعة احمد ثابت).

• عيلم، يتسحاق؛ اليهود الكرج في اسرائيل؛ نظرة انثروبولوجية، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩١، ٥/٣/١٩٨٨، ص ٥١ ـ ٥٢ (مراجعة امية الخطيب).

• Antonius, Soraya; *Where the Jinn Consult*, ***Middle East International***, No. 319, 20/2/1988, pp. 20 - 21 (Reviewed by J. C. B. and D. L. Richmons).

• Bahbah, Bishara; *Israel and Latin America; The Military Connection*, ***MERIP: Middle East Report***, Vol. 18, No. 1 (150), January/February 1988, p. 48 (Reviewed by Milton Jamail).

• Beit-Hallahmi, Benjamin; *Israel Foreign Policy; South Africa and Central America*, **المجلة**، العدد ٤١٩، ١٧/٢/١٩٨٨، ص ٣١.

• Bookinder, Hyman and James Abou Rezk; *Through Different Eyes*, ***American-Arab Affairs***, No. 23, Winter 1987/1988, pp. 110-114 (Reviewed by Bruce Stanley).

• Calleo, David P.; *Beyond American Hegemony; The Future of the Western Alliance*, **المجلة**، العدد ٤١٩، ١٧/٢/١٩٨٨، ص ٣٠

• Dieckhoff, Alain; *Les espaces d'Israël*, ***Revue d'études Palestiniennes***, No. 27, Printemp, 1988, pp. 173 - 177.

• Dupuy, Trevor and Paul Martell; *Flawed Victory; The Arab-Israeli Conflict and the 1982 War in Lebanon*, ***Middle East International***, No. 320, 5/3/1988, pp. 22 - 23 (Reviewed by Yazid Sayigh).

• Hunter, Jane; *Israeli Foreign Policy;*

*South and Central America, **American - Arab Affairs,*** No. 23, Winter 1987/1988, pp. 101 - 102 (Reviewed by Steve Goldfield).

• Johnson, Paul; *A History of the Jews, **Israel Scene,*** Vol. 9, No. 1, January 1988, pp. 23 - 24 (Reviewed by Walter Eytan).

• Kahane, Rabbi Meir, *Uncomfortable Question for Comfortable Jews, **The Washington Report on Middle East Affairs,*** Vol. VI, No. 10, February 1988, p. 23 (Reviewed by David Wemple).

• Shaul, Mishal; *The PLO under Arafat; Between Gun and Olive Branch,*

شؤون فلسطينية ، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٨٨ ـ ٩٣ (مراجعة ي. ص.).

• Tack, Deane A.; *The Palestinians, **American-Arab Affairs,*** No. 23, Winter 1987/1988, pp. 108 - 110 (Reviewed by Graham E. Fuller).

• Urquhart, Brian; *A Life in Peace and War, **Middle East International,*** No. 320, 5/3/1988, p. 21 (Reviewed by Harold Beely).

• Young, Ronald J.; *Missed Opportunities for Peace; U.S. Middle East Policy, 1981 - 1986, **American - Arab Affairs,*** No. 23, Winter 1987/1988, pp. 98 - 100 (Reviewed by Michael Rubner).

الكتب

• **الانتفاضة؛** الدم غلب السيف، نيقوسيا: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، ١٩٨٨، ٣٦٦ صفحة.

• بازيلي، قسطنطين؛ **سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين، السياسية والتاريخية** (مترجم)، بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٨، ٤٢٣ صفحة.

• الجعفري، بشّار؛ **السياسة الخارجية السورية، ١٩٤٦ ـ ١٩٨٢**، دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

• حرب، أسامة الغزالي؛ **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ٢٣٩ صفحة.

• الدباغ، مصطفى مراد؛ **القبائل العربية وسلائلها في بلادنا فلسطين**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧، ٢٨٤ صفحة.

• ديكون، ريتشارد؛ **المخابرات الاسرائيلية**، دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

• روكوثوف، س. م.؛ **دور المنظمات الصهيونية**، دمشق: دار دمشق، ١٩٨٧.

• الريس، رياض نجيب؛ **جواسيس العرب؛ صراع المخابرات الاجنبية في العالم العربي**، لندن: دار الريس، ١٩٨٨.

• ـــــ ، ـــــ ؛ **قضايا خاسرة: الأقليات القومية في الوطن العربي**، لندن: دار الريس، ١٩٨٨.

• ساري، حلمي خضر؛ **صورة العرب في الصحافة البريطانية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ٣٤٦ صفحة.

• **السياسة الفرنسية في الشرق الاوسط**، قم (ايران): المركز الاسلامي للابحاث السياسية، ١٩٨٦، ٤٣٩ صفحة.

• طربين، أحمد؛ **التجزئة العربية؛ كيف تحققت تاريخياً ؟** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ٣٢٤ صفحة.

• غنيم، عادل حسن؛ **الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨؛ دراسة وثائقية**، القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ١٩٨٧.

• فوزي، محمود؛ **حرب السويس، ١٩٥٦** (مترجم)، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٧، ١٧٠ صفحة.

• القطشان، عبدالله؛ **التعليم في فلسطين** (جزآن)، الكويت: مكتبة الكرمل، ١٩٨٧.

• كيالي، احسان؛ **العنصرية والفصل العنصري في جنوب افريقيا واسرائيل**، دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

• **المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته العسكرية**، دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

• اليوسفي، أمين محمد قائد؛ **النظام القانوني للمضائق العربية**، بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٨،

٢٤٣ صفحة.

• Aronson, Geoffrey; *Creating Facts; Israel, Palestinians and the West Bank,* Wahsington, D.C.: Insttitute for Palestine Studies, 1987, 334 pages.

• Ashkenazi, Michael and Alex Weingrod (Eds); *Ethiopian Jews and Israel,* New Brunswick, N. J.: Transaction Books, 1987.

• Bahiri, Simcha; *Industialization in the West Bank and Gaza,* Jerusalem: West Bank Data Base Project and Jerusalem Post Books, 1987.

• Cohen, Michael J.; *The Origins and Evolution of the Arab - Zionist Conflict,* Los Angeles: University of California Press, 1987.

• Cutting, Pauline; *Children of the Siege,* London: Heinemann, 1988, 208 pages.

• Dehter, Aaron; *How Expensive are West Bank Settlements ?,* Jerusalem: West Bank Data Base Project and Jerusalem Post Books, 1987.

• Flappan, Simha; *The Birth of Israel; Myths and Realities,* New York: Pantheon Books, 1987, 278 pages.

• Gilboa, Eytan; *American Public Opinion toward Israel and the Arab - Israeli Conflict,* Lexington, Mass.: Lexington Books, 1987, 367 pages.

• Gresch, Alain and Dominique Vidal; *Palestine 47; Une Partage Avorte,* Brussels: Editions Complexe, 1987.

• Hunt, Paul; *Justice ? The Military Court System in the Israeli - Occupied Territories,* Ramallah, West Bank: Al Haq/Law in the Sevrice of Man, Gaza Center for Rights and Law, 1987.

• Merari, Ariel and Shlomi Elad; *The International Dimension of Palestinian Terrorism,* Boulder: Westview Press, 1987, 147 pages.

• Mergui, Raphael and Philippe Simonnot; *Israel's Ayatollahs; Meir Kahane and the Far Right in Israel,* London: Saqi Books, 1987.

• Rubenberg, Cherly A.; *Israel and the American National Interest,* Chicago: University of Illinois, 1987, 446 pages.

• Shamir, Shimon; *The Jews of Egypt; A Mediterranean Society in Modern Times,* Boulder: Westview Press, 1987.

• Teveth, Shabtai; *Ben Gurion; The Burning Ground, 1886 - 1948,* Boston: Houghton Mifflin, 1987, 965 pages.

• Tivan, Edward; *The Lobby; Jewish Political Power and American Foreign Policy,* New York: Simon and Schuster, 1987, 304 pages.

• Wievorka, Michel et Dominique Wolton; *Terrorism La Une,* Paris: Gallimard, 1987, 257 pages.

• Wolffsohn, Michael; *Israel: Policy, and Economy, 1882 - 1886,* Atlantic Highlands, N. J.: Humanities Press, 1987.

اعداد : ماجد الزبيدي

يصدر قريباً عن مركز الابحاث

قرارات وتوصيات وبيانات
منظمة الوحدة الافريقية
بشأن
الشرق الاوسط وفلسطين
١٩٦٣ - ١٩٨٧

باللغات العربية والانكليزية والفرنسية

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.